منهج عبد الرحمن الرازي في كتاب الجرح والتعديل

بقلم
ناصر الدين
الشيخ الدكتور
عبد الله عبد العليم محمد الصبان
أستاذ علم الحديث
بجامعة الأزهر فرع الزقازيق

الطبعة السادسة
منقحة ومزيدة
١٤٢٧/٩/٢٧ - ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى محمود وخلود أهدى تراث الجدود
متمنياً من الله عز وجل أن يسيروا على الدرب
فإن من سار على الدرب **وصل** .

والدكم
الشيخ الدكتور
عبد الله عبد العليم الصبان
ديرب نجم
٢٧ من رمضان ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين .

وبعد

فإن معايشة الأئمة الأعلام فى كتبهم هى غاية منشودة لكل لبيب ، وأمل يتحسسه كل حبيب ، فمن خلالها نرى جهدهم ودأبهم ، وحرصهم على تحصيل العلوم ، وانتباههم بل والتهامهم لما جاء فيها من أسرار وإن تعددت الأفكار .

تحصيل ، مع فرز وتحليل ، ثم تقعيد وتأصيل ، مواصلين فى ذلك الغداة بالأصيل ، أفنوا فى ذلك أعمارهم ، وأعدوا من تلك العلوم أكفانهم ، غلبهم حبهم لدينهم وسنة نبيهم عن كل ما سواه ، وأعلنوها صراحة أنهم تعلموا ويعلموا العلم لله لا لغرض منصب أو جاه .

وكان منهم الإمام الحافظ والجهبذ الناقد أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازى المشهور (بابن أبى حاتم [1]) فقد كان علامة زمانه ، وما من عالم ولا إمام فيمن جاء بعد إلا أشار إليه ببنانه ، وأثنى عليه من قلبه ولسانه ، وما ذاك إلا لحرص هذا الإمام على تدوين أسماء رواة الحديث من الضعفاء والأعلام فكشف النقاب عن أحوالهم ، وأبان النقص أو الكمال فى مروياتهم وذلك من خلال كتابه الأصيل " الجرح والتعديل " وهو كتاب يعد من أقدم الكتب ، فهو الكتاب التالى لتاريخ البخارى جمع فيه أقوال العلماء فى جرح الرواة وتعديلهم ، مع بيان أسماء الرواة وأنسابهم .

([1]) انظر بحثنا " عن الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبى حاتم حياته ومؤلفاته " مجلة كلية الدراسات الإسلامية العدد ٢ ٢٠٠٤م بنات الزقازيق .

ولأن هذا الكتاب يعد من أقدم الكتب فى هذا الباب فقد أردت دراسته وبيان منهج صاحبه فيه على ما ذكره إجمالاً ، ثم الغوص فى أعماقه لبيان مناهج الأئمة فى جرحهم وتعديلهم ، وعلى أى أساس كانت أقوالهم ، ثم ما بان من زيادة فى منهجه من خلال المدارسة والتفتيش الدقيق داخل أوراق الكتاب .

هذا:وقد أسميت الكتاب " منهج عبد الرحمن الرازى فى كتابه الجرح والتعديل ".

وقد كان الداعى لدراسة الكتاب وبيان منهجه : هو أن العلماء القدامى غالبا ما كانوا ليذكروا مناهجهم فى كتبهم إلا قليلاً حيث يقومون بالجمع والتنقيح على قواعد قعدوها فى أذهانهم أكثر مما دونوها فى كتبهم .

ولذا فإن كتبهم ننظر إليها غالبا على أنها " المادة الخام " والمادة الخام تحتاج إلى تفصيل وتوضيح ليحسن الاستفادة منها ، ودوام المعرفة بقدرها ، والتفتيش عما دق فيها وغاب عن الأفهام ، من خفى العلوم ، وجواهر الأحكام .

والأجيال الجديدة اكتفت بقراءة الكتب الملخصات لقواعد المصطلحات ، وبعدت عن الأمهات ، حتى غدت تلك الكتب وما جاء فيها فى عداد الأموات ، بل ربما لا يتعرفون عليها فى حياتهم الدراسية ابتدائية كانت أو جامعية ، فكانت الفكرة بالعودة إلى الأصول ، بغية الوصول إلى كنوزها المخبوءة ، وثمارها الدانية .

وهو نمط جديد لتدريس العلم ، وتجديد الفهم ، وتحريك العزم ، فعند رؤية تلك الكتب والمجلدات ، يتحرك فى الذهن وارد الهمم والاجتهادات ، والتبارى إلى استباق الخيرات .

ونقول بعين البصيرة كم ترك الأحياء للأموات ، فهم الأحياء بما قدموا ونحن الأموات بإهمالنا .

كم تركوا لنا من العلم مع قلة مواد التعليم وأسبابه ، فلم يكن سوى القلم البوص ، وكانت أوراقهم الجلود ، وكانت مصابيحهم الحطب المعهود ، فلم يكن عندهم مطابع ، ولا كمبيوتر يداس عليه بالأصابع ، وكهرباء تقوم بفعل السحر في كل محفل وشارع ، ومع ذلك السابق هم والمتفوق هم ، والحضارة ملكهم ، كذلك وأما نحن مع ما فى أيدينا فالحال ظاهر ، والتأخر حاضر ، ولضياع العلم أكابر ، حتى وإن تحسنت المنابر ، ونادى الغائب والحاضر ، أمة متأخرة ، وعلى فتات الغرب مستكثرة ، وعن مورثها من الحق نافرة ، كأنها حمر مستنفرة فرت من قسورة .

ولذا أردت العودة إلى الأصول ، ليكون الأثر موصول ، ولتنفخ الهمم من جديد فى الصدور ، والله الموفق والهادى إلى سراط مستقيم .

هذا: وقد كان منهجى فى الكتاب الآتى :

قمت بتوفيق الله بتقسيم الكتاب إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

أما المقدمة فتشتمل على التعريف بالموضوع ، وسبب اختيارى له ، ومدى أهميته ومنهجى فى دراسته :

أما الفصل الأول فهو بعنوان :

الجرح والتعديل قبل ابن أبى حاتم

ويشتمل على الآتى :

١- الجرح والتعديل لغة واصطلاحاً .

٢- نشأة هذا العلم وتطوره : ويشتمل على النقاط التالية :

أولاً : التثبت فى عصر النبوة .

ثانياً : التثبت فى عصر الخلفاء الراشدين ، وظهور أصول الجرح والتعديل .

ثالثاً : التابعون وظهور قوانين الضبط .

رابعاً : أتباع التابعين وظهور الأئمة النقاد ومؤلفاتهم .

خامساً : أنواع الكتب المؤلفة فى الجرح والتعديل .

أما الفصل الثانى فهو بعنوان :

منهج عبد الرحمن الرازى فى كتابه الجرح والتعديل

ويتمثل فى الآتي :

١- التعريف بالكتاب

٢- سبب تأليف الكتاب .

٣- مصادر ابن أبى حاتم فى تأليفه الجرح والتعديل .

٤- قواعد الجرح والتعديل ــ عند ابن أبى حاتم ــ وتنقسم إلى قسمين :

الأول : فى ثبوت السنة ، ومكانة السنة ومنزلتها من الدين وجعلها فى خمسة أبواب :

١- باب فى تثبيت السنن بنقل الرواة لها من كتاب الله عز وجل .

٢- باب فى تثبيت السنن بنقل الرواة لها من قول رسول الله ﷺ .

٣- باب وصف النبى أن سنته ستنقل وتقبل .

٤- باب ثبوت السنن بحث النبى ﷺ على نقلها عنه .

٥- باب ثبوت السنة بترغيب النبى ﷺ فى طلبها ووصيته بالمرتحلين فيها .

القسم الثانى : فى جماع أبواب الجرح والتعديل وشرح أصول الرواة ، ومناهجهم الدالة عليها ، ويشتمل على ثلاثة عشر باباً كالآتى :

١- باب نفى تهمة الكذب عن الصحابة فى الرواية عن رسول الله ﷺ .

٢- باب فى الأخبار أنها من الدين والتحرز والتوقى فيها .

٣- باب فى عدول حاملى العلم وأنهم ينفون عنه التحريف والانتحال .

٤- باب فى الأخبار أن لها جهابذة ونقاداً .

٥- باب وصف الرواة بالضعف أن ذلك ليس بغيبة .

٦- باب فى الواهى الحديث أن الواجب على المسئول تبين أمره .

٧- باب فى اختيار الأسانيد .

٨- باب بيان صفة من يحتمل الرواية فى الأحكام والسنن عنه .

٩- باب فى الآداب والمواعظ أنها تحتمل الرواية عن الضعاف .

١٠- باب بيان صفة من لا يحتمل الرواية فى الأحكام والسنن عنه .

١١- باب التيقظ فى أخذ العلم والتثبت فيه .

١٢- باب فى رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه ، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه .

١٣- باب بيان درجات رواة الآثار ، وهو ما يسمى بمراتب ألفاظ الجرح والتعديل .

ثم تعرضت لذكر ما ذكره من " مذاهب العلماء فى الجرح والتعديل وما يترتب عليه من قواعد عنده . واشتمل على الآتى :

أولاً : ما ذكره من مذهب مالك بن أنس .

ثانياً : ما ذكره من مذهب سفيان الثورى .

ثالثاً : ما ذكره من مذهب شعبة بن الحجاج .

رابعاً : ما ذكره من مذهب الشافعى .

خامساً : ما ذكره من مذهب الأوزاعى .

سادساً : ما ذكره من مذهب يحيى بن سعيد القطان .

سابعاً : ما ذكره من مذهب عبد الرحمن بن مهدى .

ثامناً : ما ذكره من مذهب عبد الله بن المبارك .

تاسعاً : ما ذكره من مذهب عبد الله بن الزبير الحميدى .

عاشراً : ما ذكره من مذهب إسحاق بن موسى الأنصارى .

الحادى عشر : ما ذكره من مذهب مروان بن محمد .

الثانى عشر : ما ذكره من مذهب يزيد بن هارون .

هذا : وقد لخصت تلك المذاهب تحت العنوان التالى :

معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد ، وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل .

وجعلته فى مسائل كالآتى :

١- المسألة الأولى : فى معرفة من يحتج بروايته ومن ترد روايته مع بيان حد العدالة المطلوبة فى صفة المشاهد والمخبر ؟

٢- المسألة الثانية : بم تثبت العدالة ؟

٣- المسألة الثالثة : العدد الذى يثبت به الجرح والتعديل .

٤- المسألة الرابعة : رواية العدل عمن سماه هل تكون تعديلا له ؟ مع بيان آراء العلماء فى ذلك .

٥- المسألة الخامسة : إذا تعارض الجرح والتعديل فى راو واحد .

٦- المسألة السادسة : فيما يقبل من الجرح والتعديل وما لا يقبل .

٧- المسألة السابعة : حكم أهل الأهواء والبدع من حيث الاحتجاج بهم من عدمه وأقوال العلماء فى ذلك .

٨- المسألة الثامنة : حكم الكاذب فى غير حديث رسول الله ﷺ وحكم من كذب فى حديثه ﷺ .

٩- المسألة التاسعة : حكم من كثر الغلط فى مروياته وكان الوهم غالبا عليها ومن يروى عن المعروفين بما لا يعرفونه ، وما الحكم إن رد فى الغلط فلم يرجع وما الحكم فى رواية أهل الغفلة وإن كانوا ثقات ؟

١٠- المسألة العاشرة : ما هو التلقين ، وحكم من لقن فتلقن ؟ وما حكم روايته من حيث قدم التلقين أو حدوثه فى الراوى وما حكم من لم يعرف تلقينه إن كان حادثا أو قديما ، وما الحكم فى تلقين الضرير ما فى أصل كتابه ورواياته ؟ .

١١- المسألة الحادية عشر : حكم الثقة الذى لا يحفظ ويأتى بكتب يقول قد سمعتها ويقرؤها على الناس ، هل يؤخذ عنه أم لا ؟ .

١٢- المسألة الثانية عشر – متى تجوز الرواية عن الضعفاء ومتى لا تجوز؟ .

١٣- المسألة الثالثة عشر : حكم رواية الثقة عن غير المطعون عليه ، وعن المطعون عليه وآراء العلماء فى ذلك .

٥- قمت ببيان مراتب ألفاظ الجرح والتعديل – عند ابن أبى حاتم – وتطور هذه الألفاظ ، وما استقر عليه عمل العلماء ، مبينا أن الكلام فى مراتب ألفاظ **الجرح والتعديل ينقسم إلى قسمين :**

الأول : ذكر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن أبى حاتم ثم عند ابن الصلاح ، ثم الذهبى ، ثم العراقى ، ثم ابن حجر ثم عند السخاوى والسيوطى .

الثانى : بيان بعض ألفاظ الجرح والتعديل ومعرفة قائليها ومصطلحاتهم المقصودة من ورائها ، حيث إن ذلك من الأهمية بمكان .

٦- بيان منهج ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل .

٧- بيان ما يستشف من منهجه زيادة على ما تقدم من خلال قراءة الكتـــاب مع ضرب الأمثلة لذلك .

٨- بيان الفرق بين كتاب الجرح والتعديل ، والتاريخ الكبير للإمام البخارى

٩- جهد ابن أبى حاتم فى الكتاب ، ما له فيه وما لأبى حاتم وأبى زرعة .

١٠- ما يؤخذ على كتاب الجرح والتعديل من :

(أ) ترك آراء أئمة الرأى – الإمام أبو حنيفة وأتباعه .

(ب) ترك آراء الإمام البخارى من أجل مسألة اللفظ .

١١- **كتاب الجرح والتعديل وما فيه من فنون حديثية يعتبر بها مرجعا فى** كثير من فنون علوم الحديث ويتمثل فى الآتى :

١- معرفة الصحابة .　　　٢- معرفة التابعين .

٣- معرفة الإخوة والأخوات من الرواة .

٤- معرفة من له أسماء متعددة من الرواة .

٥- معرفة الأسماء المفردة والكنى التى لا يكون الخ

٦- معرفة الألقاب .　　　٧- معرفة القضاة من المحدثين .

٧- معرفة من اختلط من الرواة .

٨- معرفة الموالى من الرواة والعلماء .

٩- معرفة أوطان الرواة وبلدانهم .

١٠- كتاب الجرح والتعديل والكتب التى أخذت منه ، وتأثرت به .

الفصل الثالث :

نماذج لموضوعات حديثية من كتب مصطلح الحديث

المدخل إلى دراسة الترجمة

أولا : فن التراجم بين التعريف والتأريخ

١- تعريف الترجمة لغة واصطلاحا :

أولا : العلوم المعرفة باسم الراوى:

١-معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة .

٢-معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى .

٣-معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم

٤-معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

٥-معرفة النسب التى باطنها على خلاف ظاهرها

٦-معرفة الصحابة رضى الله عنهم أجمعين .

٧- معرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث

٨- معرفة الموالى من الرواة والعلماء .

٩- معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

١٠- معرفة المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب

١١- معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب

١٢- معرفة المتشابه. ١٣- المشتبه المقلوب.

١٤- بيان المبهمات.

ثانيا: العلوم المعرفة بتاريخ الرواى :

١- معرفة تواريخ الرواة ووفياتهم .

٢- معرفة طبقات الرواة والعلماء

٣- معرفة التابعين ٤- معرفة أتباع التابعين

٥- معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة

٦- معرفة المدبج وما عداه من رواية الأقران بعضهم الخ

٧- معرفة الأكابر الرواة عن الأصاغر .

٨- رواية السابق واللاحق ٩- معرفة رواية الآباء عن الأبناء .

١٠- معرفة رواية الأبناء عن الآباء .

ثالثا العلوم المعرفة بحال الراوى :

١- بيان صفة من تقبل روايته ومن ترد

٢- معرفة الثقات والضعفاء

٣- معرفة من خلط من الثقات

٤- معرفة الوحدان ٥- معرفة المدلسين

ثانيا الشروط الواجب توافرها فيمن يتصدى للتأليف فى تراجم الرواة

ثالثا الكتب المؤلفة فى التراجم وتصنيفها .

بيان الضعيف ومذاهب العلماء فى الأخذ بالضعيف . وما شرطه المحققون فى ذلك .

ثم الخاتمة : وتتكون من الآتى :

١- خلاصة الكتاب ونتائجه .

٢- فهرس الآيات

٣- فهرس الأحاديث .

٤- فهرس الموضوعات .

٥- فهرس المراجع .

هذا : والله أسأل أن ينفع به ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

كتبه ناصر الدين

الشيخ الدكتور / عبد الله عبد العليم محمد على فرج الصبان

ديرب نجم – شرقية – مصر

٢٧ /٩ /١٤٢٧ – ٢٠٠٦

الفصل الأول

الجرح والتعديل قبل ابن أبى حاتم

علم الجرح والتعديل علم شريف الذكر عالى القدر ، لا يعرف له مثيل فــى تاريخ الأمم الأخرى ، وقد أدى إلى نشأة هذا العلم حرص العلماء على الوقــوف على أحوال الرواة ، حتى يميزوا بين الصحيح من غيره ، فكانوا يختــبرون بأنفسهم من يعاصرونهم من الرواة ، ويسألون عن السابقين ممن لــم يعاصــروهم مــن الــرواة ، ويسألون عن السابقين ممن لم يعاصرون ويعلنون رأيهم فيهم دون تحرج ولا تأثيم ، لأن الهدف هو الذب عن دين الله وسنة رسوله ﷺ .

وابــن أبى حاتم من هؤلاء الأعلام العظام الذين تكلموا فى هذا العلم بل يعد إن لم نتجاوز أعظمهم فى هذا الباب بل وإمام من جاء بعده .

والكــلام عــن منهج ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل لا يستقيم بدون مقدمة تعرف بهذا العلم وبداية الكلام فيه منذ عصر النبوة إلى أن نصل إلى عصر ابن أبى حاتم وهو ما سوف نبدأ به إن شاء الله تعالى .

١- الجرح والتعديل

علم الجرح والتعديل أو علم ميزان الرجال :

هـو علـم يبحث فيه عن حرج الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة ، وعن مراتب تلك الألفاظ .

وهـذا العلـم من فروع علم رجال الأحاديث ، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم[١] .

الجرح فى اللغة [٢] :

الجـرح بفـتح الجـيم وضمها ، مصدر جرح بفتح الراء يقال : جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالة من كذب وغيره .

وقـيل : جـرح الـرجل عـض شهادته ، وقد استجرح الشاهد . ومنه الاستجراح وهو : النقصان والعيب والفساد ، يقال استجرحت هذه الأحاديث ، وروى عـن بعض التابعين أنه قال : كثرت هذه الأحاديث واستجرحت ، أى فسـدت وقـل صحاحها وهو استفعل من جرح الشاهد قد طعن فيه ورد قولـه أراد أن الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض رواتها ، ورد روايته .

كمـا أن الجـرح بفـتح الجـيم يستعمل بمعنى الكسب يقال : جرح الشئ واجـترحه : كسـبه ، وفى التنزيل (وهو الذى يتوافاكم بالليل ويعلم ما جرحت بالنهار " [٣] .

---

(١) كشف الظنون ١/٥٧٨ ط وكالة المعارف الجليلة فى مطبعتها (البهية) " استنابول " سنة ١٩٤١م .
ـ الكامل لابن عدى ـ مقدمة ١/ و للشيخ محى الدين الميسى ط دار الفكر .
ـ كشف اللثام د/ عبد الموجود عبد اللطيف ط مكتبة الأزهر .

(٢) لسان العرب ١/٥٨٦ ، ٥٨٧ .

(٣) سورة الأنعام آية رقم "٦٠"

كمـــا أنه يستعمل بضم الجيم وفتحها فى جرح البدن بالسيف ونحوه يقال : جرحه يجرحه جرحا : أثر فيه بالسلاح ، والاسم الجرح .

ومممـــا ســـبق يتضـــح لـــنا أن الجرح بفتح الجيم أكثر ما يستعمل فى المعـــانى والأعراض باللسان ، والضم أكثر ما يستعمل فى الأبدان بالسيف ونحوه .

الجرح فى الاصطلاح هو :

رد الحـــافظ المتقـــن رواية الراوى لعلة قادحة فيه ، أو فى روايته من فسق أو تدليس أو كذب أو شذوذ ونحوها [١]

أو بعبارة أخرى : ذكر الراوى بصفات تقتضى عدم قبول روايته[٢] .

إذا فهـــو عبارة عن بيان عيوب رواة الحديث التى لأجلها تسقط روايتهم من اختلال فى العدالة أو فى الضبط .

التعديل فى اللغة[٣] :

مـــن العـــدل وهـــو الحكم بالحق ، يقال يقضى بالحق ويعدل : هو حكم عادل أى ذو معدلة فى حكمه .

والعدل من الناس هو المرضى قوله وحكمه .

وقال الباهلى : رجل عدل وعادل جائز الشهادة ، ورجل عدل أى رضا ومقنع فى الشهادة .

---

(١) المختصر فى علم رجال الأثر ص٤٥ ، د/ عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط دار الكتب الحديثة بالقاهرة ط الثانية .
(.) كشف اللثام ٢٠/٣١٤ .
(٢) دراسات فى علوم الحديث ، د / شوقى خضر ٢٤٣/١
(٣) لسان العرب ٤ / ٢٨٣٨ ، ٢٨٣٩ .

والعدالة والعدولة والمعدلة والمعدلة كله : العدل وتعديل الشهود : أن تقول إنهم عدول .

وعدل الحكم أقامه ، وعدل الرجل زكاه ، وعدل الميزان سواه ، وعدلت فلانـا بفـلان : إذا سويت بينهما وعلى هذا فالتعديل هو : التزكية والتقويم والتسوية .

التعديل فى الاصطلاح :

هو تعديل الرجال فى علم الإسناد ، ووصفهم بما يجعل حالهم واضحا مستقيما وفق منهج العدالة الذى وضعه نقاد الحديث لمن تقبل روايته [١] .

أو بعبارة أخرى :

وصـف الراوى بما يقتضى قبول روايته [٢] . إذا فهو عبارة عن تحقق القـبول ، بـأن يكـون الـراوى مسلما بالغا عاقلا خاليا من أسباب الفسق وخوارم المرؤة وأن لا يكون سئ الحفظ ولا فاحش الغلط ولا مخالفا للثقات ولا كثـير الأوهام ولا مغفلا [٣] . وسوف يعرض هذا الأمر بالتفصيل أثناء العرض لجهود ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل .

---

(١) دراسات فى علوم الحديث ، ١/ ٢٤٥ .
(٢) المختصر فى علم رجال الأثر ، ص ٤٥ .
(٣) كشف اللثام ، ٢/٣١٤ .

٢- نشأة هذا العلم وتطوره

أولاً : عصر النبوة :

إن علـم الجـرح والـتعديل من أشرف العلوم وأعظمها قدرا إذ به تعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ، وبه تنقى السنن من الخرافات فما مـن عالم إلا وله احتياج إليه ، وما من محدث إلا ويلجأ إليه ويستزيد منه ، فهـو صـمام الأمـان وبه يرتفع عن الحديث الإشكال وذلك بتمييز الرواة ومعـرفة مراتـبهم مـن القوة والضعف ، ومن المعلوم أن النبى ﷺ جرح وعدل .

فعن عائشة رضى الله عنهما : أن رجلا استأذن على النبى ﷺ فلما رآه قـال : بئس أخو العشيرة ، وبئس ابن العشيرة ، فلما جلس تطلق النبى ﷺ فـى وجهه وانبسط إليه ، فلما انطلق الرجل قالت له عائشة : يا رسول الله حيـن رأيت الرجل قلت له كذا وكذا ، ثم تطلقت فى وجهه وانبسط إليه فقال رسول الله ﷺ : يا عائشة متى عهدتنى فاحشا ، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره [١] .

وعـن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام ، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال : والله مالك علينا من شئ "

---

(١) أخـرجه البخارى كتاب الأدب باب لم يكن النبى ﷺ فاحشا ولا متفحشا " واللفظ له " ٤٥٢/١٠ ، وباب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب . ٤٧١/١ وباب المدارة مع الناس . ٥٢٨/١ عن عائشة . وأخرجه أبو داود كتاب الأدب ، بـاب فى حسن العشرة ٢٥١/٤ عن عائشة . وأخرجه الإمام مالك فى الموطأ ، كتاب حسن الخل ، باب ما جاء فى حسـن الخلـق ص٥٦٣ عـنْ عائشـة . ط دار الشـعب ، تحقـيق محمد فؤاد عبد الباقى ، وأخرجه ابن حبان فى المجروحين ١٧/١ . ط دار الوعى ــ حلب .

ــ فسخطته " أى ما رضيت به لكونه شعيرا ، أو لكونه قليلا ...

" فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال : ليس لك عليه نفقة " . وأمرها أن تعتد فى بيت أم شريك . ثم قال " تلك امرأة يغشاها أصحابى . اعتدى عند ابن أم مكتوم . فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك (*) عنده فإذا حللت فآذنينى " . قالت : فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبى سفيان وأبا جهم بن هشام خطبانى فقال : رسول الله ﷺ " أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأما معاوية فصعلوك لا مال له .، أنكحى أسامة بن زيد " قالت: فكرهته . ثم قال " أنحكى أسامة بن زيد " فنحكته فجعل الله فيه خيراً واغتبط به " (١)

وأخرج البخارى بسندة عن أنس بن مالك عن النبى ﷺ قال : لكل أمة أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح (٢) .

يتضح مما سبق أن رسول الله ﷺ جرح وعدل ومافعل ذلك إلا من باب البيان والنصيحة والتوجيه لا يقصد الإهانة والتحقير أو الغيبة وهتك عرض المسلم .

(*) تضعين ثيابك عند : بينتها الرواية الأخرى فى مسلم أيضا " فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك " .

(١) أخرجه الإمام مالك فى الموطأ كتاب الطلاق ، باب ما جاء فى نفقة المطلقة ص٣٥٨ واللفظ له . وأخرجه مسلم كتاب الطلاق ب، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ١١١٤/٢ . وأخرجه أبو داود كتاب الطلاق ، باب فى نفقة المبتوتة ٢ م٢٨٥ ، وأخرجه النسائى كتاب النكاح ، باب إذا استشارت المرأة رجلا فيمن يخطبها هل يخبرها بما يعلم ٧٥/٦ ، وكتاب الطلاق ، باب إرسال الرجل إلى زوجته بالطلاق ١٥٠/٦ ، وباب للرخصة فى خروج المبتوتة من بيتها فى عدتها لسكناها ٢٠٧/٦ . وأخرجه الدارمى ، كتاب النكاح ، باب النهر عن خطبة الرجل على خطبة أخيه ١٣٥/٢ . كلهم عن فاطمة بنت قيس .

(٢) أخرجه البخارى ، كتاب المغازى ، باب قصة أهل نجران ٩٤/٨ . وكتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب أبى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه ٩٢/٧ . وكتاب أخبار الأحاد ، باب ما جاء فى أجازة خبر الواحد الصدوق فى الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام ٢٣٢/١٣ . وأخرجه مسلم ، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل ابى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه ١٨٨١/٤ . وأخرجه أحمد ١٢٥/٣ ، ١٣٣ ، ١٤٦ ، جميعهم عن أنس واللفظ للبخارى .

ثـــم لما كان رسول الله ﷺ يعيش بين أصحابه دون أن يكون بينه وبينهم حجــاب ، فكـــان يخالطهم فى المسجد والسوق والبيت والسفر والحضر ، والسلم والحرب ومدخله ومخرجه ورضاه وغضبه ، وكانت أفعاله وأقواله محـــل عناية منهم وتقدير ، حيث كان ﷺ محور حياتهم الدينية والدنيوية منذ أن هداهـــم الله بـــه وأنقذهـــم من الضلالة والظلام إلى الهداية والنور ، فقد حرصـــوا على تتبع أقواله وأفعاله بل كانوا يتناوبون الجلوس إليه والسماع مـــنه ، إذا اضطرت الظروف بعضهم عدم دوام الجلوس والسماع مثلما كـــان يفعل عمر بن الخطاب مع جاره الأنصارى [١] ، وذلك أيضا بعد أن حـــثهم ﷺ على الأخذ منه والتبليغ عنه ، وحسن الأداء والتحرى فيه وحذر مـــن الكذب عليه واستفاضت بذلك أحاديثه الشريفة وخطبته العظيمة . فمن ذلـــك مـــا أخرجه البخارى فى الصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال : " بلغوا عنى ولو آية ، وحدثوا عن بنى إســـرائل ولا حـــرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " [٢] .

---

(١) أخرجه البخارى كتاب العلم ، باب التناوب فى العلم ١/١٨٥ عن عمر .

(٢) أخرجه البخارى ــ كاملا ــ كتاب حديث الأنبياء ، ما ذكر عن بنى إسرائيل ٦/٤٩٦ عن عبد الله بن عمر ــ وجزء حديــث ــ كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبى ﷺ ١/١٩٩ ، ١ /٢٠٠ ، ١/٢٠١ ، ١/٢٠٢ . عن على بن أبى طالــب ، والزبير بن العوام ، وأني بن مالك وسلمة بن الأكوع وأبى هريرة وأيضا ــ جزء حديث ــ أخرجه مسلم ، كتاب الزهد والرقائق ، باب التثبيت فى الحديث ، وحكم كتابه العلم ، ٤/٢٢٩٨ عن أبى سعيد الخدرى ، وأخرجه ابو داود ، كتاب العلم ، باب فى التشديد فى الكذب على رسول الله ﷺ ٣/٣١٩ عن الزبير بن العوام ، وباب الحديث عن بنى اسرائيل ٣/٣٢٢ عن أبى هريرة . وأخرجه الترمذى ، كتاب انعلم ، باب فى تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ ٢ /٣٣٨عـــن ابـــن مسعود (صحيح سنن الترمذى باختصار الأسانيد للألبانى ط مكتبة التربية العربى لدول الخليج) * وأخـــرجه ابـــن ماجـــة مقدمـــة ، باب التغليظ فى تعمد الكذب ١/٤-٦ عن كثير من أصحاب النبى ﷺ * وأخرجه الدارمى مقدمة ، باب اتقاء الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ١/٧٦ ، ٧٧ – عن كثير من أصحاب رسول الله ﷺ .

وقوله ﷺ نضر الله أمرأ سمع مقالتى فوعاها فأداها كما وعاها ، فرب مــبلغ أوى مـــن سامع [1] وقوله ﷺ " ليبلغ الشاهد الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع [2] .

وخشية من أن يتجرأ شخص على رسول الله ﷺ فيقول عليه ما لم يقل نبههم النبى ﷺ أن الكذب عليه يختلف عن الكذب على غيره ، لما يترتــب مــن ذلك الكذب عليه من مفسدة تعم بها البلوى ، ولما يلحق بالإســـلام مـــن انتقاض وتناقض هو منهما براء ، بخلاف الكذب على غـــيره ، فقـــال ﷺ : " إن كذبا على ليس ككذب على أحد . فمن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار [3] .

كمـــا نبه أن الصدق صفة المؤمن وأن الكذب صفة المنافق فقال ﷺ : " أربـــع مـــن كـــن فـــيه كـــان مـــنافقا خالصا ، ومن كانت فيه

([1]) أخــرجه أبــو داود ، كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ٣٢٢/٣ عن زي بن ثابت وأخرجه الترمذى ، كتاب العلم ، بـــاب فـــى الحث على تبليغ السماع ٣٣٧/٢ ، ٣٣٨ . عن كثير من أصحاب رسول الله (صحيح سنن الترمذى) . وأخــرجه ابـــن ماجـــه ، مقدمـــة ، باب من بلغ علما ١ /٨٤ ، ٨٦ عن كثير من أصحب رسول الله ﷺ ، وأخرجه الدارمى مقدمة باب الاقتداء بالعلماء " ٧٥/١ عن جبير بن مطعم وزيد بن ثابت .

([2]) أخرجه الباخرى – جزء حديث – كتاب العلم – باب قوله النبى ﷺ " رب مبلغ أوعى من سامع ١٥٧/١ – حديث رقم ٦٧ وأطرافه فى حديث ١٠٥ ، ١٧٤١ ، ٣٩٧ ، ٤٤٠٦ ، ٤٦٦٢ ، ٥٥٥٠ ، ٧٠٧٨ ، ٧٤٤٧ . وأخرجه مسلم ، كـــتاب الحج ، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد ، على الدوء ٩٨٧/٢ . وكتاب القسامة ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ١٣٠٥/٣ ، ١٣٠٧ . وأخرجه الترمذى كتاب الحدم ، باب ماجاء فى حـــرمة مكة ٢٤٤/١ . وأخرجه النسائى كتاب الحج باب تحريم القتال فيه ٢٠٥/٥ .وأخرجه ابن ماجه ، مقدمة باب مـــن بلغ علما ٨٥/١ ، وكتاب المناسك باب الخطبة يوم النحر ١٠١٥/٢ . وأخرجه الدارمى كتاب المناسك ، باب فى الخطبة يوم النحر ٦٧/٢ .

([3]) سبق تخريجه .

خلـــة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا وعد أخلف ، وإذا خاصم فجر " [١] .

ولذا كان الصحابى إذا سمع شيئا من أمر الدين ينسب إلى النبى ﷺ وظن أنه كذب أو خطأ سارع بالإنكار على قائله ، ورفع الأمر إلى رسول الله ﷺ ليقضى فـــيه بقضائه ، ويقول فيه كلمته ، فمن ذلك ما أخرجه البخارى فى صحيحه [٢] عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان فى حياة الرسول ﷺ فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لـــم يقرئنـــيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره فى الصلاة فتصبرت حتى سلم فلببته بـــردائه ، فقلـــت : مـــن أقرئك هذه السورة التى سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رســـول الله ﷺ ، فقلت كذبت ، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت : إنى سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان علـــى حـــروف لم تقرئنيها ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ثم قال : اقرأ يا

---

(١) أخـــرجه البخارى كتاب الإيمان ، باب علامة المنافق ٨٩/١ ، وكتاب المظالم ، باب إذا خاصم فجر ١٠٧/٥ ، كتاب الجزية والموادعة ، باب إثم من عاهد ثم غدر ٢٧٩/٦ وأخرجه مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان خصال المنافق ١/ ٧٨ " واللفظ " وأخرجه أبو داود ، كتاب السنة ، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصـانه ٤م٢١٩ . وأخرجه الترمذى ، كـــتاب الإيمان ، باب فى علامة المنافق ١٣/٥ ، ١٤ ، وقال : هذا حديث حسن صـحيح ط البابى الحلبى . وأخرجه النسائى ، كتاب الإيمان ، باب علامة المنافق ١١٦/٨ جميعهم عن عبد الله بن عمرو .

(٢) أخـــرجه البخارى ، كتاب الخصومات ، باب كلام الخصوم بعضهم فى بعض ٧٣/٥ ، وكتاب فضائل القرآن ، باب أنـــزل القرآن علىسبعة أحرف ٢٣/٩ . وباب من لم ير بأسا أن يقول سروة البقرة وسورة كذا وكذا ٨٧/٩ ، وكتاب إســـتتابة المرتديـــن والمعاندين وقتالهم ، باب ما جاء فى المتأولين ٣٠٣/١٢ . وكتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى " فاقـــرأوا ما تيسر منه " ٥٢٠/١٣ . وأخرجه مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن علىسبعة أحـــرف . وبيان معناه ٥٦٠/١ . وأخرجه أبو جاود ، كتاب الصلاة ، باب " أنزل القرآن علىسبعة أحرف " ٧٥/٢ . وأخـــرجه الترمذى ، أبواب القراءات ، باب ماجاء أن القرآن أنزل علىسبعة أحرف ١٥/٣ ، وقال هذا حديث حسن صـــحيح ، وأخرجه النسائى كتاب الإفتتاح ، باب جامع ما جاء فى القرآن ١٥٠/٢ . وأخرجه مالك فىالموطأ ، كتاب القرآن ، باب ما جاء فى القرآن ص ١٤٢ . جميعهم عن عمرو بن الخطاب .

عمـــر قـــال : فقـــرأت القراءة التى أقرأنى فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرأوا ما تيسر منه .

إلى غير ذلك من الأمثلة والحوادث التى كان النبى ﷺ يقضى فيها على النزاع أو يصحح فيها الرواية عنه وبذلك وضع النبى ﷺ الأساس لوجوب التثبت فيما يرويه الراوى ويحكيه عنه .

ثانياً : التثبت فى عصر الخلفاء الراشدين وظهور أصول الجـــرح والتعديـــــــــل

علمـــنا فيما سبق أن حياته ﷺ كانت قاضية على الخلاف إذا نشب والشك إذا عرض ، فلما لحق بالرفيق الأعلى ، وانقطع الوحى واشرأب الـــنفاق وارتد كثير من العرب ومنع الزكاة بعضهم ، فلا نعجب إذا من منافق يملى عليه نفاقه أن يكذب على رسول الله ﷺ .

لذلـــك رأينا الخلفاء الراشدين يقفون وقفة الحيطة والحذر ، فسدوا الـــباب فـــى وجوه الكذابين بما وضعوه من قوانين الرواية ، وإرهاب الكذابين وتخويف المكثرين من الرواية وكان لهم فى ذلك منهجان [1] :

---

(1) دراسات فى علوم الحديث ١٠٨/١ . الوضع فى الحديث ١٧٧/١ للدكتور عمر بن حسن .
- السنة ومكانتها فى التشريع الاسلامى ٦٢ .

الأول : منهج التقليل من رواية الحديث :

كـان الصـحابة ـ رضـوان الله عليهم ـ يخشون الإكثار من رواية الحديـث عـن رسول الله ﷺ لئلا يتخذ المغرضون من شيوع الحديث عن رسول الله ذريعة للتزيد فيه ، ولئلا تزل بالمكثرين أقدامهم فيسقطوا فى هوة الخطـأ والنسـيان فيكذبوا على رسول الله ﷺ من حيث لا يشعرون ، كما كـرهوا أن يشـتغل الناس برواية الحديث وانصرفوا عن تلاوة القرآن ولما يتيسر حفظه بعد لكثير من المسلمين .

فهذا عبد الله بن الزبير يسأل أباه الزبير ويقول له : إنى لا أسمعك تحدث عـن رسـول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان فيقول له الزبير " أما إنى لم أفارقه ولكن سمعته يقول : " من كذب على فليتبوأ مقعده من النار " [١] .

بـل إن عمـر بن الخطاب رضى الله عنه ، كان يأمر الناس بتقليل الرواية وكان مهيبا عند جميع الصحابة ، يروى الشعبى عن قرظة بن كعب أنه قال : " خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر إلى صرار ثم قال أتدرون لم مشيت معكم ؟ قالوا نعم نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا فقال : " إنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم ، جودوا القرآن وأقلـوا الـرواية عن رسول الله ﷺ امضوا وأنا شريككم ، فلما قدم قرظة قالوا حدثنا قال : " نهانا عمر بن الخطاب "[٢] .

وهـذا أبو بكر الصديق ـ رضى الله عنه ـ على كثرة سماعة من رسول الله ﷺ ـ يقلـل مـن روايـة الحديث عنه ـ ويقول للصحابة " فلا تحدثوا عن

---

(١) سبق تخريجه . (٢) تذكرة الحفاظ ٧/١ . (٣) تذكرة الحفاظ ٣/١ .
(٤) تذكرة الحفاظ ٧/١ .

رسـول الله شـيئا ، فمـن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه[١] .

وأبـو هريـرة يمسـك عن التحدث فى زمن عمر بن الخطاب مع أنه من المكثريـن فى رواية الحديث فيما بعد ، ولكنه اتباعا لسنة الشيخين فى التقليل من الرواية يكف عنها ثم لما طالت به الأيام واحتيج إلى ما عنده من العلم حدث به وأظهـره للناس وكما سئل " أكنت تحدث فى زمن عمر هكذا ؟ قال : " لو كنت أحدث فى زمان عمر مثل ما أحدثكم لضربنى بمخفقته "[٢] .

الثانى : منهج التثبت فى رواية الحديث :

وكمـا سـلك الصحابة رضوان الله عليهم ـــ مسلك التقليل فى رواية الحديـث وعـدم الإكثار من روايته ، كذلك سلكوا مسلك التثبت فى الراوى والمـروى مسـتفيئن فى ذلك بكتاب الله عز وجل مسترشدين بما تواتر أو اشـتهر مـن سنة رسول الله ﷺ ، فأخذوا الحديث بحيطة بالغة وحذر شديد فلمـا اطمأنت قلوبهم عليه بأن كان متواترا أو مشهورا أو آحادا لم يكن فى رواتـه من يشك فى حفظه وضبطه قبلوه وعملوا به ولم يطلبوا عليه دليلا ومـا وقع فيه شك طلبوا عليه الدليل ، وما لم تقم البينة على صدقه مما وقع فيه الشك أو كان مخالفا لكتاب الله عز وجل ردوه على قائله .

قال الحافظ الذهبى فى ترجمة أبى بكر الصديق رضى الله عنه " كان أول مـن احـتاط فى قبول الأخبار " ثم روى الذهبى من طريق ابن شهاب عن قبيصة أن الجدة جاءت إلى أبى بكر تلتمس أن تورث قال : ما أجد لك

فـــى كـــتاب الله شـــيئا وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئا ، ثم سأل الـــناس فقام المغيرة بن شعبة فقال : " سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس فقـــال له هـــل معك أحد فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضى الله عنه " (١) .

وعلـــى هـــذا المنهج سار الفاروق عمر رضى الله عنه فقد ترسم خطا الصـــديق أبى بكر ، يقول الإمام الذهبى فى ترجمة أمير المؤمنين عمر بن الخطـــاب رضى الله عنه أنه هو الذى سن للمحدثين التثبت فى النقل وربما كان يتوقف فى خبر الواحد إذا ارتاب فيه ثم روى من طريق الجريرى عن أبـــى نضرة عن أبى سعيد الخدرى : أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الـــباب ثلاثا فلم يؤذن له فرجع ، فأرسل عمر فى أثره فقال : لم رجعت ؟ قـــال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع " قـــال : لتأتينى على ذلك ببينة أو لأفلعن بك ، فجاءنا أبو موسى ممتقعا لونه ونحن جلوس فقلنا : ما شأنك ؟ فأخبرنا وقال : فهل سمع أحد منكم ؟ فقلنا : نعـــم ، كلـــنا سمعه ، فأرسلوا معه رجلا منهم فأخبره " (٢) . والرجل الذى أرسلوه هو أبو سعيد الخدرى راوى الحديث .

وروى الذهـــبى أيضـــا من طريق هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه المغـــيرة بن شعبة أن عمر استشارهم فى إملاص (٣) المرأة فقال المغيرة :

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/١ .

(٢) تذكرة الحفاظ ٦/١ . والبخارى كتاب الاستئذان ، باب التسليم والاستئذان ثلاث ٢٧/١١ .

(٣) إملاص المرأة : أملصت المرأة والناقة ، وهى مملص : رمت ولدها لغير تام . أراد بالمرأة الحامل تضرب فتملص جنينها أى تزلقه قبل وقت الولادة . لسان العرب : ٤٢٦٢/٦ .

قضى فيه رسول الله ﷺ بغرة (١) فقال له عمر : إن كنت صادقا فأت واحدا يعلم ذلك . قال : فشهد محمد بن مسلمة أن رسول الله ﷺ قضى به " (٢)

وهذا الإمام على كرم الله وجهه ، يتثبت فى الرواية باستحلاق الراوى ، ويزجر عن المنكر ويحث على التحديث بالمشهور ، فقد ذكر الحافظ الذهبى عن أسماء بن الحاكم الفزارى أنه سمع عليا رضى الله عنه يقول : كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعنى الله بما شاء أن ينفعنى به وكان إذا حدثنى غيره استحلفته ، فإذا حلف صدقته وحدثنى أبو بكر ... وصدق أبو بكر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من عبد مسلم يذنب ذنبا ثم يتوضأ ويصلى ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر له " (٣) .

وكان يقول ـ رضى الله عنه ـ " حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله " (٤) .

يقول الحافظ الذهبى : " فقد زجر الإمام على عن رواية المنكر ، وحث على التحدث بالمشهور وهذا أصل كبير فى الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث فى الفضائل والعقائد والرقاق ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالإيمان فى معرفة الرجال (٥) .

وهذه أم المؤمنين عائشة ـ رضى الله عنها ـ كانت لها نظرة خاصة فى متن الحديث كانت تنقده بعرضه على القرآن الكريم ، ونظرة فى الراوى حيث

---

(١) الغرة : هى دية الجنين . عبدا وأمة .
(٢) تذكرة الحفاظ ٧،٨/١ .
(٣) تذكرة الحفاظ ١٠/١ . (٤) تذكرة الحفاظ ١٠/١ . (٥) تذكرة الحفاظ ١٠/١ .

كانت تختبر حفظه لتقف على مبلغ ضبطه الحديث . فعن عروة بن الزبير قال : قالت لي عائشة : يا بان أختي بلغني أن عبد الله بن عمرو مار بنا إلى الحج فالقه فاسـألـه . فإنــه قد حمل عن النبي ﷺ علما كثيرا قال : فلقيته فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ قال عروة : فكان فيما ذكر أن النبي ﷺ قال : إن الله لا ينزع العلم من الناس انتزاعا " .

ولكــن بقبض العلماء فيرفع العلم معهم ، ويبقى في الناس رؤوسا جهالا يفـتونهم بغير علم فيضلون ويضلون . قال عروة : فلما حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته ، قالت : أحدثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا ؟ .

قال عروة : حتى إذا كان قابل قالت له إن ابن عمرو قد قدم فالقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم . قال : فلقيته فسألته فذكــره لــي نحو ما حدثني به في مرته الأولى . قال عروة : فلما أخبرتها بذلك قالت : ما أحسبه إلا قد صدق ، أراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص (1).

فهــذا من عائشة رضي الله عنها اختبار لحفظ عبد الله بن عمرو فأول الأمر تشككت في ضبطه ، ثم لما وجدته في المرة الثانية لم يزد في الحديث حـرفا ولــم ينقص وقد مضى على ذلك عام كامل علمت أنه حافظ للحديث جيد الضبط فصدقته وقبلت حديثه . وكذلك كان موقف أمير المؤمنين عثمان بن عفان : يقول محمود بن لبيد سمعت عثمان بن عفان على المنبر يقول :

---

(1) أخرجه البخاري ، كتاب العلم ، باب كيف يقبض العلم ١٩٤/١ ، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة : باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ٢٨٢/١٣ . وأخرجه مسلم ، كتاب العلم ، باب رفع العلم وقبضه ٢٠٥٨/٤ ، ٢٠٥٩ واللفظ له . وأخرجه الترمذي في أبواب العلم ، باب ذهاب العلم ٣١/٥ وقال هذا حديث حسن صحيح وأخرجه ابن ماجة مقدمة ، باب اجتناب الرأي والقياس ٢٠/١ . وأخرجه الدارمي مقدمة باب في ذهاب العلم ٧٧/١ . جميعهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

لا يحـل لأحـد أن يروى حديثا عن رسول الله ﷺ لم أسمع به فى عهد أبى بكر ولا عهد عمر " [١] .

ثـم لما وقعت الفتنة وقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان وانقسم الـناس شيعا وأحزاباً ، واستفحلت الفتن ووقعت حروب طاحنة أزكى لهيـبها الحاقدون على الإسلام وأهله من أصحاب النفوس المريضة ، الذيـن غلبوا على الدخول فى هذا الدين خوفا من الفتك بهم أو من دفع الجزية المضروبة على أمثالهم ، فلبثوا أثوابا كثيرة بألوان مختلفة ، كل هدفهـا هو هدم هذا الدين والنيل من مكانته وعظمته ، فظهر السبيئون أتـباع عبد الله بن سبأ اليهودى صاحب الفتنة التى أودت بمقتل الخليفة عـثمان بن عفانَ ، وظهرت الشيعة ينتصرون لأمير المؤمنين على بن أبـى طالـب ، وعثمانية ينتصرون للخليفة المقتول عثمان بن عفان ، وخوارج يعادون الفريقين، ومروانية ينتصرون لمعاوية بن أمية ، وقد اسـتباح بعض هؤلاء لأنفسهم أن يؤيدوا بعض أرائهم وأهوائهم بوضع الأحاديث والزيادة فيها والنقصان منها .

ولـيس أدل على كثرة الكذب فى الحديث فى هذا العصر ما رواه الإمام مسـلم فى مقدمة صحيحه قال : جاء هذا ــ يعنى ــ بشير بن كعب إلى ابن عباس فجعل يحدثه فقال له ابن عباس عد لحديث كذا أو كذا فعاد له فقال ما أدري أعرفت حديثى كله وأنكرت هذا ،أم أنكرت حديثى كله وعرفت هذا ؟

([١]) تذكرة الحفاظ ٦/١ .

فقال له ابن عباس : إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه [١] .

وروى الإمـام مسلم قال :جاء بشير العدوى إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقـول قـال رسول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديـثه ولا يـنظر إليه فقال : يا ابن عباس ما لى أراك لا تسمع لحديثى ؟ أحدثـك عـن رسول الله ﷺ ولا تسمع ؟ فقال ابن عباس : " إنا كنا مرة إذا سـمعنا رجـلا يقـول : " قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف [٢] وروى عـن ابـن سيرين قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتـنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم " [٣] .

وكما تكلم ابن عباس ،تكلم الصحابيان عبادة بن الصامت وأنس بن مالك ، وقد سبقهم فى تجريبهم السابقون كما مر من قريب .

ثالثاً : التابعون وظهور قوانين الضبط

كثرت فى عصر التابعين الرواية وانتشر الحديث ، وفشا الكذب على رسول الله ﷺ وخاصة بعد الفتنة ، وقد بينا ما جرى بين ابن عباس مع بشير بن كعب ، وكذلـك قـول ابـن سيرين عن الفتنة وبحث حال الرجال ، وظهر أول قوانين الرواية والضبط الذى يقاس به العدل من غيره وهو الإسناد .

---

(١) أخرجه مسلم فى مقدمة صحيحه باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها ١٢/١ .

(٢) أخرجه مسلم فى مقدمة صحيحه باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها ١٣/١ .

(٣) المرجع السابق ١٥/١ .

فمن يوم أن وقعت الفتنة لم يقبلوا الأحاديث بمجرد روايتها حتى يسألوا عن أسانيدها ويفحصوا رجالها رجلا رجلا ، ويعرضوا المروى على مايعرفون من أحاديث الرسول ﷺ – فيقبلون عن العدول الضابطين ما جاء موافقا لما عندهم من كتاب وسنة ، ويرفضون ما عداه .

فقد روى الإمام مسلم بسنده عن ابن سيرين قال : " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم " [1] . وقد سبق قوله " لم يكونوا يسألون عن الإسناد .. الخ .

وقال عبد الله بن المبارك : الإسناد من الدين . ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " وقال أيضا " بيننا وبين القوم القوائم يعنى الإسناد " [2]

ثانياً : التوثق من الأحاديث وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن ، فلقد كان عناية الله بسنة نبيه أن مد فى أعمار عدد من أقطاب الصحابة وفقهائهم ليكونوا مرجعا يهتدى الناس بهديهم ، فلما وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصحابة يسألونهم ما عندهم أولا ، ويستفتونهم فيما يسمعونه من أحاديث وآثار [3] . روى مسلم فى مقدمة صحيحه عن ابن أبى مليكة قال : كتبت إلى ابن عباس أن يكتب لى كتابا ويخفى عنى [*] فقال ولد ناصح : أنا أختار له الأمور اختيارا وأخفى عنه ، قال فدعا بقضاء

---

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ، باب إن الإسناد من الدين ١٤/١ . الجرح والتعديل ١٥/٢ .

(٢) أخرجه مسلم فى مقدمة صحيحه ، باب بيان أن الإسناد من الدين ١٥/١ .

(٣) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ص٩١ .

(*) قال الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقى : قال الشيخ ابن الصلاح : يكتب عنى أشياء ولا يكتبها . إذا كان عليه فيها مقال من الشيع المختلفة وأهل الفتن . فإنه إذا كتبها ظهرت . وإذا ظهرت خولف فيها وحصل فيها قال وقيل مع أنها ليست مما يلزم بيانها لابن أبى مليكة . وإن لزم فهو ممكن بالمشافهة دون المكاتبة . قال : ولد ناصح مشعر بذلك .

على فجعل يكتتب منه أشياء ، ويمر بالشئ فيقول :والله ما قضى بهذا على إلا أن يكون قد ضل " (١) .

ولهـذا الغرض كثرت رحلات التابعين بل بعض الصاحبة أيضا من بلد على بلد آخر ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات .

ثالـثاً : نقـد الرواة ، وبيان حالهم من صدق أو كذب ، وهذا باب عظيم وصـل منه العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب والقوى من الضعيف ، وقـد أبلـوا فـيه بلاء حسنا ، وتتبعوا الرواة ، ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسـيرهم وما خفى من أمرهم وما ظهر ، ولم تأخذهم فى الله لومة لائم ولا مـنعهم عن تجريح الرواة والتشهير بهم ورع ولا حرج ، روى الإمام مسلم بسنده عن الشعبى قال : حدثنى الحارث الأعور الهمذانى ، وكان كذاباً " .

وروى أيضـا بسنده عن حماد بن زيد قال : قال أيوب : إن لى جارا ثم ذكر من فضله ولو شهد عندى على تمرتين ما رأيت شهادته جائزة (٢) .

وروى ابن عدى بسنده عن هشام بن عروة عن أبيه قال : " أنى لأسمع الحديـث أستحسنه فما يمنعنى من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدى بـه ، وذاك أنى أسمعه من الرجل لا أثق به ، قد حدث به عمن أثق به أو أسمعه من رجل أثق به عمن لا أثق به " (٣) .

رابعاً : الشهادة أو البينة : تطورت الشهادة أو البينة التى سنها أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ، وأصبحت الشهادة بمثابة التعديل فى قبول الحديث . فقد روى

---

(١) أخرجه مسلم فى مقدمة صحيحه ــ باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها ١/١٣ .

(٢) أخرجه مسلم فى المقدمة باب بيان أن الإسناد من الدين ١/١٩-٢١ .

(٣) الكامل لابن عدى ١/٦٦ . – الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ١/١٣٢.

عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : " لا تحدثوا عمن لا تقبلوا شهادته " [١] ، وقال يزيد بن هارون " لا يجوز حديث الرجل حتى تجوز شهادته " [٢] .

وكــان أئمة التابعين فى الشأن كما ذكر ابن عدى فىمقدمة الكامل : سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، وعطاء بن أبى رباح ، وعروة بن الزبير بن العوام ، وعــبد الرحمن الأعرج ، وأبو صالح بن ذكوان ، والحسن البصرى ، ومحمد بــن سيرين ، وأنس بن سيرين ، وأبو العالية الرياحى رفيع بين مهران ، ومالك بــن دينار ، وعامر الشعبى ، وإبراهيم الزهرى ومحمد بن شهاب الزهرى [٣] . وقد أحسن ابن عدى بأن ذكر لكل واحد منهم شيئا من تعديله أو تجريحه مؤكدا به ما ذهب إليه من أن لهؤلاء الأئمة شأنا فى التجريح والتعديل فى هذا العصر .

رابعاً : أتباع التابعين وظهور الأئمة النقاد ومؤلفاتهم

مــا كاد يطل عصر أتباع التابعين حتى كثر الكذب فى الحديث، فقد كثرت الخلافات السياسية بين أرباب الفرق وأرباب المذاهب ، بل وظهرت نوازع وأسباب أخرى أدت إلى الكذب الصريح بوضع الحديث على رسول الله ﷺ ، ونوجز الأسباب فيما يلــــــــــى :

أولاً : الخلافات السياسية :

فقد انقسمت الفرق السياسية فى حمأة الكذب على رسول الله ﷺ كثرة وقلة ، فالرافضـــة أكثر هذه الفرق كذبا ، سئل مالك عن الرافضة فقال " لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون " [٤] .

---

(١) الجرح والتعديل ٣٢/٢ . (٢) الجرح والتعديل ٣١/٢ . (٣) الكامل لابن عدى ٦٤/١-٧٠ .

(٤) منهاج السنة ١٣/١ لابن تيمية .

وقال الإمام الشافعى " وتقبل شهادة أهل الأهواء إلى الخطابية من الرافضة ،لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقتهم " [١] .

ويقـــول شريك بن عبد الله القاضى " احمل عن كل من لقيت إلا الرافضة ، فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا " [٢] .

ثانياً : الزندقة : [*]

ونعـــنى بهـــا كراهـــية الإسلام دينا ودولة ، فقد هدمت دولة الإسلام ، عروشا وزعامات وممالك كانت قائمة على تضليل الشعوب فى عقائدها ، وإذ لا لهـــا فـــى كرامتها وتسخيرها للأهواء والمغانم الخسيسة ، ودخل الناس فى ديـــن الله أفواجـــاً ، ولـــم يجد أصحاب الزعامات مكانهم ولا من يعيد مجدهم المـــنهار ، فلم يجدوا أمامهم مجالا للانتقام إلا الإسلام بإفساد عقائده ، وتشويه محاسنه وتفريق صفوف أتباعه وجنوده ، وكانت السنة الميدان الخصب فجالوا فـــيه وصـــالوا ، متسترين بالتشيع أحيانا ، وادعاء الزهد والتصرف أحيانا ، وبالفلسفة والحكمة أحياناً أخرى [٣] .

والهـــدف مـــن ذلك كله إدخال الخلل فى بناء الإسلام لينهار ، ولكن الله قـــيض لدينه من يذب عنه كيدهم ، وجعل الدائرة عليهم ، ومزقهم شر ممزق فمن أمثلة ما وضعوه :

---

(١) الكفاية للخطيب ص١٢٠ . (٢) مناهج السنة ١٣/١ .

(*) الزنديق : القائل ببقاء الدهور فارسى معرب " لسان العرب ١٨٧١/٣. والزندقة كلمة فارسية أطلقت على من يؤولون كتاب زرادشت تأويلا محرفا ومع ذلك فإنها عند كثير من الباحثين مبهمة متشابكة المعانى . والزندقة لم تكن غير بذر الشك فى العقيدة والشرك بالله وتمزيق التشريع الإسلامى .

(٣) راجع بتوسع السنة ومكانتها فى التشريع ص٨٣ . - الوضع فى الحديث ٢٢٠/١ .

مـــا رواه ابن الجوزى بسنده إلى أبى هريرة قال : قيل يا رسول الله مم ربنا ؟ قال : من ماء مرور لا من أرض ولا من سماء ، خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق " (١)

وقـــالوا أيضـــا " الباذنجان لما أكل له " (٢) . قال بعض الحفاظ : إنه من وضع الزنادقة .

إلـــى غـــير ذلك من آلاف الأحاديث الكاذبة فى العقائد والأخلاق والطب والحلال والحرام ، ولكن الخلفاء والعلماء تعقبوهم : ففضحهم العلماء وقتلهم الخلفاء ، فقد أنشأ المهدى ديوانا خاصا للزندقة تتبع فيه أوكارهم ورؤساءهم مـــن شـــعراء وأدبـــاء وعلماء وأخرج ابن عساكر عن الرشيد أنه جئ إليه بـــزنديق ، فأمـــر بقـــتله ، فقال يا أمير المؤمنين أين أنت عن أربعة آلاف حديـــث وضعتها فيكم أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام ما قال النبى ﷺ منها حرفا . فقال له الرشيد أين أنت يا زنديق من عبد الله بن المبارك وأبى إسحاق الفزارى ينخلانها فيخرجانها حرفا حرفا ؟؟ (٣)

ثالثاً : العصبية للجنس والقبيلة واللغة والبلد والإمام :

فقـــد وضـــع الشعوبيون حديث " إن الله إذا غضب أنزل الوحى بالعربية ، وإذا رضـــى أنـــزل الوحى بالفارسية " (٤) . كما وضع المتعصبون لأبى حنيفة حديث " سيكون رجل فى أمتى يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج أمتى " (٥) .

---

(١) الموضوعات لابن الجوزى ١٠٥/١ . – اللآلى المصنوعة للسيوطى ٣/١ .

(٢) الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة للملا على القارئ ص٨٦ .

(٣) الأسرار المرفوعة ص٤٠ .(٤) الموضوعات ١١١/١ ــ اللآلئ ١١/١ .(٥) الموضوعات ٤٨/٢ ــ اللآلئ ٤٥٧/١

كما وضع المتعصبون على الشافعي " سيكون في أمتي رجل يقال له: محمد بن إدريس هو أضر على أمتي من إبليس " [١]

وفي فضائل البلدان " عسقلان أحد العروسين " [٢] .

إلى غير ذلك من الكذب ، الذي تصدى له العلماء وبينوا غثه من سمينه .

رابعاً : القصص والوعظ

فقد تولى مهمة الوعظ قصاص أكثرهم لا يخافون ، ولا يهمهم سوى أن يبكي الناس في مجالسهم ، وأن يتواجدوا وأن يعجبوا بما يقولون ، فكانوا يضعون القصص المكذوبة وينسبونها إلى النبي ﷺ . قال ابن قتيبة وهو يتكلم على الوجوه التي دخل منها الفساد على الحديث : " والوجه الثاني : القصاص فإنهم يميلون وجه العوام إليهم ، ويشيدون ما عندهم بالمناكير والأكاذيب من الأحاديث ، ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجيبا خارجا عن نظر العقول ، أو كان رقيقا يحزن القلب ، فإذا ذكر الجنة قال : فيها الحوراء من مسك أو زعفران ، وعجيزتها ميل في ميل ويبوئ الله وليه قصرا من لؤلؤة بيضاء فيها سبعون ألف مقصورة ، في كل مقصورة سبعون ألف قبة ، فلا يزال هكذا في السبعين ألفا لا يتحول عنها[٣] .

وروى أنه صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاص . فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : " من قال : لا إله إلا الله خلق الله تعالى من كل كلمة منها طيراً ، منقاره من ذهب ، وريشه من مرجان " .

---

(١) الموضوعات ٢/٤٨-٤٩ اللآلئ ١/٤٥٨ . (٢) الأسرار المرفوعة ص١٥٩ – الموضوعات لابن الجوزي ٢/٣٥

(٣) تأويل مختلف الحديث ص ٣٥٧ لابن قتيبة .

وأخذ فى قصه نحوا من عشرين ورقة . فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى ويحيى ينظر إلى أحمد فقال له : أنت حدثته بهذا ؟ فقال : والله ما سمعت بهذا إلا الساعة .

فلما فرغ من قصصه وأخذ القطعيات (*) ، ثم قعد ينتظر بقيتها قال له يحيى بـــن معيـــن بـــيده : تعالى ، فجاء متوهما للنوال فقال له يحيى : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . فقال : أنا حيى بن معين وهذا أحمـــد بن حنبل وما سمعنا بهذا قط فى حديث رسول الله ﷺ فإن كان ولابد من الكذب فعلى غيرنا . فقال له : أنت يحيى بن معين ؟

قال : نعم . قال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ، ما تحققته إلا الساعة . فقال له يحيى : كيف علمت أنى أحمق ؟ قال : كأنه ليس فى الدنيا يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل غيركما ، قد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فوضع أحمد كمه على وجهه وقال : دعه يقوم . فقام كالمستهزئ بهما (٢)

وعن الشعبى قال دخلت فى مسجد أصلى ، فإذا إلى جنبى شيخ عظيم اللحية ، قد أطاف به قوم فحدثهم فقال : حدثنى ، عن فلان ..

يـــبلغ به النبى ﷺ : " أن الله خلق صورين له فى كل صور نفختان : نفخة الصعق ، ونفخة القيامة " ، قال الشعبى : فلم أضبط نفسى أن خففت صلاتى ، ثـــم انصـــرفت فقلت : يا شيخ ! اتق الله ، ولا تحدثن بالخطأ ، إن الله لم يخلـــق إلا صـــورا واحدا وإنما هى نفختان : نفخة الصعق ونفخة القيامة . فقـــال لـــى يا فاجر ! إنما يحدثنى فلان عن فلان وترد على !! ثم رفع نعله فضـــربنى بهـــا ، وتتابع القوم على ضربا معه ، فوالله ما أقلعوا عنى حتى

---

(١) المجروحين لابن حبان ، ١/٨٥ . - الأسرار المرفوعة ص ٣٦ .

(*) القطعيات : الدراهم والدنانير .

حلفت لهم أن الله تعالى خلق ثلاثين صوراً ، له فى كل صوره نفخة فأقلعوا عنى [١] .

بل وزادت جرأتهم على كتاب الله بتفسيره على أهوائهم ، فقد روى أن أحدهـم جلس ببغداد ، فروى فى تفسيره قوله تعالى " عسى أن يبعثك ربك مقامـا محمودا " [٢] أنه يجلسه معه على عرشه ، فبلغ ذلك الإمام محمد بن جريـر الطبرى فاحتد من ذلك ، وبالغ فى إنكاره ، وكتب على باب داره : سـبحان مـن ليس له أنيس ، ولا له فى عرشه جليس . فثارت عليه عوام بغـداد ورجموا بيته بالحجارة ، حتى انسد بابه بالحجارة وعلت عليه [٣] . إلـى غـير ذلـك مـن أخبار القصاص التى تعكس مدى تجرئهم على الله ورسوله ووقوعهم فى الكذب والتخرص .

خامساً

الوضع من أجل تنفيق السلع وترويجها وعكسه أو الثناء على عمل أو ذمه :

كذلـك من الدوافع التى حملت بعض الفسقة على الوضع فى الحديث ، الترويج لسلعة أو إعطائها فوائد طبية خاصة .

فقـد وضـع من هذا النوع أحاديث كثيرة ، منها ما وضعه محمد بن حجـاج اللخمـى فى فوائد الهريسة . عن حذيفة مرفوعا " أطعمنى جبريل الهريسة لأشد بها ظهرى لقيام الليل" [٤]

---

(١) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص ، ص ١٥٣ . – الأسرار المرفوعة ، ص٣٨ .

(٢) سورة الإسراء ، الآية ٧٩ .

(٣) الأسرار المرفوعة ، ص ٤٠ .

(٤) الموضوعات ٣/١٧ .

وحديـــث جابـــر بـــن سمرة : أمرنى جبريل بالهريسة أشد بها ظهرى لصلاة الليل " [١]

وحديـــث معـــاذ : قلت : يا رسول الله هل أتيت من الجنة بطعام ؟ قال : نعـــم أتيـــت بالهريسة فأكلتها فزاد فى قوتى قوة أربعين ، وفى نكاحى نكاح أربعين قال : فكان معاذ لا يعمل طعاما إلا بدأ بالهريسة [٢]

وكذلـــك حديـــث فى فضل العدس " قدس العدس على لسان سبعين نبيا أخرهم عيسى عليه السلام " [٣]

وكذلـــك وضـــعت الأحاديـــث فى فضائل وفوائد بعض الأطعمة كالباذنجان والعـــدس كما سبق ، والفاكهة كالرمان [٤] والعنب [٥] ، وبعض الحبوب كالحنبة [٦] ، والبقول كالهندباء [٧] ، والجرجير [٨] ، وبعض أنواع الحلوى كالفالوذج [٩] ، كمـــا وضـــع أحاديث فى فضائل بعض الصناعات كحديث " عمل الأبرار من رجـــال أمـــتى الخـــياطة وأعمال الأبرار من النساء الغزل " [١٠] ،وغيره من الأحاديث التى يظهر الكذب فيها .

سادساً : الجهل بالدين مع الرغبة فى الخير :

وهو صنيع كثير من الزهاد والعباد والصالحين ، فقد كانوا يحتسبون وضعهم للأحاديـــث فى الترغيب والترهيب ظنا منهم أنهم يقربون إلى الله ويخدمون دين الإســـلام ويجيبون الناس فى العبادات والطاعات ، ولما أنكر عليهم العلماء ذلك

---

(١) الموضوعات ٣/١٧ .
(٢) الموضوعات ٢/٢٨٦ .
(٣) الأسرار المرفوعة . ص١٦٩ .
(٤) الموضوعات ٢/٢٨٥ .
(٥) الموضوعات ٢/٢٩٧ .
(٦) الموضوعات ٢/٢٩٨.
(٧) الموضوعات ٢/٢٩٩ .
(٨) الموضوعات ١/١:.
(٩) الموضوعات ٣/٢١،٢٢ .
(١٠) الموضوعات ٢/٥٣٤ .

وذكـــروهم بقولـــه ﷺ " من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " قالوا نحن نكـــذب له ﷺ لا عليه ، وهذا كله من الجهل بالدين وغلبة الهوى والغفلة [١] فمن أمثلة مـــا وضعوه فى هذا السبيل ، حديث فضائل القرآن سورة فقد قيل لنوح بن أبى مريم المـــروزى : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة ولـــيس عـــند أصـــحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إنى رأيت الناس أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقه أبى حنيفة ومغازى ابن اسحاق ، فوضعت هذا الأحاديث حسبة .[٢]

وكذلك وضعوا أحاديث فى فضل صلوات خاصة فى مناسبات خاصة ، كليلة عاشـــوراء ويومها ، أول ليلة من شهر رجب ،وليلة النصف منه ،وليلة النصف مـــن شـــعبان ،ولـــيلة عيد الفطر ويومه ،ويوم عرفة وليلة النحر ، كما اختلقوا أحاديث تشرع صلوات لأغراض خاصة ، كصلاة التوبة وصلاة إضاعة الصلاة ، وصـــلاة لـــرؤية الإنسان مكانه فى الجنة ، وأخرى لرؤية الإنسان ربه وثالثة لرؤية رسول الله ﷺ [٣] .

سابعاً : التقرب إلى الحكام

والتزلف إليهم رغبة فيما عندهم وطمعا فى صلتهم ، أو تطلعا إلى منصب قريب مـــنهم [٤] . وقد اشتهر عن جماعة من الرواة أنهم وضعوا أحاديث أو هموا أن يضعوها إرضاء لبعض الولاة والحكام ، إلا أن هذا الصنف قليل ، وذلك لأن الولاة والحكام لم يكونوا يسمعون لهذا ، أو يشجعونه ، بل كانوا يحاربونه ، وروى الخطيب بسنده إلى زهير بن حرب ، قال : قدم على المهدى بعشرة محدثيـــن فيهم الفرج بن فضالة وغياث بن إبراهيم وغيرهم وكان المهدى يحب الحمـــام ويشـــتهيه فـــأدخل علـــيه غـــياث بـــن إبراهـــيم فقيل له : حدث أمير

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ، صـــ٨٧ . (٢) الموضوعات ٤١/١ - تدريب الراوى ٢٨٢/١ .
(٣) انظر : الموضوعات ١١٣/٢ – ١٣٧ . (٤) الوضع فى الحديث ، ٢٧٠/١ .

المؤمنين ، فحدثه بحديث أبى هريرة " لا سبق إلى حافر أو نصل وزاد فيه أو جناح " فأمر له المهدى بعشرة آلاف ، فلما قام قال : أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ ، وإنما استجلبت ذلك أنا فأمر بالحمام فذبحت ، فما ذكر غياثا بعد ذلك [١] .

ثامناً : الخلافات الفقهية والكلامية

نزع الجهال والفسقة من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية إلى تأييد مذاهبهم بأحاديث مكذوبة .

فمن ذلك ما وضعوه على ابن مسعود " صليت مع النبى ﷺ ، ومع أبى بكر وعمر ، فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة [٢] . وحديث " من رفع يديه فى الصلاة وفى رواية فى التكبير فلا صلاة له " [٣] .

كما وضعوا أحاديث فى الرد على الجهمية الذين قالوا بخلق القرآن من هذه الأحاديث : " كل ما فى السماوات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن ذلك أنه كلامه منه بدأ وإليه يعود ، وسيجئ أقوام من أمتى يقولون القرآن مخلوق ، فمن قاله منهم كفر بالله العظيم ، وطلقت امرأته من ساعته ، لأنه لا ينبغى أن تكون تحت كافر إلا أن تكون سبقته بالقول " [٤] .

وحديث : " إن لكل أمة مجوساً وإن مجوس هذه الأمة القدرية ، فلا تعودوهم إذا مرضوا ولا تصلوا عليهم إذا ماتوا " [٥] .

---

(١) تاريخ بغداد ، ٣٢٣/١٢ .
(٢) الموضوعات ، ٩٦/٢ .
(٣) الموضوعات ، ٩٧/٢ .
(٤) الموضوعات ، ١٧٠/١ .
(٥) الموضوعات ، ٢٧/١ .

وحديـث " إن لكـل أمة يهودا ويهود أمتى المرجئة " [1] . إلى غير ذلك من الأسباب والدواعى التى جعلت هناك الآلاف من الأحاديث المروية بحاجة إلى نقد وتمـيز ، قـام لهذا العمل أئمة أعلام ميزوا الطيب من الخبيث ، ووزنوا الرواة بميزان الجرح والتعديل فمن أشهر علماء الجرح والتعديل فى هذا العصر :
شـعبة بن الحجاج (١٦٠هـ) وكان متثبتاً لا يروى إلا عن ثقة ، والإمام مالك (١٧٩هـ) . ومعمـر بـن راشـد باليمن (١٥٣) ، وهشام الدستوائى (١٥٤) والأوزاعـى (١٥٧) ، والثورى (١٦١) ، وحماد بن سلمة (١٦٧) ، والليث بن سعد (١٧٥) ، ونشأ بعد هؤلاء طبقة أخرى كعبد الله بن المبارك (١٨١) ، وأبى اسحاق الغزارى (١٨٥) ، وسفيان بن عيينة (١٩٨) ووكيع بن الجراح (١٩٧) ، ومـن أشهر علماء هذه الطبقة يحيى بن سعيد القطان (١٩٨) وعبد الرحمن بن مهـدى (١٩٨) ، وكانا حجتين موثوقين لدى الجمهور فمن وثقاه قبلت روايته ، ومن جرحاه ردت روايته ، ومن اختلف فيه رجع الناس إلى ما ترجح عندهم [2]
ثـم تلاهم طبقة أخرى من أئمة هذا الشأن منهم : يزيد بن هارون (٢٠٦) أبو داود الطيالسـى (٢٠٤) ، وعـبد الرازق بن همام (٢١١) ، وأبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد (٢١٢) [3] .

ثـم صـنفت الكتب فى الجرح والتعديل والعلل وبينت فيها أحوال الرواة وكـان رؤساء الجرح والتعديل فى ذلك الوقت جماعة منهم يحيى بن معين (٢٣٣) وقـد اختلفـت آراؤه وعباراته فى بعض الرجال كما تختلف آراء التحرير وعباراته فى بعض المسائل التى لا تخلص من إشكال ، وأحمد بن

---

(١) الموضوعات ، ٢٧٦/١ .

(٢) توجيه النظر إلى علوم أهل الأثر للشيخ الجزائرى ، ص ١١٤ .

(٣) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ، ص١١٠ .

حنـــبل (٢٤١) وقد سأله جماعة من تلامذته عن كثير من الرجال فتكلم فيهم بمـــا بدالـــه ، ولـــم يخرج عن دائرة الاعتدال ، وتكلم محمد بن سعد كاتب الواقـــدى (٢٣٠) وصاحب الطبقات وكلامه جيد معقول ، وأبو خثيمة زهير بن حرب وله فى ذلك كلام كثير رواه ابنه أحمد والإمام على بن المدينى (٢٣٤) له ـــ التصانيف الكثيرة فى العلل والرجال ، وأبو جعفر عبيد الله بن محمـــد النبـــيل حـــافظ الجزيرة الذى قال فيه أبو داود : لم أر أحفظ منه . ومحمد بن عبد الله بن نمير الذى قال فيه أحمد بن حنبل : هو درة العراق ، وأبو بكر بن أبى شيبة صاحب المسند وكان آية فى الحفظ ، وعبيد الله بن عمر القواريرى الذى قال فيه صالح جزرة : هو أعلم من رأيت بحديث أهل البصرة ، وإســـحاق بـــن راهويـــة إمام خراسان ، وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصـــلى الحـــافظ وله كلام جيد فى الجرح والتعديل ، وأحمد بن صالح حافظ مصـــر وكـــان قليل المثل ، وهارون بن عبد الله الحمال ، وكل هؤلاء من أئمة الجرح والتعديل [1] .

ثم خلفهم طبقة أخرى متصلة بهم منهم : إسحاق الكوسج والدارمى والبخارى والعجلـــى الحافظ نزيل المغرب ، ويتلوهم أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان ومسلم وأبو داود السجستانى وبقى بن مخلد وأبو زرعة الدمشقى .

ثـــم مـــن بعدهم جماعة منهم عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادى وله مصـــنف فـــى الجرح والتعديل وكان كأبى حاتم قوى النفس وإبراهيم بن إسحاق الحـــربى ومحمد بن وضاح حافظ قرطبة وأبو بكر بن أبى عاصم وعبد الله بـــن أحمـــد وصالح جزره وأبو بكر البزار ومحمد بن نصر المروزى وأبو

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوى ، ٣/٣٢٠ .

جعفــر محمــد بن عثمان بن أبى شيبة وهو ضعيف لكنه من الأئمة فى هذا الأمر ثم من بعدهم جماعة منهم أبو بكر الفريابى والبرديجى والنسائى وأبو يعلــي وأبو الحسن سفيان وابن خزيمة وابن جرير الطبرى والدولابى وأبو عروبة الحرانى وأبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصاء وأبو جعفر العقيلى. ويــتلوهم جماعـــة منهم أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم " الذى نتناول جهوده فى الجرح والعديل بالتفصيل " . وأبو طالب أحمد بن نصر الغدادى الحـــافظ شيخ الدار قطنى وابن عقدة وعبد الباقى بن قانع [1] . ثم من بعدهم جماعة منهم أبو سعيد بن يونس وأبو حاتم بن حبان البستى والطبرانى،وأبن عدى الجرجانى ومصنفه فى الرجال إليه المنتهى فى الجرح.

ثـــم مـــن بعدهم جماعة منهم : أبو على الحسينى بن محمد الماسرجسى النيســـابورى ولــه مسند معلل فى ألف جزء ، وثلاثمائة جزء ، وأبو الشيخ ابن حـــيان وأبـــو بكر الإسماعيلى وأبو أحمد الحاكم والدار قطنى وبه ختمت معرفة العلل .

ثـــم مـــن بعدهم جماعة منهم : أبو عبد الله من منده وأبو عبد الله الحاكم وأبـــو نصر الكلاباذى وأبو المطرف عبد الرحمن بن فطيس قاضى قرطبة وله دلائـــل الســـنة ، وعـــبد الغنى بن سعيد وأبو بكر بن مردويه الأصفهانى وتمام الرازى .

ثم من بعدهم جماعة منهم : أبو الفتح محمد بن أبى الفوارس البغدادى وأبو بكر البرقانى وأبو حاتم العبدوى وقد كتب عنه عشرة أنفس عشرة آلاف جزء ، وخلــف بــن محمد الواسطى وأبو سعود الدمشقى وأبو الفضل الفلكى وله كتاب

---

(١) المرجع السابق .

الطبقات فى ألف جزء وأبو القاسم محمود السهمى وأبو يعقوب القراب وأبو ذر الهرويان .

ثـــم من بعدهم جماعة منهم : الحسن بن محمد الخلال البغدادى وأبو عبد الله الصورى وأبو سعد السمان وأبو يعلى الخليلى.

ثـــم مـــن بعدهـــم جماعة منهم : ابن عبد البر وابن حزم الأندلسيان والبيهقى والخطيب .

ثـــم من بعدهم جماعة منهم : أبو القاسم سعد بن محمد الزنجانى وابن مـــاكولا وأبـــو الولـــيد الباجى وقد صنف فى الجرح والتعديل وأبو عبد الله الحميدى وابن مفوزى المعافرى الشاطبى .

ثم من بعدهم جماعة منهم : أبو الفضل بن طاهر المقدسى وشجاع بن فارس الذهلى والمؤتمن بن أحمد بن على الساجى وشهرويه الديلمى وأبو على الغسانى

ثـــم مـــن بعدهم جماعة منهم : أبو الفضل بن ناصر السلامى والسلفى وأبو موسى المدينى ، وأبو القاسم بن عساكر وابن بشكوال .

ثـــم مـــن بعدهم جماعة منهم : عبد الحق الإشبيلى وابن الجوزى وأبو عبدالله بن الفخار المالقى وأبو القاسم السيهلى .

ثـــم مـــن بعدهـــم جماعـــة منهم : أبو بكر الحازمى وعبد الغنى المقدسى والرهاوى وابن المفضل المقدسى [1] .

ثـــم مـــن بعدهـــم جماعة منهم : أبو الحسن بن القطان وابن نقطة وابن الأنماطى وابن الديثى وأبو بكر بن خلفون الأزدى وابن النجار .

([1]) فتح المغيث للسخاوى ، ٣٢١/٣ .

ثـــم من بعدهم جماعة منهم : ابن الصلاح والزكى المنذرى وأبو عبد الله الـــبرزالى وابـــن الأبار وابن العديم وأبو شامة وأبو البقاء خالد بن يوسف النابلسى .

ثـــم بعدهـــم جماعة منهم : الدمياطى والشرف الميدومى وابن دقيق العيد وابن تيمية [١]

ثـــم جاء من بعدهم جماعة منهم : المزى والقطب الجلبى وابن سيد الناس والـــتاج بـــن مكـــتوم والشـــمس الجـــزرى الدمشقى وأبو عبد الله بن أبيك السروجى والكمال جفعر الأدفوى والذهبى والشهاب بن فضل الله ومغلطاى والشريف الحسينى والزين العراقى .

ثم من بعدهم جماعة منهم : الوالى العراقى والبرهان الحلبى وابن حجر العسقلانى [٢] .

وآخرون فى كل عصر حتى أواخر القرن التاسع الهجرى طبقة بعد طبقة ، تؤلـــف وتبحث فى الرجال ، وتتحرى أمر الرواة حتى لا يعسر عليك أن تجد فى مؤلفاتهم تاريخ أى رجل يمر بك اسمه فى كتب الحديث .

خامساً : أنواع الكتب المؤلفة فى الجرح والتعديل

أما الكتب التى ألفت فى الجرح والتعديل فمنها ما أفرد للثقات خاصة ، ومنها ما أفرد للضعفاء فقط ، ومنها ما جمع فيها بين الثقات والضعفاء .

- فمـــن الكتـــب المؤلفة فى الثقات ، كتاب الثقات لابن حبان البستى ، وكتاب الثقات لابن قطلوبغا فى أربع مجلدات والثقات لخيل بن شاهين .

---

(١) فتح المغيث ، ٣/٣٢٢ .

(٢) توجيه النظر ، ص ١١٤ ، ١١٦ .

- ومن الكتب المؤلفة فى الضعفاء فقط كتاب الضعفاء للبخارى والضعفاء والمتروكين للنسائى والمجروحين لابن حبان والضعفاء للعقيلى ، والكامل فى الضعفاء لابن عدى [١] . وكتابه أوفى الكتب فى ذلك ، وقد ذكر فيه كل من تكلم فيه وإن كان من رجال الصحيحين كما ذكر فيه بعض الأئمة المتبوعين لأن بعض خصومهم فى حياتهم تكلموا عنهم ، وقد ألف الذهبى كتابه "ميزان الاعتدال " من كتاب ابن عدى [٢]
- ومن الكتب المؤلفة التى جمعت بين الثقات والضعفاء وهذه الكتب كثيرة جدا من أشهرها :

تواريخ البخارى الثلاثة : الكبير وهو مرتب على حروف المعجم ، والأوسط والصغير وهما مرتبان على السنين ، وكتاب الجرح والتعديل لأبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم وكتاب الجرح والتعديل لابن حبان ، والطبقات الكبرى لابن سعدى [٣] ومن أجود الكتب فى هذا : التكميل فى معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل للحافظ ابن كثير .
جمع فيه تهذيب المزى ، وميزان الذهبى مع زيادات وتحرير فى العبارات [٤] .

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ، ص ١١١ .
(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ، ص٥٨٨ .
(٣) تدريب الراوى ، ٢/٣٦٨ .
(٤) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ، ص١١١ .

الفصل الثانى

منهج عبد الرحمن الرازى فى كتابه الجرح والتعديل

(١) التعريف بالكتاب :

هو كتاب يتكلم عن الرجال جرحا أو تعديلا فى ثمانى مجلدات من المطبوع ، افتتحه المؤلف بمقدمة نفيسة فى بضع وثلاثين صفحة فى تثبيت السنن ، وأحكام الجرح والتعديل ، وقوانين الرواية ـ كما سوف نبينه فى قواعد الجرح والتعديل عنده ـ ثم شرع فى التراجم مبوبا مرتبا على ترتيب حروف المعجم بالنظر إلى الحرف الأول من الاسم فقط ففى باب الألف " باب أحمد ـ باب إبراهيم ـ باب إسماعيل باب إسحاق ... الخ .

فقد اعتبر الحرف الأول فقط وهو الألف ولم ينظر إلى الحرف الثانى فضلا عما بعده وإنما يراعى فى التقديم والتأخير شرف بعض المسمين بذاك الاسم كما قدم ـ أحمد ثم إبراهيم ـ ، أو كثرة التراجم فى الباب ، أو غير ذلك من المناسبات ، أو كما اتفق ، وإذا كثرت التراجم فى الباب رتبها على أبواب ذيلية بحسب أول أسماء الآباء ـ فقدم فى الأحمديين من أول اسم أبيه ألف ، ثم من أول اسم أبيه باء ، وهكذا ـ وربما توسع فى الترتيب كما فعل فيمن اسمه محمد واسم أبيه عبد الله رتبهم على أبواب باعتبار أول اسم الجد " من اسمه محمد واسم أبيه عبد الله وأول اسم جده ألف " ثم " من اسمه محمد واسم أبيه عبد الله وأول اسم جده باء " وهكذا . ويختم كل اسم من الأسماء التى تكثر التراجم فيها بيان لمن يسمى ذاك الاسم ولم ينسب ، ويختم كل حرف بباب للأفراد وهم الذين لا يوجد فى الرواة من يسمى ذاك الاسم إلا واحد ، **ثم ختم الكتاب بستة أبواب :**

الأول : الذيــن لم يعرفوا إلا بابن فلان أى يعرفون بأسماء آبائهم دون أن تذكر أسماؤهم ورتبهم على أبواب ذيلية باعتبار أسماء الآباء [١] .

الثانى : من روى عنه العلم ممن يعرف بأخيه ولم يسم [٢] . وفيه ترجمة واحدة.

الثالث : من روى عنه العلم ممن لم يسموا ولا يسمى آباؤهم وفيه ترجمتان فقط[٣].

الخــامس : من روى عنه العلم ممن عرف بالكنى ولا يسمى ، أى لم يعرف إلا بكنيته ، ورتبها على أبواب ذيلية بحسب الحروف [٤] .

السادس : من تعرف من النساء بالكنى ورتبهن على الحروف أيضاً [٥]

هــذا : والكــتاب مأخوذ عن النسخة المحفوظة فى كوبريلى تحت رقم (٢٧) والنسخة المحفوظة فى مكتبة مراد ملا (تحت رقم ١٤٢٧) ، والنسخة المحفوظة فــى مكتبة دار الكتب المصرية تحت رقم (٨٩٢) ، وهو ما سبق بيانه فى كتاب تقدمة المعرفة ــ السالف الذكرــ .

(٢) سبب تأليف الكتاب :

لم يذكر لنا ابن أبى حاتم سبب تأليف الكتاب ، وإن كان كتاب التقدمة قد ذكــر صــفات الأئمة وشروط الإمامة فى هذا العلم ، ولكن هناك رواية قد ذكــرها الحمــوى صــاحب معجم البلدان ، وذكرها الذهبى فى سير أعلام النــبلاء وتذكرة الحفاظ تذكر طرفا من سبب التأليف لا كل السبب وهى فى تــرجمة أبــى أحمــد الحاكم الكبير حيث يقول " كنت بالرى فرأيتهم يوما يقــرأون على أبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم كتاب الجرح والتعديل ،

---

(١) الجرح والتعديل ، ٣١٥/٩ .

(٢) الجرح والتعديل ، ٣٢٩/٩ .

(٣) الجرح والتعديل ، ٣٣٠/٩ .

(٤) الجرح والتعديل ، ٣٣٠/٩ .

(٥) الجرح والتعديل ، ٤٦١/٩ .

فلمـــا فرغوا قلت لابن عبدويه الوراق [١] [٢] ما هذه الضحكة ؟ أراكم تقرأون كـــتاب الـــتاريخ لمحمـــد بن إسماعيل البخارى عن شيخكم على هذا الوجه وقد نسبتموه إلى أبى زرعة وأبى حاتم فقال : يا أبا أحمد اعلم أن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما " تاريخ البخارى " قالا : هذا علم لا يستغنى عنه ، ولا يحسن بنا أن نذكـــره عن غيرنا فأقعدا أبا محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم حتى سألهما عن رجل معه رجل فزادا فيه ونقصا منه ، ونسبه عبد الرحمن الرازى [٣] .

وأرى أن لا نســـلم بسبب التأليف الذى ذكره ابن عبدويه الوراق وهى اتهام لابـــن أبى حاتم بسرقة كتاب التاريخ الكبير **أكثر** منه سببا لتأليف الكتاب ، وإن كـــان هناك عذر لأبى أحمد الحاكم فربما كانت المصادفة عند سماعة ، أن سمع بعض التراجم القصيرة التى لم يتفق لابن أبى حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل ولا زيادة مهمة على ما فى التاريخ فاكتفى بتلك النظرة السطحية ولو تصفح الكتاب لمـــا قـــال ما قال . لا ريب أن ابن أبى حاتم حذا فى الغالب حذو البخارى فى الترتيب وسياق كثير من التراجم وغير ذلك ـــ على ما سوف نذكره ـــ فى الفرق بيـــن تاريخ البخارى وكتاب الجرح والتعديل ـــ لكن هذا لا يقلل من الميزة العظيمة الـــتى امـــتاز بها كتاب الجرح والتعديل وهى" التصريح بنصوص الجرح والتعديل ، ومعهمـــا زيـــادة تراجم كثيرة ، وكذلك فوائد فى كثير من التراجم بل فى أكثرها مع تـــدارك أوهام وقعت للبخارى وغير ذلك ، وأما جواب ابن عبدويه الوراق فعلى قدر نفســـه لا علـــى قدر أبى حاتم وأبى زرعة وعبد الرحمن ، **والتحقيق** أن الباعث لهما على إقعاد عبد الرحمن وأمرهما إياه بما أمراه إنما هو الحرص على تسديد ذلك النقص وتكميل ذلك العلم ، ولا أدل على ذلك من اسم الكتاب نفسه " كتاب الجرح والتعديل " .

---

(١) معجم البلدان ، ١٢٠/٣ .   (٢) تذكرة الحفاظ ٩٧٦/٣   (٣) سير أعلام النبلاء ٣٧٠/١٦

(٣) مصادر ابن أبى حاتم فى تأليفه الجرح والتعديل

حرص ابن أبى حاتم على استيعاب نصوص أئمة الفن فى الحكم على الرواة بالتعديل أو الجرح ، وقد حصل فى يده ابتداء نصوص ثلاثة من الأئمة وهم أبوه وأبو زرعة والبخارى ، أما أبوه وأبو زرعة فكان يسائلهما فى غالب التراجم التى أثبتها فى كتابه ، ويكتب جوابها وأما نصوص البخارى فإنما استغنى عنها بموافقة أبيه للبخارى فى غالب تلك الأحكام ، ومعنى ذلك أن أبا حاتم كان يقف على ماحكم به البخارى فيراه صوابا فى الغالب فيوافقه عليه فينقل ابن أبى حاتم كلام أبيه ، والمانع من ذكر كلام البخارى ـ مسألة اللفظ ـ على ما سوف نذكر ـ فكأن هذا هو المانع لابن أبى حاتم من نسبة أحكام البخارى إليه ، وعلى كل حال فالمقصود حاصل . ثم تتبع ابن أبى حاتم النصوص الأئمة كالآتي :

١) أخذ عن أبيه ومحمد بن إبراهيم بن شعيب ما روياه عن عمرو بن على الفلاس مما قاله باجتهاده ، ومما يرويه عن عبد الرحمن بن مهدى ويحيى بن سعيد القطان مما يقولانه باجتهادهما ومما يرويانه عن سفيان الثورى وشبعة [1] .

٢) أخذ عن صالح بن أحمد ما يرويه عن أبيه ، وأخذ عن صالح أيضا وعن محمد بن أحمد بن البراء ما يرويانه عن على بن المدينى مما يقوله باجتهاده ومما يرويه عن سفيان بن عيينة وعن عبد الرحمن بن مهدى وعن يحيى بن سعيد القطان .

٣) وحرص على الاتصال بجميع أصحاب الإمام أحمد ويحيى بن معين فروى عن أبيه عنهما ، وعن أبيه عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين .

---

(١) راجع الفصل الأول والثانى من الباب الثانى خاصة رحلاته العلمية وشيوخه بحث مقدم لمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات الزقازيق بعنوان "الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبى حاتم حياته ومؤلفاته للمؤلف .

٤) وروى عن جماعة من أصحاب أحمد وابن معين منهم صالح بن أحمد بن حنبل وعلى بن الحسن الهسنجانى والحسين بن الحسن أبو معين الرازى وإسماعيل بن أبى الحارث أسد الغدادى وعبد الله بن محمد بن الفضل أبو بكـر الأسدى ـ ووصفه فى ترجمة زياد بن أيوب بأبنه " كان من جلة أصحاب أحمد بن حنبل ممن كتب عنه أبى وأبو زرعة " [١]

٥) أخـذ عن عباس الدورى تاريخه ، ويروى منه بلفظ " قرئ على عباس الدورى وأنا أسمع " ونحو ذلك [٢] .

٦) وكاتـب عبد الله بن أحمد بن حنبل وقال فى ترجمته " لقيته وسمعت معه من إبراهيم بن مالك البزار وكتب إلى بمسائل أبيه وبعلل الحديث وكان صدوقا ثقة [٣] . " كما كتب إليه أيضا بما عنده عن الإمام يحيى بن معين " [٤]

٧) وكاتب أبا بكر بن أبى خيثمة فكتب إليه بما عنده عن ابن معين وغيره ، ويمكن أن يكون كتب إليه بتاريخه كله [٥] .

٨) وكاتـب علـى بـن أبى طاهر القزوينى فكتب إليه بما عنده عن الأثرم صاحب أحمد عن أحمد [٦] .

٩) وكاتب يعقوب بن إسحاق الهروى فكتب إليه بما عنده بن سعيد الدارمى عن ابن معين [٧] .

---

(١) الجرح والتعدل ، ٥٢٥/٣ .

(٢) الجرح والتعديل ، ١٠٢/٢ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، وغيره كثير .

(٣) الجرح والتعديل ، ٧/٥ . (٤) الجرح والتعديل ، ٣٩/٢ ، ٤٤ ، ٩٧ الخ .

(٥) الجرح والتعديل ، ٤٦/٢ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٧٢ ، وانظر التقدمة صـ١٦ .

(٦) الجرح والتعديل ، ٩٤/٢ ، ١٠٥ .. الخ .

(٧) الجرح والتعديل ، ٨٤/٢ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٤٨ ، انظر التقدمة صـ١٧ .

١٠) وكاتب حرب بن إسماعيل الكرمانى فكتب إليه بما عنده عن أحمد بن حنبل [١] .

١١) وروى عن محمد بن حمويه بن الحسن ما عنده عن أبى طالب أحمد بن حميد صاحب أحمد بن حنبل عن أحمد [٢] .

١٢) وكاتب صالح بن أحمد بن حنبل ــ فضلا عن سماعه منه ــ فكتب إليه بما عنده عن أبيه أحمد [٣] .

١٣) وكاتب إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجانى فكتب إليه بماعنده عن أحمد [٤] .

١٤) وكاتب محمد بن عبد الله بن قهزاد فكتب إليه بما عنده عن أبى إسحاق الطالقانى عن عبد الله بن المبارك [٥]

وبالجملة فقد سعى ابن أبى حاتم أبلغ سعى فى استيعاب جميع أحكام أئمة الجرح والتعديل فى الرواة إلى عصره ينقل كل ذلك بالأسانيد الصحيحة المتصلة بالسماع أو القراءة أو المكاتبة " يقول الراوى فى آخر ترجمة طاوس بن كيسان (سألنا أبا محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم فقلنا هذا الذى تقول : سئل أبو زرعة سأله غيرك وأنت تسمعه أو سأله وأنت لا تسمع ؟ فقال : كلما أقول : سئل أبو زرعة فإنى قد سمعته منه إلا أنه سأله غيرى بحضرتى فلذلك لا أقول : سألته ، وأنا فلا أدلس بوجه ولا سبب أو نحو ما قال والمعنى هذا والله أعلم [٦] .

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢/١٢٧ ، ٢٥٣ .

(٢) الجرح والتعديل ، ٢/١٢٦ .

(٣) الجرح والتعديل ٢/١٠١ .

(٤) الجرح والتعديل ، ٢/١٧٢ .

(٥) الجرح والتعديل ، ٢/١٤٦ .

(٦) الجرح والتعديل ، ٤/٥٠١ .

(٧) الجرح والتعديل ، ٢/١ .

(٨) الجرح والتعديل ، ٢/٧ .

(٤) قواعد الجرح والتعديل ــ عند ابن أبى حاتم :

الكـــلام عن قواعد الجرح والتعديل عند ابن أبى حاتم يستقى من المقدمة التى قـــدم بهما لكتاب الجرح والتعديل وهى بخلاف " تقدمة المعرفة " السابق بيانه " والناظر فى المقدمة يجد أن ابن أبى حاتم قسمها : **إلى قسمين :**

الأول : فـــى ثـــبوت السنن ، ومكانة السنة ومنزلتها من الدين وجعل ذلك فى خمسة أبواب كالآتى :

١- باب فى تثبيت السنن بنقل الرواة لها من كتاب الله عز وجل [١] .

٢- باب فى تثبيت السنن بنقل الرواة لها من قول رسول الله ﷺ [٢] .

٣- باب وصف النبى ﷺ أن سنته ستنقل وتقبل [٣] .

٤- باب ثبوت السنن بحض النبى ﷺ على نقلها عنه [٤] .

٥- باب ثبوت السنة بترغيب النبى ﷺ فى طلبها ووصيته بالمرتحلين فيها [٥]

تكلـــم ابن أبى حاتم فى هذا القسم عن السنة النبوية ، وأخبر أنها يعمل بها ويؤخذ منها وذلك عندما يكون المصدر الذى رواها ثقة فى دينه معروفا بالصدق فى حديثه ، واســـتدل على ذلك بأدلة من كتاب الله عز وجل ومن قول المصطفى ﷺ وخلص منها إلى نتائج تؤيد ما ذهب إليه .

فقد تكلم فى الباب الأول عن تثبيت السنن بنقل الرواة لها مستدلا على ذلك مـــن كتاب الله عز وجل حيث استشهد بثلاث آيات من الكتاب العزيز ذاكرا من أســـباب الـــنزول ما يؤيد ما ذهب إليه من نتائج . فقد استدل بالآية الأولى وهى قوـــله تعـــالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُـــولُ عَلَـــيْكُمْ شَهِيدًا)[٦] . وبما رواه عن الحسن بن عرفة وأحمد بن سنان

---

(١) الجرح والتعديل ، ٨/٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ٩/٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ١١/٢ .

(٤) سورة البقرة آية رقم (١٤٣) . (٥) الجرح والتعديل ، ٢/٢ . (٦) الجرح والتعديل ، ٣/٢

والحسن بن محمد بن الصباح قالوا حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله ﷺ : " وكذلك جعلناكم أمة وسطا " قـــال عدلاً . [1] ثم بفصل هذه الرواية ليحدد النتيجة المسلمة بما يرويه عن أبى سعيد الخدرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " وأنه يدعى نوح عليه الســـلام يـــوم القيامة فيقال هل بلغت فيقول نعم فيدعى قومه فيقال لهم هل بلغكم فيقولون ما أتانا من نذير ؟ وما أتانا من أحد ؟ فيقال لنوح عليه السلام من يشهد لك ؟ فيقول محمد رسول الله ﷺ وأمته قال فذلك قوله عز وجل (كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) قال الوسط العدل فتدعون فتشهدون له بالبلاغ ثم يشهد عليكم بعد[2]. ثم روى ذلك المعنى بسنده عن أبى العالية والحسن موقوفا . وخلص إلى النتيجة الآتـــية " لما أخبر الله عز وجل أنه جعل هذه الأمة عدلا على الأمم فى شهادتهم بتبليغ رسلهم رسالات ربهم بان بأن السنن تصح بالأخبار المروية إذا كانت هذه الأمـــة إنما علمت تبليغ الأنبياء رسالات ربهم بإخبار نبيهم ﷺ لهم [3] . ويستدل بالآية الثانية وهى قوله تعالى : (فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّيـــنِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ) [4] بما رواه بسنده عن ابن عباس قال " لتـــنفر طائفـــة ولتمكـــث طائفـــة مع رسول الله ﷺ فالماكثون مع رسول الله هم الذين يتفقهون فى الدين وينذرون إخوانهم إذا رجعوا إليهم من الغزو لعلهم يحذرون ما أنزل من بعدهم من قضاء الله عز وجل وكتابه وحدوده " .

وبما رواه بسنده عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن مغنى هذه الآية قوله (ما كـــان المؤمنون لحرصهم على الجهاد إذا بعث رسول الله ﷺ سرية خرجوا فيها وتـــركوا النبى ﷺ بالمدينة فى رقة من الناس فأنزل الله عز وجل (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ

---

(1) الجرح والتعديل ، ٢/٢ . (2) الجرح والتعديل ، ٣/٢ . (3) الجرح والتعديل ٣/٢ .
(4) سورة التوبة آية رقم ، ١٢٢ .

لِيَـــنفِرُواْ كَآفَّـــةً) أمروا إذا بعث النبى ﷺ سرية أن تخرج طائفة وتقيم طائفة فيحفظ المقـــيمون علـــى الذيـــن شخصوا ما أنزل من القرآن وما سن من السنن فإذا رجعوا إخوانهم أخبروهم بذلك وإذا خرج رسول الله ﷺ لم يتخلف أحد إلا بإذن أو عذر " .

وانتهى بذلك إلى النتيجة الآتية :

" قـــد أمر الله عز وجل المتخلفين مع نبيه ﷺ عمن خرج غازيا أن يخبروا إخوانهم الغازين إذا رجعوا إليهم بما سمعوا من رسول الله ﷺ من سنته فدل ذلك على أن السنن تصح بالإخبار [1] . والآيتان السابقتان يتضمن فيهما معنى الراوى الصـــادق الثقة بخلاف ما يستدل به فى الآية الثالثة عن الفاسق أو المستور الذى ظاهـــره بخلاف باطنه ، والآية الثالثة التى يستدل بهاابن أبى حاتم هى قوله عز وجل (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا)[2] .

فإنه يروى بسنده عن ابن عباس قال : " كان رسول الله ﷺ بعث الوليد بن عقـــبة بـــن أبى معيط إلى بنى المصطلق ليأخذ منهم الصدقات ، وأنه لما أتاهم الخبر فـــرحوا وخـــرجوا ليـــتلقوا رسول رسول الله ﷺ ، وأنه لما حدث الوليد أنهم خرجوا يتلقونه رجع إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إن بنى المصطلق قد منعوا الصدقة فغضب رسول الله ﷺ غضبا شديدا فبينما هو يحدث نفسه أن يغزوهم إذ أتاه رجل فقال له يا رسول الله إنا حدثنا أن رسولك رجع من نصف الطريق وإنا خشينا أن يكون رده كتاب جاءه منك بغضب غضبته علينا وإنا نعوذ بالله من غضبه وغضب رسوله ، وإن رســـول الله ﷺ استغشاهم وهم بهم فأنزل الله عز وجل عذرهم فى الكتاب فقال : (يَا أَيُّهَـــا الَّذِينَ آمَنُوا ... الآية [3] . وقد روى ابن أبى حاتم هذا المعنى أيضا بسنده عن مجاهد وقتادة والضحاك . **وخلص إلى الآتى :**

(١) الجرح والتعديل ، ٤/٢ .
(٢) سورة الحجرات آية رقم " ٦ " .
(٣) الجرح والتعديل ، ٥/٢ .

" لما أخبر الوليد بن عقبة بن أبى معيط النبى ﷺ بامتناع من بعث إليهم مصدقا فقـبل خبره لصدق الوليد وستره عنده وتغيظ عليهم بذلك وهم بغزوهم حتى نزل علـيه القرآن (إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ) . فكف عند ذلك عنهم : دل على أن السنن تصح عن رسول الله ﷺ بنقل الرواة الصادقين لها [١] .

ويتكلم ابن أبى حاتم فى الباب الثانى عن منزلة السنة ومكانتها من الدين يستدل علـى ذلـك بالأحاديـث التى يرويها بسنده لتؤكد ما يهدف إليه وما يقرره وهو التثبت فى السنن والتثبيت لها ، وهو فى هذا الباب يكتفى برواية الحديث دون أن يعلـق أو يستنتج حيث إن الأحاديث فيها غناء عن ذلك كله مخرجا الحديث عدة طرق مما يدل على تبحره فى علم الرواية فقد روى حديث (بلغوا عنى ولو آية وحدثـوا عـن بنى إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب على متعمدا ليتبوأ مقعده من النار [٢] . بسنده إلى الأوزاعى : من طريق العباس بن الوليد بن مزيد البيروتى عـن أبيه حدثنا الأوزاعى حدثنى حسان بن عطية قال حدثنى أبو كبشة السلولى قال سمعت عبد الله بن عمرو قال سمعت رسول الله ﷺ وذكر الحديث .

وبسنده إلى الأوزاعى : من طريق أحمد بن سنان الواسطى حدثنا عبد الله بن نمير عن الأوزاعى – بإسناده نحوه .

وبسنده إلى الأوزاعى من طريق سعيد بن عثمان الحمصى حدثنا بشر بن بكر قال حدثنى الأوزاعى بإسناده نحوه [٣] .

وكذلـك روى هـذا الحديث من طريق آخر بسنده إلى ابن عمر رضى الله عنهما ولكـن بـزيادات ليست فى الأول تعطى الانطباع التام فى التحرج من التحدث خشية الوقـوع فى المعصية الخطيرة ألا وهى الكذب على رسول الله ﷺ والتقول عليه ما لم

---

(١) الجرح والتعديل ، ٦/٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ٧/٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ٧/٢، ٨ .

يقل ، فقد روى بسنده عن ابن عمر قال : " خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن سكوت لا نـــتحدث فقـــال مـــا يمنعكم من الحديث ؟ قلنا سمعناك تقول : " من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار فخشينا أن نزيد أو ننقص ، فقال **حدثوا عنى** ولا حرج [١] .

ثم يروى بسنده عن رافع بن خديج قال : " مر بنا يوماً رسول الله ﷺ ونحن نتحدث فقال : " ما تتحدثون قلنا نتحدث عنك يا رسول الله قال تحدثوا ، وليتبوأ من كذب على مقعده من جهنم " . فلم ينه النبى ﷺ عن نقل الحديث عنه **والتبليغ** للناس ــ بل حث عليه وأكده ــ **وإنما نهى عن الكذب حيث العاقبة والخيمة وهى تبوأ مقعد فى جهنم .**

بهـــذا الهدى أمر النبى الكريم ﷺ أصحابه أن يتمسكوا به ، ولذا بعد استقامة الأمر علـــى مـــا أراد ، وقف بعرفة يخطب ويأمر أصحابه بالبلاغ لمن لم يحضر ، وهو ما رواه ابـــن أبى حاتم بسنده إلى الحارث بن عمرو السهمى قال : " أتيت النبى بمنى أو بعرفات .... إلى أن قال : " اللهم هل بلغت ؟ فليبلغ الشاهد الغائب " [٢] .

ثم يتكلم ابن أبى حاتم فى الباب الثالث عن السنة من حيث وصف النبى ﷺ أنهـــا ستنقل عنه وتقبل ، ويستدل على ذلك بحديث النبى ﷺ الذى رواه عنه الصحابى الجلـــيل ثابت بن قيس ، وترجمان القرآن ابن عباس وهو قوله ﷺ " تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن يسمع منكم [٣] " فقد رواه بأكثر من طريق ينتهى إلى رسول الله ﷺ، كما أنه رواه عن ابن عباس مرفوعا وموقوفاً .

ويؤكـــد فـــى الباب الرابع هذا المعنى فيترجم له بقوله : " باب ثبوت السنن بحض النبى ﷺ على نقلها عنه " [٤] . فيروى بسنده عن عبد الله بن مسعود وجبير بن مطعم

---

(١) الجرح والتعديل ، ٨/٢ ، وسبق تخريجه .

(٢) الجرح والتعديل ، ٨/٢ ، وأخرجه أبو داود كتاب العلم باب فضل نشر العلم ٣٢٢/٣ ، عن ابن عباس .

(٣) الجرح والتعديل ، ٩/٢ .   (٤) الجرح والتعديل ، ٩/٢ .

وزيد بن ثابت وأنس مالك ما رووه عن رسول الله ﷺ فى هذا المعنى . فيروى بسنده عـن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبى ﷺ قال : " نضر الله امرأ سـمع منا حديثا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع (١) " . وروى بسنده عن محمـد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله ﷺ بخيف منى يقول " نضر الله عبدا سمع مقالتى فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها فرب حامل فقه لافقه له ورب حـامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ثلاث لا يغل عليهن قلب المؤمن إخلاص العمل لله عـز وجل ، وطاعة ذوى الأمر ، ولزوم الجماعة فإن دعوتهم تكون من ورائهم (٢) . ويروى بسنده عن زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله ﷺ يقول " نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه (٣) .

وروى بسنده عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال : "نضر الله عبدا سمع مقالتى فحملها فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثـلاث لا يغل عليهن صدر مسلم إخلاص العمل لله عز وجل ، ومناصحة أولى الأمر ، ولزوم جماعة المسلمين فإن دعوتهم تحيط من ورائهم (٤) .

ثم تكلم ابن أبى حاتم فى الباب الخامس عن ثبوت السنة وذلك بترغيب النبى ﷺ فى طلبها ووصيته بالمرتحلين فيها .

إنـه يـتكلم عن **الرحلة فى طلب الحديث** التى رغب النبى ﷺ فيها وحث عليها فهى من الأمور اللازمة للمحدثين ومنهجهم فى التحصيل العلمى .

وللـرحلة عـند المحدثيـن أهداف وفوائد سبق بيان بعضها فى الكلام عن رحلات ابن أبى حاتم – ونذكر البعض الآخر لإتمام الفائدة – **فمن أهدافها** :

---

(١) الجرح والتعديل ، ٩/٢ ، وسبق تخريجه .
(٢) الجرح والتعديل ، ٢/ ٩-١٠ .
(٣) الجرح والتعديل ، ١٠/٢ ، وسبق تخريجه
(٤) الجرح والتعديل ، ١٢/٢ .

(١) تحصيل الحديث :

حيث إن النبى ﷺ قد حث على تبليغ الحديث عنه ، وأخبر بأن سنته ستنقل ، وأنه رب حامل فقه ليس بفقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، فكان طلب الحديث والارتحال إليه هو أول أسباب الرحلة ، خصوصا فى عهود الإسلام الأولى . وذلك أن الصحابة رضى الله عنهم تفرقوا فى البلاد المفتوحة ومع كل واحد منهم علم حمله عن النبى ﷺ فكانوا معلمين ودعاة فى تلك البلاد ، وانتشر علمهم فى تلامذتهم من التابعين ، واحتاج العلماء إلى تحصيل الحديث من صدور حملته استكمالا لما عندهم من نقص فى الحديث وطلبا للإحاطة التامة بكل ما صدر عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة او حركة وبالمعنى الواسع الإحاطة بالسنة ، وقد ضرب المسلمون الأوائل فى ذلك المثل الأعلى حتى أنهم كانوا يسيرون فى طلب الحديث الواحد الليالى والأيام .

(٢) التثبت من الحديث :

وهذا كان مقصد أبى أيوب رضى الله عنه فى رحلته من المدينة إلى مصر ليتثبت من حديث سمعه من النبى ﷺ لم يبق أحد سمعه غيره وغير عقبة بن عامر (١) . وكذلك رحل شعبة بن الحجاج من أجل إسناد لحديث فى فضل الوضوء والذكر بعده ، وبعد رحلة شاقة وجد أن الحديث به تدليس بسقوط رواة من السند بعضهم مطعون فيه ، وإذ بشعبة يقول ... دَمَّرَ علىَّ هذا الحديث ، لو صح لى مثل هذا عن رسول الله ﷺ كان أحب من أهلى ومالى والناس أجمعين (٢) .

---

(١) الرحلة فى طلب الحديث للخطيب البغدادى ، صـ ١١٨ ، ١٢٤ .

(٢) الرحلة فى طلب الحديث ، صـ ١٤٨ ، ١٥٣ .

(٣) طلب العلو فى السند :

والعلـــو هـــو قلــة عدد الوسائط فى سند الحديث مع اتصال السند . ويحصــــل العلـــو بأن يسمع المحدث حديثا من راو عن شيخ ما زال حيا فيذهب المحـــدث إلى ذلك الشيخ ويسمعه منه ، وهكذا يقل عدد وسائط النقل فى السند ، وقد ذكرت فى الفصل الخاص برحلاته [١] ما يوفى هذه الفقرة .

(٤) البحث عن أحوال الرواة :

وذلك لأن معرفة أداء الراوى للحديث كما سمعه هو المقصد الذى عليه مـــدار هـــذا العلم ، ومن أجله بذلت كل الجهود ، ووضعت قواعد النقد ، وكان التقصى لأحوال الرواة وأخبارهم حتى يتميز مقبولهم من مردودهم ، وكفى الأمة الإســـلامية فخـــرا مـــا هو موجود من مؤلفات فى هذا الشأن كان أمامها الأول البخارى رضى الله عنه ، والإمام الثانى ابن أبى حاتم فى كتاب الجرح والتعديل الـــذى أقـــوم بجهد متواضع لبيان جهد المؤلف فيه . ثم توالت المؤلفات فى هذه الفنون الحديثية القيمة

(٥) مذاكرة العلماء فى نقد الأحاديث وعليها :

وهـــو فن جليل يحتاج إلى عمق النظر وتقصى الأسانيد والروايات ، لذلك قال العلماء إن التعمق فيه وتحصيل الملكة العلمية لا يتم إلا بالمجالسة والمذاكرة ولقـــاء جهابذة الفن . يقول الخطيب البغدادى فى أثناء كلامه عن المرسل " فلو كـــان المرسل يغنى عن المتصل إذ هو بمثابته لما تعب القوم هذا التعب كله ولا أعملـــوا المطـــى بالرحل وأدخلوا المشاق على أنفسهم وتشددوا على من سمعوا

---

(١) الامام الحافظ ابن أبى حاتم حياته ومؤلفاته . للمؤلف .

منهم التشدد المأثور عنهم ، والنظر يدل على أنهم إنما فعلوا ذلك لافتراق الحكم في الرواية بين الاتصال والإرسال " [١] .

كمـا أن هـناك فوائـد يحصلها المرتحل ربما كانت سببا في تغير كثير من الآراء والمعتقدات والسلوك وهذا مما لا يدرك إلا بالارتحال . فمن تلك الفوائد :

١- التمكن من الجوانب العلمية وصقل الأفكار :

وذلـك أن الإنسان يتأثر ببيئته ومحيطه ، وقد تتحكم فيه المألوفات التي عاش بيـنها ، فـإذا رحـل إلى بيئة أخرى وجد مشاكل جديدة تبحث وآراء جديدة في مسـائل سبق له دراستها تبحث بفكر جديد ورأى آخر ربما لم يخطر له ، فيتسع أفقـه واجتهاده بدراسة الجديد من المسائل والجديد من الآراء ، وكثيرا ما يؤدى ذلك إلى تغير الآراء والاجتهادات بعد أن عاش حينا من الدهر لا يتغير عنها ولا يـتحول . ولعـل خير دليل على ذلك الإمام الشافعي الذي كان له مذهب قديم ، وبالـرحلة والارتحـال وترك المألوف رأى أن يغير ما كان عليه بمذهب جديد وفكـر جديد ، ولولا الارتحال مع ما في الإمام من ذكاء وقاد ، لما كان لمذهبه ولعلمه من أثر ولمات مذهبه كما ماتت مذاهب شتى .

٢- نشر العلم الذي حصله العالم :

وذلـك أن العالم كثيرا ما ينبغ في بلد يضيق عن حمل نبوغه ، لعدم توفر الكفاءات التي تستوعب ما يحمل من معارف أو لقلة اهتمام أهل البلد بهذا الفن أو الاختصاص فيكون الداعي لرحلة العلماء أو لهجرتهم من بلادهم إلى بلاد أخرى تكون أوسع مجالا لما يحمل من فكر ، أوفي حاجة ملحة لعلومه فتعظم مكانته ، ويكثر الانتفاع بحكمته .

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب ، صـ٤٠٣ .

ولله در الإمام الشافعى حيث يقول عن فوائد السفر :

تغرب عن الأوطان فى طلب العلى — وســافر ففــى الأسفار خمس فوائد
تفــرج هــم واكتســاب معيشــة — وعلــم ، وآداب وصــحبة ماجد [1]

وهو الذى قال :

لقــد أصبحت نفس تتوق إلى مصر — ومــن دونهــا أرض المهامة والقفر
فــوالله لا أدرى أللفــوز والغــنى — أســاق إلــيها ام أساق إلى القبر [2]

٣- اتساع الثقافة العامة :

وذلك لكثرة احتكاك الإنسان بالجديد عليه من الناس وما لديهم من عادات وثقافة وحكم وأمثال ونوادر ، فيتأثر بذلك وينطبع فى نفسه حتى تتكون لديه من كــل رحلــة ولقاء فائدة ، أو يحفظ حكمة أو نكتة من النكات العملية ، أو تقع له حادثــة طــريفة فيحفظ ذلك كله ويصبح له زادا يجتذب إليه الناس بالحديث عنه وفى الناس حب التطلع لأخبار غيرهم ومعرفة مالم يألفوه من أحوالهم لذلك احتل العلمــاء الذين كثرت رحلاتهم العلمية مراكز الصدارة فى المجالس ، واجتذبوا الناس إليهم بما يذكرون من أنباء رحلاتهم العلمية وما يذكرون من أحوال مشايخهم وأخبارهم ومشــاهداتهم الاجتماعــية ولطــائف الحكم وطرائف النكتب التى سمعوها ، والوقائع العجيبة التى صادفوها [3]

٤- تنبــيه الفضــائل والكمــالات فــى النفس : وقد كان هذا غرضاً يرحل إليه الــراحلون ، يقصــدون أهل الفضل للتأسى بأحوالهم وصفاتهم . قال الإمام الحافظ أحمد بن فرح الإشبيلى فى الإمام النووى الإمام محيى الدين قد صار

---

(١) ديوان الإمان الشافعى صـــ ٤١ ، ط المكتبة الشعبية بيروت ــ لبنان .
(٢) المرجع السابق ، صـــ ٤٧ .
(٣) الرحلة فى طلب الحديث صـــ ٢٦ من مقدمة الدكتور / نور الدين عتر .

إلـــى ثلاث مراتب ، كل مرتبة لو كانت لشخص لشدت إليه الرجال : العلم ، والزهد ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر " [١]

ورحل الإمام يحيى بن يحيى بن بكير التميمى إلى الإمام مالك بن أنس للسماع منه ، وبعد أن أتم ذلك بقى عند مالك وقال : " أقمت لأستفيد من شمائله " [٢] .

كمـــا أن الإنسان فى الرحلة تتغير مألوفاته وعاداته ، فيكتسب بمواجهة ذلك أخلاقا طيبة تغرسها الرحلة فى النفس ، مثل خلق الصبر لكثرة ما يلاقيه الراحل من متاعب بدنية وآلام نفسية لفراق الأحبة ، ومثل أدب المداراة ، فإن البعيد عن وطـــنه أشد شعوراً بالحاجة إلى هذا الأدب ، ممن يعيش بين قوم يعرفون حسبه ومكانته وبيته ما يجعل صراحته خفيفة على أسماعهم ، وهذا التلقى للفضائل من الأكابـــر يفتح رحاب الصدر للاختلاف ، حيث يعذر كل واحد الأخر فى خطته أوفـــى اجتهاده وآرائه ، ولا يتسرع للحط من مخالفة أو الطعن عليه بالابتداع أو الضلال [٣] . وفى ترجمة خاله أبى زرعة ما يوضح ذلك .

٥- كسب صداقات جديدة خالصة :

فهى إذا تحقيق لقوله تعالى (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) [٤] وتحقيق للمـــنهج النـــبوى فى الحب " رجلان تحابا فى الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه [٥] " والرحلة وسيلة نافعة فى كسب الأصدقاء والتعرف عليهم ، ويعرف بهم أهل بلده ، ويـــتحدث عـــن فضـــائلهم ومحاسنهم فى مجالسه ، وهذا يؤدى إلى التعارف والتحابـــب الذى حث عليه رب العزة ورسوله الأكرم ﷺ . **يقول العلامة ابن خلدون** فى شأن الرحلة فى طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال فى التعلم

---

(١) تذكرة الحفاظ ، ٤/١٤٧٠ ، ١٤٨٦ . (٢) تذكرة الحفاظ ، ١/٢٠٧ ، ٢/٤١٥ .

(٣) الرحلة فى طلب الحديث صـــ ٢٦ . (٤) سورة الحجرات آية رقم " ١٣ " .

(٥) جزء من حديث مشهور " سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله " .

والسـبب فـي ذلـك أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلونه به من المذاهب والفضائل : تارة علما وتعليما وإلقاء ، وتارة محاكاة وتلقينا بالمباشرة ، إلا أن حصـول الملكـات عن المباشرة والتلقى أشد استحكاما وأقوى رسوخا ، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها .

والاصطلاحات أيضا فى تعليم العلوم مخلطة على المتعلم حتى لقد يظن كثير مـنهم أنها جزء من العلم ، ولا يدفع عنه ذلك إلا مباشرته لاختلاف الطرق فيها مـن المعلمين ، فلقاء أهل العلوم وتعدد المشايخ يفيده تميز الاصطلاحات ــ بما يراه من اختلاف طرقهم فيها ، فيجرد العلم عنها ، ويعلم أنها أنحاء تعليم وطرق توصـيل ، وتـنهض قواه إلى الرسوخ والاستحكام فى الملكات ويصحح معارفه ويمـيزها عن سواها ، مع تقوية ملكته بالمباشرة والتلقين وكثرتهما من المشيخة عند تعددهم وتنوعهم ، وهذا لمن يسر الله عليه طرق العلم والهداية، فالرحلة لابد منها فى طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم " [1]

وبعد : لقد تكلم ابن أبى حاتم عن الرحلة بطريقة المحدثين بطريق الرواية والسند ثم ينتهى إلى النتيجة التى قصد إليها بأدلته وقد أصاب منها كبد الحقيقة .

فقد روى بسنده عن أبى هريرة قال : قال رسول ﷺ " من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة " [2] . وروى بسنده عن كثير بن قيس قال كنـت جالسـا مع أبى الدرداء فى مسجد دمشق فأتاه رجل فقال : يا أبا الدرداء

---

(1) مقدمة ابن خلدون " الفصل الحادى والأربعون من الباب السادس صـ ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ط دار الكتاب اللبنانى.

(2) الجرح والتعديل ، ١١/٢ .

جئتك من المدينة ، مدينة رسول الله ﷺ ، لحديث بلغني أنك تحدثه عن رسول الله ﷺ قال : ولا جئت لحاجة ؟ قال : لا قال: ولا جئت لتجارة ؟ قال : لا . قال ولا جئت إلا لهذا الحديث ؟ قال : لا . قال : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : " من سـلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله عز وجل به طريقا من طرق الجنة ، وإن الملائكـة لتضـع أجنحتها رضا لطالب العلم (1) . وروى بسنده عن أبى هارون العـبدى عن أبى سعيد الخدرى قال : قال لنا رسول الله ﷺ : إن الناس لكم تبع " قال كان إذا أتوه قال مرحبا بوصية رسول الله ﷺ قال لنا رسول الله ﷺ " إنه سيأتيكم أناس مـن أقطـار الأرض يتفقهون فى الدين فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيرا" ؛ وفى رواية أخرى زاد فيه " يتعلمون منكم ، ويتفقهون فى الدين " (2) وهو ما سبق بيانه فى الكلام عن الرحلة وكلمة " يتعلمون منكم " تعطى المعانى التى سبقت جميعاً . وروى بسنده إلـى عبد الله بن مسعود حديث صفوان بن عسال المرادى فى طلب العلم . يقول ابن مسعود كنت جالسا عند النبى ﷺ فجاءه رجل من مراد يقال له صفوان بن عسال وهو فـى المسـجد متكئ على برد له أحمر فقال له النبى ﷺ مرحبا ما جاء بك ؟ فقال يا رسول الله جئت أطلب العلم ،قال مرحبا بطالب العلم إن طالب العلم لتحف به الملائكة وتظله بأجنحتها ويركب بعضها بعضا حتى بلغوا السماء الدنيا من حبهم لما طلب (3) .

---

(1) أخـرجه أبو داود كتاب العلم ، باب الحث على طلب العلم ، ٣١٧/٣ عن كثير بن قيس ط دار الفكـر ، وأخرجه ابن ماجة مقدمة ، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ٨١/١ عن كثير بن قيس ، وأخرجه الدارمى باب فى فضل العلم والعالم ، ٩٨/١ عن كثير به .

(2) الجـرح والتعديل ١٢/٢ * وأخرجه بن ماجه ، المقدمة ، باب الوصاة بطلبة العلم ، ٩٠/١ ، ٩١ ، ٩٢ عن أبى سعيد الخدرى .

(3) الجـرح والـتعديل ١٣/٢ * وأخرجه ابن ماجة فى المقدمة ، باب فضل العلماء والحث على طلـب العلم ٨٢/٢ عن صفوان بن عسال * وأخرجه الدارمى مقدمة ، باب فضل العلم والعالم ١/=

واكـــتفى ابـــن أبى حاتم بما جاء عن الرسول ﷺ فى ذلك . يقول ابن أبى حاتم " وقد روى عـــن عـــبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وأبى سعيد الخدرى وعبد الله بن عمرو وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وقيس بن عباد وخلق من التابعين وأتباعهم يطـــول ذكر كلهم فى رحلة بعضهم فى طلب الآثار وترغيب بعض فيها ، أمسكنا عن ذلـــك اكـــتفاء بمـــا جـــاء فيه عن النبى ﷺ ولما أوصى النبى ﷺ بطالبى الآثار والمرتحليـــن فيها ونبه عن فضيلتهم علم أن فى ذلك ثبوت الآثار بنقل الطالبين الناقليـــن لها ، ولو لم تثبت الأخبار بنقل الرواة لها لما كان فى ترغيب النبى ﷺ فيها معنى [1] . **ويبقى سؤال** : ما هو الداعى الذى دعا ابن أبى حاتم لكتابة هذا القسم فى كتاب الجرح والتعديل قبل الكلام عن تفصيل الجرح ؟ يجيب عن ذلك ابن أبى حاتم نفسه بقوله " بدأنا فى ذكر ثبوت السنن بنقل الرواة لها بما حضرنا مـــن الدلائل الواضحة من كتاب الله عز ذكره وأخبار رسول الله ﷺ إذ كان قوم مـــن أهل الزيغ والبدع زعموا أن الأخبار لا تصح بنقل الرواة لها ، وأن طريق صحتها إجماع العامة عليها فأتينا فى ذلك وفى إبطال دعواهم ودحض حجتهم بما رأيـــناه كافيا وبالله التوفيق [2] ولم يخبرنا ابن أبى حاتم من هم ؟ وأى فرقة من الفرق كانت ؟ ولكن المتتبع لسيرة ابن أبى حاتم وعصره يجد أن عصره وما قبل عصره كان يموج بالفتن وملئ بالفرق الضالة وآرائهم المضلة . وتبين لنا كيف كـــان موقف الحكام والعلماء منهم وكيف كانت الردود عليهم حتى إن ابن أبى حاتم قد ألف كتابا كاملا فى الرد عليهم ولكنه للأسف مفقود [3].

---

١٠١ عـــن صـــفوان بـــن عســـال * أخرجه الإمام أحمد ٢٤٠/٤ عن صفوان ط المكتب الإسلامى وأخرجه الحميدى ٩٧/١ ، ٩٨ عن صفوان . وابن عبد البر ٣٢/١ عن صفوان " جامع بيان العلم .

(١) الجرح والتعديل ، ١٣/١ . (٢) الجرح والتعديل ، ١٣/٢ .

(٣) اسم الكتاب " الرد على الجهمية " انظر " آثاره العلمية " .

وأحـيل **القـارئ** علـى باب كامل من كتاب " **السنة ومكانتها فى التشريع الإسـلامى** " **للدكـتور / مصطفى السباعى** ويبدأ من صـ١٢٥ ، ٣٦٢ تكلم فيه عـن الشبه الواردة على السنة فى مختلف العصور ،فتكلم عن السنة مع الشيعة والخـوارج والمعتزلة والمتكلمين ، والسنة مع منكرى حجيتها قديما وحديثا ومع مـنكرى حجية خبر الآحاد ، ومع المستشرقين ، ومع بعض الكاتبين بين حديثا أمـثال أحمد أمين وأبى ريه وأمثالهم من الذين لا يتقون الله ولا يخافون عقابه ، وقد أجاد الدكتور الشيخ / مصطفى السباعى وأحسن ، وتكلم فى هذا الأمر كلاما شـافيا كافيا بحمد الله ، ندعوا الله عز وجل أن يجعله فى ميزان حسناته ، وأن يملأ به قبره نورا ، وأن يبيض به وجهه يوم تبيض وجوه وتسود وجوه .

وبعـد: فقـد اتضـح لنا فيما سبق ما أراد ابن أبى حاتم أن يبلغه من مكانة ومنزلـتها مسـتدلا علـى ذلك من القرآن والسنة مستخلصا النتائج من كل ذلك موصلا القارئ إلى الحقيقة التى أراد أن تصل إليه وهى: أن السنة بمثابة القرآن غـير المتلو ، وأنها محفوظة بحفظ الله لدينه وأن الله عز وجل يدفع لها بالأبرار مـن الـرجال فى كل عصر ليدفعوا عنها الشك والارتياب ولذا وضعوا القواعد والمـناهج لدوام السلامة،وهو ما يسلمنا إليه ابن أبى حاتم فى القسم الثانى لنرى بأعيـنا مـدى الجهد المبذول من العلماء لصيانة السنة وحفظها عن كل دخيل . فإلى القسم الثانى حيث جهد العلماء والذى جَهد ابن أبى حاتم فى جمعه وترتيبه وإظهاره

القسـم الـثانى فـى المقدمة : فى "جماع أبواب الجرح والتعديل وشرح أحوال الرواة ،ومذاهبهم الدالة عليها" **ويشتمل على ثلاثة عشر باباً** :

(١) باب نفي تهمة الكذب عن الصحابة فى الرواية عن رسول الله ﷺ [1] .

---

(١) الجرح والتعديل ، ١٤/٢ .

(٢) باب فى الإخبار أنها من الدين والتحرز والتوقى فيها [١] .

(٣) باب فى عدول حاملى العلم أنهم ينفون عنه التحريف والانتحال [٢] .

(٤) باب فى الأخبار أن لها جهابذة ونقاداً [٣] .

(٥) باب وصف الرواة بالضعف أن ذلك ليس بغيبة [٤] .

(٦) باب فى الواهى الحديث أن الواجب على المسئول تبين أمره [٥] .

(٧) باب فى اختيار الأسانيد [٦] .

(٨) باب بيان صفة من يحتمل الرواية فى الأحكام والسنن عنه [٧] .

(٩) باب فى الآداب والمواعظ أنها تحتمل الرواية عن الضعاف [٨] .

(١٠) باب بيان صفة من لا يحتمل الرواية فى الأحكام والسنن عنه [٩] .

(١١) باب التيقظ فى أخذ العلم والتثبت فيه [١٠] .

(١٢) باب فى رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه ، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه [١١] .

(١٣) باب بيان درجات رواة الآثار [١٢] . وهو ما يسمى بمراتب ألفاظ الجرح والتعديل .

تكلم ابن أبى حاتم فى الباب الأول عن عدالة الصحابة ونفى تهمة الكذب عنهم فى الرواية عن رسول الله ﷺ . ودلل على ذلك بحديث يرويه بسنده من طريقين عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ . الحديث فى الرواية الأولى يقول : " سيكون فى آخر الزمان ناس من أمتى يحدثونكم بما لم تسمعوا به أنتم ولا آباءكم فإياكم وإياهم

---

(١) الجرح والتعديل ، ١٥/٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ١٧/٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ١٧/٢ .
(٤) الجرح والتعديل ، ٢٣/٢ . (٥) الجرح والتعديل ، ٢٣/٢ . (٦) الجرح والتعديل ، ٢٤/٢ .
(٧) الجرح والتعديل ، ٢٧/٢ . (٨) الجرح والتعديل ، ٣٠/٢ . (٩) الجرح والتعديل ، ٣٤/٢ .
(١٠) الجرح والتعديل ، ٣٥/٢ . (١١) الجرح والتعديل ، ٣٦/٢ . (١٢) الجرح والتعديل ٣٧/٢

والــرواية الثانــية يقول : " يكون فى آخر الزمان دجالون كذابون يأتوكم من الأحاديث ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم لا يضلوكم ولا يفتنوكم " [١]

ثــم خلص إلى النتيجة الآتية " لما أخبر رسول الله ﷺ بكذابين يكونون فى آخــر الزمان يكذبون عليه عُلم أن الأول وهم أصحابه خارجون من هذه الجملة وزائل عنهم التهمة [٢] .

وهــذا الــباب الذى ذكره يقضى بنا إلى سؤالين رد ابن أبى حاتم على الأول ولكن بطريقة المحدثين والسؤال الثانى لم يرد عليه ، **وإليك السؤالين :**

الســؤال الأول : هــل كذَّب أحد الصحابة فى روايتهم عن رسول الله ﷺ ونفى عــنهم العدالة ، **متى حدث ذلك ، وما هى أسبابه ودواعيه ؟ وما هى الفرق التى** تبنت ذلك ، **وما هو موقف جمهور العلماء منهم ومن تلك الأسباب والدواعى ؟**

والإجابة على ذلك فى الآتي :

لــم يكن الصحابة فى عهد رسول الله ﷺ يخالجهم أدنى شك فى أن أمر الرسول واجــب الاتباع ، وأنه مرسل إلى الناس كافة ، وأن عليهم أن يبلغوا رسالته إلى الــناس جميعا وإلى الأجيال المتلاحقة من بعدهم ، ولقد أنبأنا التاريخ الثابت أنهم فــى حــياة الرسول لم يكن بعضهم ينظر إلى بعض نظر الريبة أو العداء ، بل كــانوا إخــوة متحابين ، تجمعهم عقيدة واحدة وأهداف واحدة ويربط بين قلوبهم جمــيعا حب نبى واحد وكتاب واحد وشرع واحد ، ولقد أخبر الله عنهم بما يدل علــى تمكن الأخوة فيما بينهم بقوله : (مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّــارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ

---

(١) الجرح والتعديل ١٤/٢ . • وأخرجه ابن عدى فى مقدمة كتابه " الكامل فى ضعفاء الرجال " ٥٧/١ عن أبى هريرة
• وأخرجه الخطيب البغدادى فى كتابه " الكفاية " باب فى وجوب طرح المنكر صـــ ٤٢٩ عن أبى هريرة .

(٢) الجرح والتعديل ، ١٤/٢ .

فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ) (١) . وقال عز وجل فى شأن الأنصار : (يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ولا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَـوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ)(٢) ولما توفى رسول الله ﷺ كان أول خلاف وقع بين الصحابة اختلافهم فيمن يتولى الخلافة عنه ، ومع أنه كان خلافا فى أمر من أشد شئون الجماعات والأمم خطرا وهو الرئاسة العليا للدولة فقد كان حديثهم وتبادلهم لـلآراء ودفاع كل منهم عن رأيه وانتهؤهم إلى الرأى الذى وافقوا عليه جميعا ، لقـد كـان كـل ذلك عجبا من العجب فى ضبط النفس وحسن الأداء ، وحرمة الصـحبة ، ونشـدان الحق ، لا تعرف له مثيلا فى تاريخ المجالس النيابية فى العصر الحاضر ، فكيف بتلك العصور التى لم تعرف فيها الأمم مبدأ الشورى ، ولا كان للشعوب حق فى اختيار ولاتها وأمرائها ، إنك لتقرأ فى مصادر التاريخ الصـحيحة أخبار "سقيفة بنى ساعدة " (٣) كيف اجتمع فيها الأنصار عقب وفاة الرسـول ﷺ ليختاروا من بينهم أمير المسلمين وخليفته من بعده ، وكيف سارع شـيوخ المهاجريـن وعلـى رأسهم أبى بكر وعمر وأبى عبيدة ، إلى إخوانهم الأنصـار ، وكـيف استمعوا إلى حججهم بأدب واحترام ، وكيف أدلى أبو بكر برأيه ورأى المهاجرين فوفى الأنصار حقهم كما ذكر فضل المهاجرين وبلاءهم وانتهى الأمر بمبايعة أبى بكر وتسابق المهاجرون والأنصار إلى مبايعته وبايعه جمهـور المسـلمين إلا الإمام عليا ومعه نفر قليل تريثوا قليلا ثم بايعوا . وبذلك تمت

---

(١) سورة الفتح آية رقم "٢٩" .
(٢) سورة الحشر آية رقم " ٩ " .
(٣) انظـر : ١- السيرةالنبوية لابن هشام ٦٥٦/٤ تحقيق دكتور / مصطفى السقا والأستاذ / إبراهيم الإبيارى والأستاذ / عـبد الحفيظ شلبى ط مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده . ٢- تاريخ الطبرى ٢٠٣/٣ . ٣- البداية والنهاية ، ٢٤٥/٥ . ٤- حـياة محمـد صـ٥٠٩ . ٥- السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى صـ١٢٧ للدكتور / محمد حسين هيكل ط دار المعارف . ٦- أيام العرب فى الإسلام صـ ١٤٢ تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم والأستاذ على محمد البجاوى عيسى البابى الحلبى .

الخلافة وانتهى هذا الأمر دون أن تراق قطرة دم واحدة أو تشتبك الأحزاب فيما بينها ، أو توغـر الصـدور بالتهم الباطلة والتحامل المثير ، ظل الأمر كذلك حتى إذا كانت الفتنة أواخر خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، واندس بينهم أعداء الله من يهود وأعـاجم تظاهـروا بالإسلام ، وكان ما قضى الله به من مقتل الخليفة الثالث ثم الـرابع ثم استتب الأمر لمعاوية بن أبى سفيان هناك رأينا ألسنة السوء تتطاول علـى هؤلاء الأصحاب وتتستر بحب على كرم الله وجهه ، لتروى غيظها ممن أقـاموا قواعـد الديـن الجديـد بسـواعدهم ودمائهم وأرواحهم ، وكما تطاول المـتظاهرون بالتشـيع لعلى تطاول الخوارج أيضا بعد التحكيم وكفروا جمهور الصحابة الموجودين يومئذ ، لأنهم خالفوا أمر الله فى زعمهم ومن خالف أمر الله كفر ، بينما وقف الجمهور من اختلافات الصحابة موقف المعتدل ، فهم يرون أن الخلفـاء الثلاثة أحق من على بالخلافة ، ويرونه أحق من معاوية بها ولكنهم مع تأيـيدهم للخلفـاء قبل على ثم لعلى مع معاوية يلتزمون بجانب الأدب مع جميع هؤلاء الصحاب ، فيعتذرون للمخطئ منهم بأنهم مجتهدون فيما قاموا به ولا إثم على المجتهد فيما يخطئ ما دام الحق رائده ، وهؤلاء الأصحاب لهم من بلاءهم فـى الإسـلام ، وخدمـتهم فـى نشر لوائه ، وتفانيهم دون رسول الله وشرعته وصحبتهم له وتأدبهم بأدبه ، ولهم من تاريخهم الأول قبل الفتنة وأدبهم وأخلاقهم وسمو نفوسهم ما يجعلنا نعتقد فيهم الخير جميعا . وغاية الأمر أنهم جميعا مجتهدون يريدون الحـق ، وقد أخبر الرسول ﷺ أن "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر " [1] .

---

(١) أخـرجه الـبخارى ، كتاب الاعتصام ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ٣١٨/١٣ . اللفظ له . وأخرجه مسـلم ، كتاب الأقضية ، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد ١٣٤٣/٣ . وأخرجه أبو داود كتاب الأقضية ، باب فى القاضى يخطئ ، ٢٩٩/٣ . وأخرجه ابن ماجه كتاب الأحكام باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق ، ٧٧٦/٢ . جميعهم عن عمرو بن العاص .

ولــو كان الخلاف محصوراً ضمن دائرة هؤلاء الصحابة الكبار ومن شايعهم من جمهور الصـــاحبة والتابعيـــن ، لـــبقى مطبوعا بطابعهم الذى عرفوا به ، من حسن الأدب واحترام الصحابة مع الجهر بالحق والصراحة به ،ولكن دسائس خصوم الإسلام ودخول غمار الشـــعور المسلمة فى هذه المعارك الخلافية ، أضاف إلى تاريخ هؤلاء الصحابة كلاما لم يقله بعضهم فى حق بعض ، ولم يعرف عنهم قط أنهم ينزلقون إلى منحدره وللأسف فقـــد وجدت هذه النقول آذانا صاغية عند جمهور الشيعة ، بل إن أول من تطاول على الصـــحابة وملأ المجالس بالأحاديث المكذوبة عليهم وفى حق على وفضله هم الشيعة أنفسهم يقول العلامة ابن أبى الحديد "اعلم أن أصل الكذب فى أحاديث الفضائل جاء من جهة الشيعة [1] .

فقد كان رأى الشيعة الآتى :

جمهور طوائف الشيعة ــ ونعنى بهم من ظلوا فى دائرة الإسلام ــ يجرحون أبـــا بكـــر وعمر وعثمان ومن شايعهم من جمهور الصحابة ويجرحون عائشة وطلحـــة والزبـــير ومعاوية وعمرو بن العاص ومن انغمس معهم فى اغتصاب الخلافة من على وبالأحرى أنهم يجرحون جمهور الصحابة إلا نفرا ممن عرفوا بولائهـــم لعلى رضى الله عنه ، وقد ذكر بعضهم أنهم خمسة عشر صحابيا فقط وأقـــاموا على ذلك مذاهبهم من رد أحاديث جمهور الصحابة إلا ما رواه أشياع على منهم ، على أن تكون رواية أحاديثهم من طريق أئمتهم لاعتقادهم بعصمتهم ، أو ممن هو على نحلتهم ، والقاعدة العامة عندهم أن من لم يوال عليا فقد خان وصـــية الرســـول ، ونازع أئمة الحق ، فليس أهلا للثقة والاعتماد . وقد خالف جمهـــور الشـــيعة فريق منهم ، وهم الزيدية القائلون بتفضيل على على أبى بكر وعمر مع الاعتقاد بصحة خلافتهما والإشارة بفضلهما ، وهؤلاء يعدون أكثر .

([1]) شرح نهج اللاغة لابن أبى الحديث ، ١٣٤/٢ ، ط عيسى البابى الحلبى .

طوائف الشيعة اعتدالا ، وفقههم قريب من فقه أهل السنة [1] .

ثم كان رأى الخوارج فى الصحابة غير رأى الجمهور من المسلمين فالخوارج علـــى اختلاف فرقهم يعدلون الصحابة جميعا قبل الفتنة ثم يكفرون عليا وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما [2]. وبذلـــك ردوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة ، لرضاهم بالتحكيم ، واتباعهم أئمـــة الجور على زعمهم فلم يكونوا أهلا لثقتهم — وهكذا كان موقف الخوارج شبيها بموقف الشيعة ، وهم وإن لم ينغمسوا فى رذيلة الكذب على رسول الله ﷺ كمـــا فعـــل أغمار الشيعة نظرا لصراحتهم وتقواهم وبداوة طباعهم وبعدهم عن الأخـــذ بمذهـــب التقية الذى يؤمن به الشيعة ، لكنهم خالفوا الجمهور فى مواقف تشـــريعية كثـــيرة فرويـــت عنهم أحكام غريبة ، مثل إباحتهم الجمع بين المرأة وعمـــتها أو خالتها ، وإنكارهم حكم الرجم الوارد فى السنة ، لم يكن سبب ذلك كما زعم بعض الكاتبين جهلهم بالدين وجرأتهم على الله واستحلالهم لما حرم الله ورســـوله بل كان سببه ما ذهبوا إليه من رد الأحاديث التى خرجت بعد الفتنة أو التى اشترك رواتها بالفتنة [3] .

كـــان من آثار هذا الاختلاف فى النظر إلى الصحابة أن هوجمت السنة التى جمعهـــا الجمهور وحققها أئمتهم ونقادهم منذ عصر الصحابة حتى عصر الجمع والتدويـــن ، مـــن قبل الشيعة التى وصمت أحاديث الجمهور بالكذب والوضع ، وخاصة ما كان منها فى فضائل الصحابة الذين يخاصمهم جمهور الشيعة ، ولم يقـــبلوا مـــن أحاديـــث أهل السنة إلا ما وافق أحاديثهم التى يروونها عن أئمتهم

([1]) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى صـــ ١٣٠ .

([2]) الفرق بين الفرق صـــ ٤٥ ، ومابعده للإمام عبد القادر بن طاهر البغدادى ط : دار الجبل بيروت

([3]) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى صـــ ١٣٢ .

المعصومين فى نظرهم ، وبذلك حكموا على أحاديث بالوضع هى عند الجمهور من أرقى طبقات الصحيح . وقد سبق ذكر حال الخوارج فى ذلك .

هـذا : ومن الدقة الكاملة أن يكون الحديث من رواية أبى هريرة ذلك الصحابى المظلوم قديما وحديثا حتى أن الدعى أبا رية شكك فى اسمه وروايته [١] . وكأن بالـرواية عـن أبى هريرة رد على كل هؤلاء الشراذم ، حيث جعل الرواية فى تعديل الصحابة من طريق أبى هريرة المتهم فى روايته وعدالته .

السـؤال الـثانى : هل العدالة بالنسبة للصحابى من جهة ضبطه أم من جهة صـحبته ؟ وهذا السؤال لم يذكر إجابته ولم ينوه بمعناه ابن أبى حاتم وإن كانت الإجابة فيه تتلخص فى تعريف معنى الصحابى فى الاصطلاح :" الصحابى من لقـى النبى ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قصـرت ومن رَوى عنه أو لم يروو من غزا معه أو لم يغز ومن رآه رؤية ولـو لـم يجالسـه ومن لم يره لعارض كالعمى [٢] . وهذا التعريف هو أجمع التعاريف كما ذكر ابن حجر فى الإصابة . ويتبين لنا من ذلك أن العدالة راجعة للصـحبة ، وليست للضبط لأنه ربما لم تكن هناك رواية أصلا ، وذلك لا ينفى العدالـة ، كما أن بعض الصحابة أحفظ من بعض فكما هو متعارف عليه أن أم المؤمنين عائشة وأبا هريرة وابن عمر يعدوا من المكثرين فى الحديث . وكذلك قـد يكـون بعضـهم نسـى ما كان يحفظ ، وقد يكون غير الصحابى أحفظ من الحصابى . فقد كان الصحابى الجليل أنس بن مالك يقول : " سلوا مولا الحسن – أى الحسن البصرى التابعى – فإنه غاب وحضرنا ، وحفظ ونسينا [٣] .

---

(١) كتابة المسمى " اضواء على السنة المحمدية صـ١٦٧ اللعين محمود أبو رية ط دار المعارف .

(٢) الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر ، ١٠/١ ط دار الكتاب العربى .

وروى عن عبد الله بن عمير ، قال : مرابن عمر بالشعبى وهو يحدث بالمغازى ، فقــال : شهدت القوم ، ولهذا أحفظ لها ، وأعلم بها منى " وعن أبى بكر الهذلى قال : قال لى ابن سيرين : الزم الشعبى فلقد رأيته يستفتى والصحابة متوافرون [١] .

ثــم تكلــم فـــى الباب الثانى عن الأخبار وأنها من الدين وأنه يجب التحرز والـــتوقى فيها وذكر من الروايات بطريق مختلفة ما يؤيد ما ذهب إليه ــ فروى بســنده عــن محمد بن سيرين قال " إن هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذوه " وفـــى الـــرواية الأخرى " إن هذا العلم دين فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه [٢] . وروى بســنده عــن الضـــحاك بن مزاحم قال " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذوه [٣] . وروى بسنده عن حماد بن زيد عن أنس بن سيرين قال دخلنا عليه فـــى مرضه فقال :اتقوا الله يا معشر الشباب انظروا ممن تأخذون هذه الأحاديث فإنها من دينكم [٤] . وروى بسنده عن ابن المبارك قوله " الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " [٥] .ولما كان للإسناد هذه الأهمية والمكانة فى هذا الديـــن إذ لـــيس لدين آخر سند يدل على صحة ما فى كتبه ، إذ هو خاص بهذه الأمـــة ترجم فى الباب الثالث عن عدول حاملى العلم وأنهم ينفون عنه التحريف والانتحال . فقد روى فى هذا حديث بطريقين ولكل طريق معنى يهدف إليه ابن أبى حاتم . فالحديث الأول : يرويه عن الحسن بن عرفة عن إسماعيل بن عياش عــن معـــان بن رفاعة السلامى عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذرى قال : قال رســـول الله ﷺ يحمـــل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين"[٦] .

---

(١) تهذيب التهذيب ، ٢٦٤/٢ . (٢) تذكرة الحفاظ ، ٨٣/١ ، ٨٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ١٥/٢ .
(٤) الجرح والتعديل ، ١٥/٢ . (٥) الجرح والتعديل ، ١٥/٢ . (٦) الجرح والتعديل ، ١٦/٢ .

والحديث من هذا الطريق مرسل أو معضل وإبراهيم بن عبد الرحمن العذرى الذى أرسله ، قال فيه ابن القطان " لا نعرفه البتة ومعان أيضا ضعفه ابن معين وأبــو حاتم وابن حبان وابن عدى والجوزجانى ، نعم وثقه ابن المدينى وأحمد ، وفى كتاب العلل للخلال أن أحمد سئل عن هذا الحديث فقيل له كأنه موضوع فقال : لا هو صحيح ، فقيل له ممن سمعته فقال : من غير واحد قيل من هم ؟ قال حدثنى به مسكين إلا أنه يقول عن معان عن القاسم بن عبد الرحمن ، ومعان لا بأس به .

قــال ابن القطان : وخفى على أحمد من أمره ما علمه غيره [١] قال العراقى وقد ورد هذا الحديث ـ مرفوعا مسندا من حديث أبى هريرة وعبد الله بن عمرو وعلــى بــن أبى طالب وابن عمر وأبى أمامة وجابر بن سمرة رضى الله عنهم وكلها ضعيفة [٢] . **قال ابن عدى** : ورواه الثقات عن الوليد بن مسلم عن إبراهيم العــذرى ، ثنا الثقةِ من أصحابنا أن رسول الله ﷺ فذكره ، ثم على تقدير ثبوته إنما يصح الاستدلال به لو كان خبراً ، ولا يصح حمله على الخبر ، لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة ، فلم يبق له محمل إلا على الأمر ، ومعناه أنــه أمر للثقات بحمل العلم لأن العلم إنما يقبل عنهم . ولذا كانت الدقة من ابن أبــى حــاتم فى ذكر الرواية الثانية والتى فيها صيغة الأمر ليثبت ذكاء الترتيب ودقــة التبويــب وكمال العرض لما يريد ، فكأن ابن أبى حاتم علم الضجة التى سوف تقوم للرواية الأولى فأردفها بالرواية الثانية والتى نصها " ليحمل هذا العلم مــن كــل خلــف عدوــله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهليــن [٣] . ومعناه أنه أمر للثقات بحمل العلم لأن العلم إنما يقبل عن الثقات

---

(١) تدريب الراوى ، ٣٠٣/١ . (٢) فتح المغيث للعراقى ، ٧/٢ . (٣) الجرح والتعديل . ١٧/٢ .

وحينئذ سواء روى بالرفع على الخبرية أو بالجزم على إرادة لام الأمر فمعناهما واحد ، بل لا مانع أيضا من كونه خبراً على ظاهره ويحمل على الغالب والقصد أنه مظنة لذلك .

وقد قال النووى فى أول تهذيبه عند ذكر هذا الحديث : وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقليه ، وأن الله تعالى يوفق له فى كل عصر خلقا من العدول يحملونه ، وينفون عنه التحريف فلا يضيع ، وهذا تصريح بعدالة حامليه فى كل عصر وهكذا وقع ولله الحمد [١] . ولما كان هناك احتمال أن يحمل العلم غير عدل وغير ثقة بيَّن فى **الباب الرابع أن هناك من حملة العلم** من هم فى درجة الانتقاد والجهبذة والصيرفة لا يفوتهم صغير ولا كبير إلا عرفوه وبينوه وضرب لذلك الأمثلة التى تعطى مدى التمكن والخبرة فى هذا الأمر ، فقد روى بسنده عن نعيم بن حماد قال قلت لعبد الرحمن بن مهدى كيف يعرف الكذاب ؟ قال كما يعرف الطبيب المجنون [٢] . وعن عبدة بن سليمان قال قيل لابن المبارك هذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال يعيش لها الجهابذة . [٣] .

وعن يحيى بن يمان قال " إن لهذا الحديث رجالا خلقهم الله عز وجل منذ يوم خلق السماوات والأرض وإن وكيعا منهم [٤] . وقال الأعمش كان إبراهيم – يعنى النخعى – صرفيا فى الحديث وكنت أسمع من الرجال فأجعل طريقى عليه فأعرض عليه ما سمعت وكنت آتى زيد بن وهب وضرباءه فى الحديث فى الشهر المرة والمرتين وكان الذى لا أكاد أغبه إبراهيم النخعى [٥] . ولقد تكلم عن صفات الجهابذة تفصيلا فى كتاب " تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل.

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ، ٢٧٦/١ . (٢) الجرح والتعديل ، ٢٠/٢ .
(٣) الجرح والتعديل ، ١٨/٢ . (٤) الجرح والتعديل ، ١٩/٢ . (٥) الجرح والتعديل ، ١٧/٢ .

ثـم تكلم فى الباب الخامس والسادس عن أمرمهم استدعاه حسن ترتيب السياق والـنظم وهو : " أن هؤلاء الجهابذة يتكلمون فى الرواة بالتوثيق والتضعيف وأن ظاهر كلامهم يعطى انطباعا بأن هذا غيبة وهى منهى عنها شرعا فكيف يقع من هـؤلاء الجهابذة مثل هذا ؟ وإذا بابن أبى حاتم يترجم فى عنوان البابين إجابة ما سبق من سؤال فيعنون فى الباب الخامس " **باب وصف الرواة بالضعف** أن ذلك لـيس بغيبة " ويذكر فيه رواية واحدة " يرويها بسنده عن عفان قال " كنت عند إسماعيل بن علية فحدث رجل عن رجل بحديث فقلت لا تحدث عن هذا فإنه ليس بثبـت فقال " أى الرجل " اغتبته " فقال إسماعيل ما اغتاب ولكنه حكم عليه أنه ليس بثبت [١] وهكذا وبإيجاز ينتهى من هذا الباب فإن كان ابن أبى حاتم قد قصد بكتابه الجرح والتعديل " العارفين به العالمين له متأخراً بعد متقدم [٢] فإن الأمر هنا كان يحتاج إلى بعض الإيضاح حتى يستوعب القارئ الموضوع ويطمئن إليه فإن أمر الغيبة عظيم فهو بمثابة أكل الإنسان لأخيه ميتا ، وهذا أمر مستقبح عقلا وشرعا ، وإذا فلنفصل ما أجمله ابن أبى حاتم فى هذه القضية وبالله التوفيق .

أقول : لابد لنا من وضع بعض النقاط التى تغطى هذا الموضوع وتفى بالغرض **المطلوب وهى ثلاث نقاط تتمثل فى الآتى :**

١- فى بيان ما ليس بغيبة .

٢- فى بيان حدود الجرح الجائز .

٣- فى بيان شروط الجارح والمعدل .

فالـنقطة الأولـى والثانية ألمح إليهما ابن أبى حاتم فى روايته السابقة دون تفصيل والكلام فيهما يأخذ الشكل الآتى :

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢٣/٢ .   (٢) الجرح ، ٣٨/٢ .

ذكـــر الإمام الغزالى فى كتابه إحياء علوم الدين [1] . والإمام النووى فى كـــتابه " ريـــاض الصـــالحين " [2] كما ذكر غيرهما من العلماء : **أن غيبة الـــرجل حيا وميتا تباح لغرض شرعى لا يمكن الوصول إليه إلا بها وهى ستة أمور :**

الأول : الـــتظلم . فـــإن مـــن ذكر قاضيا بالظلم والخيانة وأخذ الرشوة كان مغـــتاباً عاصيا وإن لم يكن مظلوما ، أما المظلوم من جهة القاضى فله أن يتظلم إلى السلطان وينسبه إلى الظلم إذ لا يمكنه استيفاء حقه إلا به قال ﷺ " إن لصاحب الحق مقالاً " [3] وقال عليه السلام " مطل الغنى ظلم " [4]

الثانى : الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصى إلى منهج الصلاح .

الثالث : الاستفتاء : كما يقول للمفتى ظلمنى أبى أو زوجتى أو أخى فكيف طريقى فى الخلاص والأسلم التعريض بأن يقول : ما قولك فى رجل ظلمه أبوه أو أخوه أو زوجته ولكن التعيين مباح بهذا القدر لما روى عن هند بنت عتـــبة أنها قالت للنبى ﷺ إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطينى ما يكفينى أنا

---

(١) إحياء علوم الدين للإمام الغزالى ، ١٤٨/٣ ، ط دار إحياء علوم الكتب العربية .

(٢) رياض الصالحين للإمام النووى صـــ ٥٣٨ ط دار الكتاب العربى .

(٣) أخـــرجه الـــبخارى كتاب الوكالة ، باب الوكالة فى قضاء الديون ، ٤٨٣/٤ ، وكتاب الاستقراض ، باب استقراض الإبل ، ٥٦/٥ ، وأخرجه مسلم ، كتاب المساقاة باب من استسلف شيئا فقضى خيراً منه ، ١٢٢٥/٣ . عن أبى هريرة

(٤) أخـــرجه الـــبخارى كـــتاب الحوالـــة ، باب الحوالى ، ٤٦٤/٤ . كتاب الاستقراض ، باب مطل الغنى ، ٦١/٥ . وأخـــرجه مسلم المساقاة ، باب تحريم مطل الغنى ، ١١٩٧/٣ وأخرجه أبو داود كتاب البيوع ، باب فى المطل ، ٢٤٧/٣ . وأخـــرجه الـــترمذى كتاب البيوع ، باب ما جاء فى مطل الغنى ظلم ، ٥١٩/٣ حديث حسن صحيح ، وأخرجه النسائى كتاب البيوع ، باب مطل الغنى ، ٣١٦/٧ . وأخرجه ابن ماجه كتاب الصدقات ، باب الحوالة ٨٠٣/٢ .

* وأخرجه الدرامى ، كتاب البيوع باب فى مطل الغنى ظلم ، ٢١٦/٢ جميعهم عن أبى هريرة .

وولـــدى أفـــآخذ مـــن غير علمه فقال : خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف " [١] فذكرت الشح والظلم لها ولولدها ولم يزجرها ﷺ إذ القصد الاستفتاء .

الرابـــــع : تحذير المسلم من الشر : فإذا رأيت فقيها يتردد إلى مبتدع أو فاسق وخفـــت أن تـــتعدى إليه بدعته وفسقة فلك أن تكشف له بدعته وفسقه مهما كان الباعـــث لـــك الخـــوف عليه من سراية البدعة والفسق لا غيره وذلك موضوع الغـــرور إذ قد يكون الحسد هو الباعث ويلبس الشيطان ذلك بإظهار الشفقة على الخلـــق . وكذلـــك المـــزكى إذا سئل عن الشاهد فله الطعن فيه إن علم مطعنا . وكذلـــك المستشـــار فى التزويج وإيداع الأمانة له أن يذكر ما يعرفه على قصد النصح للمستشير لا على قصد الوقيعة فإن علم أنه يترك التزويج بمجرد قوله لا تصلح لك فهو الواجب وفيه الكفاية ، وإن علم أنه لا ينزجر إلا بالتصريح بعيبه فله أن يصرح به .

الخـــامس : أن يكون الإنسان معروفا بلقب يعرب عن عيبه كالأعرج والأعمش فلا إثم على من يقول روى أبو الزناد عن الأعرج ، وسليمان عن الأعمش وما يجـــرى مجـــراه فقد فعل العلماء ذلك لضرورة التعريف ولأن ذلك قد صار بحيث لا يكـــرهه صاحبه لو علمه بعد أن قد صار مشهورا به ، نعم إن وجد عنه معدلا وأمكنه التعريف بعبارة أخرى فهو أولى ولذلك يقال للأعمى البصير عدولا عن اسم النقص .

الســـادس : أن يكـــون مجاهـــراً بالفسق كالمخنث وصاحب الماخور والمجاهر بشـــرب الخمر ومصادرة الناس وكان ممن يتظاهر به بحيث لا يستنكف من أن

---

(١) أخـــرجه البخارى كتاب البيوع باب من أجرى أمر الأمصار .. الخ ، ٤٠٥/٤ وكتاب النفقات باب إذا لم ينفق الرجل .. الخ ، ٥٠٧/٩ . وكتاب الأحكام باب القضاء على الغائب ، ١٧١/١٣ وأخرجه مسلم ، كتاب الأقضية ، ١٣٣٨/٣ .

وأخـــرجه النسائى كتاب آداب القضاء ، باب قضاء الحاكم على الغائب إذا عرفه ، ٢٤٦/٨ وأخرجه الدرامى كتاب النكاح باب فى وجوب نفقة الرجل على أهله ، ١٥٩/٢. جميعهم عن عائشة .

يذكـــر له ولا يكره أن يذكر به فإذا ذكرت فيه ما يتظاهر به فلا إثم عليك [١] . وقـــال الحســـن ثلاثة لا غيبة لهم صاحب الهوى والفاسق المعلن بفسقه والإمام الجائر ـــ فهؤلاء الثلاثة يجمعهم أنهم يتظاهرون به وربما يتفاخرون [٢] .

وقال الخطيب بعد ذكر حديث الإفك : [٣] فى استشارة النبى ﷺ عليا وأسامة وســـؤاله بريرة عما عندهم من العلم بأهله بيان واضح ، إنه لم يكن ليسألهم إلا ووجب عليهم إخباره بما يعلمون من ذلك ، فكذلك يجب على جميع من عنده علم من ناقل خبر أو حامل أثر ، ممن لا يبلغ محله فى الدين محل عائشة أم المؤمنين ولا منزلته من رسول الله ﷺ منزلتها منه ، بخصلة تكون منه يضعف خبره عند إظهارهـــا عليه بجرحه تثبت فيه يسقط حديثه عند ذكرها عنه أن يبديها لمن لا علم له به ، ليكون بتحذير إياه الناس من الناصرين لدين الله ، الذابين الكذب عن رســـول الله ﷺ ، فـــيالها منزلة ما أعظمها ومرتبة ما أشرفها وإن جهلها جاهل وأنكرها منكر [٤] .

ويقول الإمام القرافى فى الفرق بين **قاعدة الغيبة المحرمة ، وقاعدة الغيبة الـــتى لا تحـــرم** . عـــند ذكر هذا السبب المبيح للغيبة الآتى : **ويشترط فى هذا القسم** : أن تكون الحاجة ماسة لذلك ، وأن يقتصر الناصح فى ذكر العيوب على ما يخل بتلك المصلحة خاصة ، التى حصلت المشاورة فيها ، أو التى يعتقد الناصح أن المنصـــوح شـــرع فيها ، أو هو على عزم ذلك ، فينصحه وإن لم يستشره ، فإن حفظ مال الإنسان ، وعرضه ودمه . عليك واجب ، وإن لم يعرض لك بذلك **فالشرط الأول** : احتراز من ذكر عيوب الناس مطلقا ، لجواز أن يقع بينهما ـــ أى بين الشخصين ـــ من المخالطة ما يقتضى ذلك ، فهذا حرام ، بل لا يجوز ـــ البيان إلا عند مسيس

---

(١) إحياء علوم الدين ، ٣/١٤٩ .
(٢) إحياء علوم الدين ، ٣/١٥ .
(٣) الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى صـــ ٤٢ .
(٤) الكفاية صـــ ٤٢ .

الحاجة ، ولولا ذلك لأبيحت الغيبة مطلقا ، لأن الجواز قائم فى الكل .

والشرط الثانى : احتراز من أن يستشار فى أمر الزواج ، فيذكر العيوب المخلة بمصـــلحة الزواج ، والعيوب المخلة بالشركة أو المساقاة ، أو يستشار فى السفر معه ، فيذكر العيوب المخلة بمصلحة السفر ، والعيوب المخلة بالزواج ، فالزيادة علـــى العيوب المخلة بما استشرت فيه حرام ، بل تقتصر على عيب ما عين ـــ لـــك السائل ـــ أو تعين الإقدام عليه [1] . ثم يقول الإمام القرافى فى ذكر السبب المبـــيح لجـــرح الشهود والرواة " التجريح والتعديل فى الشهود عند الحاكم إنما يجـــوز عـــند توقـــع الحكم بقول المجرح ولو فى مستقبل الزمان ، أما عند غير الحـــاكم فيحرم ، لعدم الحاجة لذلك ، والتفكه بأعراض المسلمين حرام والأصل فيها العصمة .

وكذلـــك رواة الحديـــث : يجـــوز وضـــع الكتب فى جرح المجروح منهم ، والإخبار بذلك لطلبة العلم الحاملين لذلك لمن ينتفع به وهذا الباب أوسع من أمر الشهود ، لأنه لا يختص بحكام ، بل يجوز وضع ذلك لمن يضبطه وينقله ، وإن لم تعلم عين الناقل لأنه يجرى مجرى ضبط السنة والأحاديث ، وطالب ذلك غير متعين [2] . ويشترط فى هذين القسمين : أن تكون النية فيه خالصة لله تعالى فى نصيحة المسلمين عند حكامهم وفى ضبط شرائعهم ، أما متى كان لأجل عداوة ، أو تفكـــه بالأعـــراض أو جريان مع الهوى فذلك حرام وإن حصلت به المصالح عـــند الحـــاكم والرواة ، فإن المعصية قد تجر للمصلحة ، كمن قتل كافرا بظنه مسلما ، فإنه عاص بظنه وإن حصلت المصلحة بقتل الكافر ، وكذلك من يريق

---

(١) الفروق الفقهية للإمام القرافى ، ٢٠٥/٤ ، ط دار إحياء الكتب العربية .

(٢) الفروق ، ٢٠٦/٤ .

خمراً ويظنه خلا ، اندفعت المفسدة بفعله ــ وهو عاص بظنه[١]

وقال الشيخ مرتضى الزبيدى فى شرح الإحياء [٢] : **فى مبحث جواز غيبة الفاســق** : " إن ذكــر الفاســق بما فيه ليحذره الناس مشروط بقصد الاحتساب وإرادة النصيحة دفعا للاغترار به ، فمن ذكر أحداً من هذا الصنف تشفيا لغيظه ، أو انــتقاما لنفسه أو لنحو ذلك من الحظوظ النفسانية فهو آثم . صرح بذلك تاج الدين ابن السبكى عن والده تقى الدين السبكى قال تاج الدين : كنت جالسا بدهليز دارنا ، فأقبل كلب فقلت : اخسأ كلب ابن كلب ، فزجرنى الوالد من داخل البيت فقلت : أليس هو كلب بن كلب ؟ قال : شرط الجواز عدم قصد التحقير فقلت : هذه فائدة .

وقــال الســخاوى فــى كتابه " الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ " وإذا أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة أو بأدنى تصريح لا تجوز له الزيادة على ذلك ، فالأمور المرخص فيها للحاجة لا يرتقى فيها إلى زائد على ما يحصل الغرض [٣] .

ونعــود إلى النقطة الثالثة : وهى فى بيان شروط الجارح والمعدل . وهذا قد كفانــا أمره ابن أبى حاتم مرتين الأولى فى كتابه " تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل [٤] والثانية فى الباب السابق لهذا الباب .

وإذا كــان الرواة بهذا العدل والإنصاف السابق بيانه كان الواجب عليهم تبين أمــر الضــعفاء فى الرواية ، فقد كانت **ترجمة الباب السادس تنطق بذلك حيث يقول** " باب فى الواهى الحديث أن الواجب على المسئول تبين أمره [٥] .

ثم ضرب الأمثلة على ذلك بسنده عن عمرو بن على الصيرفى قال سمعت

---

(١) الفروق ، ٢٠٦/٤ .　　(٢) شرح الإحياء للشيخ مرتضى الزبيدى ٥٦٦/٨ ط.المطبعة الميمنية .

(٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للحافظ السخاوى ، صـــ ٦٨ ، ٦٩ . ط.الترقى بدمشق .

(٤) " صفات أئمة الجرح والتعديل " من جهود ابن أبى حاتم فى الكتاب .　　(٥) الجرح ، ٢٣/٢ .

يحـــيى بن سعيد يقول : سألت سفيان الثورى وشعبة ومالك بن أنس وسفيان بن عيينـــة عـــن الرجل لا يكون ثبتاً فى الحديث فيأتينى الرجل فيسألنى عنه ، قالوا أخبر عنه وبين أمره [١] .

وعـــن يحـــيى بن سعيد أيضاً قال : سألت شعبة وسفيان الثورى وسفيان بن عيينة ومالك بن أنس عن الرجل لا يحفظ أو يتهم فى الحديث قال : قالوا جميعا بين أمره [٢] . وقد وضحت شروط البيان من قريب .

ثـــم تكلم ابن أبى حاتم فى الباب السابع عن اختيار الأسانيد وأن الإسناد لا يضره البعد أو القرب إنما الضرر أن يكون الحديث سقيما بأحد رواته أو بعضهم أو يكـــون فى السند مدلس أو غير ذلك من الأمور التى تضعف الحديث . فروى بسنده عن أبيه قال سمعت على بن معبد قال سمعت عبيد الله بن عمرو وذكر له قـــرب الإســـناد فقال " حديث بعيد الإسناد صحيح خير من حديث قريب الإسناد سقيم — أو قال ضعيف " [٣]

وروى أيضـــاً عن أبيه قال حدثنا عبدة بن سليمان قال : قال : ابن المبارك : بعـــد الإسناد أحب إلىَّ إذا كانوا ثقات لأنهم قد تربصوا به ، وحديث بعيد الإسناد صحيح خير من قريب الإسناد سقيم [٤] . ثم تكلم ابن أبى حاتم عن أسئلة وجهت إلى الأئمة أو وجهها بعض الأئمة عن بعض الأسانيد للحكم عليها وبيان هل تقوم بها الحجة أم لا ؟ ثم ذكر أصح الأسانيد عند أبى زرعة ثم قام أيضا بسؤاله عن أسانيد ربما فيها ما يخفى عليه فأوضحها أبو زرعة..

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢٤/٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ٢ / ٢٤ . (٣) الجرح والتعديل ، ٢٤/٢ .
(٤) الجرح والتعديل ، ٢٥/٢ ،

وإليك البيان عن تلك الأسئلة والإجابة عليها :

أولاً : وكيع بن الجراح وسؤاله والرد عليه من باب التعليم وتوجيه طلابه

قـــال ابـــن أبى حاتم : حدثنى أبى حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهرى قال سمعت وكيعا يقول : أيما أحب إليكم سفيان عن أبى إسحاق عن عاصم بن ضمرة على علـــى ؟ أو سفيان عن منصور عن إبراهيم قال : قال على ؟ قيل له : أبو إسحاق عن عاصم عن على . قال " أى وكيع " كان حديث الفقهاء أحب إليهم من حديث المشيخة[١]

ثانياً : صالح بن الإمام أحمد وسؤالاته لأبيه عن أصح الأسانيد :

قال ابن أبى حاتم : حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال قلت لأبى : رواية أبى هريرة عن النبى ﷺ إذا صح – أى إذا جاءت من طريق صحيح – مثل حديث سعيد وأبى سلمة ، والرواية عن علقمة والأسود عن ابن مسعود ، والرواية عن سالم عن ابن عمر إذا رووا عن النبى ﷺ ؟ فقال : كلٌ ثقة ، وكلٌ يقوم به الحجة إذا كان صحيحاً [٢] .

ثالثاً : عبد الله بن المبارك :

يقـــول ابـــن ابـــى حاتم حدثنى أبى حدثنا يحيى بن المغيرة أخبرنى أبو حاتم ابن أخى ابن المبارك أو ابن أخته قال :كان ابن المبارك إذا حدث عن جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمـــة عـــن عبد الله " أى ابن مسعود " قال حدثنى الصدوق عن الصدوق عن الصدوق عن الصدوق عن الصدوق عن الصادق المصدوق ﷺ [٣].

رابعاً : يحيى بن معين : يقول ابن أبى حاتم حدثنا ابى قال سئل يحيى بن معين عن : هشـــام بـــن عروة عن أبيه عن عائشة أحب إليك أم الزهرى عن عروة عن عائشة ؟ قال: الزهرى عن عروة عن عائشة أحب إلىّ [٤] .

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢٥/٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ٢٥/٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ٢٥/٢ .

(٤) الجرح والتعديل ، ٢٥/٢ .

خامساً : أبو زرعة الرازى : أصح الأسانيد عنده ، وسؤلاته ابن أبى حاتم له : يقول عبد الرحمن بن أبى حاتم سألت أبا زرعة فقلت : أى الإسناد أصح ؟

قـــال : الزهرى عن سالم عن أبيه عن النبى ﷺ صحيح ، ومنصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبى صلى الله عليه وسلم صحيح .

وابن عروة محمد بن سيرين عن عبيدة السلمانى عن على عن النبى ﷺ صحيح[1] .

وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم سألت ابا زرعة عن سهيل بن أبى صالح عن أبـــيه عـــن أبـــى هريرة أحب إليك أو العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة؟ قال : سهيل أشبه .

وقـــال ابن أبى حاتم قلت لأبى زرعة : ابن أبى الزناد عن أبيه عن الأعرج عـــن أبى هريرة أحب إليك أو العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة ، أو سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة ؟ قال : جميعا ما أقربهم [2] .

وقـــال ابن أبى حاتم سألت أبا زرعة عن ابن أبى الزناد ، وورقاء ، وشعيب بن أبى حمزة والمغيرة بن عبد الرحمن المدينى كلهم عن أبى الزناد عن الأعرج عـــن أبى هريرة عن النبى ﷺ من أحب إليك منهم ؟ قال : ورقاء أحب إلىَّ من كلهـــم ، قلـــت بعده من أحب إليك ؟ قال : المغيرة أحب إلىَّ من ابن أبى الزناد وشعيب ، قلت فابن أبى الزناد وشعيب ؟ قال : شعيب أشبه حديثا وأصح منه [3]

ثـــم تكلـــم فى الباب الثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر عن صـــفة من تقبل روايته فى الأحكام والسنن ومن لا تقبل ، واحتمال الرواية عن الضعفاء فى المواعظ والآداب ونحوها ، وعن التيقظ فى طلب العلم والتثبت فيه ، وفـــى روايـــة الثقة عن غير المطعون عليه . وهذه الأبواب تعتبر الأصل فى

---

(١) الحرج والتعديل ، ٢٦/٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ٢٦/٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ٢٦/٢ ،

الجــرح والــتعديل ، وقد وردت بدقة محسوبة وفى مكانها الصحيح . وفى هذه الأبواب تتجلى مذاهب أئمة الجرح والتعديل الذين اعتمدهم ابن أبى حاتم فى كتابه ، وإن كان قد ترك من ذكر مذاهبهم شيئا أو أغفل ذكر مذاهب البعض فذلك يرجع لموافقة هؤلاء الأئمة لما ذكره ابن أبى حاتم عن الأئمة الآخرين وأن الكلام يكون من قبيل التكرار ، أو لعدم وجود الفائدة المرجوة من ذكره

وليأخذ الكلام فى هذا الموضوع الشكل المستقل بهذا العنوان:

" مذاهب العلماء فى الجرح والتعديل
وما يترتب عليه من القواعد عند ابن أبى حاتم "

فى هذه الفقرة نذكر آراء الأئمة ومناهجهم فى جرح الرواة وتعديلهم ليستشف مــن خلالهــا القواعد الأساسية فى قبول الروايات ورفضها ــ وإذا كان اختيار المــرء بعــض عقله ــ فإن ابن أبى حاتم قد اختار مناهج هؤلاء ووضعها فى مقدمة الجرح والتعديل لتكون من قواعده فى كتابه ، وليتأسس بها شروط العدالة والضبط وقبول الرواية ورفضها . وإليك هذه المذاهب كما ذكرها فى كتابه :

أولاً : ما ذكره من مذهب مالك بن أنس :

روى ابن أبى حاتم بسنده إلى الإمام مالك أنه كان يقول لا يؤخذ العلم من أربعة :

١-رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس .

٢-ورجــل يكــذب فى أحاديث الناس إذا حدث بذلك وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ .

٣- وصاحب هوى يدعوا الناس إلى هواه .

٤- وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به [١]

وروى ابـن أبى حاتم قال قرئ على محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أخبرنا أشـهب قال : سئل مالك أيؤخذ ممن لا يحفظ ويأتى بكتب فيقول قد سمعتها وهو ثقة ؟ فقال لا يؤخذ عنه أخاف أن يزاد فى كتبه بالليل [٢] .

وروى ابـن أبـى حاتم حدثنا يونس بن عبد الأعلى حدثنا أشهب قال سمعت مالكا وسئل عن الرجل الثقة الثقة يدفع إليه الكتاب فيعرف الحديث إلا أنه ليس له حفظ ولا إتقان ؟

قال : لا يؤخذ عنه ، إذا زيد فى الحديث شئ لم يعرف [٣] .

وروى ابـن أبـى حاتم حدثنا حماد بن الحسن بن عنبسة حدثنا بشر بن عمر الزاهرانى قال : سألت مالك بن أنس عن رجل فقال " هل رأيته فى كتبى ؟ قلت لا ، قال لو كان ثقة رأيته فى كتبى [٤] .

ثانياً : ما ذكره من مذهب سفيان الثورى :

وقـال ابن أبى حاتم حدثنا صالح بن بشير بن سلمة الطبرانى حدثنا محمد بن أبى داود ـ يعنى الأزدى ـ حدثنا عبد الرازق : سمعت الثورى يقول : " إذا حدثـك ثقة عن غير ثقة فلا تأخذ ، وإذا حدثك غير ثقة عن ثقة فلا تأخذ ، وإذا حدثك ثقة عن ثقة فخذه [٥] .

ثالثاً : ما ذكره من مذهب شعبة بن الحجاج :

روى ابـن أبـى حاتم بسنده عن بقية بن الوليد قال سمعت شعبة يقول " خذوا العلم من المشهورين [٦] . وروى ابن أبى حاتم بسنده عن عبد الرحمن بن

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢/ ٣٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ٢/ ٢٧ . (٣) الجرح والتعديل ، ٣٢/٢ .
(٤) الجرح والتعديل ، ٢٢/٢ . (٥) الجرح والتعديل ، ٢٩/٢ . (٦) الجرح والتعديل ، ٢/ ٢٨ .

مهدى قال : قيل لشعبة متى يترك حديث الرجل ؟ قال : إذا حدث عن المعروفين مـــالا يعرفه المعروفون ، وإذا أكثر الغلط ، وإذا اتهم بالكذب ، وإذا روى حديثا غلطا مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه ، وما كان غير ذلك فارووا عنه [١] .

رابعاً : ما ذكره من مذهب الشافعى :

قـــال ابن أبى حاتم حدثنا الربيع بن سليمان فى كتاب الرسالة [٢] قال : قال الشـــافعى : لا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها : أن يكون من حدث به ثقة فى دينه ، معروفا بالصدق فى حديثه ، عاقلا لما يحدث به عالما بما يحيل معانى الحديث من اللفظ أو أن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معـــناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام فإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث ، حافظا إن حدث من حفظه ، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه إذا شرك أهل الحفظ فى الحديث وافق حديثهم ، بريئا من أن يكون مدلسا يحدث عمـــن لقـــى ما لم يسمح منه فيحدث عن النبى ﷺ بما يحدث عنه الثقات خلافه ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهى بالحديث موصولا إلى النبى ﷺ أو إلى ما انتهى إليه دونه لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى فى كل واحد منهم عما وصفت [٣] .

خامساً : ما ذكره من مذهب الأوزاعى :

روى ابن أبى حاتم بسنده إلى ضمرة قال : قال الأوزاعى : " خذ دينك عمن تثق به وترضى به [٤] " .

---

(١) الجرح والتعديل ، ٣٢/٢ .

(٢) الرسالة للإمام الشافعى باب خبر الواحد ، صـــ٣٧١ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ، ط بيروت .

(٣) الجرح والتعديل ، ٢٩/٢ ، ٣٠ .

(٤) الجرح والتعديل ، ٢٩/٢ .

وروى بســـنده عن الوليد بن مسلم قال سمعت الأوزاعى يقول : كنا نسمع الحديــث فنعرضـــه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة فما عرفوا أخذنا وما تركوا تركنا [١] .

سادساً : ما ذكره من مذهب يحيى بن سعيد القطان :

فقد روى ابن أبى حاتم حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل حدثنا على بن المديــنى قــال سمعت يحيى بن سعيد يقول " ينبغى لكتبة الحديث أن يكون ثبت الأخــذ ، ويفهم ما يقال له ، ويبصر الرجال ـــ يعنى المحدث ـــ ثم يتعاهد ذلك منه ـــ يعنى نطقه ـــ يقول حدثنا أو سمعت أو يرسله فقد قال هشام بن عروة :إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا ؟ أو فممن سمعته فإن الرجل يحدث عن آخر دونه ـــ يعنى دونه فى الإتقان والصدق . قال يحيى فعجبت من فطنته [٢] .

وروى بسنده حدثنا صالح حدثنا على بن المدينى ـــ قال قلت ليحيى يعنى ابن ســعيد أخــبرنى أبا سعيد عن رجل ليس بحافظ لكتبه يدفع إليه رقاع يقرؤها لا يحفظها ؟ قال : ما يعجبنى هذا السماع [٣] .

سابعاً : ما ذكره من مذهب عبد الرحمن بن مهدى :

فقد روى ابن أبى حاتم حدثنى أبى حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقى : قال : قــال عبد الرحمن بن مهدى : لا يكون الرجل إماما من يسمع من كل أحد ، ولا يكون إماما فى الحديث من يحدث بكل ما سمع ، ولا يكون إماما فى الحديث من يتبع شواذ الحديث ، والحفظ هو : الإتقان [٤] .

وقــال ابن أبى حاتم حدثنى أبى حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى قال : قال لى عبد الرحمن بن مهدى : احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه ،

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢١/٢.
(٢) الجرح والتعديل ، ٣٥/٢ .
(٣) الجرح والتعديل ، ٣٥/٢ ، ٣٦ .
(٤) الجرح والتعديل ، ٣٥/٢ ، ٣٦ .

وآخريهم والغالب على حديثه الصحة فإذا لا يترك حديثه لو ترك حديث مثل هذا لذهــب حديث الناس ، وآخريهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه ــ يعــنى لا يحتج به [١] . وقال ابن أبى حاتم حدثنا أحمد بن سنان قال سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول : خصلتان لا يستقيم فيهما حسن : الظن الحكم والحديث ــ يعنى لا يستعمل حسن الظن فى قبول الرواية عمن ليس بمرض [٢] .

وقــال ابن أبى حاتم حدثنا أبى أخبرنى سليمان بن أحمد الدمشقى قال : قلت لعــبد الرحمن بن مهدى : أكتب عمن يغلط فى عشرة ؟ قال نعم قيل له يغلط فى عشــرين ؟ قال نعم ، قلت فثلاثين ؟ قال نعم قلت فخمسين ؟ قال نعم [٣] . أكتب عمن يغلط فى مائة ؟ قال : لا ، مائة كثير [٤] .

خامساً : ما ذكره من مذهب عبد الله بن المبارك :

قال ابن أبى حاتم حدثنا أبى أخبرنا عبدة بن سليمان قال : قلت لابن المبارك : يكتب عن رجل يشك فيه ثقة هو أم لا ؟ قال : إن كان ثقة ليس يثبت عليه اسم السوء وإن كان كذابا ليس يثبت عليه اسم الصدق [٥] .

وبهــذا الإســناد : قال : قيل لابن المبارك وروى عن رجل حدثنا فقيل هذا رجــل ضعيف فقال : يحتمل أن يروى عنه هذا القدر أو مثل هذه الأشياء . قلت لعبدة مثل أى شئ كان ؟ قال فى أدب ، فى موعظة ، فى زهد أو نحو هذا [٦] .

وقــال ابــن أبى حاتم حدثنا ابى قال سمعت نعيم بن حماد يقول : " كان ابن المــبارك لا يــترك حديــث الــرجل حتى يبلغه عنه الشئ الذى لا يستطيع أن يدفعه[٧].

([١]) الجرح والتعديل ، ٢/ ٣٨ . ([٢]) الجرح والتعديل ، ٣٥/٢. ([٣]) الجرح والتعديل ، ٢٩/٢ .

([٤]) الجرح والتعديل ، ٣٣/٢. ([٥]) الجرح والتعديل ، ٢٩/٢ . ([٦]) الجرح والتعديل ، ٢/ ٣٠ .

([٧]) الجرح والتعديل ، ٣٣/٢ .

تاسعاً : ما ذكره من مذهب عبد الله بن الزبير الحميدى :

فقد روى ابن أبى حاتم حدثنا أحمد بن عمير الطبرى حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدى قال : فإن قال قائل فما الشئ الذى إذا ظهر لك فى الحديث أو من حدث عـنه لم يكن مقبولا ؟ قلنا أن يكون فى إسناده رجل غير رضا بأمر يصح ذلك عليه بكذب أو جراحة فى نفسه ترد بمثلها الشهادة ، أو غلطا فاحشا لا يشبه مثله ومـا أشـبه ذلك ، فإن قال فما الغفلة التى ترد بها حديث الرجل الرضا الذى لا يعرف بكذب ؟ **قلت** : هو أن يكون فى كتابه غلط فيقال له فى ذلك فيترك ما فى كـتابه ويحدث بما قالوا ، أو يغيره فى كتابه بقولهم لا يعقل فرق ما بين ذلك أو يصـحف تصحيفا فاحشا فيقلب المعنى لا يعقل ذلك فيكف عنه ، وكذلك من لقن فتلقـن يرد حديثه الذى لقن فيه وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم أن ذلك التلقين حـادث فى حفظه لا يعرف به قديما فأما من عرف به قديما فى جميع حديثه فلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لقن (١) .

وبهـذا الإسـناد : قال عبد الله بن الزبير الحميدى " من اقتصر على ما فى كتابه فحدث به ولم يزد فيه ولا ينقص منه ما يغير معناه ورجع عما يخالف فيه بوقوف منه عن ذلك الحديث أو عن الاسم الذى خولف فيه من الإسناد ولم يغيره فـلا يطـرح حديـثه ولا يكون ضاراً ذلك له فى حديثه إذا لم يرزق من الحفظ والمعرفة بالحديث ما رزق غيره إذا اقتصر على كتابه ولم يقبل التلقين (٢) .

عاشراً : ما ذكره من مذهب اسحاق بن موسى الأنصارى :

فقـد روى ابـن أبى حاتم سمعت أبى يقول سمعت إسحاق بن موسى الأنصارى يقول " ما مكن لأحد من هذه الأمة ما مكن لأصحاب الحديث ، يعنى

---

(١) الجرح والتعديل ، ٣٤/٢ .
(٢) الجرح والتعديل : ٢٧/٢ .

لأئمـــة أهل الحديث العالمين النقاد لأثار رسول الله ﷺ لأن الله عز وجل قال فى كـــتابه ﴿ وَلَيُمَكِّنَـــنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ ﴾ [١] . فالذى ارتضاه الله عز وجـــل قـــد مكن لأهله فيه فيقبل منهم يعنى قولهم فى رواة حديث رسول الله ﷺ أصـــحابه ثم إن كان منهم رجل أحدث بدعة سقط حديثه وإن كان أصدق الناس ، ولم يكن لأصحاب الأهواء أن يقبل — يعنى — قولهم فى روايتهم حديثا واحدا عن رسول الله ﷺ لأن أصحاب الأهواء ليس هم على الدين الذى ارتضاه الله عز وجل [٢] .

الحادى عشر : ما ذكره من مذهب مروان بن محمد :

فقـــد روى ابن أبى حاتم حدثنى أبى حدثنا بان أبى الحوارى قال سمعت مـــروان بـــن محمـــد يقول : " ثلاثة لا يستغنى عنها صاحب العلم : الصدق ، والحفـــظ ، وصحة الكتب ، فإن أخطأته واحدة لم تضره إن أخطأه الحفظ فرجع إلى كتب صحيحة لم يضره " [٣] .

الثانى عشر : ما ذكره من مذهب يزيد بن هارون :

فقد روى ابن أبى حاتم قال حدثنا أبى حدثنا المؤمل بن إهاب سمعت يزيد بن هارون يقول : لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون [٤] .

بعـــد هـــذا العرض لمذاهب الأئمة تتضح النقاط الأساسية التى بنى عليها تجريح الرواة وتعديلهم . والتى تتلخص تحت العنوان التالى :

"معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل"

وهـــو يحتوى على خلاصة أسماء العناوين السابقة ويندرج تحت هذا العنوان عدة مســـائل تقوم على بيان تلك القواعد مع شرح موجز لكل مسألة على حسب ما تقتضيه من إيجاز أو إطناب مع إلماح لمكان هذه المسائل فى الكتب المعتمدة لمن أراد الزيادة

---

(١) سورة النور آية رقم (٥٥) . (٢) الجرح والتعديل ، ١٩/٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ٢/ ٣٦ .
(٤) الجرح والتعديل ، ٢٨/٢ .

والمسائل كالآتـــــــــي :

المسألة الأولى : قال الحافظ ابن الصلاح :

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون :

١- عدلاً .

٢- ضابطا لما يرويه . وتفسير العدل : أن يكون مسلما بالغا عاقلا ، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروؤة [1] .

إذا ما هى العدالة المطلوبة فى صفة الشاهد والمخبر ؟

يقول الخطيب [2] : عن العدالة المطلوبة فى صفة الشاهد والمخبر هى العدالة الـــراجعة إلى استقامة دينه وسلامة مذهبه وسلامته من الفسق وما يجرى مجراه ممـــا اتفـــق علـــى أنـــه مبطل العدالة من أفعال الجوارح والقلوب المنهى عنها والواجب أن يقال فى جميع صفات العدالة أنها اتباع أوامر الله تعالى ، والانتهاء عـــن ارتكـــاب ما نهى عنه مما يسقط العدالة وقد علم مع ذلك أنه لا يكاد يسلم المكلـــف من البشر من كل ذنب ، ومن ترك بعض ما أمر به ، حتى يخرج الله مـــن كل ما وجب له عليه وإن ذلك يتعذر ، فيجب لذلك **أن يقال أن** : العدل هو من عرف بأداء فرائضه ولزم ما أمر به ، وتوقى ما نهى عنه وتجنب الفواحش المســـقطة ، وتحرى الحق والواجب فى أفعاله ومعاملته ، والتوقى فى لفظه مما يـــثلم الدين والمروءة فمن كانت هذه الحالة فهو الموصوف بأنه عدل فى دينه ، ومعـــروف بالصدق فى حديثه ، وليس يكفيه فى ذلك اجتناب كبائر الذنوب التى يســـمى فاعلها فاسقا ، حتى يكون مع ذلك متوقيا لما يقول كثير من الناس إنه لا

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـــ ٢١٨ .

(٢) الكفاية فى علم الرواية صـــ ٨٠ للخطيب البغدادى .

يعلم أنه كبير ، بل يجوز أن يكون صغيراً نحو الكذب الذى لا يقطع عندهم أنه كبير ونحو التطفيف بحبة ، وسرقة باذنجانة وغش المسلمين بمالا يقطع عندهم على أنه كبير من الذنوب ، لأجل أن القاذورات وإن لم يقطع على أنها كبائر يستحق بها العقاب ، فقد اتفق على أن فاعلها غير مقبول الخبر والشهادة إما لأنها متهمة لصاحبها ومسقطة له ، ومانعة من ثقته وأمانته ، أو لغير ذلك فإن العادة موضوعة على أن من احتملت أمانته سرقة بصلة وتطفيف حبة احتملت الكذب ، وأخذ الرشا على الشهادة ووضع الكذب فى الحديث ، والاكتساب به ، فيجب أن تكون هذه الذنوب فى إسقاطها للخبر والشهادة بمثابة ما اتفق على أنه فسق يستحق به العقاب ، وجميع ما أضربنا عن ذكره مما لا يقطع قوم على أنه كبير ، وقد اتفق على وجوب رد خبر فاعله وشهادته فهذه سبيله فى أنه يجب كون الشاهد والمخبر سليما منه .

والواجب عندنا أن لا يرد الخبر ولا الشهادة إلا بعصيان قد اتفق على رد الخبر والشهادة به ، وما يغلب به ظن الحاكم والعالم أن مقترفه غير عدل ولا مأمون عليه الكذب فى الشهادة والخبر ، ولو عمل العلماء والحكام على أن لا يقبلوا خبراً ولا شهادة إلا من مسلم برئ من كل ذنب قل أو كثر لم يمكن قبول شهادة أحد ولا خبره [1] .

وقال الإمام الغزالى : العدالة فى الرواية والشهادة عبارة عن : استقامة السيرة فى الدين . **ويرجع حاصلها إلى** " هيئة راسخة فى النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفا وازعا عن الكذب ثم لا خلاف فى أنه لا

([1]) الكفاية صـ ٨١ .

تشـترط العصمة من جميع المعاصى ولا يكفى أيضا اجتناب الكبائر بل من الصـغائر ما يرد به كسرقة بصلة وتطفيف فى حبة قصدا وبالجملة كل ما يـدل على ركاكة دينه إلى حد يجترئ على الكذب للأغراض الدنيوية كيف وقـد شرط فى العدالة التوقى عن بعض المباحات القادحة فى المروءة نحو الأكل فى الطريق والبول فى الشارع وصحبة الأراذل والإفراط فى المزاح : والضـابط فى ذلك فيما جاوز محل الإجماع أن يرد إلى اجتهاد الحاكم فما دل عنده على جراءته على الكذب رد الشهادة به ومالا فلا ، وهذا يختلف بالإضافة إلى المجتهدين وتفصيل ذلك من الفقه لا من الأصول ، ورب شخص يعتاد الغيبة ويعلم الحاكم أن ذلك له طبع لا يصبر عنه ولو حُمل على شهادة الزور لم يشهد أصـلا فقبوله شهادته بحكم اجتهاده جائز فى حقه ، ويختلف ذلك بعادات البلاد واختلاف أحوال الناس فى استعظام بعض الصغائر دون بعض [1] .

ويقول العلامة الفخر الرازى فى العدالة : " العدالة هى هيئة راسخة فى النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ــ جميعا ــ تحصل ثقة النفس بصدقه " .

ويعتـبر فـيها الاجتناب عن الكبائر ، وعن بعض الصغائر : كالتطفيف فى الحبة ، وسرقة باقة من البقل ، وعن المباحات القادحة فى المروءة : كالأكل فى الطريق والبول فى الشارع ، وصحبة الأرازل ، والإفراط فى المزاح .

والضابط فيه:أن كل ما لا يؤمن معه جرأته على الكذب ترد به الرواية ، وما لا فلا[2]

ويقول العلامة ابن الأثير : والعدالة : عبارة عن استقامة السيرة والدين ، ويرجع حاصـلها إلــى " هيئة راسخة فى النفس ، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة

---

(١) توجيه النظر صـ ٢٧ .

(٢) المحصول فى علم أصول الفقه للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى ، الجزء الثانى القسم الأول صـ ٥٧١ تحقيق الدكتور / طه جابر فياض العلوانى ، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

جمـيعاً ، حـتى تحصـل الثقة للنفوس بصدقه ، ولا تشترط العصمة من جميع المعاصي ولا يكفي اجتناب الكبائر بل من الصغائر ما ترد به الشهادة والرواية .

وبالجملة : فكل ما يدل على ميل دينه إلى حد يستجيز على الله الكذب بالأغراض الدنـيوية ، كيف وقد شرط في العدالة : التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة ، نحو الأكل والشرب في السوق ، والبول في الشوارع ونحو ذلك .

والعدالة لا تعرف إلا بخبرة باطنة ، وبحث عن سريرة العدل وسيرته [١] .

والمتتبع لأقوال العلماء يجد أن تعاريف العدالة عندهم متقاربة وتصل إلى غـرض واحد ، تستوي في ذلك التعاريف التي مرت وغيرها من التعاريف عند العراقي [٢] . وابن حجر [٣] . والسخاوي [٤] والسيوطي [٥] .

وضـابطها إجمـالاً : أنهـا ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة فهي خمسة وهي كونه مسلما ـــ على ما سوف نذكر من بيان للشروط .

وإن كـان ابـن عـبد البر توسع في أمر العادلة وأسندها لكل حامل علم معروف العناية به فقوله غير مرض واستناده للحديث القائل " يحمل هذا العلم من كـل خلـف عدولـه .. الخ " فقد مر الحديث والكلام عليه من صحة وضعف ، وانتهى إلى أنه أمر للثقات بحمل العلم ... الخ .

وضـابط المروءة إجمالاً : " آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات " .

---

(١) جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير ٣٦/١ – ٣٧ ، ط دار التراث العربي بيروت لبنان .

(٢) فتح المغيث للعراقي ، ٣/٢ .

(٣) شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر صـ ٣١ مؤسسة مناهل العرفان .

(٤) فتح المغيث للسخاوي ٢٦٩/١ .

(٥) تدريب الراوي ، ٣٠٠/١ .

ولنعد لبيان الشروط وهى الآتـــــى :

١) أن يكـــون مســـلما : فلا يقبل من كافر ، سواء علم من دينه المبالغة فى الاحتراز عن الكذب ، أو لم يعلم ؟ أجمعت الأمة على ذلك [١] .

٢) – ٣) بالغا – عاقلا – : فإن المجنون والصبى غير المميز – لا يمكنه الضبط – ، والاحتراز عن الخلل [٢] .

ومـــن تقطع جنونه وأثر فى زمن إفاقته لم يقبل ، وإن لم يؤثر قبل قاله ابن السمعانى ، والصبى المميز يقبل إن لم يجرب عليه الكذب [٣] .

٤– سليما من أسباب الفسق : كما سبق بيانه .

٥–سليما من خوارم المروءة : كما مر من قريب .

وبهذا يكون الشرط الأول وهو العدالة قد بانت معالمه ، وإليك تفسير **الشرط الثانى وهو الضبط** : الضبط يتحقق متى كان الراوى متيقظا غير مغفل ، وهو ينقسم إلى قســمين : **ضـــبط صدر ، وضبط كتاب** : فإن كان الراوى يروى من حفظه " صــــدر " لـــزم أن يكـــون حافظا ، وإن كان يحدث من كتابه لزم أن يكون محافظا على كتابه من وقت أن سمع فيه إلى أن يؤدى منه آمنا عليه طوال هذا الأمد من أن يصيبه التبديل والتغيير بألا يغيره غيره .

هذا كله فيمن يلتزم فى روايته أن يروى باللفظ الذى سمعه ، فإن كان يروى بالمعـــنى اشترط فيه زائد عليها ، وهو : أن يكون عالماً بوضع الألفاظ ودلالتها علـــى معانـــيها بحيـــث يأمن على نفسه من أن يضع لفظا فى مكان لفظ فيتغير

---

(١) انظر : • المحصول فى علم أصول الفقه الجزء الثانى / قسم الأول ، صـــ ٥٦٧ .
• تدريب الراوى ، ٣٠٠/١ . • فتح المغيث للسخاوى ، ٢٦٩/١ .
• توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار للأمير الصنعانى ١١٥/٢ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، ط المكتبة السلفية .

(٢) المحصول فى علم أصول الفقه الجزء الثانى ، القسم الأول ، صـــ ٥٦٣ .

(٣) تدريب الراوى ، ٣٠٠/١ .

المعـــنى ، ولأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام (١) .

ويعـــرف ضـــبط الراوى بموافقة الثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديـــثهم ، فإن وافقهم فى روايتهم غالبا ولو من حيث المعنى فضابط ولا تضر مخالفـــته الـــنادرة ، فإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة ، اختل ضبطه ولم يحتج به فى حديثه (٢) . وقد سبق بيان قدر المخالفة عند ابن مهدى ، عندما سئل عن مقدار الغلط الذى يغفر للراوى فيؤخذ منه ، ومقدار الغلط الذى لا يغفر له(٣).

المسألة الثانية : بم تثبت العدالة ؟

(أ) تثبت العدالة بتنصيص عدلين عليها ، وذلك فى حق من خفى أمره ممن لم يبلغ درجة الاشتهار بين الناس .

(ب) الاستفاضـــة والشـــهرة . فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بها كفى فيها ، كمالك والسفيانين ، والأوزاعى والشافعى ، وأحمد ، والليـــث وشعبة وابن المبارك ووكيعا وابن معين وابن المدينى ومن جرى مجـــراهم فى نباهة الذكر واستقامة الأمر ، والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهـــم لا يســـأل عـــن عدالتهم ، إنما يسأل عند عدالة من كان فى عداد المجهولين ، أو أشكل أمره على الطالبين ، وقد سئل الإمام أحمد بن حنبل عـــن اســـحاق بن راهوية فقال : مثل إسحاق يسأله عنه ؟ " إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين " ، وسئل يحيى بن معين عن الكتابة عن أبى عبيد

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢٩/٢ من مذهب الإمام الشافعى السابق بيانه . (٣) الجرح والتعديل ، ٢٨/٢ – ٣٣ .
(٢) انظر : ١- ابن الصلاح صـــ ٢٢٠ ٢- فتح المغيث للعراقى ٨/٢ .
٣- فتح المغيث للسخاوى ٢٧٩/١ . ٤- تدريب الراوى ، ٣٠٤/١

والسماع منه ، فقال مثلى يسأل عن أبى عبيد ؟ أبو عبيد يسأل عن الناس[١].

المسألة الثالثة : العدد الذى يثبت به الجرح أو التعديل : للعلماء فى ذلك رأيان:

الأول : يثبت الجرح أو التعديل بقول واحد من أئمة الجرح والتعديل ولو كان عبدا أو امرأة — وهو الصحيح — وذلك للآتى :

١- أن العدد لم يشترط فى قبول الخبر ، فلم يشترط فى جرح راويه وتعديله

٢- أن التزكية بمنزلة الحكم ، وهو أيضا لا يشترط فيه التعدد .

الثانى : لا يثبت الجرح أو التعديل إلا بقبول اثنين كما فى الشهادة [٢]

وهو قول ضعيف يخالف المعتمد عند الأئمة ، وذلك لأن هناك فرقا بين الشهادة والرواية يتمثل فى الآتى :

الأول : العدد ، لا يشترط فى الرواية بخلاف الشهادة ، وقد ذكر ابن عبد السلام فى مناسبة ذلك أموراً : أحدها : أن الغالب من المسلمين مهابة الكذب على رسول الله ﷺ بخلاف شهادة الزور .

الثانى : أنه قد ينفرد بالحديث راو واحد فلو لم يقبل لفات على أهل الإسلام تلك المصلحة بخلاف فوت حق واحد على شخص واحد .

الثالث : أن بين كثير من المسلمين عداوات تحملهم على شهادة الزور بخلاف الرواية عنه ﷺ .

<u>الثانى</u> : لا تشترط الذكورية فيها مطلقا بخلاف الشهادة فى بعض المواضع .

---

(١) انظر : • الكفاية ، ٨٦ ، ٨٧ . • فتح المغيث للعراقى ، ٦/٢ . • فتح المغيث للسخاوى ، ٢٧٤/١ .
• تدريب الراوى ، ٣٠٢/١ . • توضيح الأفكار ، ١٢٤/٢ .

(٢) انظر : الكفاية صـ ٩٦ ، ٩٧ .
• المحصول ٢٥٨٥/١/٢ • ابن الصلاح صـ ٢٢٣ .
• محاسن البلقينى صـ ٢٢٣ على مقدمة ابن الصلاح .
• تدريب الراوى ، ٣٠٨/١ • فتح المغيث للسخاوى ، ٢٧٢/١ . • توضيح الأفكار ، ١٢١/٢ .

الثالث : لا تشترط الحرية فيها بخلاف الشهادة مطلقا .

الرابع : لا يشترط فيها البلوغ فى قول .

الخـــامس : تقــبل شهادة المبتدع إلا الخطابية ولو كان داعية . ولا تقبل رواية الداعية ولا غيره إن روى موافقه [١]

السادس : تقبل شهادة التائب من الكذب دون روايته .

الســـابع : مـــن كذب فى حديث واحد رد جميع حديثه السابق . بخلاف من تبين شهادته للزور فى مرة لا ينقض ما شهد به قبل ذلك .

الثامـــن : لا تقبل شهادة من جرت شهادته إلى نفسه نفعا أو دفعت عنه ضررا ، وتقبل ممن سوى ذلك

التاسع : لا تقبل الشهادة لأصل وفرع ورقيق بخلاف الرواية .

العاشر والحادى عشر والثانى عشر : الشهادة إنما تصح بدعوى سابقة ، وطلب لها وعند حاكم ، بخلاف الرواية فى الكل .

الثالـــث عشـــر : للعـــالم الحكم بعلمه فى التعديل والتجريح قطعا مطلقا بخلاف الشهادة ، فإن فيها ثلاثة أقوال : أصحها التفصيل بين حدود الله تعالى وغيرها .

الرابع عشر :يثبت الجرح والتعديل فى الرواية بواحد دون الشهادة على الأصح.

الخـــامس عشر : الأصح فى الرواية قبول الجرح والتعديل غير مفسر من العالم ولا يقبل الجرح فى الشهادة إلا مفسراً .

الســـادس عشر :يجوز أخذ الأجرة على الرواية بخلاف أداء الشهادة إلا إذا احتاج إلى مركوب .

الســـابع عشر : الحكم بالشهادة تعديل ، بل قال الغزالى أقوى منه بالقول بخلاف عمل العالم أو فتياه بموافقة المروى على الأصح [٢] .

---

(١) تدريب الراوى ، ٣٣٢/١ . (٢) تدريب الراوى ٣٣٣/١ . * الكفاية صـــ ٩٤ .

الثامن عشر : لا تقبل الشهادة على الشهادة إلا عند تعسر الأصل بموت أو غيبة أو نحوها بخلاف الرواية .

التاســع عشر : إذا روى شيئا ثم رجع عنه سقط ولا يعمل به ، بخلاف الرجوع عن الشهادة بعد الحكم .

العشــرون : إذا شــهد بموجب قتل ثم رجعا وقالا تعمدنا لزمهما القصاص ولو أشــكلت حادثة على حاكم فتوقف فروى شخص خبراً عن النبى صلى الله عليه وســلم فــيها فقتل الحاكم به رجلا ثم رجع الراوى وقال : كذبت وتعمدت ، ففى فــتاوى الــبغوى ينبغى أن يجب القصاص . كالشاهد إذا رجع ، قال الرافعى : والــذى ذكــره القفال فى الفتاوى والإمام أنه لا قصاص بخلاف الشهادة ، فإنها تتعلق بالحادثة ، والخبر لا يختص بها .

الحادى والعشرون : إذا شهد دون أربعة بالزنا حدوا للقذف فى الأظهر ، ولا تقبل شــهادتهم قــبل الــتوبة ، وفى قبول روايتهم وجهان ، المشهور منهما القبول ، ذكره الماوردى فى الحاوى ونقله عنه ابن الرفعة فى الكفاية ، والإسنوى فى الألغاز (١)

وهكذا يتضح الفرق جليابين الرواية والشهادة .

المسألة الرابعة : رواية العدل عمن سماه هل تكون تعديلا له أو لا ؟

للعلماء فى ذلك ثلاثة آراء :

الأول : إذا روى العــدل عمن سماه لم يكن تعديلا عند الأكثرين من أهل الحديث وغــيرهم وهو الصحيح ، وذلك لجواز رواية العدل عن غير العدل فلم تتضمن روايــته عنه تعديله . فقد روى عن شعبة أنه قال حدثنى الحارث وكان كذاباً ، وقال يزيد بن هارون حدثنا أبو روح وكان مجنوناً ، وكان يعالج المجانين وكان كذاباً

---

(١) تدريب الراوى ، ١/٣٣٤ .

الثانى : قيل هو تعديل إذا لو علم فيه جرحاً لذكره ، ولو لم يذكره لكان غاشا فى الديــن قـــال الصيرفى : وهذا خطأ ، لأن الرواية تعريف له والعدالة بالخبرة ، وأجاب الخطيب بأنه قد لا يعرفه بجرح ولا تعديل فبطل ما ذكروه .

الثالث : وقيل إن كان العدل الذى روى عنه لا يروى إلا عن عدل كانت روايته تعديلا وإلا فلا واختاره الأصوليون ، كالآمدى وابن الحاجب وغيرهما [١] .

المســألة الخامسة : إذا تعارض الجرح والتعديل فى راو واحد ، فجرحه بعضهم وعدله البعض **وفيه أربعة أقوال** :

الأول : أن الجــرح المفسر مقدم ولو زاد عدد المعدلين ، هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين ، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء ، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع علــيها المعدل ، ولأنه مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله إلا أنه يخبر عن أمــر باطن خفى عنه ، وقيد الفقهاء ذلك بما إذا لم يقل المعدل عرفت السبب الذى ذكره الجارح ولكنه تاب وحسنت حاله ، فإنه حينئذ يقدم المعدل .

الــثانى : إن زاد المعدلــون فــى العدد على المجرحين قدم التعديل لأن كثرتهم تقوى حالهم وتوجب العمل بخبرهم وقلة المجرحين تضعف خبرهم قال الخطيب : وهذا بعد من توهمه ، لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون ، ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفى .

الثالث : وقيل يرجح الأحفظ . حكاه البلقينى فى محاسن الاصطلاح .

الرابع : وقيل يتعارضان ، فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح ، حكاه ابن الحاجب وغيره عن ابن شعبان من المالكية [٢] .

---

(١) انظر : • الكفاية صـــ ٨٩ ، ٩١ . • ابن الصلاح صـــ ٢٢٥ • فتح المغيث للعراقى ٢٠/٢
• فتح المغيث للسخاوى ٢٩١/١ ، ٢٩٢ . • تدريب الراوى ٣١٤/١ .

(٢) انظر • الكفاية صـــ ١٠٧ • مقدمة ابن الصلاح صـــ ٢٢٤ • محاسن البلقينى صـــ ٢٢٤
• المحصول ٥٨٨/١/٢ • فتح المغيث للعراقى ١٥/٢ • فتح المغيث للسخاوى ٢٨٦/١ .
• تدريب الراوى ٣١٠/١ • توضيح الأفكار ١٥٨/٢ .

المســـألة السادســـة : فيما يقبل من الجرح والتعديل وما لا يقبل منهما وتفصيل المفسر والمبهم فيهما .

اتفــق العلمـــاء على قبول الجرح والتعديل المفسرين لأن فى كل منهما ما يساعد المحدث على معرفة وتميز ما هو جارح أو معدل عند من قال به ، وهل هو معتبر أو غير معتبر ، ولكنهم اختلفوا فى قبول الجرح المبهم والتعديل المبهم على أقوال :

الأول : أنه يقبل التعديل من غير بيان سببه ، وذلك للأمور الآتية :

١) كـــثرة أسباب التعديل وهى مما يشق ذكره لأن ذلك يضطر المعدل إلى أن يقول عن الراوى : لم يفعل كذا ، ولم يفعل كذا .. الخ ، ويذكر كل الأمور التى يجب تركها على المسلم والتزم بها الراوى ، ويقول المعدل أيضاً : فعل كذا وفعل كذا ... الخ ، ويذكر كل الأمور التى يجب فعلها والتزم بها الراوى .

٢) الأصـــل فـــى الـــراوى العدالـــة ولا يلجأ لغيرها إلا بسبب ظاهر ، فيجب الصيرورة إليها ولا يجب استفسار المعدل عما صار به الراوى عدلا . وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرا مبين السبب وذلك لأن :

أ) الجرح يحصل بأمر واحد فلا يشق ذكره .

ب) ولأن الـــناس مختلفون فى أسباب الجرح ، فيطلق أحدهم الجرح بناء علـــى مـــا اعتقده جرحا وليس بجرح فى نفس الأمر ، فلابد من بيان ســـببه ليـــنظر فـــيه : **أهو جرح أم لا ؟** وهذا ظاهر مقرر فى الفقه وأصوله قاله ابن الصلاح . وقال الخطيب إنه مذهب الأئمة من حافظ الحديـــث كالشيخين وغيرهما ــ لذلك احتج البخارى بجماعة سبق من غـــيره الجـــرح لهم وكذا مسلم وأبو داود . **ومن أمثلة ذلك** : أنه قيل لشعبة لم تركت حديث فلان ؟ قال : رايته يركض على برذون فتركت

حديـــثه . وكذلك تركه المنهال بن عمرو عندما سمع صوتا فى بيته .

ومـــنها : أن جرير بن عبد الحميد الضبى رأى سماك بن حرب يبول قائما فتركه [١] .

الثانى : قبول الجرح غير مفسر ، ولا يقبل التعديل إلا بذكر سببه ، لأن أسباب العدالة يكثر فيها التصنع فيبنى المعدل على الظاهر ، نقله إمام الحرمين والغزالى والرازى فى المحصول .

الثالـــث : لا يقبلان إلا مفسرين ، حكاه الخطيب والأصوليون لأنه كما قد يجرح الجـــارح بمـــا لا يقـــدح ، كذلك يوثق المعدل بما لا يقتضى العدالة . فقد روى يعقـــوب الفسوى فى تاريخه قال : سمعت إنسانا يقول لأحمد بن يونس : عبد الله العمرى ضعيف ، قال : إنما يضعفه رافض مبغض لآبائه لو رأيت لحيته وهيئته لعرفـــت أنه ثقة . فاستدل على ثقته بما ليس بحجة لأن حسن الهيئة يشترك فيه العدل وغيره .

الـــرابع : لا يجـــب ذكر السبب فى واحد منهما إذا كان الجارح والمعدل عالمين بأســـباب الجرح والتعديل ، والخلاف فى ذلك أن يكون الجارح والمعدل بصيرا مرضـــيا فـــى اعتقاده وأفعاله وهذا اختيار القاضى أبى بكر ونقله عن الجمهور واختاره الغزالى والرازى والخطيب ، وصححه أبو الفضل العراقى والبلقينى فى محاسن الاصطلاح [٢] .

---

(١) انظر : • الكفاية صـــ ١١٠ ، ١١١
• مقدمة ابن الصلاح صـــ ٢٢٠
• المحصول ٥٨٦/١/٢
• فتح المغيث للعراقى ٩/٢
• فتح المغيث للسخاوى ٢٨٠/١ .
• تقدمة معرفة الجرح والتعديل صـــ ١٥٣ .
• تدريب الراوى ٣٠٢/١ .
• توضيح الأفكار ، ١٤٤/٢ .
• قواعد فى علوم الحديث للتهانوى صـــ ١٦٧ .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

المســـألة السابعة : حكم أهل الأهواء والبدع من حيث الاحتجاج بهم من عدمه وأقوال العلماء فى ذلك .

عرفنا مما تقدم أنه يشترط لقبول الرواية : الإسلام والعدالة على معنى أنا لا نقـــبل الرواية التى يرويها الفاسق فى حال فسقه ، وهذا أمر مجمع عليه بالنظر إلـــى الكافـــر الأصلى والفاسق المصرح بفسقه لا يختلف أحد من أهل العلم أن رواية الكافر الأصلى والفاسق المصرح بفسقه مردودة عليه ، وقد اختلف العلماء فـــى بعـــض أهـــل القبلة من الذين لهم مقالات خاص لا توافق ما عليه جمهور المســـلمين : أهم كفار بهذه الأقوال أم فساق ؟ أم ليسوا كفارا بها ولا فساقا ؟ ثم اختلفوا بعد ذلك : أنقبل روايتهم لأنهم من أهل القبلة أم نردها إلحاقا لهم بالكفار الأصليين والفساق المصرحين بالفسق أم نفرق بين من يكون من دعاتهم ومن لا يكون منهم ، أو نفرق بني من يستحل الكذب منهم ومن لا يستحله ، أو نقبل من يـــرى الكذب حراماً ونرد غيره ؟ **وخلاصة القول** أن للعلماء فى هذا الموضوع أربعة مذاهب :

المذهب الأول : لا تقبل رواية أهل الأهواء مطلقا ، لأنهم إما كفار وإما فساق بما ذهبوا إليه ، والكافر والفاسق ترد روايتهما ، وهذا هو رأى الإمام مالك حيث قال " وصـــاحب هـــوى يدعو الناس إلى هواه " لأن فى الرواية عنه ترويجا لأمره وتـــنويها لذكره ، ولأنه فاسق ببدعته ، وإن كان متأولاً يرد كالفاسق بلا تأويل . قـــال ابـــن الصـــلاح : والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث ، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة ، وفى الصحيحين كثير من أحاديثهم فى الشواهد والأصول [1] .

---

(١) انظر : * الكفاية صـــ ١٢٠

المذهب الثانى : قيل يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب فى نصرة مذهبه أو لأهـــل مذهبه سواء كان داعية أم لا ، ولا يقبل إن استحل ذلك وهو رأى الإمام الشـــافعى فإنـــه قال " أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم " وحكى الخطيب أن هذا مذهب ابن أبى ليلى وسفيان الثورى ، وروى مثله عن أبى يوسف القاضى [١] .

المذهب الثالث : وقيل يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته ولا يحتج بـــه إن كـــان داعـــية إلـــيها لأن تزيين بدعته قد تحمله على تحريف الروايات وتســـويتها علـــى ما يقتضيه مذهب ، وهذا هو الأظهر الأعدل وقول الكثير أو الأكثر من العلماء ومن ذهب هذا المذهب الإمام أحمد بن حنبل [٢]

المذهب الرابع : وقال جماعة من أهل النقل والمتكلمين أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة ، وإن كانوا كفارا وفساقا بالتأويل [٣] .

قـــال شيخ الإسلام ابن حجر : التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته ، لأن كل طائفة تدعى أن مخالفيها مبتدعة ، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها ، فلو أخذ ذلك على الإطـــلاق لا ستلزم تكفير جميع الطوائف ، والمعتمد أن الذى ترد بدعته روايته (من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوما من الدين بالضرورة ، أو اعتقد عكسه) وأمـــا مـــن لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله . **ومن الجدير بالذكر** أن نسوق بعض التنبيهات التى ذكرها الإمام السيوطى فى التدريب لتتم الفائدة ويستقر الفهم .

---

(١) • مقدمة ابن الصلاح صـــ ٢٣٠ ، ٢٢٩ • المحصول ٥٦٧/١/٢ • فتح المغيث للعراقى ٢ / ٢٩ • فتح المغيث للسخاوى ٣٠٣/١ • تدريب الراوى ٣٢٤/١ ، ٣٢٥ .

(٢) انظر الكفاية صـــ ١٣٠ .

(٣) تدريب الراوي ، ٣٢٥/١ .

التنبيه الأول : [١] قيد جماعة قبول الداعية بما إذا لم يرو ما يقوى بدعته صرح بذلك الحافظ أبو اسحاق الجوزجانى شيخ أبى داود والنسائى فقال فى كتابه:معرفة الـــرجال : ومنهم زائغ عن الحق ــ أى عن السنة صادق اللهجة فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه مالا يكون منكراً إذ لم يقويه بدعته وبه جزم شيخ الإسلام فى النخبة ، وقال فى شرحها [٢] : ما قاله الجوزجانى متجه ، لأن العلة التى رد لها حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروى يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية .

الـــثانى : قـــال العـــراقى [٣] اعترض بأن الشيخين أيضاً احتجا بالدعاة ، فاحتج البخارى بعمران بن حطان وهو من الدعاة ، واحتجا بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانى وكان داعية إلى الإرجاء ، وأجاب بأن أبا داود قال ليس فى أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج ، ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج ، قال : ولم يحتج مسلم بعبد الحميد بل أخرج له فى المقدمة وقد وثقه ابن معين .

الثالث : الصواب أنه لا يقبل رواية الرافضة وساب السلف ، كما ذكره المصنف فـــى الروضة فى باب القضاء فى مسائل الإفتاء ، وإن سكت فى باب الشهادات عـــن التصـــريح باســـتثنائهم إحالـــة على ما تقدم ، لأن سباب المسلم فسوق ، فالصحابة والسف من باب أولى ، وقد صرح بذلك الذهبى فى الميزان [٤] فقال : **الـــبدعة علـــى ضربين :** فبدعة صغرى ، كغلو التشيع ، أو التشيع بلا غلو ولا تحرق ، فهذا كثر فى التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلورد حديث

---

(١) • مقدمة ابن الصلاح صـــ ٢٢٩ . • فتح المغيث للعراقى ، ٢٩/٢ .
• شرح نخبة الفكر صـــ ١٠١ . • فتح المغيث للسخاوى ، ٣٠٣/١ • تدريب الراوى ٣٢٤/١ – ٣٢٥
(٢) شرح نخبة الفكر صـــ ١٠٤ . (٣) فتح المغيث للعراقى ، ٢٧/٢ .
(٤) ميزان الاعتدال ٤/١ .

هــؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينه ، ثم بدعة كبرى كالرفض الكــامل والغلو فيه والحط على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، والدعاة إلى ذلــك فهــذا الــنوع لا يحتج بهم ولا كرامة ، أيضاً فما استحضر الآن فى هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا ، بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم ــ وهــذا الذى قاله هو الصواب الذى لا يحل لمسلم أن يعتقد خلافه ــ ، وقال فى موضــع آخر : اختلف الناس فى الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال : المنع مطلقــا . الترخص مطلقا إلا من يكذب ويضع والثالثة التفصيل بين العارف بما يحدث وغيره . وقال أشهب : سئل مالك عن الرافضة فقال : لا تكلموهم ولا ترووا عنهم [١].

وقال الشافعى : لم أر أحدا من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة [٢] .

وقال يزيد بن هارون : يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة .

وقال ابن المبارك : لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف .

الرابع : من الملحق بالمبتدع من رأيه الاشتغال بعلوم الأوائل كالفلسفة والمنطق صـــرح بذلك السلفى فى معجم السفر ، والحافظ أبو عبد الله بن رشيد فى رحلته فـــإن انضم إلى ذلك اعتقاده بما فى علم الفلسفة من قدم العالم ونحوه فكافر أولما فيها مما ورد الشرع بخلافه وأقام الدليل الفاسد على طريقتهم فلا نأمن ميله إليهم وقد صرح بالحط على من ذكر وعدم قبول روايتهم وأقوالهم ابن الصلاح فى فتاويه ، والمصنف فى طبقاته وخلائق من الشافعية وابن عبد البر وغيره من المالكية خصوصا أهل المغرب ، والحافظ سراج الدين القزوينى وغيره ، وابن تيمية وغيره من الحنابلة والذهبى لهج بذلك فى جميع تصانيفه [٣] .

وبعــد هــذا العــرض يطرح هذا السؤال : ما الذى يميل إليه ابن أبى حاتم ويرتضيه ؟ **نقول** : إن ابن أبى حاتم يرفض التعامل مع أهل الأهواء جميعاً ، فقد

---

(١) المرجع السابق . (٢) الكفاية صـ ١٢٦ . (٣) تدريب ، ١/٣٢٧ .

روى ذلك عن الإمام مالك ــ كما سبق ــ وذكر أكثر من رواية يبين فيها أحوال من تاب منهم قبل توبته حتى نتصور مدى جرأة أصحاب الأهواء وإقدامهم على الباطل والضلال بدون حرج أو خشية ، فيروى عن أبى زرعة قال حدثنا عمران بن هارون الرملى حدثنا ابن لهيعة حدثنى أبو الأسود عن منذر بن جهم الأسلمى قــال : كان رجل منا فى الأهواء زمانا ثم صار بعد إلى أمر الجماعة فقال لنا : أنشــدكم الله أن تســمعوا مــن أصحاب الأهواء فإنا والله كنا نروى لكم الباطل ونحتسب الحير فى ضلالتكم [١] .

ويــروى عن أبى زرعة قال حدثنا عمرو بن خالد الحرانى حدثنا زهير بن معاويــة حدثنا محرز أبو رجاء ــ وكان يرى رأى القدر فتاب منه ــ فقال : لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئا فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس فــى القدر نحتسب بها ، ولقد أدخلت فى القدر أربعة آلاف من الناس قال زهير فقلت له كيف تصنع بمن أدخلتهم ؟ قال هو ذا أخرجهم الأول فالأول ؟

ويــروى أيضــاً عــن أبى زرعة قال حدثنا المسيب بن واضح حدثنا أبو إسحاق الفزارى عن زائدة عن هشام عن الحسن قال : لا تسمعوا من أهل الأهواء . وليس أدل علــى ذلــك من تركه لبعض الأئمة الأعلام مثل البخارى [٢] . وأبى حنيفة [٣] لمجرد الشبهة ولا شك أن مذهبه فى هذا شديد .

المســألة الثامنة : حكم الكاذب فى غير حديث رسول الله ﷺ ، وحكم من كذب فى حديثه ﷺ ، **ويشتمل على عدة نقاط :**

١- يــرى الإمام مالك عدم الرواية عن الكاذب فى غير حديث رسول الله ﷺ وقد ذكر ذلك ضمن الأربعة الذين لا يؤخذ العلم منهم ــ كما سبق ذكره ــ ، ولكن لم يفرق بين من تاب وبين من لم يتب .

---

(١) الجرح والتعديل ، ٣٢/٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ١٩١/٧ . (٣) الجرح والتعديل ، ٤٤٩/٨ .

٢- ويرى الخطيب البغددى [١] وابن الصلاح [٢] والعراقى [٣] والسخاوى [٤] والسيوطى [٥] أنه تقبل رواية التائب من ذلك إذا ثبت توبته .

٣- أما الكاذب فى حديث رسول الله ﷺ بوضع حديث وادعاء سماع متعمداً وتـاب مـن ذلك فلا تقبل روايته أبداً وإن حسنت توبته وهو رأى الإمام أحمـد بـن حنبل وعبد الله بن الزبير الحميدى شيخ البخارى والصيرفى الشافعى والسمعانى ، ويرى الإمام النووى قبول توبته .

فقد سئل الإمام أحمد عن محدث كذب فى حديث واحد ثم تاب ورجع فقال : توبته فيما بينه وبين الله تعالى ولا يكتب حديثه أبداً .

وقـال الحميدى ــ وقد سبق ذكر مذهبه ــ فإن قال قائل فما الشئ الذى إذا ظهر لك فى الحديث أو من حدث عنه لم يكن مقبولاً ؟ قلنا : أن يكون فى إسناده رجـل غـير رضـا بأمر يصح ذلك عليه بكذب أو جراحة فى نفسه ترد بمثلها الشهادة .. الخ .

وقـال الصـيرفى فى شرحه لرسالة الشافعى " كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه ، لم نعد لقبوله بتوبة تظهر ، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك .

وقـال السمعانى : من كذب فى خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه أما الإمـام النووى فيقول : هذا كله مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ولا نقوى الفرق بينه وبين الشهادة ــ وقد مر الفرق ــ وكذا قال فى شرح مسلم : المختار القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته كالكافر إذا أسلم [٦] .

---

(١) الكفاية صـ ١١٧ . (٢) مقدمة ابن الصلاح صـ ٢٣١. (٣) فتح المغيث للعراقى ٢٨/٢ .

(٤) فتح المغيث للسخاوى ٣١١/١ . (٥) تدريب الراوى ، ٣٢٩/١ .

(٦) انظر : • الكفاية صـ ١١٧ • مقدمة ابن الصلاح صـ ٢٣٢ • فتح المغيث للعراقى ٢٩/٢ • فتح المغيث للسخاوى ٣١١/١ • تقريب النواوى ٢٣٠/١ • توضيح الأفكار ٢٣٧/٢ .

ويقـول السـيوطى فـى التدريب : إن كانت الإشارة فى قوله " أى الإمام الـنووى " ـ هـذا كلـه مخالف لقاعدة مذهبنا ـ لقول الإمام أحمد والصيرفى والسمعانى فلا والله ما هو بمخالف ولا بعيد ، والحق ما قاله الإمام أحمد تغليظا وزجـراً ، وإن كانت لقول الصيرفى بناء على قوله يكذب ، عام فى الكذب فى الحديـث وغـيره فقد أجاب عنه العراقى بأن مراد الصيرفى ما قاله أحمد [١] .

يقـول العراقى : الظاهر أنه إنما أراد الكذب فى حديث النبى ﷺ لا مطلقا بدليل قولـه " من أهل النقل " أى للحديث ، ويدل على ذلك أنه قيد ذلك بالمحدث فيما رأيته فى كتابه " الدلائل والأعلام " فقال " وليس يطعن على المحدث إلا أن يقول عمدت الكذب فهو كاذب فى الأول ولا نقبل خبره بعد ذلك [٢] .

وقال السخاوى : ويلتحق بالعمد من أخطأ وصمم بعد بيان ذلك له ممن يثق بعلمه مجـرد عناد [٣] ، **وقال فى التدريب** : وقد وجدت فى الفقه فرعين يشهدان لما قاله الصيرفى والسمعانى ، فذكروا فى باب اللعان :

١- أن الزانى إذا تاب وحسنت توبته لا يعود محصنا ولا يحد قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلمة عرضه ، فهذا نظير أن الكاذب لا يقبل خبره أبداً .

٢- وذكروا أنه لو قذف ثم زنى بعد القذف قبل أن يحد القاذف لم يحد ، لأن الله تعـالى أجـرى العادة أنه لا يفضح أحد من أول مرة ، فالظاهر تقدم زناه قبل ذلك فلم يحد له القاذف ، وكذلك نقول فيمن تبين كذبه : الظاهر تكـرر ذلك منه حتى ظهر لنا ، ولم يتعين لنا ذلك فيما روى من حديثه

---

(١) تدريب الراوى ٣٣٠/١ . (٢) فتح المغيث للعراقى ، ٢٩/٢ . (٣) فتح المغيث للسخاوى ، ٣١١/١ .

فوجب إسقاط الكل ، وهذا واضح بلا شك ، ولم أر أحدا تنبه لما حررته ولله الحمد [١] .

أقـــول : وهـــذا كله فيمن تعمد الكذب وأقربه . أما من قال : كنت أخطأت فيما رويته ولم أتعمد الكذب ، فإن ذلك يقبل منه وتجوز روايته بعد توبته .
يقول الخطيب سمعت القاضى أبا الطيب طاهر بن عبد الله الطبرى يقول : " إذا روى المحدث خبراً ثم رجع عنه وقال كنت أخطأت فيه وجب قبوله لأن الظاهر مـــن حـــال العدل الثقة الصدق فى خبره فوجب أن يقبل رجوعه عنه كما تقبل روايته [٢] .

المسألة التاسعة :

حكـــم من كثر الغلط فى مروياته وكان الوهم غالبا عليها ، ومن يروى عن المعروفين بمالا يعرفونه ، وما الحكم إن رد فى الغلط فلم يرجع ، وما الحكم فى رواية أهل الغفلة وإن كانوا ثقات ؟

هـــذه الأســـئلة لـــو قلبـــت فى مذاهب العلماء : مالك وشعبة وابن مهدى والحميدى السابقة لوجدت الإجابة عليها واضحة وهو ترك الرواية عمن هذا حاله وهو رأى الخطيب البغدادى وابن الصلاح والعراقى والسخاوى والسيوطى [٣] لم يخالفوا فيه من سبق وكان من رأى ابن الصلاح فيمن رد فى الغلط فلم يرجع أن لا تقبل روايته ــ كما رأى الأئمة ــ ولكن بشرط أن يكون أصر عناداً .

---

(١) تدريب الراوى ، ١/٣٣١ .

(٢) الكفاية للخطيب صـ ١١٨ .

(٣) انظر • الكفاية صـ ١٤٠ ، ١٤٤ . • مقدمة ابن الصلاح صـ ٢٣٥ ، ٢٣٦ • فتح المغيث للعراقى ، ٢/٣٤ • توضيح الأفكار ، ٢/٢٥٨ .

المســـألة العاشرة : ما هو التلقين ، وحكم من لقن فتلقن ؟ وما حكم روايته
من حيث قدم التلقين أو حدوثه فى الراوى ، وما حكم من لم يعرف تلقينه إن كان
حادثا أو قديما ، وما الحكم فى تلقين الضرير ما فى أصل كتابه وروايته ؟

التلقيـــن هو : أن يلقن الراوى الشئ فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه .
روى الخطيـــب بسنده عن وهب بن بقية قال سمعت حماد بن زيد يقول : لقنت
سلمة بن علقمة حديثا فحدثنيه ثم رجع عنه وقال : إذا سرك أن تكذب أخاك فلقنه [١] .
وروى الخطيـــب بسنده عن أبى داود سليمان بن الأشعث قال :عطاء بن عجلان
بصرى يقال له عطاء العطار ليس بشئ ، قال أبو معاوية ووضعوا له حديثا من
حديثى ، وقالوا له قل حدثنا محمد بن حازم فقال ثنا محمد بن حازم فقلت يا عد والله
أنـــا محمد بن حازم ماحدثتك بشئ [٢] . يقول الحميدى ـــ فى مذهبه ـــ " وكذلك
مـــن لقن فتلقن يرد حديثه الذى لقن فيه وأخذ عنه ما اتقن حفظه إذا علم أن ذلك
التلقين حادث فى حفظه لا يعرف به قديما فأما من عرف به قديما فى جميع حديثه
فـــلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لقن " ومن لم يعرف تلقينه حادث أم
قديـــم تـــرك جمـــيعه . ويروى ابن أبى حاتم عن أبيه قال سمعت أبى يقول " دخلت
الكوفة فحضرنى أصحاب الحديث وقد تعلقوا بوراق سفيان بن وكيع فقال أفسدت علينا
شـــيخنا وابن شيخنا قال فبعثت إلى سفيان بتلك الأحاديث التى أدخلها عليه وراقه
يرجع عنها فلم يرجع عنها فتركته [٣] .

قال ابن أبى حاتم سمعت أبى يقول : جاءنى جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا
بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم وتركت سفيان بن وكيع أما كنت

---

(١) الكفاية صـــ ١٤٩ * فتح المغيث ١/٣٣٢
(٢) الكفاية صـــ ١٤٩ . * تدريب الراوى ١/٣٣٩ .
(٣) الكفاية صـــ ١٥١ .

تــرعى له فى أبيه ؟ فقلت لهم أنى أوجب له وأحب أن تجرى أموره على الستر وله وراق قد أفسد حديثه ، قالوا فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه فوعدتهم أن أجيــئه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له : إن حقك واجب علينا فى شــيخك وفى نفسك فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إلــيك فــى ذلك ، فكيف وقد سمعت ؟ فقال : ما الذى ينقم على ؟ فقلت قد أدخل وراقــك فى حديثك ما ليس من حديثك فقال فكيف السبيل فى ذلك ؟ قلت ترمى بالمخــرجات وتقتصــر على الأصول ، ولا تقرأ إلا من أصولك ، وتنحى هذا الــوراق عــن نفسك ، وتدعوا بابن كرامة وتوليه أصولك فإنه يؤثق به . فقال مقبولا منك . وبلغنى أن وراقه كان قد أدخلوه بيتاً يتسمع علينا الحديث ، فما فعل شــيئا ممــا قاله ، فبطل الشيخ ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التى قد أدخلت بين حديثه ، وقد سرق من حديث المحدثين [١] .

أما الضرير : إذا لقن من أصل كتابه روايته فللعلماء فى ذلك رأيان :

الأول : لا يجــوز بعــض أهل العلم ذلك إذا لم يكن الضرير قد حفظه فى وقت سماعه ممن حدثه به .

الثانى : أجازه بعضهم إذا وثق الضير بالملقن له [٢] .

المسألة : الحادى عشر :

حكــم الــثقة الذى لا يحفظ ويأتى بكتب يقول قد سمعتها ويقرؤها على الــناس ، هــل يؤخــذ عنه أم لا ؟ وهذه المسألة من خلال استقراء مذاهب العلماء السابقة فيها **رأيان** :

الرأى الأول : وهو رأى الإمام مالك والإمام يحيى بن سعيد وهو عدم السماع ممن هذا

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢٣١/٤ . (٢) الكفاية صـــ ٢٥٨ .

حاله . يقول الإمام مالك معللا المنع : أخاف أن يزاد فى كتبه بالليل . كما أنه رفض أن يسمع من الثقة الذى يدفع إليه الكتاب فيعرف الحديث إلا أنه ليس له حفظ ولا إتقان ، وكان تعليله أنه " إذا زيد فى الحديث شئ لم يعرف " ويقول الإمام يحيى بـن سـعيد عـندما سئل عن رجل ليس بحافظ لكتبه يدفع إليه رقاع يقرؤها لا يحفظها ؟ قال : ما يعجبنى هذا السماع [١] .

الـرأى الـثانى : وهو رأى الحميدى أنه يقبل السماع بشروط حيث يقول : من اقتصـر علـى ما فى كتابه فحدث به ولم يزد فيه ولا ينقص منه ما يغير معناه ورجـع عما يخالف فيه بوقوف منه عن ذلك الحديث أو عن الاسم الذى خولف فيه من الإسناد ولم يغيره فلا يطرح حديثه ولا يكون ضاراً ذلك له فى حديثه إذا لـم يرزق من الحفظ والمعرفة بالحديث ما رزق غيره إذا اقتصر على كتابه ولم يقبل التلقين . وهذا هو الرأى الراجح .

المسألة الثانية عشر : متى تجوز الراوية عن الضعفاء ومتى لا تجوز ؟

يقول ابن أبى حاتم ضمن حديثه عن الضعفاء والرواية عنهم ـــ فيما سبق ذكره ـــ ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط ـــ فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه فى الحـلال والحـرام [٢] . وهـذا الرأى هو رأى سفيان الثورى وابن عيينة وابن المـبارك وأحمـد بن حنبل . فقد روى الخطيب بسنده إلى رواد بن الجراح قال سـمعت سـفيان الثورى يقول " لا تأخذوا هذا العلم فى الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان ، فلا بأس بما سوى

---

(١) راجع ما سبق من مذاهب .

(٢) تقدمة المعرفة كتاب الجرح والتعديل صـــ ٦، ٧ .

ذلــك مــن المشــايخ[١] . وروى ابن أبى حاتم قال حدثنا أبى وعلى بن الحسن الهسنجانى قالا سمعنا يحيى بن المغيرة قال سمعت ابن عيينة يقول : لا تسمعوا من بقية بن الوليد ما كان فى سنة واسمعوا منه ما كان فى ثواب وغيره [٢] .

وروى الخطيب بسنده إلى النوفلى قال سمعت أحمد بن حنبل يقول : إذا روينا عن رسول الله ﷺ فى الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا فى الأسانيد وإذا روينا عن النبى ﷺ فى فضائل الأعمال ومالا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا فى الأسانيد [٣] . وروى ابن أبى حاتم قال حدثنا أبى أخبرنا عبدة بن سليمان قال قيل لابــن المبارك وروى عن رجل حديثا فقيل هذا رجل ضعيف فقال : يحتمل أن يروى عنه هذا القدر أو مثل هذه الأشياء : قلت لعبدة مثل أى شئ كان ؟ قال فى أدب ، فى موعظة فى زهد أو نحو هذا [٤] . وهو كما سبق فى مذهبه .

المســألة الثالــثة عشــر : حكــم رواية الثقة عن غير المطعون عليه ، وعن المطعــون علــيه . عنون ابن أبى حاتم للباب رقم أحد عشر ما يجيب عن هذه المســألة حيث قال : " باب فى رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه ، وعــن المطعــون عليه أنها لا تقويه " . ثم قال سألت أبى عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه ؟

قــال : إذا كــان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه ، وإذا كان مجهولا نفعه روايــة الــثقة عنه [٥] وقال عبد الرحمن سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجــل مما يقوى حديثه ؟ قال : أى لعمرى ، قلت : الكلبى روى عنه الثورى ، قــال إنمــا ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء ، وكان الكلبى يتكلم فيه ، قال أبو زرعة

---

(١) الكفاية صـــ ١٣٤ . (٢) الجرح والتعديل ، ٤٣٥/٢ الجرح والتعديل ، ٤٣٥/٢ .

(٣) الجرح والتعديل ، ٣٠/٢. (٤) الجرح والتعديل ، ٣٠/٢ . (٥) الجرح والتعديل ، ٣٦/٢ . .

حدثـــنا أبو نعيم حدثنا سفيان حدثنا محمد بن السائب الكلبى وتبسم الثورى ، قال أبـــو محمد قلت لأبى ما معنى رواية الثورى عن الكلبى وهو غير ثقة عنده ؟ فقال كان الثورى يذكر الرواية عن الكلبى على الإنكار والتعجب فتعلقوا عنه روايته عنه ، وإن لم تكون روايته عن الكلبى قبوله له [١] .

وقـــال ضـــمن ذكر مذهبه " على أنا ذكرنا أسامى كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى [٢] .

يتضـــح مما سبق أن رأى الأئمة أبى حاتم وأبى زرعة وابن أبى حاتم ـــ أن روايـــة الـــثقة عن الراوى الذى ليس بمجروح تنفعه ، ولذا فإن سكوت ابن أبى حـــاتم يعتبر من باب التعديل الضمنى له ، ولو كان ابن أبى حاتم يرى السكوت جـــرحا فى الراوىَ أو تجهيلا له ، لما قال " رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم " فيستفاد من هذا أن سكوته ليس تجهيلا ولا جرحا ، وابن أبى حاتم حافظ ناقد إمام ، مشـــهود له بالحفظ والاطلاع والتتبع الواسع بشأن الرواة لما ذكر ذلك الراوى دون جـــرح ، رجاء وجود الجرح فيه ، لاشك أنه بحث وفتش ، ونقب وتتبع ، واستقصى ما وسعه الإمكان فى ذلك فلم يجد فيه جرحا ، إذ لو وجد فيه شيئا لذكره .

فإذا كان ابن أبى حاتم ـــ وكذا غيره ـــ لم يجد جرحا ، ولم يأتى الراوى فى مروياته بما ينكر عليه ، فهذا عنوان سلامته من الطعن والجرح بشكل شبه جازم ، لأنه لا يمكن أن يكون مجروحا ويسكتوا عنه إطباقا أو يغفلوا نقده وبيان حاله وقـــد استقصـــوا على الرواة ذكر أفعالهم الخاصة المتصلة بشخصيتهم ، كيبس الـــنفس فـــى التحديـــث ، وأخذ الأجرة عليه ، وسرعة القراءة وبطئها ، والبخل

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢/ ٣٦ .

(٢) الجرح والتعديل ، ٢/ ٣٨ .

بالإنفـــاق والـــبخل بمـــا يحـــدث به ، وسرعة الغضب والنزق ، وكثرة الدعابة والانكمـــاش عـــنها والصـــلف والكبر [1] . فإذا كانت هذه الأفعال وأخف منها يســـجلونها فى ترجمة الراوى ، ويحرصون على تدوينها فى التعريف به ، فألا يكـــون أولى وأولى أن يسجلوا ــ تدينا ، وأمانة ووفاء بحق السنة الشريفة عليهم ــ المغمـــز الـــذى يجدونه فى روايته أو مروياته ؟ وقد سجلوا النقد على آبائهم وأبنائهم وإخوانهم وأقرابهم ، إذا وجدوا فيهم ضعفا أو مطعنا ، وما بالو بالقرابة والنسابة فإذا كان هذا شأن أولئك الجهابذة النقاد المتتبعين ، لا يسكتون عن جرح وجدوه ، أو ضعف عرفوه وإن قل ، مع أعز الناس عليهم ، وقد سكتوا مطبقين عـــن الجرح فى الراوى ، فصار سكوتهم عن الجرح ــ وهم فى مقام البيان ــ بمقـــام البـــيان وبمقام الدليل على سلامته من الجرح والطعن ، إذ لو كان لديهم جـــرح وأهملـــوه أو أغفلوه ، لا تسموا بسمة الإخلال بالأمانة على العلم وحشاهم من ذلك[2] .

وعلى هذا : فيكون اعتبار السكوت من باب التعديل أولى من اعتباره من باب التجهـــيل وهو الذى مشى عليه جمهور كبار الحفاظ الجهابذة من المتأخرين من أمـــثال المـــنذرى والحـــافظ ابن حجر واضطرب مسلك ابن دقيق العيد فى هذه المسألة فمشى مرة مع الجمهور ، ومرة خالف وسار على مسلك أبى الحسن على بـــن محمد الفاسى المغربى المشهور بابن القطان الذى خالف الجمهور وكان له مذهـــب متعنـــتا فـــيه ــ على ما سوف نذكره وإليك طرفا من الأمثلة على أن الســـكوت علـــى جـــرح الـــراوى عـــند المتأخرين يعتبر تعديلا من المتقدمين والمتأخرين على السواء :

---

(١) مـــن تحقـــيق الشـــيخ عبد الفتاح أبو غدة على كتاب الرفع والتكميل للكنوى الهندى صـــ٥٥٤ ط مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ــ الطبعة الثالثة .

(٢) المرجع السابق .

أولاً : المحافظ المنذرى :

قال في كتاب الصوم " باب الترغيب فى صيام رمضان احتسابا " عن حديث رقم " ٢٩ " عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ " ماذا يستقبلكم وتستقبلونه .. الخ " رواه ابن خزيمة فى صحيحه . والبيهقى ، وقال ابن خزيمة : إن صح الخبر فإنى لا أعرف خلفا أبا الربيع بعدالة ولا جرح ولا عمر بن حمزة القيسى الذى دونه . قال الحافظ " أى المنذرى " قد ذكرهما ابن أبى حاتم ولم يذكر فيهما جرحا والله أعلم [1] . وهذا الحديث عند المنذرى صحيح أو حسن أو قريب منه ، لأنه أورده بلفظه " عن أنس " كما هو مصطلحه فى الأحاديث الصحاح والحسان ، والأحاديث الضعاف . حيث إنه قال فى مقدمة كتابه هذا المعنى حيث قال " فإذا كان إسناد الحديث صحيحاً أو حسنا أو ما قاربهما صدرته بلفظة " عن " .. وقال بعد كلام طويل " وقد لا أذكر ذلك الراوى المختلف فيه فأقول :إذا كان رواة إسناد الحديث ثقات وفيهم من اختلف فيه ، إسناده حسن أو مستقيم أولا بأس به ونحو ذلك حسبما يقتضيه حال الإسناد والمتن وكثرة الشواهد . ،إذا كان فى الإسناد من قيل فيه كذاب أو وضاع أو متهم ... الخ ، صدرته بلفظ " روى " [2] . ولا أذكر ذلك الراوى ولا ما قيل فيه البتة فيكون للإسناد الضعيف دلالتان تصديره بلفظة روى وإهمال الكلام عليه فى آخره [3] وفى الكتاب أمثلة كثيرة جداً اكتفينا بمثال واحد.

ثانياً : الحافظ ابن حجر :

يقول فى ترجمة الحسن بن مدرك السدوس أبو على القطان " شيخ البخارى " قال النسائى فى أسماء شيوخه لا بأس به وقال ابن عدى كان من حفاظ البصرة ، قال

([1]) الترغيب والترهيب للحافظ المنذرى ، ٧٣/٢ ط دار الحديث .

([2]) مقدمة الترغيب والترهيب للمنذرى ، ٤/١ . ([3]) راجع مقدمة المنذرى بتوسع .

أبـــو عـــبد الآجرى عن أبى داود وكان كذابا يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحـــيى بـــن حماد . قلت " أى ابن حجر " : إن كان مستند أبى داود فى تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذباً لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعا من أصحاب أبـــى عوانـــة فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مســـموعه فحدثـــه به أولا فكيف يكون بذلك كذابا وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكرا فيه جرحا وهما ما هما فى النقد [1] .

ويقـــول فـــى تعجـــيل المنفعة " : فى ترجمة أمية بن شبل اليمانى ، قال ابن المدينى ما بحديثه بأس . قلت : لم يذكر البخارى ولا ابن أبى حاتم فيه جرحاً [2]

ثالثاً : ابن دقيق العيد :

أ)**مسلكه مسلك الجمهور** : جاء فى " نصب الراية للزيلعى " ، عقب حديث فى باب المسح على الخفين أخرجه الدار قطنى فى " سننه " وجاء فى سنده " أسد بن موسى عن حماد بن سلمة " قال الزيلعى " قال ابن حزم : هذا مما انفرد به أسد بن موسى عن حماد ، وأسد منكر لا يحتج به . قال الشيخ ابن دقيق العيد : وهذا الكلام مدخول من وجهين : أحدهما عدم تفرد أسد به ... والثانى : أن أسدا ثقة ، ولم يرفى شئ من كتب الضعفاء له ذكر ، وقد شرط ابن عدى أن يذكر فى كتابه " الكامل " كل من تكلم فيه وذكر جماعة من الأكابر والحفاظ ، ولم يذكر أسدا ، وهو يقتضى توثيقه [3] .

ب)**مسلكه مسلك المخالف** : قال الزيلعى عند ذكر " عبد الرحمن بن سعد بن عمـــار " قال الشيخ ابن دقيق العيد ولم يذكر ابن عدى عبد الرحمن هذا

([1]) هدى السارى مقدمة فتح البارى للإمام ابن حجر صـــ ٣٩٧ ، ط دار الفكر .

([2]) تعجيل المنفعة لابن حجر صـــ٤١ دار الكتاب العربى بيروت .

([3]) نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية للزيلعى ، ١٩٧/١ ، ط دار المأمون .

بجرح ولا تعديل فهو عنده مجهول [١] : فقد ادعى على ابن عدى ذلك ، وابن عدى لم يقل به ولا شرطه .

رابعاً : ابن القطان ــ ومذهبه المتشدد :

يرى ابن القطان أن سكوت أحد الأئمة النقاد ــ أمثال أبى زرعة وأبى حاتم وابن أبى حاتم والبخارى وغيرهم من أئمة الجرح ــ عن الراوى يعتبر .
تجهــلاً له . وابن القطان هذا معروف بتعنته وتشدده فى الرجال وقد عاب عليه الذهبى تشدده وخلطه الأئمة الإثبات بالضعفاء والمخلطين [٢] .

يقول صاحب نصب الراية عند ذكر " موسى بن أبى اسحاق الأنصارى " قال ابــن القطان فى كتابه ــ ذكره ابن أبى حاتم ولم يعرف من أمره بشئ فهو عنده مجهــول [٣] . وقال صاحب نصب الراية : قال ابن القطان فى كتابه كل من فى هــذا الإسناد معروف إلا محمد بن الحصين فإنه مختلف فيه ومجهول الحال ولم يعرف البخارى ولا ابن أبى حاتم من حاله بشئ فهو عندهما مجهول ، فقد حمل ابن القطان البخارى وابن أبى حاتم مالم يقولاه ، فإن البخارى ما نص على شئ فى حكم سكوته عن الراوى فمن أين أضاف إليه (فهو عنده مجهول) فى حين أن العلمــاء أمثال المنذرى وابن حجر وغيرهما فهموا من تتبع صنيع البخارى وعادتــه ودراســة أحكامه فى الرجال : أن من سكت عنه لا يعد مجروحا ولا مجهولا ، ولذا فإن قول ابن القطان إن من سكت عنه البخارى فهو عنده مجهول : تقويل للبخارى لم يقله .

---

(١) نصب الراية للزيلعى ، ٢٧٤/١ .

(٢) انظر ترجمته : تذكرة الحفاظ ، ١٤٠٧/٤ للذهبى ، وترجمة هشام بن عروة فى الميزان ، ٣٠١/٤ .

(٣) نصب الراية ، ٢٢٠/١ .

وأمـــا ابن أبى حاتم فإنه قال كما سبق " ذكرنا أسامى كثيرة مهملة من الجرح والـــتعديل رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها من بعد " فابن أبى حـــاتم لم يجعل توقفه فيمن توقف فيه جرحا له ، فجعل ابن القطان هذا التوقف " جرحا " عند ابن أبى حاتم : تقويل له مالم يقله [1] . فإذا علم هذا كله ، اتضحت وجاهة ما أثبته من أن مثل البخارى أو أبى زرعة أو أبى حاتم أو ابن أبى حاتم أو ابـــن عـــدى أو غـــيرهم ممن تكلم فى الرجال إذا سكتوا عن الراوى الذى لم يجـــرح ولم يأت بمتن منكر : يعد سكوتهم عنه من باب الترثيق والتعديل ، ولا يعـــد مـــن باب التجريح والتجهيل ويكون حديثه صحيحاً أو حسناً أولا ينزل عن درجة الحسن ، إذا سلم من المغامز .

٥- مراتب ألفاظ الجرح والتعديل — عند ابن أبى حاتم — وتطور هذه الألفاظ ، وما استقر عليه عمل العلماء .

يـــراد مـــن معرفة ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها معرفة حال الراوى عند الجهـــابذة النقاد من المحدثين الذين حكموا باجتهادهم تلك الأحكام على الرواة ، ممـــا يقتضى قبول رواية الراوى ، أو ردها أو ترجيحها على رواية غيره عند التعارض ، أو نحو ذلك . وقد جاءت ألفاظهم فى الحكم على الراوى متفقة حينا، ومخـــتلفة حينا آخر تبعا لاختلاف اجتهادهم فى الحكم على الراوى ، ولم يكونوا معصـــومين رحمهـــم الله ولكـــن كانوا يغلب على غالبهم الورع والدقة والأمانة والنصـــفة ، والكمـــال المطلق لله وحده ، والعصمة إنما تكون للرسل صلى الله علـــيهم وســـلم . وقد صدرت منهم هذه الألفاظ : قبل توحد المصطلحات الحديثة

---

(١) راجع البحث الذى كتبه الشيخ الفاضل عبد الفتاح ابو غدة تحت عنوان " سكوت " المتكلمين فى الرجال عن الراوى الذى لم يجرح ولم يأت بمتن منكر يعد توثيقاً له . مت تحقيقه لكتاب الرفع والتكميل للكنوى صـــ ٢٣٠ ، ٢٤٨ مع استدراكاته — فهو بحث قيم — أخذت طرفا منه وأحيل القارئ على الباقى .

واســتقرارها ، الــذى يمكــن تحديه تقريبا بالقرن الرابع الهجرى وما بعده كان الحــافظ الــناقد مــنهم يقولها فى الراوى ، بحسب ما يتراءى له من حاله تبعاً لمعرفــته بأحاديثه ، ونقده مروياته ، وتبينه فيه قوة العدالة والضبط أو الضعف فيهما وغدت من التاريخ الذى يحفظ وينقل دون تصريف فيه (١) . وأول من قام برصــد وترتيب تلك الألفاظ هو هذا الحافظ الجليل عبد الرحمن بن أبى حاتم فى كــتاب الجرح والتعديل فأجاد وأحسن كما قال ابن الصلاح (٢) . فقد وضعها فى مراتــب متجانسة للتعديل ، ومراتب متجانسة للتجريح ، وذكرها منسقة بعضها إثر بعض فى المرتبة الواحدة إفادة منه أن بين اللفظ السابق واللاحق تغايراً يقل أو يكــثر أو يضــعف أو يقوى ، ولذا فقد كان إماما لمن جاء بعده فى الترتيب والتنســيق ، وإذا كان ابن أبى حاتم يقول " ووجدت الألفاظ فى الجرح والتعديل على مراتب شتى (٣) .

فإن من جاء بعد قد وجد أيضا ألفاظا ووجد أيضا مراتب . والسبق لمن سبق هذا : **والكلام فى مراتب ألفاظ الجرح والتعديل ينقسم إلى قسمين :**

الأول : ذكر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن أبى حاتم ثم عند ابن الصلاح ثم الذهبى ، ثم العراقى ثم ابن حجر ثم عند السخاوى والسيوطى ، ومع كل إمام تظهر الزيادات فى المراتب والألفاظ وتضمن زياداته مراتب من سبق كما سوف يظهر

الــثانى : بــيان بعــض ألفــاظ الجرح والتعديل ومعرفة قائليها ومصطلحاتهم المقصودة من ورائها ، حيث إن ذلك من الأهمية بمكان ، فإنها من عماد الجرح والــتعديل ومعــيار الحكم على الرواة ، ومدار تصحيح الأحاديث أو تضعيفها ، ولذا كان لابد من البيان لها والاهتمام إلى معرفة ما ورائها من مقاصد .

---

(١) الرفع والتكميل صــ ١٢٩ . (٢) مقدمة ابن الصلاح صــ ٢٣٧ . (٣) الجرح والتعديل ، ٣٧/٢ .

أولاً : ذكر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل ، ويتمثل فى الآتي :

أ) مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن أبى حاتم :

قسم ابن أبى حاتم مراتب التعديل إلى أربع مراتب ، ومراتب الجرح مثلها .

أولاً : مراتب التعديل :

الأولى : إذا قيل للواحد إنه ثقة [١] . أو متقن ثبت [٢] فهو ممن يحتج بحديثه

الثانـــية : وإذا قيل له إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهى المنزلة الثانية .

الثالثة : وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية .

الرابعة : وإذا قيل صالح الحديث [٣] فإنه يكتب حديثه للاعتبار .

ثانياً : مراتب الجرح عند :

الأولى : إذا أجابوا فى الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً .

الثانية : وإذا قالوا ليس بقوى فهو بمنزلة الأولى فى كتبة حديثه إلا أنه دونه .

الثالثة : وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثانى لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

الرابعة : وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهى بالمنزلة الرابعة [٤] .

---

(١) أما الثقة فهو الذى يجمع بين العدالة والضبط وهو فى الأصل مصدر وثق تقول وثقت بفلان ثقة ووثوقا إذا أتمنته ولكونه مصدرا فى الأصل قيل هو وهى وهم وهن ثقة ، ويجوز تثنيته وجمعه فيقال هما ثقتان وهم وهن ثقات . وتقول وثقت فلانا توثيقا إذا قلت ثقة (توجيه النظر للشيخ الجزائرى صـــ ٣٢) .

(٢) قال الجزائرى : ومثل الثقة الثبت قال فى المصباح ثبت بفتحتين إذا كان عدلا ضابطا والجمع أثبات ، والثبت أيضا الحجة تقول لا أحكم إلا بثبت (توجيه النظر صـــ ٣٣) وقال السخاوى : ثبت بسكون الموحدة : الثابت القلب واللسان والكتابة والحجة وأما بالفتح ــ ثبت ــ فما يثبت فيه المحدث مسموعة مع أسماء المشاركين له فيه لأن كالحجة عند الشخص لمساعه وسماع غيره (فتح المغيث للسخاوى ٣٣٧/١)

(٣) روى ابن أبى حاتم بسنده عن أحمد بن سنان الواسطى قال سمعت بن مهدى وربما جرى ذكر رجل صدوق فى حديثه ضعف فيقول رجل صالح ، الحديث يغلبه يعنى شهوة الحديث تغلبه (جرح ٣٧/٢)

(٤) الجرح والتعديل ، ٣٧/٢ .

ثـــم ذكر ابن ابى حاتم قول ابن مهدى الذى يعطى معنى ما سبق من مراتب فـــيروى بســـنده عـــن ابن مهدى قوله : احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يخـــتلف فيه وآخريهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه ، لو ترك حديـــث مثل هذا لذهب حديث الناس ، وآخريهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه يعنى لا يحتج به [1] من مذهبه .

ولقـــد تبع الخطيب البغدادى ابن أبى حاتم فى تقسيمه وما زاد عليه يقول الخطيب : فأمـــا أقســـام العـــبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال " حجة " أو ثقة " وأدونها أن يقال " كذاب أو ساقط " ثم ذكر بعد ذلك المراتب التى ذكرها ابن أبى حاتم [2] . فما زاد غير كلمة " حجة " أما ساقط " فموجود فى قول ابن أبى حاتم .

ب) مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام ابن الصلاح :

يقول ابن الصلاح فى المسألة الخامسة عشرة ــ فى بيان الألفاظ من أهل هذا الشأن فى الجرح والتعديل : وقد رتبها " أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم فى كـــتابه فى " الجرح والتعديل " فأجاد وأحسن ، ونحن نرتبها كذلك ، ونورد ما ذكره ، ونضيف إليه ما بلغنا فى ذلك عن غيره ، إن شاء الله تعالى .

أمـــا ألفاظ التعديل فعلى مراتب : الأولى : قال " ابن أبى حاتم " : إذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ، فهو ممن يحتج بحديثه .

قـــال ابن الصلاح : وكذا إذا قيل : ثبت [3] ، أو : حجة ، وكذا إذا قيل فى العدل : إنه حافظ أو ضابط ، والله أعلم [4] .

الثانية : قال " ابن أبى حاتم " : إذا قيل : إنه صدوق ، أو محله الصدق ، أو : لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وهى المنزلة الثانية .

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٣٨ .   (٢) الكفاية صـــ ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) قال البلقينى : فائدة : ثبت ، ذكرها " ابنن ابى حاتم " (المحاسن صـــ ٢٣٧) والحق مـ قله كما مر .

(٤) مقدمة ابن الصلاح صـــ ٢٣٧ .

قـال ابن الصلاح : هكذا قال ، لأنه هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فيـنظر فى حديثه ، ويختبر حتى يعرف ضبطه ، وقد تقدم بيان طريقه فى أول هـذا النوع وإن لم تستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث فى نفسه ضابطا مطلقـا ، واحتجـنا إلى حديث من حديثه ، اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا :هل له أصل من رواية غيره ؟ كما تقدم فى " النوع الخامس عشر " .

الثالثة : قال ابن أبى حاتم : إذا قيل : شيخ ، فهو بالمنزلة الثالثة ، يكتب **حديثه** ، وينظر فيه إلا أنه دون الثانية .

الرابعة : قال : إذا قيل صالح الحديث ، فإنه يكتب حديثه للاعتبار .

وأما ألفاظهم فى الجرح فهى أيضا على مراتب :

أولها : قولهم : لين الحديث . قال " ابن أبى حاتم " : إذا أجابوا فى الرجل بـ : لين الحديث ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً .

قـال ابـن الصلاح : وسأل " حمزة بن يوسف السهمى " أبا الحسن الدار قطنى الإمـام " فقـال له : إذا قلت : فلان لين ، أيش تريد به ؟ قال : لا يكون ساقطا متروك الحديث ولكن مجروحا بشئ لا يسقط العدالة (1) .

الثانـية : قال : ابن أبى حاتم " إذا قالوا : ليس بقوى فهو بمنزلة الأول فى كتب حديثه إلا أنه دونه .

الثالثة ــ قال : إذا قالوا : ضعيف الحديث فهو دون الثانى ، لا يطرح حديثه بل يعتبر به .

الـرابعة ــ قـال : إذا قالوا : متروك الحديث ، أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه ، وهى بالمنزلة الرابعة .

---

(1) مقدمة ابن الصلاح صـ ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

قال ابن الصلاح : ومما لم يشرحه " ابن ابى حاتم " وغيره من الألفاظ المستعملة فـى هـذا الباب قولهم : فلان قد روى الناس عنه ، فلان وسط ، فلان مقارب الحديث[١] ، فلان مضطرب الحديث ، فلان لا يحتج به ، فلان مجهول ، فلان لا شـئ ، فلان ليس بذاك ـ وربما قيل : ليس بذاك القوى ـ فلان فيه ، أو : فى حديثه ضعف ، وهو فى الجرح أقل من قولهم : فلان ضعيف الحديث . فلان ما أعلم به بأسا وهو فى التعديل دون قولهم : لا بأس به .

وما من لفظة منها ومن أشباهها إلا ولها نظير شرحناه أو أصل " أصلناه ، ننبه إن شاء الله تعالى به عليها ، والله أعلم [٢] . وأنت ترى مدى توافق ابن الصلاح مـع ابن أبى حاتم فإنه لم يزد فى الألفاظ إلا قليلاً ثم ذكر الألفاظ الأخيرة ، ولم يذكـر لها ترتيبا مكتفيا بأن لها نظائر وأشباه شرحها . وابن الصلاح توفى سنة ٦٤٣ هـ ـ وابن أبي حاتم توفى ٣٢٧ هـ ـ وعلى هذا يكون ترتيب ابن أبى حاتم قـد ظـل معمولا به ومقدما أكثر من ثلاثة قرون ـ فانظر مدى الأصالة عند هذا الإمام ، أن يكون أول من رصد هذه الألفاظ ووضعها فى أماكنها التى رآها تناسب اللفـظ والمكان ، ويؤخذ بما رصد وبما رتب أكثر من ثلاثة قرون ، وإن هذا الشئ عجيب .

جـ) مراتـب الجرح والتعديل عند ـ الإمام الذهبى ـ كما وردت فى الميزان : يقول الإمام الذهبى فى مقدمة ميزان الاعتدال : [٣] . ولم أتعرض لذكر من قيل فيه : محله الصدق ، ولا من قيل فيه : لا بأس به ولا من قيل : هو صالح الحديث ، أو يكتب حديثه ، أو هو شيخ . فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق .

---

(١) قال السخاوى : " هو من القرب ضد البعد وهو بكسر الراء ، ومعناه : أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات ، وبفتح الراء أيضا أى حديثه يقاربه حديثه غيره ، فهو بالكسر والفتح . ومعناه واحد وهو أن حديثه وسط لا ينتهى إلى درجة السقوط ولا الجلالة ، وهو نوع مدح ، وقال ابن رشيد : أى ليس حديثه بشاذ ولا منكر (فتح المغيث ٣٣٩/١)

(٢) مقدمة ابن الصلاح صـ ٢٤٠ .

(٣) ميزان الاعتدال ٣،٤/٢ .

فأعلى العبارات فى الرواة المقبولين :

١-ثبت حجة ، وثبت حافظ ، وثقة متقن ، وثقة ثقة .

٢- ثم : ثقة صدوق [١] .

٣-ثم : لا بأس به ، وليس به بأس .

٤- ثـم : محله الصدق ، وجيد الحديث ، وصالح الحديث ، وشيخ وسط ، وشيخ حسن الحديث ، وصدوق إن شاء الله ، وصويلح ، ونحو ذلك .

وأردى عبارات الجرح :

١- دجال ، كذاب ، أو وضاع ، يضع الحديث .

٢- ثم : متهم بالكذب ، ومتفق على تركه .

٣- ثم : متروك ، وليس بثقة ، وسكتوا عنه ، وذاهب الحديث ، وفيه نظر وهالك ، وساقط .

٤-ثم : واه بمره ، وليس بشئ [٢] وضعيف جدا ، وضعفوه ، وضعيف وواه ومنكر الحديث [٣] . ونحو ذلك .

٥- ثم : يضعف ، وفيه ضعف ، وقد ضعف ، ليس بالقوى ، ليس بحجة ، ليس بذاك ، يعرف وينكر [٤] ، فيه مقال ، تلكم فيه ، لين ، سئ الحفظ لا

---

(١) جعل الشيخ اللكنوى وتابعه أبو غدة على جعل الدرجة الثانية كلمة " ثقة " فقط ثم تبدا الثالثة بصدوق والموجود فى النسخة التى بين يدى ط ، دار المعرفة جعل الثانية " ثقة صدوق " والثالثة تبدأ بـ (لا بأس به)

(٢) ومـن طلـيف التوفيق فى هذا التعبير " ليس بشئ " أنه جاء فى لسان النبوة للجرح والتعديل فقد جاء مسندا إلى أم المؤمنيـن عائشة قالت : سأل أناس رسول الله ﷺ عن الكهان فقال لهم رسول الله ﷺ " ليسوا بشئ " رواه البخارى كتاب الطب ، باب الكهانة ، ٢١٦/١٠ ، وكتاب الأدب ، باب قول الرجل للشئ " ليس بشئ " وهو ينوى أنه ليس بحق . ورواه مسلم فى صحيحه ، كتاب السلام ، باب تحريم الكهانة ٢٢٥/١٤ مسلم بشرح النووى .

(٣) فات شيخ اللكنوى وتباعه الشيخ أبو غدة ذكر قول الذهبى فى هذه المرتبة " منكر الحديث "

(٤) وهذه الصيغة أيضا وردت فى لسان النبوة . فقد جاء فى حديث حذيفة الذى رواه البخارى فى صحيحه فى كتاب المناقب باب علامات النبوة فى الإسلام ٦١٥/٦ . وأخرجه مسلم كتاب الإمارة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين الخ ، ١٤٥٧/٣ . " تعرف منهم وتنكر " وكذا أخرجه غيرهم من أصحاب الكتب .

يحـــتج بـــه ، اختلف فيه ، صدوق لكنه مبتدع ، ونحو ذلك من العبارات الـــتى تدل بوضعها على اطراح الراوى بالأصلة ، أو على ضعفه ، أو على التوقف فيه أو على جاوز أن يحتج به مع لين ما فيه [١] .

فإذا نظرنا إلى الألفاظ ومراتبها عند الذهبى نجد أنه زاد فيها ما وجده يناسب المرتبة من جرح وتعديل ، وأخذ من الألفاظ التى ذكرها ابن الصلاح ولـــم يضعها فى مراتب ، فرتبها فى أماكنها المناسبة فى الجرح والتعديل .

فتراه قد أخذ فى التعديل من ألفاظ ابن الصلاح :

١- فلان وسط فجعلها من المرتبة الرابعة فى الصدق فقال فيها : (شيخ وسط)

أما فى الجرح فقد أكثر منها كالأتـــــــى :

١- فقد أخذ " فلان لا شئ " فجعلها فى المرتبة الرابعة من الجرح فقال " وليس بشئ " .

٢- وأخـــذ " فلان فيه ، أو " فى حديثه ضعف " و " ليس بذاك القوى " و " فـــلان ليس بذاك " فجعلهما فى المرتبة الخامسة من الجرح – أى أقرب درجة إلى التعديل وذكرهما بنفس معانيهما فقال " وفيه ضعف " و " ليس بالقوى " و " ليس بذاك " .

د) مراتب الجرح والتعديل عند العراقى : يقول العراقى فى شرح ألفيته " :

مراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات :

فالمرتـــبة الأولى : العليا من ألفاظ التعديل – ولم يذكرها ابن أبى حاتم ولا ابن الصـــلاح فـــيما زاده عليه – هى إذا كرر لفظ التوثيق المذكور فى هذه المرتبة الأولـــى إما مع تباين اللفظين كقولهم : ثبت حجة ، أو ثبت حافظ أو ثقة ثبت أو ثقـــة متقن أو نحو ذلك وإما مع إعادة اللفظ الأول كقولهم ثقة ثقة ونحوها ، فهذه

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/١ .

المرتـــبة أعلى العبارات فى الرواة المقبولين كما قاله الحافظ أبو عبد الله الذهبى فى مقدمة كتابه " ميزان الاعتدال " .

المرتـــبة الثانـــية : وهـــى التى جعلها ابن أبى حاتم وتبعه ابن الصلاح المرتبة الأولـــى . قـــال ابن أبى حاتم : وجدت الألفاظ فى الجرح والتعديل على مراتب شـــتى . فـــإذا قـــيل للواحد : إنه ثقة أو متقن فهو ممن يحتج بحديثه . قال ابن الصلاح : وكذا إذا قيل ثبت أو حجة . وكذا إذا قيل فى العدل : إنه ضابط ، أو حافظ . قال الخطيب : أرفع العبارات أن يقال حجة أو ثقة (١) .

المرتـــبة الثالـــثة : قولهم : ليس به بأس ، أو لا بأس به ، أو صدوق ، أو مأمون أو خيار .

وجعـــل ابن أبى حاتم وابن الصلاح هذه المرتبة الثانية واقتصرا فيها على قولهـــم : صدوق أولا بأس به وأدخلا فيها قولهم : محله الصدق . وقال ابن أبى حـــاتم : إن مـــن قـــيل فيه ذلك فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وأخرت هذه اللفظة إلى المرتبة التى تلى هذه تبعا لصاحب الميزان .

المرتبة الرابعة : قولهم : محله الصدق ، أو رووا عنه ، أو إلى الصدق ما هو ، أو شـــيخ وسط ، أو وسط ، أو صالح الحديث أو مقارب الحديث بفتح الراء وكسرها أو جـــيد الحديث ، أو حسن الحديث ، أو صويلح ، أو صدوق إن شاء الله ، أو أرجو أنه لـــي بـــه بأس واقتصر ابن أبى حاتم فى المرتبة الثالثة من كلامه على قولهم : شيخ ، وقـــال : هو بالمنزلة التى قبلها : يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دونها ، واقتصر فى المرتـــبة الـــرابعة على قولهم صالح الحديث وقال : إن من قيل فيه ذلك يكتب حديثه للاعتبار . ثم ذكر ابن الصلاح من ألفاظهم على غير ترتيب قولهم : فلان روى عـــنه الناس فلان وسط فلان مقارب الحديث فلان ما أعلم به بأسا . قال : وهو

---

(١) فتح المغيث للعراقى ، ٣٧/٢ .

دون قولهـــم لا بأس به وقال ــ العراقى [١] : وأما تميز الألفاظ التى زدتها على كتاب ابن الصلاح فهى المرتبة الأولى بكاملها وفى المرتبة الثالثة قولهم : مأمون خـــيار ، وفـــى المرتبة الرابعة قولهم : فلان إلى الصدق ما هو ، وشيخ وسط ، شـــيخ ، وجيد الحديث ، وحسن الحديث وصالح الحديث وصويلح ، وصدوق إن شاء الله ، وأرجو أنه لا بأس به وهى نظير ما أعلم به بأساً أو الأولى أرفع لأنه يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك .

ملحوظـــة : أولاً : فـــى الواقع أن زيادة المرتبة الأولى بكمالها لا ترجع للعراقى بل للإمام الذهبى كما أقر العراقى من قريب ــ فكيف تكون له ؟

ثانياً : قد زاد بعض الألفاظ بالفعل مثل " مأمون خيار " و " إلى الصدق ما هو " وأمـــا الـــباقى مـــثل " شيخ وسط " و " جيد الحديث " و " حسن الحديث " . " وصالح الحديث " و " صويلح " و " صدوق إن شاء الله " و " شيخ " فلا نسلم له إطلاقا بصدق ما دعاه حيث إنها من ترتيب الإمام الذهبى كما أقر أيضاً .

مراتب الجرح عنده : جعل العراقى مراتب ألفاظ التجريح على خمس مراتب [٢]

المرتـــبة الأولـــى : وهى أسوؤها ــ أن يقال : فلان كذاب ، أو يكذب أو يضع الحديث أو وضع حديثا ، أو دجال . وأدخل ابن أبى حاتم والخطيب بعض ألفاظ **المرتـــبة الثانـــية** فـــى هذه قال ابن أبى حاتم إذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديـــث أو كذاب ، فهو ساقط لا يكتب حديثه . وقال الخطيب : أدون العبارات أن يقال : كذاب ساقط . وقد فرقت بين بعض هذه الألفاظ تبعاً لصاحب الميزان .

المرتبة الثانية : فلان متهم بالكذب ، أو الوضع ، وفلان ساقط ، وفلان هالك ، وفلان ذاهب ،أو ذاهب الحديث وفلان متروك ، أو متروك الحديث أو تركوه فلا

---

(١) فتح المغيث ، ٢/٣٨ .
(٢) فتح المغيث للعراقى : ٢/٤١ .

فـيه نظر وفلان سكتوا عنه ، وفلان لا يعتبر به أولا يعتبر بحديثه ، فلان ليس بالثقة . أو ليس بثقة ، أو غير ثقة ولا مأمون ونحو ذلك

المرتـبة الثالثة : فلان رد حديثه ، أو ردوا حديثه ، أو مردود الحديث ، وفلان ضـعيف جـدا ، وفلان واه بمرة ، وفلان طرحوا حديثه ، أو مطرح الحديث ، فلان ارم به ، وفلان ليس بشئ ، أولا شئ ، وفلان لا يساوى شيئا ، ونحو ذلك . وكل من قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاث : لا يحتج بحديثه ولا يستشهد به ولا يعتبر به

المرتـبة الـرابعة : فـلان ضـعيف ، فلان منكر الحديث ، أو حديثه منكر أو مضطرب الحديث وفلان واه ، وفلان ضعفوه ، وفلان لا يحتج به .

المرتـبة الخامسة (*) : فلان فيه مقال ، فلان ضعف ، أو فيه ضعف ، أو فى حديثه ضعف وفلان تعرف وتنكر ، فلان ليس بذاك ، أو بذاك القوى وليس بالمتين ، وليس بـالقوى وليس بحجة ، وليس بعمدة ، وليس بالمرضى . وفلان للضعف ما هو ، وفيه خلف . وطعنوا فيه ، أو مطعون فيه ، وسئ الحفظ ولين ، أو لين الحديث ، أو فيه لين ، وتكلموا فيه ، ونحو ذلك . وقولى (وكل من ذكر من بعد شيئا) أى من بعد قولى لا يسـاوى شـيئا فإنـه يخـرج حديث للاعتبار ، وهم المذكورون فى المرتبة الرابعة والخامسة .

ثم قال العراقى : وأما تمييز ما زدته من ألفاظ الجرح على ابن الصلاح فهى : فلان وضاع ، ويضع ، وضع ، ودجال ، ومتهم بالكذب ، وهالك وفيه نظر ، وسكتوا عنه ، ولا يعتـبر بـه ، وليس بالثقة ، ورد حديثه ، وضعيف جداً ، وواه بمرة ، وطرحوا حديـثه ، ورام بـه ، ومطرح ولا يساوى شيئا ، ومنكر الحديث ، وواه ، وضعفوه ، وفـيه مقـال ، وضـعف ، وتعـرف وتنكر ، وليس بالمتين ، ولـيس بعمدة ، وليس بالمرضى ، وللضعف ما هو ، وفيه خلف ، وطعنوا فيه ، وسئ الحفظ ، وتكلموا فيه ، فهذه الألفاظ موجودة فى كلام أئمة هذا الشأن .

(*) المرجع السابق ، ٤٢/٢ .

ولاشك أنه استفاد من الإمام الذهبى فى مراتب الجرح كما استفاد من قبل فى مراتـب الـتعديل وذلـك لا يخفى على من أمعن النظر . ومن الملاحظ أن ابن الصـلاح سار خلف ابن أبى حاتم ولم يتقدمه إلا نادراً ، وهكذا فعل العراقى مع الذهبى مع بعض الفروق .

(هـ) مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام ابن حجر كما فى : التقريب

يقول الإمام ابن حجر : انحصر لى الكلام على أحوال الرجال فى اثنتى عشرة مرتبة :

فأولها : الصحابة : فأصرح بذلك لشرفهم .

الثانية : من أكد مدحه : إما بأفعل كأوثق الناس ، أو بتكرير الصفة لفظا : كثقة ثقة ، أو معنى كثقة حافظ .

الثالثة : من أفرد بصفة ، كثقة أو متقن ، أو ثبت ، أو عدل .

الـرابعة : من قصر عن درجة الثالثة قليلا ، ويشار إليه بصدوق أولا بأس به ، أو ليس به بأس .

الخامسة : من قصر عن درجة الرابعة قليلا ، ويشار إليه بصدوق سئ الحفظ أو صـدوق يهـم ، أو : له أوهام ، أو يخطئ ، أو تغير بأخرة . ويلتحق بذلك من رمى بنوع من البدعة كالتشيع ، والقدر ، والنصب والإرجاء ، والتجهم مع بيان الداعية من غيره .

السادسـة : من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله وإليه الإشارة بلفظ مقبول ، حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث .

السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ مستور ، أو مجهول الحال [1] .

---

(١) تقريب التهذيب ، ١ / ٤ - ٥ ، ط دار المعرفة .

الثامـــنة : مـــن لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ، ووجد فيه إطلاق الضعف ، ولو لم يفسر ، ويشار إليه بلفظ ضعيف .

التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : مجهول

العاشـــرة : من لم يوثق ألبتة وضعف مع ذلك بقادح ، وإليه الإشارة بمتروك أو متروك الحديث ، أو هى الحديث ، أو ساقط .

الحادية عشرة : من اتهم بالكذب .

الثانية عشرة : من أطلق عليه اسم الكذب والوضع .

يقـــول الشيخ أحمد شاكر فى شأن هذا الترتيب : والدرجات من بعد الصحابة : فما كان من الثانية . والثالثة ، فحديثه صحيح من الدرجات الأولى ، وغالبه فى الصـــحيحين . ومـــا كان من الدرجة الرابعه فحديثه صحيح من الدرجة الثانية ، وهـــو الذى يحسنه الترمذى ويسكت عليه أبو داود : وما بعدها فمن المردود إلا إذا تعـــددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة فيتقوى بذلك ويصير حســـنا لغـــيره : وما كان من السابعة إلى آخرها فضعيف على اختلاف درجات الضـــعف : من المنكر إلى الموضوع [1] . ومن الملاحظ أيضا أن ابن حجر قد أخـــذ مـــن عبارات السابقين ما وجده مناسبا ورتبه فى مكانه الصحيح ، كما أنه تفرد بأمور لم يسبق فيها كالآتي:

الأول : لقد زاد الوصف الذى يدل على المبالغة بأفعل : كأوثق الناس ، وأثبت الناس .

الثانى : جعل الصحابة فى المرتبة الأولى من باب الشرف والعدالة لا من حيث الحفظ وعدمه ــ وقد ذكرته فى عدالة الصحابة ــ ولم يسبق فى لك أيضا .

الثالث : لقد زاد المرتبة السادسة بكاملها من حيث الحالة والوصف . فإن

([1]) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير تأليف الشيخ أحمد محمد شاكر صـــ ١٠٦ مطبعة محمد على صبيح وأولاده بميدان الأزهر ط الثالثة .

الوصف بلفظ " مقبول " اصطلاح له لم يذكر فى الكتب السابقة من لدن ابن أبى حاتم إلى زمنه فهى من زياداته ، بل إن السخاوى لم يذكرها فى هذه المرتبة ولا غيرها [١] نعم السيوطى جعلها فى المرتبة السادسة وأنها من زيادات شيخ الإسلام [٢] " أى ابن حجر " .

(و) مراتب الجرح والتعديل ــ عند السخاوى ــ : فى الحقيقة أن المراتب عند السخاوى تكاد تكون هى هى عند السوطى فكلاهما متبع لابن حجر وما قدم من ترتيب وليس هناك خلاف إلا فى القليل النادر ، ولكن يدعونا إلى ذكر كلا مهما على انفراد أمران : **الأول :** وهو من باطن المنهج وهو التتبع التاريخ لألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها ، والسخاوى وإن كان معاصرا للسيوطى إلا أنه متقدم فى الوفاة ، وهنا ربما زاد المتأخر . **الثانى :** تدعو إليه الطرفة مع الجدية أيضا ــ وهو أن السيوطى والسخاوى كان بينهما من المنافرة نتيجة المعاصرة ما يغنى عن التعريف وكفانا من تلميح أن السيوطى قد ألف رسالة سماها " الكاوى فى تاريخ السخاوى " والذى يعبر عنها الشوكانى . " بالكاوى لدماغ السخاوى " و " الدوران الفلكى على ابن الكركى " وابن الكركى هذا من أعوان السخاوى وأتباعه ، وكتب أخرى كثيرة ذكرها الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف فى ترجمته للسيوطى فى التدريب [٣] . كما أن السخاوى ترجم للإمام السيوطى فى كتابه " الضوء اللامع فى تاريخ القرن التاسع " ترجمة مظلمة انتقصه فيها وعابه فى علمه ومؤلفاته ومن المعلوم أن السيوطى كان على قيد الحياة إذ توفى سنة (٩١١هـ) والسخاوى توفى سنة (٩٠٢هـ) . إذا فالرجلان لم يتفقا فى حياتهما فكيف بعد الموت ؟ وكما أنى أيضا ليس فى مجلس صلح حتى أعقد بينهما ــ وإن كان الصلح خير ــ ولكنه مجلس علم وتحقيق ودراسة ، ولا أقل من أن نقرأ مراتب

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ، ٣٣٨/١ ، ٣٣٩ . (٢) تدريب الاوى ، ٣٤٥/١ . (٣) تدريب الراوى . ١٨/١ –٢٨ .

الرجلين للألفاظ كل على حده لنعرف ما اتفقا فيه ، وما اختلفا وما زاد فيه أحدهما على الآخر فرب ضارة نافعة ، ورب متأخر أتى بما لم تستطعه الأوائل .

أولاً : مراتب التعديل ـــ عند السخاوى : قال السخاوى : هى ست :

١- ما أتى ـــ كما قال شيخنا ـــ بصيغة أفعل كأن يقال : أوثق الخلق وأثبت الناس أو نحوهما . وإليه المنتهى فى التثبت . ويلحق به : لا أعرف له نظـــيرا فى الدنيا أو نحو ذلك مثل قول هشام بن حسان حدثنى : أصدق من أدركت من البشر محمد بن سيرين ، لما تدل عليه هذه الصيغة من الزيادة

٢- قولهم : فلان لا يسأل عن مثله .

٣- ما كررته مع تباين الألفاظ : كثقة ثبت حجه ، أو مع تكرير اللفظ ، كثقة ثقـــة ، أو ثبت ثبت لأن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخـــالى منه وعلى هذا فما زاد على مرتين مثلا يكون أعلى منها كقول ابـــن ســـعد فـــى شعبة : ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث [1] . قال الســـخاوى : وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة : حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة بتسع مرات وكأنه سكت لانقطاع نفسه .

٤- ثم قولهم : ثقة أو ثبت ، كأنه مصحف [2] . متقن حجة ، حافظ ، ضابط

٥- ثم قولهم : ليس به بأس ، أولا بأس به ، أو صدوق ـــ وصف بالصدق على طريق المبالغة ـــ محله الصدق ـــ مأمون ، خيار .

٦- ثـــم قولهـــم : محله الصدق ، رووا عنه ، أروى الناس عنه ، أو يروى عـــنه ، إلى الصدق ما هو ، شيخ وسط ، أو وسط بدون شيخ ، أو شيخ فقط أى بدون وسط ، ولم يذكر ابن الصلاح تبعا لابن أبى حاتم فى هذه

---

(١) فتح المغيث ، ١/٢٣٦ ؛ للسخاوى .

(٢) قال ابن أبى حاتم : سألت أبى مسعر بن كدام إذا اختلف الثورى ومسعر ؟ فقال : يحكم لمسعر فإنه قيل / مسعر مصحف . (الجرح والتعديل ، ٨/٣٦٩) .

المرتبة التى هى عندهما ثالثة غيرها ، نعم زاد عليها وسط . ومنها : ما أقرب حديثه ، أو صويلح ، أو صدوق إن شاء الله ، أو أرجو بأن ليس به بأس . وقد خالف الذهبى فى أهل هذه المرتبة فجعل " محله الصدق " و " حسـن الحديـث " و " صالحه " و " صدوقا إن شاء الله " مرتبة " وروى الـناس عنه " وشيخا " و " مقاربا مع ما به " " ويكتب المسكين بأس حديثه " وأما قولهم " ما أعلم به بأسا " فقد صرح ابن الصلاح بأنه دون " لا بأس به " [١]

قـال السـخاوى : وبالجمالـة فالضابط لأدنى مراتب التعديل : كل ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح . ثم إن الحكم فى أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربعة الأولـى مـنها ، وأما التى بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشـريطة الضبط بل يكتب حديثهم ويختبر . وأما السادسة فالحكم فى أهلها دون أهل الـتى قـبلها وفى بعضهم من يكتب فى حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه [٢] .

ثانياً : مراتب الجرح عنده :

قال السخاوى : وهى ست : وسيقت كالتى قبلها فى التدلى من الأعلى إلى الأدنى مع أن العكـس فـى هذه كما فعل ابن أبى حاتم ثم ابن الصلاح كان أنسب لـتكون مراتب القسـمين كلها منخرطة فى سلك واحد بحيث يكون أولها الأعلى من التعديل وآخرها الأعلى من التجريح .

المرتـبة الأولـى : الوصـف بما دل على المبالغة فيه ـــ كما قال شيخنا قال : وأصـرح ذلك التعبير بأفعل كأكذب الناس ، وكذا قولهم إليه المنتهى فى الوضع وهو ركن الكذب ونحو ذلك " وهو أسوأ التجريح " [٣] .

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ، ٣٣٧/١ -٣٤٠ .
(٢) فتح المغيث للسخاوى . ٣٤٠/١ .
(٣) فتح المغيث ، ٣٤٣/١ .

الثانيـــة : ثم يليها : كذاب ، أو يضع الحديث على رسول الله ﷺ أو يكذب ، أو وضـــاع ، وكذا دجال ، أو وضع حديثا وآخر هذه الصيغ أسهلها بخلاف المتبين قبلها وكذا الأولى فإن فيها نوع مبالغة لكنها دون المرتبة الأولى . وأما الصيغة الثانية والثالثة وهما دالتان على ملازمة الوضع والكذب ، وإنما لم ترتب ألفظ كل مرتبة من البابين للضرورة .

الثالـــثة : هـــي : فلان يسرق الحديث — فإنها كما قال الذهبى أهون من وضعه واخـــتلافه فـــي الإثـــم ، إذ سرقه الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجئ السارق ويدعى أنه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث . قال السخاوى قلت : أو يكـــون الحديث عرف براو فيضيفة لراو غيره ، مشاركة فى طبقته . قال " أى الذهـــبى " ولـــيس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة — وفلان متهم بالكذب ، أو بالوضع ، وفلان ساقط ، وفلان هالك ، ولان ذاهـــب ، أو ذاهـــب الحديث ، وفلان متروك ، أو متروك الحديث ، أو تركوه . ومجمـــع على تركه ، وهو على يدى عدل [1] . أو مرد ، أو فيه نظر ، وفلان سكتوا عنه فلان لا يعتبر به ، أولا يعتبر بحديثه وفلان ليس بالثقة ، أو ليس بثقة أو غير ثقة ، ولا مأمون ونحو ذلك .

الـــرابعة : وهـــو قولهم : ردوا حديثه ، أو مردود الحديث ، وضعيف جدا وواه بمرة — أى قولا واحدا لا تردد فيه ، وكأن الباء زيدت تأكيدا — وواه — فقط — وتألف ، وطرحوا حديثه ، وفلان ارم به ، مطرح ، أو مطرح الحديث ، وفلان لا يكتـــب حديـــثه أى لا احتجاجا ولا اعتباراً ولا تحمل كتبة حديثه ، أولا تحل الـــرواية عنه — وفلان ليس بشئ ، أولا شئ ، أو فلان لا يساوى فلسا ، أولا يساوى شيئا ونحو ذلك قال السخاوى : وما أدرج فى هذه المرتبة من " ليس بشئ " هو المعتمد

---

(١) فتح المغيث ، ٣٤٤/١ : سوف نبين ما يقصد إليه العلماء فى ذلك بعد الانتهاء من ذكر المراتب عندهم .

الخامسة : وهى قولهم : فلان ضعيف منكر الحديث ، أو حديثه منكر أو :له ما ينكر ، أو مناكير ، أو مضطر به ، وفلان واه ، وضعفوه . ولا يحتج به .

السادســـة : وهى قولهم :فيه مقال ، أو أدنى مقال ، فلان ضعف " وفلان فيه أو فـــى حديـــثه ضعف ، فلان تنكر وتعرف ــ أى تنكر مرة وتعرف مرة أخرى وفـــلان ليس بذاك ، ليس بذاك القوى ، أو ليس بالمتين ، أو ليس بالقوى ، ليس بحجة ، أو ليس بعمدة ، أو ليس بمأمون ، أو ليس من إبل القباب [١] .

"وليس من جمال المحامل " " وليس من جمازات المحامل "

" أى أبعـــرة المحامل والجماز البعير " ، ليس بالمرض ، أو ليس يحمدونه ، أو ليس بالحافظ ،أو غيره أوثق منه ، وفى حديثه شئ ، وفلان مجهول أو فيه جهالة ، أولا أدرى مـــا هو ، أو للضعف ما هو ــ أى ليس ببعيد عن الضعف ــ وفيه خلف ، واطعنوا فيه أو مطعون فيه ، وفلان نزكوه ، تزكوه ــ أى طعنوا فيه ، وفلان سئ الحفظ وفلان لين ، أو لين الحديث ، أو فيه لين .

ثـــم قال السخاوى : الحكم فى المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشـــهد بـــه ولا يعتبر به ، وكل من ذكر من بعد لفظ " لا يساوى شيئا " وهو ماعدا الأربـــع يخرج حديثه للاعتبار لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك وعدم منافاتها لها [٢] .

واعلـــم : أن الصـــيغ عند ابن أبى حاتم ست فقط : كذاب . ذاهب ، متروك ، ضـــعيف الحديـــث ، لـــيس بقوى ، لين الحديث . وجعل الثلاث الأول منها من أقصى المراتب وكل واحد مما بقى مرتبة فانحصرت المراتب عنده فى أربع .

وتـــبعه ابن الصلاح وزاد فى أقصى المرتب أيضا ساقط تبعا للخطيب حيث قـــرنها بكـــذاب وكذا زاد " أى ابن الصلاح " مما لم يعين له مرتبة : لا شئ ،

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ، ٣٤٦/١ . (٢) فتح المغيث ، ٣٤٦/١ .

مضـــطرب ، الحديـــث لا يحتج به ، مجهول ، فيه ضعف ، ليس بذاك وقال إن قوله : فيه ضعف أقل من فلان ضعيف .

وأمـــا الذهـــبى فالمراتب عنده ست لكن فيها بعض مخالفة لما تقدم فأرداها : دجـــال ، وضاع ، كذاب ، ثم متهم ليس بثقة ولا مأمون، مجمع على تركه ، لا يحل كتابة حديثه ، ونحوها ثم هالك ، ساقط ، مطروح الحديث متروكة ، ذاهبة ، ثـــم مجمع على ضعفه ، ضعيف جدا ، ضعفوه تألف ، ليس بشئ ، ثم ضعيف ، ضعيف الحديث ، مضطر به ، منكره ونحوها ، ثم له مناكير ، له ما ينكر ، فيه ضـــعف .. ونحوهـــا من العبارات الصادقة على من قد يحتج به ، أو يتردد فيه حديثه حسن غير مرتق إلى الصحيح [1] .

(ز) مراتب الجرح والتعديل ــ عند السيوطى ــ كما فى التدريب :

أولاً : مراتب ألفاظ التعديل : يقول السيوطى :

فألفـــاظ التعديل مراتب ذكرها المنصف كابن الصلاح تبعا لابن أبى حاتم أربعة ، وجعلها الذهبى والعراقى خمسة ، وشيخ الإسلام " أى ابن حجر " ستة ، أعلاها الرتبة التى زادها شيخ الإسلام وهى :

الأولـــى : وهى أعلى من مرتبة التكرير ، وهى الوصف بأفعل " كأوثق الناس ، وأثبت الناس ، أو نحوه كإليه المنتهى فى التثبت قلت " أى السيوطى " ومنه : لا أحد أثبت منه ، ومن مثل فلان ، فلان لا يسأل عنه ، ولم أر من ذكر هذه الثلاثة وهى من ألفاظهم .

الثانـــية : وهى التى زادها الذهبى والعراقى وهو : ما كرر فيه أحد هذه الألفاظ المذكورة إما بعينه ، كثقة ثقة ، أولا ، كثقة ثبت أو ثقة حجة أو ثقة حافظ .

---

(١) فتح المغيث ، ٣٤٨/١ .

الثالــثة : وهى ما ذكره ابن أبى حاتم وتبعه ابن الصلاح : ثقة ، أو متقن ، أو ثبت ، أو حجة أو عدل حافظ أو عد ضابط .

الــرابعة : صدوق ، أو محله الصدق ، أولا باس به ــ زاد العراقى : أو مأمون ، أو خيار أو ليس به بأس .

الخامســة : شيخ ،قال ابن أبى حاتم فيكتب حديثه وينظر فيه . وزاد العراقى فى هذه المرتبة مع قولهم محله الصدق: إلى الصدق ما هو سيخ وسط . مكرر جيد الحديث ، حســن الحديــث [١] وزاد شيخ الإسلام : صدوق سئ الحفظ . صدوق يهم صدوق له أوهام ، صدوق تغير بأخرة ، قال ويلحق بذلك ، من رمى بنوع بدعة كالتشيع ، والقدر والنصب والإرجاء والتجهم .

السادســة : قولهــم : صالح الحديث ، فإنه يكتب حديثه ، فإنه يكتب حديثه للاعتبار وينظر فيه ، وزاد العراقى فيها ، صدوق إن شاء الله ، أرجو أن لا بأس به ، صويلح ، وزاد شيخ الإسلام ــ مقبول .

ثانياً : مراتب ألفاظ الجرح : يقول السيوطى وأما ألفاظ الجرح فمراتب :

الأولى : أدناها ما قرب من التعديل ، فإذا قالوا : لين الحديث كتب حديثه وينظر فيه اعتبارا . ومن هذه المرتبة ما زاده العراقى : فيه لين . فيه مقال ، ضعف ، تعــرف وتــنكر ، وليس بذاك ليس المتين، ليس بحجة ، ليس بعمدة ، ليس بمرضى ، للضعف ما هو ، فيه خلف ، تكلموا فيه مطعون فيه ، سئ الحفظ .

الثانية: قولهم : ليس بقوى ، يكتب حديثه للاعتبار ، وهو دون " لين " فهى أشد فى الضعف.

الثالثة : قولهم : ضعيف الحديث ــ وهو دون ــ ليس بقوى ، ولا يطرح بل يعتبر به أيضــا ، ومن هذه المرتبة فيما ذكره العراقى ، ضعيف فقط ، منكر الحديث ، حديثه منكر ، واه ، ضعفوه [٢] .

---

(١) تدريب الراوى ، ٣٤٥/١ .
(٢) تدريب الراوى ، ٣٤٦/١ .

الرابعة : وإذا قالوا : متروك الحديث ، أو واهيه ، أو كذاب فهو ساقط لا يكتب حديثه ولا يعتبر به ، ولا يستشهد، إلا أن هاتين مرتبتان ، وقبلهما مرتبة أخرى لا يعتـبر بحديثها أيضا ، وقد أوضح ذلك العراقى ، فى المرتبة التى قبل وهى الـرابعة رد حديـثه ن ردوا حديثه ، مردود الحديث ، ضعيف جداً ، واه بمرة طرحوا حديثه ، مطرح ، مطرح الحديث ، أرم به ، ليس بئ لا يساوى شيئاً .

الخامســة : قولهم : متروك الحديث ، متروك ، تركوه ، ذاهب . ذاهب الحديث سـاقط ، هـالك فيه نظر ، سكتوا عنه لا يعتبر بحديثه ، ليس بالثقة ، ليس بثقة غير ثقة ولا مأمون ، متهم بالكذب أو بالوضع .

السادسة : قولهم : كذاب يكذب ، دجال ، وضاع ، يضع ، وضع حديثا .

قال السيوطى : ومن ألفاظهم فى الجرح والتعديل ، فلان روى عنه الناس ، وسط ، مقارب الحديث ، وهذه الألفاظ الثلاثة من المرتبة التى يذكر فيها شيخ ، وهى الثالثة مـن مراتـب الـتعديل " ومضطرب ، لا يحتج به ، مجهول " هذه الألفاظ الثلاثة فى المرتـبة التى فيها: ضعيف الحديث ، وهى الثالثة من مراتب التجريح " لا شئ " هذه مـن مرتـبة " رد حديـثه " التى أهملها المصنف " ليس بذلك ، ليس بذاك القوى فيه ضعف ، أو فى حديثه ضعف " هذه من مرتبة لين الحديث " وهى الأولى " ما أعلم به بأسا " هذه أيضا منها أو من آخر مراتب التعديل ، كأرجوا أن لا بأس به .

قال العراقى : وهذه أرفع فى التعديل ، لأنه لا يلزم من عدم العلم بالبأس حصول الرجاء بذلك .

بعد هذا العرض لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل لدى السخاوى والسيوطى نرى أن ـــ هناك فرقا واضحا فى ترتيب الألفاظ والمراتب ، ففى مراتب التعديل نرى الفـرق يبدأ من بعد المرتبة الأولى فما جعله السخاوى فى الثالثة جعله السيوطى فى الثانية وهكذا إلى آخر مراتب التعديل على الرغم أنهما اتفقا على أن مراتب

الـتعديل ست مراتب اتفقا فى الأولى واختلفا بعد ذلك ، كما أن السيوطى قد زاد ثلاثة ألفاظ جعلها من المرتبة الأولى وأخبر بأنه لم يسبق إليها ، لكن إحدى هذه المراتب .

قد ذكرها السخاوى وجعلها فى المترتبة الثانية ، فإن كان السيوطى يقصد أنه لـم يرمن سبق إلى تلك الألفاظ ومنها تلك اللفظة " فلان لا يسأل عن مثله " فهذا غير مسلم له فى تلك اللفظة ، وإن سلمنا فى غيرها ، وإن كان يقصد لم ير من جعلها فى المرتبة الأولى فليس لنا إلا التسليم لما قال .

ثم إن ترتيب الألفاظ فى التجريح عند كلا الإمامين مختلف ، فالسخاوى بدأ بأسـوئها فى المرتبة الأولى ، على حين العكس عند السيوطى حيث جعل أخفها الأولـى وإن كان لأفضل للسيوطى فى هذا ولا مؤاخذة على السخاوى فى ذاك ، حيـث أن كلـيهما متبع وليس بمبتدع ، فالسخاوى شارح لألفية العراقى ومتبع لترتيـبه ، وإن كـان قـد أيد ترتيب ابن أبى حاتم وأبن الصلاح وقال عليه إنه الأنسـب [1] ، ولكـنه يـتعامل مـع نص قائم وموجود ـ وليس له تغييره ت والسيوطى شارح لتقريب النواوى والنواوى مختصر لابن الصلاح فمنهجه منهج ابـن الصـلاح فلا فضل له . والفروق إنما تظهر فى ترتيب الألفاظ ، وقد أجاد الرجلان كما أجاد السابقون .

وهكـذا نكـون قد تتبعنا ألفاظ الجرح والتعديل منذ ابن أبى حاتم وما طرأ من ترتيـب لهذه الألفاظ ، فازدادت المراتب وزادت الألفاظ الموضوعة لكل مرتبة حسـب مـا تراءى لأئمة هذا الشأن على أن لبعض هؤلاء الأئمة مذاهب خاصة حـددت معنى بعض العبارات فى التعديل والتجريح لم تكن لغيرهم بل معروفة لهم . إذا ذكرها العلماء ، وهناك أيضا ألفاظ بقيت الحيرة فيها قائمة وللعلماء فى شأنها أقوال وهذا ما نوضحه فى الفقرة التالية .

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ، ٣٤٣/١ .

ثانـيـاً : بـيان بعـض ألفاظ الجرح والتعديل ، ومعرفة قائليها ، ومصطلحاتهم المقصودة من ورائها .

١- **الإمـام الـبخارى** : وما رده من قوله (منكر الحديث) وقوله " فيه نظر ، وسكتوا عنه " .

أ) **المراد من قوله " منكر الحديث "** .

قال الإمام الذهبى : ونقل عن ابن القطان أن البخارى قال : كل من قلت فـيه " منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه [١] وقال السخاوى : قال البخارى كل مـن قلـت فيه منكر الحديث لا يحتج به ، وفى لفظ : لا تحل الرواية عنه [٢] . وكذا قال السيوطى ويطلق " منكر الحديث " على من لا تحل الرواية عنه وعلى هذا يكون اصطلاحا خاصا للبخارى يعرف به يختلف عن اصطلاح الإمام أحمد .

فـإن الجمهـور يطلقون " منكر الحديث " على ضعيف يخالف الثقات فى روايـته والإمام أحمد يطلقه على من يغرب على أقرانه بالحديث اى على مجرد الـتفرد يقـول : ابن الصلاح : وإطلاق الحكم على التفرد بالرد ، أو النكارة أو الشـذوذ موجـود فى كلام كثير من أهل الحديث [٣] . قال الحافظ ابن حجر فى هدى السارى فى ترجمة : يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندى : قال ابن معين : ثقـة حجـة ، ووثقه أحمد فى رواية الأثرم وكذا أبو حاتم والنسائى وابن سعد ، وروى أبو عبيد الآجرى عن أبى داود عن أحمد أنه قال : منكر الحديث . قلت : هـذه اللفظـة يطلقهـا أحمـد على من يغرب على أقرانه بالحديث عرف ذلك بالاسـتقراء مـن حاله وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم [٤] . إذاً فمنكر

---

(١) ميزان الاعتدال ٥/١ فى ترجمة (أبان بن جبلة الكوفى)
(٢) فتح المغيث للسخاوى ، ٣٤٦/١ . (٣) تدريب الراوى ، ٣٤٩/١ .
(٤) مقدمة ابن الصلاح صـ ١٨٠ ، معرفة المنكر من الحديث " .

الحديث عند البخارى ضده عند الإمام أحمد . وقد يطلقون " منكر الحديث " على من روى حديثا منكرا ولم يكثر من ذلك فلا يكون الراوى ضعيفا بهذا ، وكذا قد يطلقونه على من روى المناكير عن الضعفاء ويكون هو ثقة فى نفسه .

قال العراقى : وكثيرا ما يطلقون المنكر على الراوى لكونه روى حديثا واحداً .

قـال الإمـام الذهبى فى ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيرى قولهم : منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر بل إذا روى الرجل جملة وبغض ذلك مناكير فهو منكر الحديث [١] .

قال السخاوى " وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء قال الحاكم : قلت للدار قطنى : فسليمان ابن بنت شرحبيل ؟ قال : ثقة . قلت : أليس عنده مناكير ؟ قـال : يحدث بها عن قوم ضعفاء ، أم هو فثقة . وهذه بعض الأمثلة لقول البخارى فى الراوى " منكر الحديث " وذكر كلام غيره فى الراوى ليعرف مدلول لفظه بالنظر إلى حكم غيره فى الرَواة ـــ من كتباه (الضعفاء الصغير) .

المـثال الأول : أيـوب بـن سيار الزهرى : عن يعقوب بن زيد قال البخارى منكر الحديـث [٢] . وقـال أو زرعة : ضعيف الحديث ، قال : أبو حاتم ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، ليس بالقوى [٣] .

الثانى : أصرم بن غياث : عن مقاتل بن حيان قال البخارى " منكر الحديث [٤] . وقال أبو زرعة : ليس بقوى ، وقال أبو حاتم منكر الحديث [٥]

الثالـث : أزور بن غالب . قال البخارى منكر الحديث [٦] قال أبو زرعة ليس بقوى ، قال أبو حاتم : هو منكر الحديث وهو مجهول [٧] .

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ٣٤٧/١ . وقد رجعت إلى نسخة الميزان المطبوعة ٧٩/٢ فلم اعثر على قول الذهبى " هذه الفقرات " فى أثناء الترجمة . وليست أيضا فى غيره من الكتب .

(٢) الضعفاء الصغير للبخارى صـــ ١٩ ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ،ط دار الوعى بحلب .

(٣) الجرح والتعديل ، ٢٤٨/٢ . (٤) الضعفاء الصغير صـــ ٢١ . (٥) الجرح والتعديل ، ٣٣٦/٢ .

(٦) الضعفاء الصغير صـــ ٢١ . (٧) الجرح والتعديل ، ٣٣٦/٢ .

والأمثلة كثيرة لمن أراد الاستقصاء .

ب) قول البخارى " فيه نظر ، سكتوا عنه " :

قال الذهبى فى ترجمة : عبد الله بن داود الواسطى قال البخارى : فيه نظر . ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً [١] وقال الذهبى : حتى إن البخارى قال : إذا قلت : فلان فى حديثه نظر فهو متهم واه [٢] .

وقال العراقى : هاتان العبارتان يقولهما البخارى فيمن تركوا حديثه [٣] وقال السخاوى : كثيرا ما يعبر البخارى بهاتين فيمن تركوا حديثه ، بل قال ابن كثير : إنهما أدنى المنازل عنده وأردأها . قلت لأنه لورعه قل أن يقول كذاب أوضاع نعم ربما يقول كذابه فلان ، ورماه فلان بالكذب . فعلى هذا إدخالهما فى هذه المرتبة بالنسبة للبخارى خاصة مع تجوز فيه أيضا [٤] . وقال السيوطى : البخارى يطلق " فيه نظر وسكتوا عنه " فيمن تركوا حديثه [٥] . وذكر ذلك التهانوى فقال : سيطلق البخارى " فيهه نظر ، سكتوا عنه " فيمن تركوا حديثه[٦] وهذا الكلام غير مسلم به حيث إن العلماء قد خالفوا البخارى فى أحكامه . كما أن البخارى قد يقصد من قوله " فيه نظر " إسنادا خاصا ، أو الحديث وليس الراوى .

يقول العلامة المحقق حبيب الرحمن الأعظمى [٧] : ولا ينقضى عجبى حين أقرأ كلام الذهبى والعراقى أن البخارى لا يقول " فيه نظر إلا فيمن يتهمه غالبا . ثم أرى أئمة هذا الشأن لا يعبأون بهذا ، فيوثقون من قال فيه البخارى " فيه نظر " أو يدخلونه فى الصحيح ، وإليك أمثلته :

---

(١) ميزان الاعتدال ، ٣٤/٢ . (٢) مقدمة الضعفاء الذهبى صـ ١ . (٣) فتح المغيث للعراقى ، ٤١/٢ .
(٤) فتح المغيث للسخاوى ، ٣٤٤/١ . (٥) تدريب الراواى ، ٣٤٩/١ . (٦) قواعد فى علوم الحديث صـ ٢٥٤ .
(٧) الرفع والتكميل صـ ٣٨٩ .

١- تمـــام بن نجيح ، قال فيه البخارى : " فيه نظر " ووثقه ابن معين ، قال البـزار فى موضع : هو صالح الحديث ، وروى له البخارى نفسه أثرا موقوفـا معلقا فى رفع عمر بن عبد العزيز يديه حين يركع . أعنى فلم يتركه البخارى نفسه ، ولم يتركه أبو داود ولا الترمذى

٢- ثعلبة بن يزيد الحمانى ، قال فيه البخارى " فى حديثه نظر " لا يتابع فى حديـثه " وقال النسائى : ثقة وقال ابن عدى : لم أر له حديثا منكراً فى مقدار ما يرويه قال الحافظ ابن حجر : صدوق شيعى .

٣- جعدة المخزومى ، قال البخارى : " لا أعرف له إلا هذا الحديث ، وفيه نظـر " وروى له الـترمذى . وقـال فيه الحافظ ابن حجر : مقبول . ومعلـوم أن الحـافظ ابن حجر يقول هذا فيمن ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك به حديثه .

٤- جمـيع بن عمير التيمى ، قال البخارى : (فى أحاديثه نظر) وقال أبو حـاتم : محلـه الصدق ، صالح الحديث . وقال الساجى : صدوق قال العجلى : تابعى ثقة . وقال ابن حجر : صدوق يخطئ يتشيع وروى له الأربعـة ، وحسـن الـترمذى حديثه فى " سننه " فى " مناقب أبى بكر الصديق " فى الباب الرابع .

٥- حبيـب بن سالم ، قال البخارى : " فيه نظر " وقال ابن عدى : ليس فى متون أحاديثه حديث منكر ، بل قد اضطرب فى أسانيد ما يروى عنه ، وقـال الآجـرى عن أبى داود : ثقة . وذكره ابن حبان فى " الثقات " وروى له مسلم والأربعة ، وقال ابن حجر : لا بأس به [1] .

---

(١) المرجع السابق .

٦- راشد بن داود الصنعانى ، قال فيه البخارى : " فيه نظر " لكن وثقه إمام هذا الشأن يحيى بن معين ، قال : ليس به بأس ثقة . قال دحيم : هو ثقة عـندى وذكـره ابن حبان فى " الثقات " وروى له النسائى . وقال فيه الحافظ ابن حجر صدوق له أوهام .

٧- صعصـعة بن ناجية ، قال البخارى : " فيه نظر " وهى صحابى ذكره ابن حجر فى " الإصابة " وتهذيب التهذيب .

وقد ذكر أمثلة أخرى ــ ثم قال : والصواب عندى : أن ما قاله العراقى ليس بمطـرد ولا صـحيح على إطلاقه ، بل كثيرا ما يقوله البخارى ولا يوافقه عليه الجهابذة ، وكثيرا ما يقوله ويريد به إسنادا خاصا كما قال فى " التاريخ الكبير " فـى ترجمة (عبد الله بن محمد بن عبد الله بن ز يد ، رائى الأذان : فيه نظر ، لأنـه لـم يذكر سماع بعضهم من بعض " وكثيراً ما يقوله ولا يعنى الراوى بل حديث الراوى فعليك بالتثبت والتأنى .

يقـول الشيخ أبو غدة معلقا : قد أيقظ ــ حفظه الله وأمتع به ــ إلى موضوع من العلم هام جدا ، كان مأخوذا بالتسليم والمتابعة من العلماء ، فجزاه الله تعالى خيرا عن السنة وعلومها . وهذه الأمثلة التى ذكرها شيخنا ــ على كثرتها ــ هى غيض من فيض مما فى كلام البخارى فى كتبه مثل " التاريخ الكبير " و"الضعفاء الكبـير وغيرها [1] ، وهذا الموضوع يستحق أن يوليه بعض الباحثين الأفاضل تتبعا خاصا ، رجاء أن يتوصل به إلى تقعيد قاعدة مستقرة ، تحدد مراد البخارى مـن تعابيره المختلفة ، إذ يقول فى بعض الرواة : " فيه نظر " وهو الأكثر فى اسـتعمالاته وتعابـيره ، ويقول فى بعضهم : (فى حديثه نظر) ، وهو أقل من

---

(١) الرفع والتكميل صـ ٣٩١ .

الأول ويقول فى بعضهم : (فى إسناده نظر) ، وفى بعضهم : (فى إسناد حديثه نظـــرا) ويقول غير ذلك من العبارات ، ولابد أن يكون فرق بين تعبير وتعبير عنده لما عرف عنه من الدقة البالغة فى لفظه وعبارته [١] .

٢- الإمام الشافعى ومراده من قوله " حديثه ليس بشئ "

يقصد الشافعى من هذا اللفظ أن من وصف به فهو كذاب . يقول السخاوى : على أنا روينا عن المزنى قال : سمعنى الشافعى يوما وأنا أقول : فلان كذاب. فقال لى : يا إبراهيم أكس ألفاظك ، أحسنها ، لا تقل كذاب . ولكن قل حديثه ليس بشئ وهذا يقتضى أنه حيث وجدت فى كلام الشافعى تكون من المرتبة الأولى [٢] .

٣- الإمام يحيى بن معين ومراده من قوله فى الراوى " ليس بشئ " وقوله لا بأس به " أو : ليس به بأس " يكتب حديثه " :

أ) قول ابن معين " ليس بشئ :

قـــال ابن حجر فى الفتح فى ترجمة عبد العزيز بن المختار البصرى وثقة ابن معين فى رواية ابن الجنيد وغيره وقال فى رواية ابن أبى خيثمة عنه " ليس بشئ " .. قلـــت : احتج به الجماعة وذكر ابن القطان الفاسى أن مراد ابن معين بقوله فى بعض الروايات " ليس بشئ " يعنى أن أحاديثه قليلة جداً [٣] .

قـــال اللكنوى : كثيرا ما تجد فى " ميزان الاعتدال " وغيره ، فى حق الرواة نقـــلا عـــن يحيى بن معين : أنه " ليس بشئ " فلا تغتر به . ولا تظنن أن ذلك الراوى مجروح بجرح قوى [٤] .

---

(١) الرفع والتكميل صـــ ٣٩١ . (٠) الرفع والتكميل صـــ١٥١ .

(٢) فتح المغيث للصخاوى ، ٣٤٥/١ (٠) قواعد علوم الحديث صـــ ٢٥٢ .

(٣) هدى السارى صـــ ٤٢٠ ، ٤٢١ .

(٤) الرفع زوالتكميل صـــ٢١٢ .

يقول السخاوى : إن ابن القطان قال : إن ابن معين إذا قال فى الراوى " ليس بشـــئ " إنما يريد أنه لم يرو حديثا كثيرا ، هذا مع أن ابن أبى حاتم قد حكى أن عثمان الدارمى سأله عن أبى دراس فقال:إنما يروى حديثا واحدا ليس به بأس[١].

إذ فالسخاوى قد ألمح بأن قول ابن القطان ليس على إطلاقه ، وأعطى الدليل علـــى ما قال بما ورد على لسان ابن معين نفسه ، والحق أن ابن معين لم يقصد بقوـــله " لـــيس بشـــئ " صاحب الحديث القليل بقدر ما قصد به ضعف الراوى وانحطاطـــه عن رتبة الثقة وهو الأغلب من فعله . وإليك بعض الأمثلة على أن قصـــد ابـــن معيـــن من قوله فى الراوى " ليس بشئ " أن صاحب هذا الوصف ضعيف وليس بثقة :

١- إبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل الخوزى :

قال صالح بن أحمد بن حنبل قال أبى : إبراهيم الخوزى . متروك الحديث . وقـــال ابن أبى حاتم قوئ على العباس بن محمد الدورى عن يحيى بن معين أنه قـــال : إبراهيم بن يزيد الخوزى المكى " ليس بثقة ، وليس بشئ " وقال ابن أبى حـــاتم أخبرنا محمد بن عبد الله بن قهزاد المروزى فيما كتب إلى قال سمعت أبا إســـحاق الطالقانى يقول : سألت عبد الله بن المبارك عن حديث إبراهيم الخوزى فـــأبى أن يحدثـــنى به قال له عبد العزيز بن أبى رزمة حدثه يا أبا عبد الرحمن فقال: تأمرنى أن أعود فى ذنب قد تبت منه . قال ابن أبى حاتم سمعت أبى يقول : إبراهيم الخوزى فقال : منكر الحديث سكن مكة وهو ضعيف الحدث [٢]

٢- خالد بن أيوب البصرى روى عن أبيه روى عنه جرير بن حازم مرسل ســـمعت أبـــى يقول ذلك . قال ابن أبى حاتم ذكره أبى عن إسحاق بن

---

[١] فتح المغيث للسخاوى ، ١/٣٤٥ .   [٢] الجرح والتعديل ، ٢/١٤٦ ، ١٤٧ .

منصـــور عـــن يحيى بن معين أنه قال : خالد بن أيوب لا شئ يعنى ــ ليس بثقة . وسمعت أبى يقول : هو مجهول منكر الحديث [١] .

٣- خـــالد بن إلياس القرشى العدوى المدينى من ولد عامر بن لؤى . روى عـــن مســـلم بـــن يسار وربيعة بن أبى عبد الرحمن ، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب .. الخ روى ابن أبى حاتم قال حدثنا محمد بن حموية بـــن الحسن قال سمعت أبا طالب قال سألت أحمد بن حنبل عن خالد بن إلـــياس القريشـــى فقال : متروك الحديث وقال ابن أبى حاتم قرئ على العباس بن محمد الدورى عن يحيى بن معين أنه قال : خالد بن إلياس : قـــال لـــيس بشئ . قال ابن أبى حاتم سمعت أبى يقول : خالد بن إلياس ضعيف الحديث . منكر الحديث ، قلت يكتب حديثه ؟ قال : زحفا . وقال ســـئل أبـــو زرعة عن خالد بن إلياس فقال : ليس بقوى ضعيف ،؛ سمعت أبا نعيم يقول : لا يساوى حديثه وسكت ، وذكر بعدنا : لا يسوى حديثه فلسين[٢]

٤- داود بن يزيد الأودى وهو ابن عبد الرحمن أبو زيد الزعافرى . قال ابن أبـــى حـــاتم حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل حدثنا على بن المدينى قال ســـمعت يحـــيى القطان قال قال سفيان : شعبة يروى عن داود بن يزيد الأودى ؟ تعجبا منه . وقال ابن أبى حاتم حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال قال أبى : داود بن يزيد يحدث عن الشعبى ضعيف الحديث ، وقال ابن أبى حاتم قرئ على العباس بن محمد الدورى عن يحيى بن معين أنه قـــال : داود بـــن يزيد الأودى "ليس حديثه بشئ" وقال ابن أبى حاتم

---

(١) الجرح والتعديل ، ٣/٣٢١ .

(٢) الجرح والتعديل ، ٣/٤٢٧ .

سـمعت أبى يقول : داود الأوردى ليس بقوى ، يتكلمون فيه وهو أحب إلى من عيسى الحناط [١] .

٥- زياد بن ميمون أبو عمار ، صاحب الفاكهة . وكان يروى عن أنس بن مـالك . قال ابن أبى حاتم حدثنا الحجاج بن حمزة قال سمعت يزيد بن هـارون يقـول : تركت أحاديث زياد بن ميمون وكان كذابا استبان لى كذبـه . وقـال ابـن أبى حاتم قرئ على العباس بن محمد الدورى قال سمعت يحيى بن معين يقول : زياد أبو عمار " ليس حديثه بشئ " وقال أبـو حاتم : زياد بن ميمون كان يقال إنه كذاب ، ترك حديثه . سئل أبو زرعة عن زياد بن ميمون فقال : واهى الحديث [٢] .

والأمـثلة على ذلك كثيرة لمن أراد أن يتتبع كلام ابن معين ومراده من قوله "لـيس بشئ " ويتضح أكثر عند ذكر قول غيره معه . وقد اكتفيت بكتاب الجرح والتعديل " حيث إن من جاء بعد عيال عليه .

والخلاصة : أن مراد ابن معين من قوله " ليس بشئ " أمران :

الأول : أن مراده ـ من هذا اللفظ أن من اتصف به لم يرو حديثا كثيراً ـ على رأى ابن القطان ـ وإن كان هذا المعنى غير غالب لمن تتبع قوله .

الـثانى : أن مـراده ـ من اللفظ ـ أن من اتصف به ضعيف وليس بثقة وهو الغالب عليه فى استعماله لهذا اللفظ .

ب) مراد قول ابن معين " لا بأس به ، أو : ليس به بأس "

إذا قال يحيى بن معين فى الراوى " لا بأس به أو : ليس به بأس " فإنه يقصد بذلك أنه ثقة .

---

(١) المرجع السابق . (٢) الجرح والتعديل ، ٣/٥٤٤ ، ٥٤٥ .

قال ابن الصلاح : ورد عن ابن أبى خيثمة ، قال : قلت ليحيى بن معين إنك تقـول فلان ليس به بأس ، فلان ضعيف . قال : إذا قلت لك ليس به بأس ، فهو ثقة . وإذا قلت لك : هو ضعيف ، فليس هو بثقة لا تكتب حديثه [١] . ثم قال ابن الصلاح : ليس فى هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث .

وقال الإمام ابن حجر فى " الهدى " : يونس بن أبى الفرات البصرى وثقه أبو داود والنسائى ، وقال ابن الجنيد عن ابن معين " ليس به بأس " وهذا توثيق من ابن معين [٢] .

ولكن هناك من شارك ابن معين فى هذا النهج أيضا يقول السخاوى : ونحوه قـول أبى زرعة الدمشقى قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم يعنى الذى كان فى أهـل المشـرق كـأبى حـاتم فى أهل المشرق : ما تقول فى على بن حوشب الفزرارى قال : لا بأس به ، قال فقلت : ولم لا تقول ثقة ولا نعلم إلا خيرا قال : قد قلت لك إنه ثقة [٣] .

جـ) قول ابن معين فى الراوى " يكتب حديثه " :

إذا قال ابن معين فى الراوى يكتب حديثه " فإنه يعد من جملة الضعفاء " يقول ابـن عدى فى ترجمة . إبراهيم بن هارون الصنعانى " : وقول يحى بن معين " يكتـب حديثه " معناه أنه فى جملة الضعفاء والذين يكتب حديثهم ولم أر لإبراهيم بن هارون هذا عندى إلا الشئ اليسير فلم أذكره هاهنا [٤] .

٤- الإمام أحمد بن حنبل ومراده من قوله فى الراوى " هو كذا وكذا " :

قـال الذهبى فى " الميزان " فى ترجمة يونس بن أبى إسحاق عمر والسبيعى قال عبد الله بن أحمد : سألت ابى عن يونس بن أبى إسحاق ؟ قال : كذا وكذا .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـ ٢٣٨ . (٢) هدى السارى صـ ٤٥٤ ، ٤٥٥ . (٣) فتح المغيث للسخاوى ، ٣٤١/١ .
(٤) الكامل فى الضعفاء الرجال ، ٢٤٢/١ ، ٢٤٣ .

قلـــت : هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده ، وهى بالاستقراء كناية عمن فيه لين [١] . والذى يؤكد ما ذهب إليه الذهبى قول الإمام أحمد : يونس بن أبى إسحاق حديثه فيه زيادة على حديث الناس . وقال ابن أبى حاتم أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى قال : سألت أبى عن يونس بن أبى إسحاق فقال : حديثه مضطرب [٢] .

٥- **الإمـــام أبو حاتم ومراده من قوله فى الراوى :** " مجهول " و " بين يدى عدل أو على يدى عدل " و " أسأل الله السلامة " و " مؤد " و " يكتب حديثه ولا يحتج به "

أ) **مـــراده مـــن قوله " مجهول " :** [٣] يقصد أبو حاتم من قوله فى الراوى " مجهول " جهالة الوصف لا جهالة العين . ثم إن جهالة العين ترتفع برواية اثنيـــن عنه دون جهالة الوصف هذا عند الأكثر . وعند الدار قطنى : جهالة الوصـــف أيضا ترتفع بها . يقول الخطيب : المجهول عند أصحاب الحديث هو " كل من لم يشتهر بطلب العلم فى نفسه ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد مثل : عمرو ذى مر ، وجبار الطائى ، وعبد الله بن أغر الهمذانى ، والهيثم بن حنش ، ومالك بن أغر ، وسعيد بن ذى حدان ، وقيس بن كركم ، وخمر بن مالك ، هؤلاء كلهم لم يرو عنهم غير أبى إسحاق السبيعى .. وغير ما ذكرنا خلق كثير تتسع أسماؤهم .

وأقل ما ترفع به الجهالة : أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم ، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه [٤] . ولكن قال **الدار قطنى**

---

(١) ميزان الاعتدال ٣٣٩/٣ . (٢) الجرح والتعديل ، ٢٤٤/٩ .

(٣) قلد الذهبى فى كتابه الميزان ابى حاتم حيث يقول فى ترجمة " أبان بن حاتم الأملوكى " اعلم أن كل من أقول فيه " مجهول " ولا أسنده إلى قائله ، فإن قائله ، فإن ذلك هو قول أبى حاتم ـ إلا أن الذهبى لم يلتزم وجهل من تلقاء نفسه .
* ميزان الاعتدال ، ٥/١ * راجع الرفع والتكميل صـــ ٢٢٥ .

(٤) الكفاية صـــ ٨٨ ، ٨٩ . * مقدمة ابن الصلاح صـــ ٢٢٦ . * تدريب الراوى ٣١٧/١ ، ٣١٨ .

: مــن روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته [١] . **يقول السخاوى :** علــى أن قول أبى حاتم فى الرجل إنه مجهول لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد بدليل أنه قال فى داود بن يزيد الثقفى مجهول مع أنه قد روى عنه جماعة ، ولــذا قال الذهبى عقبة : هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولا عند أبــى حــاتم ، ولو روى عنه جماعة ثقات يعنى أنه مجهول الحال وقد قال فى : عبد الرحــيم بــن كرم بعد أن عرفه برواية جماعة عنه أنه مجهول[٢] . **لذا** فإن قول أبى حــاتم فى الراوى إنه " مجهول " لا يؤخذ به ما لم يوافقه غيره من الأئمة النقاد العدول فكثيرا ما ردوه عليه بأنه جهل من هو معروف عندهم [٣] .قال ابن حجر فــى " الفتح " فى ترجمة " الحكم بن عبد الله أبو النعمان البصرى قال الذهلى : كان ثبتا فى شعبة عاجله الموت ، قال ابن عدى : له مناكير لا يتابع عليها وقال ابن أبى حاتم عن أبيه مجهول . قلت : ليس بمجهول من روى عنه أربعة ثقات ووثقه الذهلى [٤] . وقال فى ترجمة : عباس بن الحسين القنطرى . قال ابن أبى حــاتم عن أبيه " مجهول " قلت : إن أراد العين فقد روى عنه البخارى وموسى بــن هرون الحمال والحسن وابن على المعمرى وغيرهم ، وإن أراد الحال فقد وثقــه عــبد الله بــن أحمــد بن حنبل قال سألت أبى عنه فذكره بخير ، وله فى الصحيح حديثان قرنه فى أحدهما وتوبع فى الآخر [٥] .

قــال السيوطى : جهل جماعة من الحافظ قوما من الرواة لعدم علمهم بهم ، وهم قوم معروفون بالعدالة عند غيرهم ، وأنا أسرد ما فى " الصحيحين " من ذلك :

١- أحمد بن عاصم البلخى . جهله أبو حاتم ، ووثقه ابن حبان وقال : روى عنه أهل بلده .

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ، ٢٩٨/١ . (٢) فتح المغيث للسخاوى ، ٢٦٩/١ . (٣) الرفع والتكميل صـــ ٢٥٣ .
(٤) هدى السارى صـــ ٣٩٨ . (٥) هدى السارى صـــ ٤١٢ ، ٤١٣ .

٢- إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومى . جهله ابن القطان ، وعرفه غيره .

٣- أسـامة بن حفص المدينى . جهله أبو القاسم اللالكائى ، قال الذهبى : ليس بمجهول روى عنه أربعة .

٤- أسباط أبو اليسع . جهله أبو حاتم، وعرفه البخارى .

٥- بـيان بن عمرو . جهله أبو حاتم ، ووثقه ابن المدينى وابن حبان وابن عدى وروى عنه البخارى وأبو زرعة وعبيد الله بن واصل .

٦- الحسين بن الحسن بن يسار جهله أبو حاتم ، ووثقه أحمد وغيره .

٧- الحكم بن عبد الله البصرى . جهله أبو حاتم ، ووثقه الذهلى وروى عنه أربعة ثقات [1] .

٨- عباس القنطرى . جهله أبو حاتم ، ووثقه أحمد وابنه .

٩- محمـد بـن الحكم المروزى . جهله أبو حاتم ، ووثقه ابن حبان وروى عنه البخارى .

وهـؤلاء المذكورين الذين جهلهم أبو حاتم منهم : السادس من الطبقة الثامنة : أتـباع التابعيـن ـ والرابع والسابع من التاسعة : أتباع التابعين أيضا . والأول والخامس والثامن والتاسع من الحادية عشرة : طبقة الذهلى والبخارى .

هذا : **وقد يجهل أبو حاتم " التابعى " و " الصحابى " وإليك الأمثلة :**

١- **مـثال التابعى :** صالح بن جبير الصدائى أبو محمد الطبرانى ، ويقال : الأزدى كـان كاتـب عمر بن عبد العزيز على الخراج سمع من : أبى جمعة حبيب بن سباع ـ أبى جمعة النصارى صحابى ـ ، أبى العجفاء السـلمى ، وأبى أسماء الرحبى ، ورجاء بن حيوة . وعنه أسيد بن عبد

---

(١) تدريب الراوى ، ٣٢٠/١ .

الرحمـــن ومرزوق بن نافع ومعاوية بن صالح وغيرهم . قال رجاء بن أبـــى ســـلمة . قال عمر بن عبد العزيز : ولينا صالح بن جبير فوجدناه كاسمه . وقال ابن أبى حاتم أخبرنا يعقوب بن إسحاق الهروى فيما كتب إلى قال حدثنا عثمان بن سعيد ــ الدارمى ــ قال سألت يحيى بن معين عن صالح بن جبير كيف هو ؟ فقال : ثقة . وقال ابن أبى حاتم سئل أبى عـــن صالح بن جبير فقال : شيخ مجهول [١] . (وهو كما رأيت تابعى من الثقات) .

٢- **مـــثال الصحابى** : زياد بن جارية التميمى الدمشقى : يقال إن له صحبة روى عـــن النبى ﷺ " من سأل وله ما يغنيه " الحديث ، قال : ابن أبى حاتم : سألت أبى عنه فقال " شيخ مجهول [٢] وقد ذكره ابن أبى عاصم وأبـــو نعـــيم الأصبهانيان فى الصحابة ، وجزم بكونه تابعيا ابن حبان وغيره . وأبو حاتم قد عبر بعبارة " مجهول " فى كثير من الصحابة [٣] . وكـــذا يصـــنع أبـــو حاتم فى جماعة من الصحابة ، يطلق عليهم اسم الجهالـــة لا يريد جهالة العدالة ، وإنما يريد أنهم من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين [٤] .

ب) مراد أبو حاتم من قوله فى الراوى : " بين يدى عدل ، أو على يدى عدل "

هـــذا القول إذا قاله أبو حاتم يقصد به ضعف الراوى ونزوله عن درجة الـــثقة قال السخاوى : " أفاد شيخنا الحافظ ابن حجر ، أن شيخه الحافظ العراقى كـــان يقـــول فـى قول أبى حاتم : " هو على يدى عدل " أنها من ألفاظ التوثيق ، وكـــان ينطق بها هكذا ــ هو على يدى عدل ــ بكسر الدال الأولى بحيث تكون

---

(١) الجرح والتعديل ، ٣٩٦/٤ ، ٣٩٧ . (٢) الجرح والتعديل ، ٥٢٧/٣ . (٣) تهذيب التهذيب ، ٣٥٦/٣ .
(٤) الرفع والتكميل صـــ ٢٥٧ .

اللفظة للواحد ، وبرفع اللام وتنوينها . **قال شيخنا** : وكنت أظن أن ذلك كذلك ، إلـــى أن ظهـــر لى أنها عند أبى حاتم من ألفاظ التجريح ، وذلك أن ابنه قال فى الجـــرح والـــتعديل فـــى ترجمة " جبارة بن المغلس سمعت أبى يقول : ضعيف الحديـــث ، ثم قال : سألت أبى عنه فقال : " هو على يدى عدل [١] ، ثم حكى — أى ابـــن أبى حاتم — أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف ولم ينقل عن أحد فيه توثيقا ، ومـــع ذلـــك فما فهمت معناها ولا اتجه لى ضبطها ، ثم بأن لى أنها كناية عن الهالك ، وهو تضعيف شديد . ففى كتاب " إصلاح المنطق " ليعقوب بن السكيت عـــن ابن الكلبى قال : جزء بن سعد العشيرة بن مالك ، من ولده العدل ، وكان ولـــى شرط تبع ، فكان تبع ، إذا أراد قتل رجل دفعه إليه فمن ذلك قال الناس : وضع على يدى عدل ، ومعناه : هلك . قلت : أى السخاوى ونحوه عند ابن قتيبة فى أوائل " أدب الكاتب " وزاد : ثم قيل ذلك لكل شئ قد يئس منه [٢] .

جـ) مراده من قوله " اسأل الله السلامة " : يقصد أبو حاتم من هذا القول : أن صـــاحبه متروك لا يؤخذ منه قال ابن أبى حاتم فى ترجمة : هارون بن حاتم كوفـــى روى عـــن عبد السلام بن حرب وأبى بكر بن عياش ... كتب عنه أبو زرعـــة ثم أمسك عن الرواية عنه . قال ابن أبى حاتم سمعت أبا زرعة يقول : كتبـــت عن هارون بن حاتم ولا أحدث عنه . وسمعت أبى وسئل عن هارون بن حاتم فقال : " أسأل الله السلامة " ، وكان أبو زرعة كتب عنه فأخبرته بسببه فكان لا يحدث عنه وترك حديثه . [٣] .

د) مـــراده مـــن قوله : " مؤدى " : يقصد أبو حاتم من هذا القول : أن صاحبه لا يحفظ الحديث ، ولكنه يؤدى ما سمع " ويبدو أنها كلمة تضعيف أكثر منها توثيق " .

([١]) الجرح والتعديل ، ٥٥٠/١ . ([٢]) فتح المغيث للسخاوى ، ٣٤٩/١ . ([٣]) الجرح والتعديل ، ٨٨/٩ .

قال ابن أبى حاتم فى ترجمة : سعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصارى ، أخو يحيى وعبد ربه بن سعيد الأنصارى . روى عن أنس بن مالك ، والسائب بـــن يـــزيد روى عـــنه عبد العزيز الدراوردى ، وعبد الله بن نمير وأبو أسامة سمعت أبى يقول ذلك قال ابن أبى حاتم حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال : قال أبى : سعيد بن سعيد أخو يحيى بن سعيد "ضعيف" . وروى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال : سعد بن سعيد " صالح " . وقال سمعت أبى يقول : سعد بن سعيد الأنصارى " مؤدى " (قال أبو محمد يعنى أنه كان لا يحفظ ، يؤدى ما سمع)[١]

قال **السخاوى** : كذا ينبغى تأمل الصيغ ، ، فرب صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر إلـــى اخـــتلاف ضبطها كقولهم : فلان مود ، فإنه اختلف فى ضبطها فمنهم من يخففها أى هالك ، قال فى الصحاح : أودى فلان ، أى هلك فهو مود ، ومنهم من يشـــددها مـــع الهمـــز أى حســـن الأداء أفـــاده شيخى فى ترجمة سعد بن سعيد الأنصارى فى مختصر التهذيب نقلا عن أبى الحسن بن القطان الفاسى [٢] .

هـــ) المراد من قوله " يكتب حديثه ، ولا يحتج به " :

قـــال ابـــن أبى حاتم فى ترجمة " إبراهيم بن مهاجر البجلى " سمعت أبى يقول إبراهيم بن مهاجر " ليس بقوى " هو وحصين بن عبد الرحمن ، وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض ، محلهم عندنا محل الصدق ، يكتب حديثهم ولا يحـــتج بحديـــثهم ، قلت لأبى : ما معنى لا يحتج بحديثهم ؟ قال : كانوا قوما لا يحفظـــون ، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ، ترى فى أحاديثهم اضطرابا ما شئت [٣] . " ولكنه قال هذا على رجال فى الصحيحين ولا شك أنه شديد فى مذهبه هذا قال ابن حجر فى " الهدى " فى ترجمة " بشير بن نهيك السدوسى البصرى

---

(١) الجرح والتعديل ، ٨٤/٤ . (٢) فتح المغيث للسخاوى ، ٣٤٨/١ . (٣) الجرح والتعديل ، ١٣٢/٢ ، ١٣٣ .

مــن كبار التابعين وثقه العجلى والنسائى وابن سعد وأحمد بن حنبل ، وقال أبو حاتم لا يحتج به [١] . تعنت أبو حاتم فى قوله لا يحتج به .

وقـــال فى ترجمة : محمد بن أبى عدى البصرى من شيوخ أحمد . قال أبو حاتم والنســـائى وابن سعد ثقة ، وفى الميزان أن أبا حاتم قال : لا يحتج به فينظر فى ذلك وأبو حاتم عنده عنت [٢] . وقيل أن أبا حاتم تكلم فيه تعنتا[٣]

٦- الإمام الدار قطنى ومراده من قوله " لين " :

سئل الدار قطنى عن قوله فلان (لين) ماذا يريد به ؟

قال لا يكون ساقطا متروك الحديث ، ولكن مجروحا بشئ لا يسقط عن العدالة[٤]

هــذا : ومن أقولهم فى ألفاظ التجريح ولها دلالات مختلفة ولكنها لم توضع فى درجة من الدرجات السابقة الآتى : " فلان يزرف الحديث " : قال ابن أبى حاتم فى ترجمة " محمد بن السائب الكلبى " أبو النضر ... حدثنى أبى حدثنا نصر بن علـــى وسليمان بن معبد المروزى قالا حدثنا الأصمعى حدثنا قرة بن خالد قال : كـــانوا يـــرون أن الكلـــبى يـــزرف " يعنى يكذب [٥] ومنه قولهم : فلان يحدث بالأباطيل ، ويحدث بالبواطيل ، وله أحاديث باطلة ، ومن أباطيلة ، أتى بخبر باطل .

وقولهـــم : فلان له بلايا ، ومن بلاياه ، وهذا الحديث من بلاياه ، لعل البلاء منه وقولهم : له مصائب ، من مصائبه . قولهم عنده عجائب ، عنده أوابد ، فلان ذو أوابد ، من أوابده ، هذا من إفكه أو فلان له طامات ، أو من طاماته . وقولهم : فـــلان أحاديثه لا يتابع عليها لا متنا ، ولا إسنادا . وقولهم : يأتى عن الثقات بأشياء موضوعات كأنه المتعمد لها ، وقولهم " يسبق إلى القلب أنه المعتمد لها .

---

(١) هدى السارى صـــ ٣٩٣ - ٤٦١ . (٢) هدى السارى صـــ ٤٤١ . (٣) هدى السارى صـــ ٤٦٣ .
(٤) الكفاية للخطيب صـــ ٢٣ . (٠) فتح المغيث للسخاوى ، ٣٤٦/١ (٠) الرفع والتكميل للكناوى ص ١٨٢ .
(٥) الجرح والتعديل ، ٢٧١/٧ .

وقولهم : كأنه مما عملت يداه ، وقولهم : كان يرفع المراسيل ، وينظر لها طريق الثقات . وقولهم : كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها . وقولهم : ما فى الإسناد من يحمل عليه سواه وقولهم : آفتة فلان " [١] إلى غير ذلك من ألفاظ المحدثين تدل على التضعيف مع التفاوت فى درجاته ولم يضعها العلماء فى الترتيب الخاص بألفاظ الجرح أو التعديل .

٦- منهج ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل :

يتضح منهج ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل من خلال ذكره له فى المقدمة التى قدم بها لكتاب الجرح والتعديل حيث يقول :

((قصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل فى كتابنا هنا إلى العارفين به ، العالمين له متأخرا بعد متقدم ، إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبى وأبى زرعة رحمهما الله ، ولم نحك عن قوم قد تكلموا فى ذلك لقلة معرفتهم به ، ونسبنا كل حكاية إلى حاكيها والجواب إلى صاحبه ، ونظرنا فى اختلاف أقوال الأئمة فى المسئولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم . على أنا قد ذكرنا أسامى كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله – تعالى وخرجنا الأسامى كلها على حروف المعجم وتأليفها وخرجنا ما كثر منها فى الحرف الواحدعلى المعجم أيضا فى أيضا فى أسماء آبائهم ليسهل على الطالب إصابة ما يريد منها ويتجه لموضع الحاجة إليها إن شاء الله تعالى)) [٢]

---

(١) الوضع فى الحديث ، ١/١١٣ ، ١١٤ .

(٢) الجرح والتعديل ، ٢/٨٣ .

ومما ذكره يتضح الآتى :

١- حكايـــة أقوال أئمة الجرح والتعديل من المتقدمين والمتأخرين فى الرواة حتى انتهى إلى قول أبى حاتم وأبى زرعة فيهم .

٢- الاقتصار على أقوال الأئمة الجهابذة الصيارفة فى هذا العلم ، ولم يحك عن قوم قد تكلموا فى ذلك لقلة معرفتهم به .

٣- أنه يحكى أقوال الأئمة ناسبا القول أو الجواب إلى قائله .

٤- حـــذف الأقوال المتناقضة الصادرة من الإمام الواحد فى الراوى باختيار القول الذى يشبه أن يكون وصفا حقيقيا له مع ذكر ما يليق به وأشبهه من أقوال الأئمة الآخرين .

٥- ذكـــر جميع الرواة إلى عصره تقريبا ، ماحكم عليه بجرح أو تعديل أو جـــرح وتعديل معا وما لم يحكم عليه ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم مع رجاء وجود جرح أو تعديل فيهم فيلحقاها بهم .

٦- ترتيب الأسامى كلها على حروف المعجم وتأليفها " وخرجنا ما كثر منها فى الحرف الواحد على المعجم أيضا فى أسماء آبائهم ليسهل على الطالب ما يريد منها ويتجه لموضع الحاجة إليها " .. وهو ماذكرته بالتفصيل فى التعريف بالكتاب .

ومما يستشف من مهنجة زيادة على ما تقدم من خلال قراءة الكتاب الآتى

١- **يذكــر أقوال العلماء فى الراوى** ، ويترك للقارئ حرية الاختيار فى أخذ ما يناســبه مــن أقوالهــم ــ حسب مايتراءى له ــ سواء كان ذلك يفيد تعديل الــراوى أو تجــريحه أو ترجيحه أو توقفه دون أدنى تدخل منه أو إظهار الميل ، وهذا قمة الأمانة فى النقل وتوفير الحرية الكاملة للمطلع على تراجم الراوة . ولذا فإن قول الشيخ محمد زاهد الكوثرى بأن كتاب الجرح والتعديل فــيه غلو (١) وضرب المثل بترجمته للإمام البخارى بأن " تركة أبو زرعة وأبو حاتم : لمسألة اللفظ " .

كــلام غــير مقبول ومردود عليه ، فإن ابن أبى حاتم قال : تركه ، ولم يقل تركــته ــ وإن كــان لم يرو عنه ــ كما أنه ذكر ما حدث بالفعل ولم يتقول على أبيه وخاله ، أم ترى أن يكذب عليهما ويدلس ، وهل لو فعل ذلك أكان يرضى شيخنا الزاهد ؟ .

٢- **يذكــر فى الغالب** ــ سند الحديث عن الراوى ولا يذكر متن الحديث الذى غالــبا مــا يكــون باطلا ، وفى القليل النادر يذكر طرفا من الحديث بسند الراوى إلى النبى ﷺ مع بيان صدق الراوى أو كذبه أو سرقته .

من الأمثلة على ذلك :

١. **إبراهــيم بن الأشعث البخارى** خادم الفضيل بن عياض ويعرف بلام روى عن الفضيل بن عياض . روى عنه سعيد بن سعد البخارى سالت أبى عن إبراهيم بن الأشعث ونكرت له حديثا رواه عن معن عن ابن أخى الزهرى فقال : هذا حديث باطل موضوع كنا نظن بإبراهيم بن الأشعث الخير فقد داء بمثل هذا ؟ (٢) .

---

(١) كتاب آداب الشافعى ومناقبه لابن أبى حاتم صـــ٩ من تقدمة الشيخ محمد زاهد الكوثرى .

(٢) الجرح والتعديل ، ٨٨/٢ .

٢. **إبراهيم بن عكاشة بن محصن العكاشى** روى عن سفيان الثورى روى عن أبو صالح كاتب الليث . قال أبو محمد : وجدت الحديث الذى رواه عن الثورى حديثا منكرا دل على أن الرجل غير صدوق [١] .

٣. **إبراهـيم بـن إسماعيل بن البصير** وهو ابن إسماعيل بن بشير بن سليمان روى عــن ... سمعت أبا زرعة يقول : ذهبت إليه فلم يقضى لى أن اسمع منه ثم سمعت من أبى شيبة إبراهيم بن عبد الله بن أبى شيبة عنه ، وإن كان أحــد صدق فى حديث جعفر بن عون عن المعلى بن عرفان عن أبى وائل عــن ابن مسعود قال " رأيت النبى ﷺ كحل عين على ببزاقه " فهو ، وأما الباقون فلا أراهم إلا سرقوه [٢] .

٤. **إبراهــيم بن إسماعيل بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى** روى عن أبيه عــن جده أن النبى ﷺ "استسلف منه حين غزا حنينا ثلاثين أو أربعين ألفا فلمــا انصــرف قضاه ودعا له ، وقال : إنما جزاء السلف الوفاء والحمد " روى عنه وكيع بن الجراح [٣]

٣- **يــبدأ فــى ذكر الحكم على الراوى** بأقوال الأئمة السابقين حسب الترتيب الزمنى إلى أن يصل إلى قول ابن معين ثم أحمد بن حنبل ثم أبى زرعة ثــم أبى حاتم يكاد يستقصى أقوالهم فى الرواة . كما أن الغالبية العظمى من الرواة الذين ترجم لهم فى الكتاب مقرونة بأحكام هؤلاء عليهم .

٤- **يذكــر الــراوى مع بيان فى أى حديث يكون ضعيفا** هل فى حديث أهل الحجاز أو الشوام أو الكوفيين ، أم أن الضعف عام فيه ؟

ومن الأمثلة على ذلك :

❁ **إسماعيل بن عياش الحمصى أبو عتبة العنسى** . روى ابن أبى حاتم عن

---

(١) الجرح والتعديل ، ١١٧/٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ٨٥/٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ٨٥/٢ .

أبيه قال سألت أحمد بن حنبل عن إسماعيل بن عياش فقال : فى روايته عن أهـل العراق وأهل الحجاز بعض الشئ ، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصـح . وسمعت أبى يقول سئل إبراهيم بن موسى عن إسماعيل بن عياش كـيف هـو فـى الحديث ؟ قال : صدوق إلا أنه غلط فى حديث الحجازيين والعراقيين (١) .

* **إسـماعيل بـن قـيس بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصارى أبو مصعب** المدنى وكان قد أتى عليه إحدى وتسعون سنة . قال ابن أبى حاتم سألت أبى عنه فقال : ضعيف الحديث ، منكر الحديث يحدث بالمناكير لا أعلم لـه حديثا قائما وأتعجب من أبى مزرعة حيث أدخل حديثه عن ابن عبد الملك بن شيبة فى فوائده ولا يعجبنى حديثه ، وكان عنده كتاب عن أبى حازم فضاعَ ولم يكن عنده كتاب إلا عن يحيى بن سعيد الأنصارى (٢)

٥-**يذكر اختلاط الراوى** ، ومن التقى به قبل أو بعد اختلاطه وأسباب تخليطه **ومن الأمثلة على ذلك** :

* **أحمد بن عبد الرحمن بن وهب** ابن أخى عبد الله بن وهب . قال ابن أبى حـاتم سـألت محمد بن عبد الحكم عنه فقال : ثقة ما رأينا إلا خيراً قلت سـمع مـن عمه قال : إى والله . وقال ابن أبى حاتم سمعت أبى يقول : حدثنا أبو عبيد الله ابن أخى ابن وهب ، ثم قال كتبنا عنه وأمره مستقيم ثم خلط بعد ثم جائنى خبره أنه رجع عن التخليط ، قال وسئل أبى عنه بعد ذلك فقال : كان صدوقا (٣) .

* **إسـماعيل بـن مسلم المكى العبدى** ، يقال البصرى أصله بصرى سكن مكـة قدم مع المهدى الرى . قال ابن أبى حاتم حدثنا صالح بن أحمد بن

(١) الجرح والتعديل ، ٢: ١٩١ ، ١٩٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ١٩٣/٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ٥٩/٢ ، ٦٠ .

حنـــبل حدثنا على بن المدينى قال سمعت يحيى ـــ يعنى القطان ـــ وسئل عـــن إسماعيل بن مسلم المكى قال : لم يزل مختلطا كان يحدثنا بالحديث الواحـــد علـــى ثلاثة ضروب . سألت أبى عن إسماعيل بن مسلم العبدى فقـــال : هـــو ضعيف الحديث مخلط قلت له هو أحب إليك أو عمرو بن عبيد؟ قال جميعا ضعيفين وإسماعيل هو ضعيف الحديث ليس بمتروك ، يكتب حديثه . [1] .

* **أبـــان بن صمعة الأنصارى والد عتبة الغلام المتعبد** . قال ابن أبى حاتم حدثنا صالح بن أحمد حدثنا على بن المدينى قال سمعت يحيى ـــ يعنى القطان ـــ يقـــول : كان أبان بن صمعة قد تغير بأخرة . قال سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول : أتيت أبان بن صمعة وقد اختلط ألبتة . قلت قبل موته بكم ؟

قـــال : بزمان . وأخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلىّ قال سالت أبى عن أبان بن صمعة فقال:صالح . فقلت له أليس تغير بأخرة ؟ قال نعم[2].

٦- **يذكر الرواة المُرْسِلين** ثم يذكر المرسل عنه .

ومن الأمثلة علـى ذلك :

* **أشعث بن إسحاق بن سعد بن أبى وقاص المدنى** . روى عن عمه عامر بن سعد روى عنه عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، ومحمد بن عمرو ويحيى بـــن حســـن بن عثمان سمعت أبى وأبا زرعة يقولان ذلك . قال أبو زرعة : وروى أشعث بن إسحاق عن جده سعد بن أبى وقاص ، وهو مرسل [3] .
* **بشـــر بـــن حزن النصرى** ، روى عن النبى ﷺ مرسل . روى عنه أبو إسحاق الهمدانى [4] .

---

(١) الجرح والتعديل ، ١٨٩/٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ٢٩٧/٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ٢٦٩/٢ .

(٤) الجرح والتعديل ، ٣٥٤/٢ .

* **إدريس** روى عن ابن الحنفية . روى عنه عبد العزيز بن رفيع مرسل ، سمعت أبي يقول ذلك [١] .

٧- **يذكــر الــراوى** ، ومن روى عنهم ومن رووا عنه ثم يقول سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك بعض الكلام من أحدهما وبعض من الآخر أو زاد أبي كذا وزاد أبو زرعة كذا وكذا يشارك أباه في بعض الترجمات .

ومن الأمثلة على ذلك :

* **إبراهــيم بن الوليد بن سلمة الأزدى الطبرانى** روى عن على بن عياش وعن أبيه وروح بن عبادة ، ويزيد بن هارون روى عنه أبي وأبو زرعة ســمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك بعض الكلام من أحدهما وبعض من الآخر [٢] .

* **إســماعيل بن سميع أبو محمد الحنفى الكوفى بياع السابرى** [*] . روى عــن أبــي رزيــن وأبي مالك بن عمير روى عنه الثورى ومروان بن معاويــة ســمعت أبــي وأبا زرعة يقولان ذلك ، زاد أبي : وروى عنه إسرائيل ، وزاد أبو زرعة : وروى عنه عبد الواحد بن زياد وحفص بن غياث [٣] ، ولا شك أن باقى ما يخص الترجمة من اجتهاد ابن أبي حاتم.

* **إســماعيل بــن نشيط العامرى** روى عن شهر بن حوشب ، وجميل بن عمارة روى عنه يونس بن بكير ، وعبيد الله بن موسى وأبو نعيم يعد في الكوفيــن ســمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك . زاد أبي : وروى عن وهب منبه روى عنه عيس بن موسى أبو أحمد البخارى [٤] .

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢٦٤/٢ . (٢) الحرج والتعديل ، ١٤٢/٢ .

(*) السابرى : ضرب من التمر ، يقال : اجود تمر الكوفة النرسيان والسابرى ، اللسان ، ١٩٢٠/٣ .

(٣) الجرح والتعديل ، ١٧١/٢ . (٤) الجرح والتعديل ، ٢٠١/٢ .

* **عبد الرحمن بن عتبة بن عويم بن ساعدة** ـ من رواية محمد بن طلحة الطويــل عن عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده عبد الرحمن بن عتبة سمعت بعض ذلك من أبى وبعضه من قِبَلى [١] .

٨- **يذكــر ابـــن أبى حاتم** أوطان الرواة وبلدانهم ، وأماكنهم التى نزلوا بها وعدوا من أهلها .

ومن أمثلة ذلك :

* **أحمد بن محمد بن الوليد أبو محمد الأزرق ... يعد فى** المكيين [٢]
* **أحمد بن أبى بكر أبو مصعب الزهرى ... يعد فى** المدنيين [٣]
* **إسماعيل بن عبيد الله بن سليم أخو إسحاق .. يعد فى** الحجازيين[٤]
* **أحمـد بـن عـبد الله بن أبى الحوارى** أبو الحسن الدمشقى .. **يعد فى** الدمشقيين [٥]
* **أحمد بن الحسن الترمذى** .... يعد فى الترمذيين [٦]
* **إبراهـيم بـن خـالد بن عبيد المؤذن** الصنعانى أبو محمد مؤذن مسجد صنعاء يعد فى الصنعانيين [٧]
* **وكذلك قوله :** يعد فى الحرانيين ، **يعد فى** الهرويين ، **يعد فى الحمصيين** ، **يعـد فى** الجرجانين ، **يعد فى** الفلسطينين ، **يعد فى** المراوزة ، **يعد فى** الخراسانيين .**إلى غير ذلك** .

٩- **يذكــر الــراوى** ، ويذكــر الأب أو الأخ أو العــم أو الخال أو الجار أو الصاحب إذا كانت ترجمة الراوى لا تضح إلا بهذا .

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢٤٨/٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ٧٠/٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ٢/ ٤٣ .
(٤) الجرح والتعديل ، ١٨٣/٢ . (٥) الجرح والتعديل ، ٤٧/٢ . (٦) الجرح والتعديل ، ٤٧/٢ .
(٧) الجرح والتعديل ، ٢/ ٩٧ .

ومن أمثلة ذلك :

* **أحمـــد** بـــن حفص بن عبد الله السلمى النيسابورى ، روى عن أبيه عن إبراهيم بن طهان ـــ وكان والده على قضاء نيسابور [١] ... الخ
* **أحمـــد** بـــن حـــرب الموصلى أخو على بن حرب الموصلى كان سكن الثغر [٢].
* **أحمد** بن خلف بن خلاد بن بنت حوشب صاحب الحسن [٣] .. الخ .
* **أحمد** بن داود أبو الحسين الصيدنانى رازى جار عبد الرحمن بن سنان[٤]
* **أحمـــد** بـــن زهير المروزى روى عن عبد الله بن المبارك ـــ وكان من أصحابه [٥] .
* **أحمد** بن زياد بن يسار أبو الحسن النيسابورى روى عن ـــ جده أبى أمه عبيد بن مسلم صاحب السابرى بصرى [٦] .

١٠- يترك الراوى لأن من روى عنه كذاب ، كما يترك الراوى لأنه يكذب فى حديث الناس .

ومن أمثلة ذلك :

* **أســـلم بن بجرة** تركت ذكره لأن رواية إسحاق بن أبى فروة عن إبراهيم بن محمد بن أسلم بجرة عن أبيه عن جده . وترك أبى وأبو زرعة حديث إسحاق بن أبى فروة ، وكذلك أحمد ويحيى وعلى [٧] .
* **أنـــس بـــن عبد الحميد** أخو بجرير بن عبد الحميد ... قال ابن أبى حاتم ســـمعت أبى يقول ، سمعت يحيى بن المغيرة قال سألت جريرا عن أخيه أنس فقال : لا تكتب عنه فإنه يكذب فى كلام الناس ، وقد سمع من هشام

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢/ ٤٨ . (٢) الجرح والتعديل ، ٢/ ٤٩ . (٣) الجرح والتعديل . ٢/ ٤٩ .
(٤) الجرح والتعديل ، ٢/ ٥٠ . (٥) الجرح والتعديل ، ٢/ ٥١ . (٦) الجرح والتعديل ، ٢/ ٥١ .
(٧) الجرح والتعديل ، ٢/ ٣٠٧

بن عروة وعبيد الله بن عمر ولكن يكذب فى حديث الناس فلا يكتب عنه[١] .

١١- **ذكره** رحلات أبيه وابى زرعة ، واستقصاء مشايخهم ، وفى أى رحلة كـــان الســـماع من هذا الشيخ أو غيره ، وذكر رفقاء الطريق ، وذكر أحكام أبيه وخاله على هؤلاء الشيوخ من تعديل أو تجريح ، وكذا فعل ابن أبى حاتم لنفسه ، والأمثلة كثيرة على ذلك .

١٢- **ذكـــره** لبعض أوهام وقعت للإمام البخارى فى " التاريخ الكبير " وكذا مخالفـــة أبـــيه لـــبعض أحكام البخارى على بعض الرواة فى كتاب " الضعفاء " ولنضرب بعض الأمثلة بالنسبة لكتاب " الضعفاء " ورد أبى حاتم ونرجئ الأوهام ، فسوف تدرس مع غيرها فى كتاب " بيان خطأ البخارى".

* **عبيد الله بن عبد الله أبو المنيب العتكى** ... سمعت أبى يقول : هو صالح الحديث وأنكر على البخارى إدخاله فى كتاب الضعفاء وقال : يحول [٢] .

* **عاصـــم بـــن عمرو البجلى** روى عن أبى أمامة وعن عمير مولى عمر رضى الله عنه ... قال ابن أبى حاتم : سألت أبى عنه فقال:هو صدوق ، وكتبه البخارى فى كتاب الضعفاء فسمعت أبى يقول يحول من هناك [٣] .

٧- ***الفرق بين الجرح والتعديل والتاريخ الكبير للإمام البخارى***

من المعلوم أن كتاب التاريخ الكبير للإمام البخارى هو أول منصف جامع لأســـماء الرواة ، لم يصنف قبله مثله ، ولذا كان أعجوبة فى تأليفه ـــ فى زمانه ـــ بهـــرت العلماء والأمراء على حد سواء ، حتى إن الإمام إسحاق بن راهويه أخذ كتاب التاريخ الكبير فأدخله على الأمير عبد الله بن طاهر فقال : أيها الأمير ألا أريك سحراً ؟ فنظر فيه عبد الله بن طاهر ، فتعجب منه وقال : لست أفهم تصنيفه؟ والكتاب تكلم فيه الإمام البخارى عن الرواة وتاريخهم وشيئا من مروياتهم

---

(١) الجرح والتعديل ، ٢/٢٨٩ . (٢) الجرح والتعديل ، ٢/ ٣٢٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ٢/ ٣٤٨ .

وأقــوال بعض العلماء فى بعض الرواة ، كما أنه تكلم أيضا فى الرواة من حيث التعديل والتجريح وقال " قل اسم فى التاريخ إلا وله عندى قصة ، إلا أنى كرهت تطويل الكتاب " .

وقد ألفه الإمام البخارى فى جو من الصفاء التام والعبادة المعطاءة ، والقرب مــن الرســول الكريم ﷺ ــ حيث قد صنف الكتاب بجوار القبر الشريف يقول الإمام البخارى " ثم خرجت مع أمى وأخى أحمد إلى مكة فلما حججت رجع أخى بهــا ، وتخلفــت فى طلب الحديث ، فلما طعنت فى ثمانى عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم ، وذلك أيام عبيد الله بن موسى ... وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول [١] ﷺ فى الليالى المقمرة " .

هــذا وللكتاب مكانته السامية ومنزلته الرفيعة ، وقد أخذ منه كل من صنف بعــد فى تاريخ الروّاة ــ غير ابن أبى حاتم ــ وذلك لأسباب سوف نعرض لها. وقــد ألف ابن أبى حاتم كتاب الجرح والتعديل ــ ويعد الكتاب الثانى فى هذا بعد البخارى ولكن الكتاب يختلف فى معناه ومبناه عن كتاب التاريخ الكبير وقد سبق أن ذكرنا فى سبب تأليف كتاب الجرح والتعديل ما ذكره ابن عبد ربه الوراق من أن أبا حاتم وأبا زرعة لما حُمل إليها تاريخ البخارى قالا هذا علم لا يستغنى عنه ، ولا ينبغى لنا أن نذكره عن غيرنا ، فأقعدا عبد الرحمن وسألهما عن رجل بعده رجــل وزادا فيه ونقصا ، ونسبه عبد الرحمن إلى نفسه . ولم نسلم بكل ما قال ابــن عــبدويه (*) ــ كمــا سبق ــ ونحن فى هذه نرد على ابن عبدويه وغيره

---

(١) هدى السارى صــ ٤٧٧ ، وما بعده (*) التاريخ الكبير ٦/١ ط دار الفكر .

(*) ابن عبدويه الوراق : هو : " أبو على : الحسين بن محمد بن عبد ربه الوراق حدث عن محمد ابن صالح الكلبى ، حدث عنه الحاكم أبو عبد الله محمد ابن عبد الله النيسابورى . " الإكمال لابن ماكولا ٣٣/٦ تحقيق الدكتور / عبد الرحمن المعلمى اليمانى ، ط المطبعة العثمانية . هذا ومن الجدير بالذكر أننى قد بحثت فى كتب الرجال ابتداءا من الكامل لابن عدى والثيقات لابن حبان ، والمجروحين لابن حبان ، وميزان الاعتدال للذهبى ، ولسان الميزان لابن حجر ، وتهذيب التهذيب ، وتجميل المنفعة لابن حجر ، وغيرهم من كتب الرجال فلم أعثر له على ترجمة .

ونثبـت الحـق لأهله ، فمن الظلم أن يضيع جهد عالم بقولة قائل ، ولكن تقييم العمل ، ووضع المقارنات ، يجلى الحقائق ، ويرد دعوى الغافلين ويحدد الأصالة فى العمل .

وتتجلى الفروق بين الكتابين فيما يلى :

أولاً : الاختلاف فى الترتيب والتبويب :

إذا نظـرنا إلى الترتيب الذى سار عليه البخارى فى كتابه وجدناه يختلف عـن الترتيب الذى سار عليه ابن أبى حاتم فى كتاب الجرح والتعديل فالبخارى ابتدأ كتابه بالمحمدين ليبتدئ برسول الله ﷺ فذكر اسمه ونسبه ، وصفاته الخلقية والخلقية ، وبعض أحاديثه ومدة نزول الوحى عليه ، وكم منها فى مكة ، وكم فى المديـنة ، وكم كان سنه يوم نزل عليه الوحى ، وكم كان سنه يوم توفى ، وعن بدء التاريخ ، ثم استطرد بعد ذلك فى ذكر المحمدين كلهم .

وبعـد ذكر المحمدين رتب أسماء الرواة فى الكتاب كله على حروف المعجم أب ت .. الـخ كمـا نص هو على ذلك فى مقدمته للكتاب [1] ، وفى كل حرف يرتب الأسماء ترتيبا معجميا باعتبار أسماء الآباء ، ولكنه يخرج عن هذا الترتيب بالنسبة للصحابة رضوان الله عليهم إذ يذكرهم جميعا فى أول الحرف ، مراعاة لمنزلتهم وشرفهم ومكانتهم .

أما الإمام ابن أبى حاتم فإنه ـ وإن كان قد اتبع الترتيب المعجمى مثل البخارى ـ فقد التزم بهذا الترتيب من أول الكتاب فابتدأ بحرف الألف ، ولم يبتدئ بحرف الميم أى لم يبتدئ بالمحمدين ، وجعل حرف الميم فى مكانه من حروف المعجم

ولـم يذكر رسول الله ﷺ فى حرف الألف ولا فى حرف الميم لأنه كتب عنه فى المقدمة التى قدم بها للكتاب ـ تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ـ حيث

---

(١) التاريخ الكبير للإمام البخارى ، ١/١١ .

قد تكلم عن الرسول ﷺ وأصحابه الكرام والتابعين لهم بإحسان وغيرهم من أئمة الجرح والتعديل كما أن ابن أبى حاتم لم يذكر أسماء الصحابة الذين يشتركون فى الحــرف الأول فــى أول الحرف كما فعل البخارى ، وإنما فرقهم على الأبواب فجعل كل من يشتركون فى الاسم الواحد وفى اسم الأب فى مكان واحد .

كما أن البخارى يرتب المسمين باسم واحد ويتشابهون فى اسم الأب ، ولكن ابــن أبــى حاتم لم يلتزم هذا . حيث يقول ذكر من اسمه كذا ، واسم أبيه على حرف الألف ... الخ .

وكذلك فإن ابن أبى حاتم قدم لكتاب الجرح والتعديل بمقدمة أخرى ذكر فيها أبوابــا عــن تثبيت السنن ونقلها ، وعن قوانين الرواية ومذاهب العلماء فيها ، وبعض القواعد المهمة فى أصول علم الجرح والتعديل . وقد خلا كتاب البخارى من هذا تماما

ثانياً : الاختلاف فى الكم :

ونقصد بالكم من حيث عدد الراوة ، فإن كتاب التاريخ الكبير يحتوى على " اثــنى عشــر ألفا وخمس عشرة ترجمة " أما كتاب الجرح والتعديل فإنه يحتوى على " ثمانية عشر ألفا وأربعين ترجمة " فهو يزيد على تراجم البخارى بمقدار " خمسة آلاف وسبعمائة وخمس وعشرين ترجمة " وهى زيادة ليست بالقليلة لأنها تقرب من نصف ما فى كتاب التاريخ الكبير من تراجم . وكذلك يتضح الكم أيضا إذا قارنا عدد من اسمه محمد ــ أو غيره من الرواة مثلا عند البخارى فإنه نجده قد ترجم " ثمانمائة وواحدة وسبعين " ٨٧١ " ترجمة لمن اسمه محمد . فى حين أن ابن أبى حاتم قد ترجم " ألفا وثلاثمائة وتسعة وعشرين " ١٣٢٩ " ترجمة لمن يسمى بمحمد ، بزيادة قدرها " أربعمائة وثمانى وخمسون " ٤٥٨ " ترجمة .

وكذا لمن اسمه إبراهيم فإن البخارى ذكر فيه عدد " مائة وست وتسعون ترجمة " ١٩٦ " فى حين أن ابن أبى حاتم قد ترجم لمن اسمه إبراهيم عدد " ثلاثمائة وثلاث عشرة ترجمة " ٣١٣ " إلى غير ذلك لمن أراد الزيادة .

وهذا يدل على أن البخارى لم يستوعب كل أسماء من روى عنه العلم فكانت الحاجة ملحة إلى مؤلف يضم ما تركه البخارى ، ويذكر من اشتهر بالرواية بعد البخارى ، وأدركهم ابن أبى حاتم ، فإن ابن أبى حاتم عاش بعد البخارى " إحدى وسبعين سنة " " ٧١ " سنة ولاشك أنه قد ظهر رواة كثيرون لم يدركهم البخارى والحاجة إلى معرفتهم ، ومعرفة درجتهم من التعديل والتجريح أمر مهم ، ولذا قام به ابن أبى حاتم

ثالثاً : الاختلاف فى الموضوع :

يتضح للمطلع فى الكتابين أن هناك اختلافا فى الموضوع بين كل منهما ، فإن البخارى قد اهتم بنواح لم يهتم بها ابن أبى حاتم ، وكذا ابن أبى حاتم قد اهتم بما لم يهتم به البخارى ، **وإليك البيان :**

يذكر البخارى فى كتابه : اسم الراوى وشيوخه وتلاميذه ، ويذكر بعض الآثار التى رواها ذلك الراوى ، أو التى رويت عنه ، ولا يذكر البخارى غالبا ــ حكما على ذلك الراوى ، ولا أقوال الأئمة فى التعديل والتجريح . أما ابن أبى حاتم فإنه يذكر الراوى ، وشيوخه وتلاميذه . ولا يذكر الآثار ــ إلا نادراً ــ ولكنه يهتم بما بنى الكتاب لأجله وهو الجرح والتعديل فى الرواة ، وذلك بذكر ما قاله الجهابذة من تعديل وتجريح فى الرواة .

إذا فالكتاب يقوم بمهمتين الأولى : تاريخ الرواة والثانية : الحكم عليهم من جرح وتعديل . وقد خلا كتاب البخارى من الثانية .

ونضيف إلى ما سبق أن كتاب الجرح والتعديل فيه نقد لكتاب التاريخ الكبير فقد رأى ابن ابى حاتم أن أباه وأبا زرعة رأيا بعض الأوهام فى التاريخ الكبير ، ودونا رأيهما ، فرأى أن يسجل بعضها فى كتاب الجرح والتعديل ، وإن كان قد روى كـــتاباً كاملاً عن هذه الأخطاء " بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخارى فى تاريخـــه " . ــ وسف نقوم بدراسة بعد ــ . وكذا فى كتاب الجرح والتعديل نقد لكـــتاب آخر من كتب البخارى وهو كتاب " الضعفاء " فقد دون لأبيه آراء خالف فيها البخارى فى بعض الرواة قد رآهم البخارى ضعفاء ورآهم أبو حاتم أقرب إلى العدالة .

ولا شك أن كتاب التاريخ للبخارى قد ألقى ببعض ظلاله فى خاطر ابن أبى حاتم وأعطاه بعض التصور العام لما أقدم عليه من تأليف لكتاب الجرح والتعديل ، ولا شـــك أن ابـــن أبى حاتم قد قرأ الكتاب واستفاد من الناحية الشكلية وبعض المـــنهج ، أما من ناحية المادة العلمية : فإن ابن أبى حاتم قد حصل من شيوخه وعلوم أبيه وخاله ، ما يكفيه من إظهار الكتاب بصورة فاقت تاريخ البخارى بكثير .

وإذا كان هناك تشابه فى الأسماء أو فى بعض الرواة وتاريخهم ، فهذا أمر لا يلتفـــت إليه ، لأنه من الممكن أن يقع ، حتى ولو لم يطلع ابن أبى حاتم على كتاب التاريخ الكبير للبخارى ، لأن الإمامين مصادر كتبهم واحدة سواء كان ذلك من ناحية الكتب أم من ناحية الشيوخ .

فإذا أضفنا إلى ذلك ترك أبى زرعة وأبى حاتم الإمام البخارى لما قيل فى حقه من القول ــ بخلق القرآن ــ فقد صمت ابن أبى حاتم ، كما صمت أستاذه الإمام مســـلم من قبل فلم يرو عن البخارى الحديث ولا غيره ، وكذا فعل ابن أبى حاتم فما كان ليترك الحديث عن الرجل ويأخذه تاريخه .

كمـــا أن الإمامين أبا حاتم وأبا زرعة كلًن لهما باع طويل فى معرفة الرواة دعاهمـــا إلى الرد على كتاب البخارى ، كما رأيا أن فيه من النقص الذى يخص

الحكـم على الرواة الشئ الكثير ، فكان الرأى بأن يسجلا ما عندهما من معرفة عن الرواة حيث إن ذلك خدمة للعلم والعلماء ، فقاما بهذا العمل . وأضافا الكثير من أسماء الرواة . وأصبح لابن أبى حاتم الوقت معدا ومهيأ لإخراج كتابه فلديه أيضـا مـن الخـبرة بالشـيوخ والرحلة إليهم وتحصيل ما عندهم العلم الغزير، فاسـتخار الله وأخـرج لـنا هذا الكتاب ، يحمل بين طياته جهد العلماء الثلاثة وخـبرتهم فكـان الكتاب إماماً سائراً ما جاء بعد من المؤلفات فى علوم الجرح والتعديل وتاريخ الرواة وغير ذلك من العلوم .

٨- جهد ابن أبى حاتم فى الكتاب وما له فيه وما لأبى حاتم وأبى زرعة

بعـد أن بيـنا أن ابـن أبى حاتم لم يستفد من كتاب البخارى غير الأمور الشكلية وبعض المنهج فإننا فى هذه الفقرة نود أن نبين ما لهذين الإمامين — أبى زرعة وأبى حاتم — فى كتاب الجرح والتعديل لنرى مدى جهد ابن أبى حاتم فى هذا الكتاب .

والناظر فى كتاب الجرح والتعديل يتبين له أن ما ذكره عن أبى حاتم وأبى زرعة لا يتعدى ثلث الكتاب ، وأما بقية الكتاب فهو جهد خالص لابن أبى حاتم .

ويتضح ذلك فى النقاط الآتية :

١- أنـه اسـتقل فى كثير من التراجم عن أبيه وأبى زرعة وغيرهما من العلماء فلم يذكـر فلم يذكر جهدا لأحد منهم بل كل الجهد له من حيث الاسم والنسبة وشيوخ الراوى وتلاميذه والحكم عليه . وهذا كثير فى الكتاب لمن أراد الرجوع إليه .

٢- الاشتراك مع أبيه وأبى زرعة فى تقديم المادة العلمية عن الراوى فكثيراً ما يضـيف أسـماء شيوخ وتلاميذ للراوى وذلك بعد أن يذكر كلام أبيه وأبى زرعـة فى تقديم مادتهما وينهى الكلام عنهما بـ " سمعت أبى وأبا زرعة يقولان ذلك — وهو كثير .

٣- ترجمـــته لكثير من الشيوخ وتلاميذهم ممن عاصرهم ، ولم يعاصرهم أبوه وأبو زرعة وهم قرابة الأربعمائة " ٤٠٠ " راو وكان له الأحكام عليهم .

٤- مـــا ذكره من أحكام أئمة الجرح والتعديل ــ غير أبيه وابى زرعة ــ وهو يستغرق نصف الكتاب تقريبا يرجع الفضل والجهد فى جمعة وتضيفه لابن أبى حاتم فقد اتصل بتلاميذ هؤلاء الأئمة وكتاب بعضهم وسمع من بعضهم فـــترى هـــذه الأحكام مسندة إلى الأئمة بسند خال من أبى زرعة وأبى حاتم وهذا كله جهد خالص لهذا الإمام .

٩- ما يؤخذ على كتاب الجرح والتعديل من :

أ) ترك آراء أئمة الرأى ــ الإمام أبو حنيفة وأتباعه ــ .

ب) ترك آراء الإمام البخارى ــ من أجل مسألة اللفظ ــ .

بعـــد أن تحدثـــنا عـــن كـــتاب الجرح والتعديل من حيث مزاياه والجهود المـــبذولة فـــيه وبيـــنا الفـــرق بينه وبين تاريخ البخارى وغير ذلك من النفائس الموجـــودة بالكتاب نأخذ بعد ذلك فى لون آخر لا يغض من قيمة الكتاب ولا من مؤلفه بقدر ما يبين وجه الحقيقة فى أمرين من أخطر الأمور وقع فيهما ابن أبى حاتم ولم يسلم هو ولا كتابه منهما الأمر الأول تركه للإمام أبى حنيفة وأتباعه ــ أهل الرأى ــ بل وترجمته للإمام ترجمة مظلمة لا تليق بمن ترجم ولا من تُرجم عـــنه ، وكذا الصنيع بالإمام البخارى من حيث ترك حديثه وآرائه فى الرجال ، وإن كان قد ترجم له ترجمة موجزة لم يذكر فيها سوى رأى أبيه وخاله ، وكان الحق أن يعطى الترجمة قدرها من حيث ما قيل فيها من جرح وتعديل ولكنه فى ترجمة الرجلين لم يفعل وهو بتركه للإمامين قد أغفل جانبا فى كتابه لو كان قام بـــه ، لكـــان كـــتابه أعجوبة الأعاجيب ، ومحط الأنظار من البعيد والقريب ،

والمرجع الأول لكل العلماء على اختلاف مذاهبهم ، لأنه يكون قد أرضى أذواق الجميع ولم يكن ليختلف عليه أحد . ولكن العصمة للأنبياء وحدهم ، والكمال لله وحـده ، كما أن شأن كلام الخلق النقصان ، ولا كمال إلا للقرآن **(وَلَوْ كَانَ مِنْ عِـنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا)** [١] . ولنعد إلى التفصيل بعد الإجمال لإظهار الجمال من قول وأفعال الإمامين وتبرئتهما من كل لوم وشين وبالله التوفيق.

(١) ترك آراء أئمة الرأى

فـــى هذه الفقرة سوف نتحدث عن : ترجمة أبى حنيفة ـ إمام أهل الرأى ـ من حيث الآتى :

١. نســبه وعمره ، ونشأته ومدرسته ، وأصول مذهبه ، والضجة الكبرى التى أثيرت حوله ، وأسبابها ، وما نقل عن الأئمة من أحكام فى شأن أبى حنيفة
٢. هــل كان أبو حنيفة قليل البضاعة فى الحديث ، وهل كان يقدم الرأى على الحديـث ، ومـا هــى وجهات نظره فى بعض الأحاديث ـ وكيف كانت حلقته العلمية؟

وبالتوضـيح لتلك النقاط نعرف كل شئ عن مدرسة أهل الرأى . وما أسدت للإسلام وأهله من علم وحكمة تستحق عليه الثناء لا الجحود والجفاء .

ويتمثل الكلام فى الآتي :

٣. **أبــو حنيفة النعمان** بن ثابت بن زوطى ـ مولى بنى تيم الله بن ثعلبة [٢] . أقــدم الأئمــة الأربعة مولدا ، وأكثرهم بين المسلمين أتباعا ، ولد بالكوفة ، واختلف فى سنة مولده على ثلاثة أقوال : قيل سنة ٦٣هـ ، وقيل : سنة٧٠ هـــ ، وقــيل : ٨٠هـ والثالث هو المشهور [٣] ، وإن كان بعض العلماء

---

(١) سورة النساء من الآية رقم ٨٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ٨/٤٤٩ . (٣) المجروحين لابن حبان ، ٢/٦٢ .

رجـــع الـــرواية الثانية لنقول وروايات ترجع لديه العمل بها . وهو يعد فى التابعين لأنه قد ثبتت رؤيته لبعض الصحابة مثل الصحابى الجليل أنس بن مالك . صرح بذلك جمع من المحدثين وأهل العلم بالأخبار مثل ابن سعد فى الطـــبقات [١] والذهـــبى فى تذكرة الحفاظ [٢] واليافعى فى مرآة الجنان [٣] ، والإمام الشعرانى فى الطبقات الكبرى [٤] ، وغيرهم وكانت وفاته ببغداد سنة ١٥٠ هــــ وقبره لا يزال هناك معروفا يزار فى حى مسمى باسمه وهو " **الأعظمية** " نسبة إلى الإمام الأعظم [٥]

* **نشأته ومدرسته** : نشأ بالكوفة ، وقد كانت من أكبر الأمصار الإسلامية فى ذلـــك العصر ، وأحفلها بالعلماء من كل فئة ، وأشهرها بأئمة اللغة من نحو وصـــرف وأدب وغـــيرها ، درس علم الكلام أولا حتى برع فيه ، وبلغ فيه مبلغا يشار إليه بالبنان ثم التحق بحلقة حماد بن أبى سليمان شيخ فقهاء الكوفة ، وتتصـــل حلقـــة حماد بعبد الله ابن مسعود ، إذ هو تلقى العلم عن إبراهيم النخعى الذى تلقاه عن علقمة بن قيس الذى تلقه عن عبد الله بن مسعود ﷺ ثم مـــا زال يـــداوم على حضور حلقة شيخه حماد حتى توفى سنة ١٢٠ فاتفق رأى تلامذتـــه علـــى استخلاف أبى حنيفة مكانه فانتهت إليه رئاسة مدرسة الكوفة التى عرفـــت بمدرسة الرأى ، وأصبح إمام فقهاء العراق غير منازع ، وسارت بذكره الركبان ، واجتمع مع أشهر علماء عصره بالبصرة ومكة والمدينة ثم ببغداد بعد أن بـــناها المنصـــور ، وناقشهم واستفاد منهم ، واستفادوا منه ومازالت شهرته حتى غـــدت حلقته مجمعا علميا يجتمع فيها كبار المحدثين كعبد الله بن المبارك وحفص

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ، ٢٥٦/٥ ، ط دار الفكر العربى .
(٢) تذكرة الحفاظ ، ١٦٠/١ .
(٣) قواعد فى علوم الحديث صـــ ٣٠٦ .
(٤) الطبقات الكبرى للإمام الشعرانى ، ٤٥/١ ، ط محمد على صبيح
(٥) السنة ومكانتها فى التشريع ، صـــ ٤٠١ .

بـــن غـــياث ، وعباد بن العوام وهشيم مع كبار الفقهاء كأبى يوسف ، ومحمد بن الحســـن ، وزفر ، والحسن بن زياد ، مع كبار الزهاد والعباد كفضيل بن عياض وداود الطـــائى ، ومازال قائما بأمانة العلم مع الاجتهاد فى العبادة والاستقامة فى المعاملة والزهد فى الدنيا والنصيحة لله ولرسوله وللمسلمين حتى لحق بربه راضيا مرضيا .

❁ أصول مذهبه :

أخرج البيهقى عن يحيى بن خريس قال : شهدت سفيان وأتاه رجل ، فقال ما تـــنقم على أبى حنيفة ؟ قال : وما له ؟ قال قد سمعته يقول : " آخذ بكتاب الله ، فـــإن لـــم أجد فبسنة رسول الله ﷺ ، فإن لم أجد فى كتاب الله ولا سنة رسوله ، أخذت بقول أصحابه من شئت منهم وأدع قول من شئت ولا أخرج من قولهم إلى قـــول غيرهم ، فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبى وابن سيرين والحسن وعطاء ، وابن المسيب ــ وعد رجالا ــ فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا [١] . وفـــى رواية : " فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله ﷺ والآثار الصحاح عنه التى فشت فى أيدى الثقات " .. الخ .

أمـــا اجتهاده فيما لم يكن فيه نص من كتاب ولا سنة ولا قول صحابة ، فقد كان مرجعه إلى القياس ، ومن أنواع القياس عنده الاستحسان الذى فسر بأنه قياس خفى فى مقابلة قياس جلى [٢] .

تلـــك هى أصول مذهبه العامة فى الفقه والاجتهاد ، وهى أصول تتفق مع أصـــول الأئمة ، وخاصة الأئمة الثلاثة الآخرين ، وكان من حق الإمام أن يمر اســـمه فى التاريخ عبقا عاطرا مجمعا على جلالته وعظيم خدماته للإسلام ، بما

---

(١) مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة للإمام السيوطى ، صـــ ٣٤ .
(٢) السنة ومكانتها فى التشريع صـــ ٤٠٢ .

وطد من أركان الفقه ، وما أخرج للدنيا من علماء أجلاء ولكنا نرى هذا الإمام قد أثـيرت فـى عصـره ضجة كبرى حوله كما استمرت هذه الضجة بعد وفاته ، وانقسم الناس فى أمره بين معترف بفضله مذعن بعلمه ، مقر بإمامته وهؤلاء هم جمهـور المسلمين وبين حاقد عليه ينفر الناس عنه وعن فقهه ، ويسئ الظن به وبأصحابه ، فما هو سر ذلك ؟ ومن هؤلاء الطاعنون ؟

والإجابة على ذلك ما يلى :

١- إن أبـا حنيفة كان أول من توسع فى استنباط الفقه من أئمة عصره ، وفى تفـريع الفـروع على الأصول ، وافتراض الحوادث التى لم تقع ، وقد كان العلماء من قبله يكرهون ذلك ، ويرون فيه ضياعا للوقت ومشغلة للناس فيما لا فـائدة فيه وقد كان زيد بن ثابت إذا سئل عن مسألة يقول : هل وقعت ؟ فإن قالوا : لا ، قال : ذروها حتى تقع ، أما أبو حنيفة فكان يرى غير ذلك إذ وظـيفة المجـتهد تمهيد الفقه للناس ، والحوادث وإن لم تكن واقعة زمن المجتهد لكنها سوف تقع مع الأيام .

وهذا مثال يبين لنا مدى وجهة نظره فى الاستنباط :

" عندما نزل قتادة الكوفة قام إليه أبو حنيفة ، فقال له : يا أبا الخطاب ما تقول فى رجل غاب عن أهله أعواما ، فظنت امرأته أن زوجها مات فتزوجت ثم رجع زوجهـا الأول ، مـا تقول فى صداقها ؟ وكان أبو حنيفة قد قال لأصحابه الذين اجتمعوا إليه : لئن حدث بحديث ليكذبن ، ولئن قال برأى نفسه ليخطئن .

فقال قتادة : ويحك ، أوقعت هذه المسألة ؟ قال : لا . قال : فلم تسألنى عما لـم يقـع ؟ قال أبو حنيفة : إنا لنستعد للبلاء قبل نزوله . فإذا وقع ، عرفنا الدخول فيه والخروج منه [١] .

---

(١) تاريخ بغداد ، ١٣/٣٤٨ .

وقد عرفت مدرسة أبى حنيفة بمدرسة " الأرأيتيين " أى : الذين يفترضون الوقـائع بقولهـم : " أرأيت لو حصل كذا ؟ أرأيت لو كان كذا ؟ " فقد سأل مالكا بعض تلاميذه يوما عن حكم مسألة فأجابه ، فقال تلميذه أرأيت لو كان كـذا ؟ فغضـب مـالك وقال : هل أنت من الأرأيتيين ، هل أنت قادم من العراق ؟

وأخـرج ابـن عبد البر عن مالك قال : أدركت أهل هذه البلاد ، وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذى فى الناس اليوم ، قال ابن وهب : يريد المسائل . **وقـال مـالك** : إنمـا كان الناس يفتون بما سمعوا وعلموا ، ولم يكن هذا الكـلام الذى فى الناس اليوم وأخرج أيضا : أن عبد الملك بن مروان سأل ابن شهاب عن شئ ، فقال له ابن شهاب : أكان هذا يا أمير المؤمنين ؟ قال : لا . قال : فدعه فإنه إذا كان أتى الله بالفرج [١] .

وأخرج بسنده إلى الشعبى وكان من أئمة الحديث فى العراق : " والله لقد بغّض هؤلاء القوم إلىّ المسجد حتى لهو أبغض إلىّ من كناسة دارى قلت : من هم يا أبا عمرو ؟ قال : الأرأيتيون . وقال أيضاً " ما كن أبغض إلىّ من أرأيت [٢] . وبهذا التوسع الذى سار عليه أبو حنيفة فى التفريع والاستنباط حتى بلغت المسائل التى عرفـت فـى فقهه حدا كبيرا أوصلها صاحب العناية فى شرح الهداية إلى " ألف ألف ومائتى ألف وسبعين ألفا ونيفا " [٣] . وهو عدد ضخم ، ولو قيل : إنه على سـبيل المبالغة فالقدر الثابت على أقل تقدير هو أكثر مما أثر عن أى إمام آخر . وقـد عـبر بعض الناقمين على أبى حنيفة عن سخطه لكثرة تفريعه بقوله " هو أجهل الناس بما كان وأعلمهم بما لم يكن " [٤] .

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، ١٤٣/٢ -١٤٦ .
(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، ١٤٣/٢ -١٤٦ .
(٣) النكت الطريفة فى التحدث عن ردود ابن أبى شيبة على أبى حنيفة صـ ٥ للكوثرى ، ط الأنوار .
(٤) جامع بيان العلم وفضله ، ١٤٥/٢ .

٢- كــان أبــو حنيفة يتشدد فى قبول الأخبار ، ويشترط لذلك شروطا صعبة . نظــرا لانتشــار الوضــع فــى الحديث ، وكان العراق فى عصره مصدر الحركات الفكرية والثورية فى العالم الإسلامى ، ومن ثم كان مصدرا خصبا للوضع ، ومرتعا سهلا للوضاعين ، مما دعا أبا حنيفة إلى التثبت والاحتياط ، فلــم يقبل إلا الأحاديث المشهورة الفاشية فى أيدى الثقات . وهو فى ذلك يذهــب إلى أوسع مما ذهب إليه المحدثون فى الاحتياط والتشدد ، مما دعاه إلى تضعيف أحاديث هى عندهم صحيحة مقبولة .

٣- وكان من جهة أخرى يذهب إلى الاحتجاج بالمرسل إذا كان الذى أرسله ثقة ، خلافــا لمــا ذهب إليه جمهور المحدثين ، مما جعله يستدل بأحاديث هى عندهم ضعيفة لا يعمل بها .

٤- ونتيجة لتضييق أبى حنيفة من دائرة العمل بالحديث فى الحدود التى رسمها واطمــأن إليها ، اضطر إلى القياس وإعمال الرأى ، وقد آتاه الله فيه موهبة عجيبة فذة لا مثيل لها ، ولا ريب أن استعماله القياس إلى مدى واسع ، باعد الشــقة بينه وبين أهل الحديث ، كما باعد بينه وبين بعض الفقهاء الذين لا يستعملون القياس إلا فى نطاق ضيق .

٥- كان أبو حنيفة دقيق المسلك فى الاستنباط دقة عجيبة بعيدة المدى قادرا على تقليــب وجوه الرأى فى كل مسألة لدرجة تذهل وتدهش حتى إن الإمام مالك قال فيه " هذا رجل لو أراد أن يقيم الدليل على أن هذه السارية من ذهب لاستطاع .

٦- ولقد كان لأبى حنيفة أقران ، وفى عصره علماء ، ومن طبيعة التنافس فى بــنى الإنسان أن تضيق صدورهم بما يمتاز عليهم بفهم ، أو يزيد عنهم فى شــهرة أو يوضع له القبول عند الناس أكثر منهم ، تلك طبيعة قل أن يخلو منها إنسان حتى العلماء إلا من رفع الله نفسه عن الصغار وملأ قلبه بالحكمة

وأورثــه الهدى . ولقد بلغ أبو حنيفة من نباهة الشأن وعلو المرتبة وذيوع الصـــيت مـــا جعل بعض أقرانه يتحدثون عنه فى المجالس بما لا يصح ، وينقلون إلى الخليفة عنه ما لم يقع ، حتى لقد قال أبو حنيفة فى أحد هؤلاء ، وهو عبد الرحمن بن أبى ليلى قاضى الكوفة فى عصره : " إن ابن أبى ليلى ليستحل منى مالا أستحله من حيوان" [١] .

❋ ما نقل عن الأئمة من أحكام فى شأن أبى حنيفة :

نقــل ابن أبى حاتم أقوال لبعض العلماء فى أبى حنيفة تثير فى النفس ضيقا واشمئزازا وهى كما يلى :

فقــد روى ابن أبى حاتم قال : حدثنى أبى قال سمعت محمد بن كثير العبدى يقول : كنت عند سفيان الثورى فذكر حديثا فقال رجل حدثنى فلان بغير هذا فقال من هو ؟ قال : أبو حنيفة ، قال : أحلتنى على غير ملئ .

وقال : حدثنى أبى قال حدثنا الحميدى حثنا وكيع حدثنا ابو حنيفة أنه سمع عطاء إن كان سمعه . وقال : حدثنا صالح بن أحمد حدثنا على بن المدينى قال سمعت يحـــيى بن سعيد يقول : مربى أبو حنيفة وأنا فى سوق الكوفة فلم أسأله عن شئ وكـــان جارى بالكوفة فما قربته ولا سألته عن شئ . وقال : أخبرنا إبراهيم بن يعقــوب الجوزجـــانى فـــيما كتب إلىّ قال حدثنى إسحاق بن راهوية قال سمعت جريراً يقول قال محمد بن جابر اليامى " سرق أبو حنيفة كتب حماد منى " .

وقـــال : حدثنا أحمد بن منصور المروزى قال سمعت سلمة بن سليمان قال : قـــال عبد الله ــ يعنى ابن المبارك : إن أصحابى ليلومننى فى الرواية عن أبى حنـــيفة وذاك أنه أخذ كتاب محمد بن جابر عن حماد بن أبى سليمان فروى عن حماد ولم يسمعه منه .

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع صـــ ٤٠٩ .

وقال : محمد بن حموية بن الحسن قال سمعت الحسين بن الحسن المروزى يقول ذكرى أبو حنيفة عند أحمد بن حنبل فقال : رأيه مذموم ، وبدنه لا يذكر [١] .

وقـــال : حدثـــنا حجاج بن حمزة قال حدثنا عبدان بن عثمان قال سمعت ابن المبارك يقول : كان أبو حنيفة مسكينا فى الحديث .

وهكـــذا لم يذكر لنا فى الإمام أبى حنيفة حسنة واحدة تذكر ولا كلمة خير واحدة كما أن لم يذكر رأى أبيه وخاله بل ولا رأيه أيضا واكتفى برواية فيه عن الغير

ومـــن الملاحظ أنه ذكر رأى سفيان الثورى ووكيع ويحيى بن سعيد القطان ، وعـــبد الله بـــن المـــبارك وأحمد بن حنبل وغيرهم . وذكر ذلك أيضا عن مالك والأوزاعى ، وسفيان بن عيينة . كما ذكر الخطيب البغدادى نقولا متعددة يرمى فيها أصحابها — من أمثال ما مر — الإمام أبى حنيفة بقلة البضاعة فى الحديث .

فقـــد روى أيضـــا زيادة على ما تقدم عن عبد الرزاق قوله " ما كتبت عن أبى حنـــيفة إلا لأكـــثر به رجالى وكان يروى عنه نيفا وعشرين حديثا " . وعن أبى بكـــر بـــن أبى داود " جميع ما روى عن أبى حنيفة من الحديث مائة وخمسون حديـــثا أخطأ فى نصفها [٢] . وقال ابن حبان : لم يكن الحديث صناعته [٣] حدث بمائـــة وثلاثـــية حديثا .. أخطأ منها فى مائة وعشرين حديثا . ولا شك أن من الخطورة بمكان ، أن نرى إماما من كبار أئمة المسلمين صاحب مذهب من أوسع المذاهـــب الفقهية فروعا واستنباطا ، يدين بمذهبه عشرات الملايين من المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها ، ثم لا تزيد ثروته فى الحديث عن مائة وخمسين أخطـــأ فى نصفها ، وأنه كان يسرق الحديث والكتب ، وأن رأيه مذموم وبدنه لا يذكر هل هذا صحيح ؟ وما هو الوجه الحقيقى لهذا الإمام العلم ؟

---

(١) الجرح والتعديل ، ٨/٤٤٩ ، ٤٥٠ . (٢) تاريخ بغداد ، ١٣/٤٤٤ . (٣) المجروحين ، ٢ / ٦٣ .

والرد على هذا الذى تقدم يتكون فى الآتـــــى :

١- إن أبـــا حنـــيفة رحمه الله إمام مجتهد بإجماع الموافقين والمخالفين ، ومن شـــرائط الاجتهاد أن يحيط المجتهد بأحاديث الأحكام ، وهى آلاف ، وعلى أقل تقدير بضع مئات كما ذهب إليه بعض الحنابلة ، فكيف جاز لأبى حنيفة أن يجتهد وهو لم يستكمل أهم شرط من شروط الاجتهاد ؟ .. وكيف اعتبر الأئمـــة اجتهاده وعنوا بفقهه ، ونقلوه فى الآفاق واشتغلوا به تقريراً أو نقداً وهو قائم على غير أساس ؟

٢- إن من يطالع مذهب الإمام يجده قد وافق الأحاديث الصحيحة فى مئات من المســـائل ، وقد جمع شارح القاموس السيد مرتضى الزبيدى كتابا جمع فيه الأحاديـــث مـــن مسانيد الإمام أبى حنيفة والتى وافقه فى روايتها أصحاب الكتـــب الستة سماه " عقد الجواهر المنيفة فى أدلة أبى حنيفة " فكيف وافق اجتهاده مئات الأحاديث الصحيحة ، وليس عنده إلا بضعة عشر حديثا ، أو خمسون أو مائة وخمسون أخطأ فى نصفها [1] .

٣- لقد أفرد ابن أبى شيبة فى مصنفه الكبير بابا لما خالف فيه أبو حنيفة ما صح من الأحاديث فبلغت مائة وخمسة وعشرين مسألة ، فلو سلم لابن أبى شيبة جمـــيع مـــا أخذه على أبى حنيفة كانت بقية المسائل التى أثرت عنه موافقة للحديـــث فى كل مسألة ورد فيها حديث ، وإذا كانت مسائل أبى حنيفة على أقل تقدير " ثلاثا وثمانين ألف مسألة ــ وهناك روايات تبلغ العدد إلى " ألف ألف ومائتى ألف " ــ فهل هذا العدد الضخم الباقى من المسائل التى يعترف

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى صـــ ٤١٢ .

ابـــن أبى شيبة أن أبا حنيفة لم يخالف فيها السنة ، جاءت فيها سنة أم لا ؟ فإن جاءت فيها أو فى بعضها سنة لزم ذلك أن يكون ما عند أبى حنيفة من الحديث مئات وآلافا ، وإن لم يجئ فى شئ منها سنة لزم أن يكون ما ورد مـــن السنة لا يزيد على مائة وخمسة وعشرين حديثا فقط ولا يقول هذا أحد من أئمة المسلمين وأهل العلم بالحديث .

٤- إن أبـــا حنـــيفة ممن تذكر آراؤهم فى مصطلح الحديث ، فكيف يكون قليل البضاعة فيه ، ثم يعتبر عند علماء ذلك الفن من الأئمة الذين تدون آراؤهم فى قواعد الحديث ورجاله ، ويعتمد مذهبه بينهم ويعول عليه ردا أو قبولا ؟ والأمثلة على ذلك كثيرة فى كتب الجرح والتعديل . لقد كتب أبو حنيفة عن أربعـــة آلاف شـــيخ ، حتى عده الذهبى من الحفاظ ، حيث إنه ذكره فى " تذكـــرة الحفاظ " وهى خاصة بالحفاظ لا غير ، وحدث عنه يحيى بن نصر فقـــال : دخلـــت علـــيه فى بيت مملوء كتبا فقلت له : ما هذا ؟ فقال : هذه الأحاديث ما حدثت منها إلا اليسير الذى ينتفع به .

٥- إن أبـــا حنـــيفة وإن لم يجلس للتحديث كعادة المحدثين ، وإن لم يصنف فى الأخـــبار والآثـــار كما ألف مالك ، إلا أن تلاميذه جمعوا أحاديثه فى كتب ومسانيد بلغت بضعة عشر مسنداً .

وأشهر هذه المصنفات والمسانيد " كتاب الآثار " لأبى يوسف " وكتاب الآثار المـــرفوعة " لمحمد " والآثار المرفوعة والموقوفة " له و " مسند الحسن بن زيـــاد اللؤلـــؤى " و " مســـند حماد بن الإمام أبى حنيفة " وممن صنف فى مســـانيده " الوهـــبى ، والحارثى البخارى ، وابن المظفر ومحمد بن جعفر العـــدل ، وأبـــو نعـــيم الأصبهانى ، والقاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقى الأنصارى ، وابن أبى العوام السعدى ، وابن خسرو البلخى . ثم جمع أكثر

هذه المسانيد قاضى القضاة أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمى المتوفى " ٦٦٥هـ " فى كتاب ضخم سماه " جامع المسانيد " رتبه على أبواب الفقه مـــع حـــذف المعـــاد وعـــدم تكرير الإسناد . إلى غير ذلك من المصنفات والمسانيد التى تروى عن الإمام أبى حنيفة .

هذا هو القول الحق والفصل فى معرفة الإمام أبى حنيفة بالحديث .

علـــى أن هـــؤلاء العلماء أنفسهم ــ سفيان الثورى ، والأوزاعى ، ويحيى القطـــان ، ووكـــيع وابن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، والشافعى ــ قد ورد عنهم روايات فى مدح الإمام أبى حنيفة والثناء عليه . منها على سبيل المثال :

- روى الخطيـــب الغدادى عن محمد بن بشر قال : كنت أختلف إلى أبى حنيفة وغلى سفيان الثورى ، فآتى سفيان فيقول : من أين جئت ؟ فأقول : من عند أبى حنيفة ، فيقول : لقد جئت من عند أفقه أهل الأرض [١] .
- وعن محمد بن مزاحم : سمعت ابن المبارك يقول : أفقه الناس أبو حنيفة ما رأيـــت فـــى الفقه مثله . وقال أيضا : لولا أن الله تعالى أعاننى بأبى حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس .
- وقال يحيى بن معين : سمعت يحيى القطان يقول : لا نكذب الله ، ما سمعنا أحسن رأيا من رأى أبى حنيفة ، وقد أخذنا بأكثر أقواله .
- وقال الربيع وحرملة : سمعنا الشافعى يقول : الناس عيال فى الفقه على أبى حنـــيفة [٢] ومن أراد الاستقصاء فليرجع لكتب الرجال والمناقب ففيها الكثير ممـــا أشرنا إليه مما يعطى انطباعا عن كذب الروايات التى تذم الإمام ، أو ربما صدرت من الأئمة فى أول أمرهم قبل رؤيته والسماع منه .

---

(١) تاريخ بغداد ، ٣٣٧/١٣ .
(٢) تهذيب التهذيب ، ٤٤٩/١٠ فما بعده .

ثم هل كان أبو حنيفة يقدم الرأى على الحديث ؟

ممـــا تقـــدم يبين لنا أن من أصول مذهبه ما يدل بأجلى بيان على أنه لا يقدم علـــى حديث رسول الله ﷺ ، إذا صح وكان مما فشا فى أيدى الثقات ، رأيا ولا قياسا ولا استحسانا ، وأخرج ابن أبى العوام بسنده إلى أبى يوسف قال " كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال : ما عندكم فيها من الآثار ؟ فإذا روينا الآثار ، وذكـــرنا وذكـــر هو ما عنده نظر ، فإن كانت الآثار فى أحد القولين أكثر ، أخذ بالأكـــثر فإذا تقاربت وتكافأت نظر فاختار [1] . وأخرج البيهقى فى المدخل عن ابـــن المبارك قال : سمعت أبا حنيفة يقول " إذا جاء عن النبى ﷺ فعلى الرأس والعيـــن ، وإذا جـــاء عـــن أصحاب النبى ﷺ نختار من قولهم ، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم [2] .

وقد أخرج ابن عبد البر عن محمد بن الحسن : " العلم على أربعة أوجه : ما كـــان فـــى ســـنة رسول الله ﷺ المأثورة وما أشبهها ، وما كان فيما أجمع عليه الصـــحابة ومـــا أشبهه وكذلك ما اختلفوا فيه لا يخرج عن جميعهم ، فإن وقع الاختـــيار فـــيه علـــى قول فهو على نقيس عليه ما أشبهه ، وما استحسنه فقهاء عامة المسلمين ، وما أشبهه وكان نظيرا له [3] . ولا يخرج العلم عن هذه الوجوه الأربعة .

وقـــال ابن القيم " أصحاب أبى حنيفة مجمعون على أن مذهب أبى حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأى وعلى ذلك بنى " مذهبه ، كما قدم حديث القهقهة مع ضعفه على القياس والرأى ، وقدم حديث الوضوء بنبيذ التمر فى السفر مع ضعفه على الرأى والقياس ، ومنع قطع يد السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف . وجعل أكثر الحيض عشرة أيام والحديث فيه .

---

(1) تانيب الخطيب على ما ساقه فى ترجمة أبى حنيفة من الأكاذيب للكوثرى ، صـ ٨٦ . ط الخانجى .

(2) مفتاح الجنة للسيوطى ، صـ ٣١ .

(3) جامع بيان العلم وفضله ، ٣٦/٢ .

ضعف وشرط إقامة الجمعة المصر والحديث فيه كذلك ، وترك القياس المحض فـي مسـائل الآبـار لآثار فيها غير مرفوعة ، فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصـحابة على القياس والرأى قوله وقول أحمد بن حنبل وليس المراد بالضعيف فـي اصـطلاح السلف ، وهو الضعيف فى اصطلاح المتأخرين ، بل ما يسميه المتأخرون حسنا ، قد يسميه المتقدمون ضعيفا [1] . كما أنه لا يلزم من أن تكون الأحاديث التى ذهب إليها أبو حنيفة ضعيفة عند المحدثين ولو بالمعنى الذى أراده السـلف ، أن تكـون كذلك عند أبى حنيفة ، بل لابد أن تكون صحيحة عنده بناء على أصوله العامة والأنظار فى مثل هذا قد تختلف ، وما يصححه إمام ، قد لا يكون كذلك عند إمام آخر .

هذه نبذة مختصرة من نصوص كثيرة تدل على أن أبا حنيفة — رحمه الله — ما كان يقدم على الحديث الصحيح رأيا أيا كان ، وعلى هذا يتضح كذب أصحاب هذه الفرية المزعومة على هذا الإمام الصادق .

ولنضرب مثالين فقط — والأمثلة كثيرة — على دقة نظره فى استنباطه الأحكام والمسائل من الأحاديث ، والتى ظهر لبعض العلماء أنه خالفها :

١- اجـتمع أبـو حنـيفة بالأوزاعى فى دار الحناطين وتباحثا فى العلم ، فقال الأوزاعـى لماذا لا ترفعون أيديكم عند الركوع وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنـيفة : لأنـه لم يصح فيه شئ عن النبى ﷺ ، قال الأوزاعى : كيف وقد حدثنى الزهرى عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصـلاة وعند الركوع وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : حدثنى حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ كان لا يـرفع يديـه إلا عـند افتـتاح الصـلاة ، ولا يعود إلى شئ من ذلك فقال

---

(1) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى صـ ٤١٩ .

الأوزاعى : أحدثك عن الزهرى عن سالم ، عن ابن عمر ، وتقول : حدثنا حماد عن إبراهيم ؟ فقال أبو حنيفة : كان حماد أفقه من الزهرى ، وكان إبراهيم أفقه من سالم ، وعلقمة ليس بدون ابن عمر وإن كان لابن عمر صحبة فالأسود له فضل كبير [1] . وفى رواية أخرى : إبراهيم أفقه من سالم ولولا فضل الصحبة لقلت : إن علقمة أفقه من عبد الله بن عمر ، وعبد الله هو عبد الله فسكت الأوزاعى .

٢- اجتمع سفيان بن عيينة بأبى حنيفة فسأله : هل صحيح أنك تفتى بأن المتبايعين ليس لهما الخيار إذا انتقلا من حديث البيع إلى حديث آخر غيره ولو ظلا مجتمعين فى مكان واحد ؟ قال : نعم ، قال سفيان : كيف وقد صح الحديث عن رسول الله ﷺ : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . قال أبو حنيفة : أرأيت إن كانا فى سفينة ، أرأيت إن كان فى سجن ؟ أرأيت إن كانا فى سفر ؟ كيف يفترقان ؟

وهكذا لم يرد أبو حنيفة الحديث ، ولكنه فهم من التفرق ، تفرق الأقوال لا الأجسام ومن علم طريقة أبى حنيفة مع تلاميذه فى الاجتهاد ، وما كانت تضمه حلقته من فحول العلماء أيقن أن مثله لا يصح أن يوجه إليه تلك المطاعن .

أخرج الخطيب بسنده عن كرامة قال : كنا عند وكيع يوما ، فقال رجل : أخطأ أبو حنيفة ، فقال وكيع : كيف يقدر أبو حنيفة أن يخطئ ، ومعه مثل أبى يوسف وزفر فى قياسهما ، مثل يحيى بن أبى زائدة ، وحفص بن غياث وحبان ومندل فى حفظهم للحديث ، والقاسم بن معن فى معرفته باللغة العربية ، وداود الطائى وفضيل بن عياض فى زهدهما وورعهما ؟ ومن كان هؤلاء جلساؤه لم

---

[1] فتح القدير لابن الهمام ، ٣١١/١ ، ط مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر .

يكـد يخطــئ لأنه إن أخطأ ردوه [١] . هذا هو أبو حنيفة الذى قال فيه الذهبى " وكان أبو حنيفة النعمان بن ثابت من أذكياء بنى آدم ، جمع الفقه والعبادة والورع والسخاء [٢] .

ولـم تظهـر تلـك الأقوال الباطلة إلا بعد بدعة القول " بخلق القرآن " التى ابـتدعها المعـتزلة ـ والتى سوف نناقشها ـ ظهرت الأقوال وتطاولت الألسنة باتهـام الإمام أبى حنيفة مرة بالإرجاء ومرة بإيثار الرأى على القياس حتى إن الإمـام الـبخارى رحمه الله غمز الإمام أبا حنيفة ولكنه أيضا لم يسلم من الغمز بالبدعة ذاتها [٣] .

وبهـذا تكـون اتضـحت معـالم مدرسة الرأى وإمامها ، مع بيان مكانة تلك المدرسة ومنزلتها فى التاريخ إلى الآن بل وإلى قيام الساعة ، ويتضح أيضا أن إغفال ابن أبى حاتم لم يكن محقا فيه ، وكان عليه أن لا يغلبه مذهبه عما تقتضيه الأمانة فى النقل وأمانة التاريخ ، ولكنها زلة العلماء والتى قل أن يسلم منها أحد

(ب) ترك آراء الإمام البخارى ـ مسألة اللفظ ـ

مسألة اللفظ أو ما يسمى " مسألة خلق القرآن " وقد سميت فى التاريخ باسم المحـنة ، ويكـثر ذكرها والتعليل بها والإحالة عليها فى كتب الجرح والتعديل وكتـب الرجال والرواة والضعفاء والتاريخ ، والكلام فى هذه المسألة يتكون من نقطتين هامتين هما الآتى :

الأولى : منشأ هذه المحنة وبدء التأريخ لها .

الثانــية : أثر هذه المحنة فى صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل وخاصة الإمام البخارى وبعض شيوخه .

---

(١) تاريخ بغداد ، ٣٣٧/١٣ . (٢) العبر للذهبى ، ٢١٤/١ . (٣) الرفع والتكميل صـ ٣٩٣ .

تستعرض ذلك فى الآتـــــى :

الأولى : منشأ هذه المحنة وبدأ التأريخ لها :

تـتفق كتب التأريخ والنحل على أن أول من قال بخلق القرآن هو الجعد بن درهـم ، ثم جهم بن صفوان ، ثم تبعهما بشر بن غياث المريسى وقد قتل الجعد بن درهم على الزندقة فى أواخر عهد الدولة الأموية ــ نحو سنة ١١٨هـ وقتل جهـم بن صفوان فى سنة ١٢٨هـ ولخروجه مع الحارث بن سريج على أمراء خراسـان ، وأمـا بشر المريسى فمات ببغداد سنة ٢١٨هـ قال الإمام الذهبى : وفـى سـنة ٢١٨هـ توفى بشر المريسى الفقيه المتكلم وكان داعية إلى القول بخلق القـرآن ، هلك فى آخر السنة ، ولم يشيعه أحد من العلماء ، وحكم بكفره طائفة من الأئمة [1].

ولم يدرك بشر : الجهم بن صفوان وإنما أخذ مقالته ، واحتج لها ، ودعا إليها وكـان والد بشر يهوديا قصابا صباغا فى سويقة نصر بن مالك . وأخذ فى دولة الرشيد ن وأوذى لأجل مقالته [2] .

وقـد ظهرت هذه الفتنة بعض الظهور فى زمن الإمام أبى حنيفة فقال فيها قولا فصلا ورد على ناشريها ، فأسكتهم إلى حين ، يقول الشيخ محمد زاهد الكوثرى " ولم يحل قتل جهم دون ذيوع رأيه فى القرآن ، فافتتن به أناس فشايعه مشايعون ، ونافـره مـنافرون ، فحصلت الحيدة عن العدل إلى إفراط وتفريط ، من غير معـرفة كثـير منهم لمغزى هذا المبتدع ، أناس جاروه فى نفى الكلام النفسى ، وأناس قالوا فى معاكسته بقدم الكلام اللفظى . ولما رأى أبو حنيفة ذلك ، تدارك الأمر وأبان الحق فقال : ما قام بالله غير مخلوق ، وما قام بالخلق مخلوق يريدان

---

(١) العبر ، ٣٧٣/١ .   (٢) ميزان الاعتدال ، ٣٢٢/١ .

كــلام الله باعتبار قيامه بالله صفة له كباقى صفاته فى القدم ، وأما ما فى ألسنة التاليــن وأذهــان الحفــاظ ، والمصاحف ، من الأصوات ، والصور الذهنية ، والنقوش فمخلوق كخلق حامليها ، فاستقرت آراء أهل العلم والفهم على ذلك بعده[١] .

ولكــن هــذه الفتــنة لم تنتهى ، وإنما ظلت تظهر وتختفى حتى عهد الخليفة المــأمون العباســى ، فأخذت فى عهده مأخذها من الظهور والتمكن ، واعتقدها المأمون اعتقادا ، وتبنى القول بخلق القرآن مقتنعا برأى المعتزلة فى هذه المسالة أتــم اقتــناع . وأخــذ يدعو العلماء والقضاة والمحدثين والرواة إلى القول بخلق القــرآن ، ويضطهدهم على ذلك وكان ذلك فى السنة الأخيرة من حياته (٢١٨ هــ) .

واستمرت هذه الفتنة من بعد عهد المأمون إلى عهد المعتصم ثم الواثق ، ثم إلى أول عهد المتوكل سنة ٢٣٢هــ فلما تولى المتوكل الخلافة لم يتحمس للقول بخلــق القرآن ، كما كان عليه أسلافه ــ الخلفاء الثلاثة ــ ولكنه نهى عن القول بخلــق القــرآن فى سنة ٢٣٤هــ وكتب بذلك إلى الآفاق ، فانطفأت الفتنة التى أقلقت الدولة والناس .

هــذا : وقد لقى العلماء والمحدثون صنوف الإرهاق طول هذه المدة ، فمنهم من أجاب خوفا من السيف ، ومنهم من أجاب مرغما من غير أن يعقل المعنى ، ومــنهم مــن تورع عن الخوض فيما لم يخض فيه السلف ، ومنهم من أبى أن يجيــب وصــرح بأن القرآن غير مخلوق وصبروا على ما نالهم من العذاب ، والموت فى سبيل ذلك .

يقول الإمام الذهبى مؤرخا لهذا الأمر : " وفى سنة ٢١٨ هــ امتحن المأمون العلماء بخلق القرآن ، وكتب فى ذلك إلى نائبه ببغداد ــ إذ كان هو فى الرقة ــ

---

(١) تأنيب الخطيب ، صــ٥٥ .

وبـــالغ فـــي ذلك ، وقام في هذه البدعة قيام معتقد بها فأجاب أكثر العلماء على ســـبيل الإكـــراه ، وتوقـــف طائفـــة ، ثم أجابوا وناظروا فلم يلتفت إلى قولهم ، وعظمـــت المصيبة ، وهدد على ذلك بالقتل [١] . " بل قد حبس وعذب وقتل في هـــذه المحنة خلائق لا يحصون كثرة ، كما يراه القارئ المتتبع لتلك الحقبة من الـــتاريخ ، وصـــارت هـــذه المحنة هي الشغل الشاغل للدولة والناس خاصتهم وعامـــتهم ، وأصبحت حديث مجالسهم وأنديتهم وحاضرتهم وباديتهم في العراق وغـــيره ، وقـــام الجدل فيها بين العلماء ، ووقع امتحان الأمراء للعلماء والقضاة والفقهـــاء والمحدثيـــن في مصر والشام وفارس وغيرها من البلدان " ولما تولى الواثق الخلافة كتب إلى قاضي مصر محمد بن أبي الليث بامتحان الناس أجمعين ، فلـــم يبق أحد فقيه ولا محدث ولا مؤذن ولا معلم حتى أخذ بالمحنة ، واستمر الحال على ذلك في أيام الواثق كلها إلى أن تولى المتوكل الخلافة ، وأصدر أمره برفع هذه المحنة والسكوت عن هذه المقالة بكاملها ، فاستراح الناس [٢] .

ثانياً : أثر هذه المحنة في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل

بعـــد محنة الإمام أحمد ، وانطفاء نار هذه الفتنة التي أكلت رؤوس طوائف مـــن العلماء اتخذت هذه المسألة طابع شنآن خاصا مميزا ؟ يميز به بين القائلين بها وغير القائلين بها وأصبحت مدعاة خلاف وشقاق عريض بين كثير من أهل العلـــم ، وصـــارت ســـببا من أسباب الجرح والتعديل التي تضعف بها الأسانيد والأحاديـــث ، وجرح بها أقوام من العلماء والمحدثين والفقهاء والقضاة والرواة الـــثقات الأثبات،إذ توقفوا فيها فلم يقولوا شيئا ، أو قالوا فيها قولا عادلا لا إفراط فيه ولا تفريط ، كما ترى تلك الجروح مستفيضة في كتب الجرح والتعديل [٣] .

---

(١) العبر ، ٣٧٢/١ . (٢) ضحى الإسلام لأحمد امين ، ١٨٤/٣ .
(٣) قواعد في علوم الحديث للتهانوي ، صـــ ٣٦٦ .

واتخـذت من جانب آخر أداة انتقام وإيذاء ، يرمى بها بعض الناس خصومهم ظلمـا ، وعدونـا ، للنـيل منهم ، فمن حقد على عالم اتهمه بأنه يقول : القرآن مخلوق ليجرحه ويهدر وثاقة الناس به بمقياس ذلك العصر عند أهل السنة .

ولقـد توسـع نطاق الجرح بهذه المسألة حتى تناول الإمام البخارى وشيوخه الأجلة من أمثال : يحيى بن معين ، وعلى بن المدينى ، ويزيد بن هارون ، وزهير بن حرب وغيرهم من الأئمة المجمع على جلالتهم وإمامتهم فى حفظ السنة وعلومها .

ما وقع للإمام البخارى من البلاء فى هذه المسألة وما وقع لبعض شيوخه:

قال الإمام ابن حجر " قال الحاكم أبو عبد الله النيسابورى فى تاريخ نيسابور : قال حاتم بن أحمد بن محمود : سمعت مسلم بن الحجاج يقول : لما قدم محمد بن إسـماعيل ـ هـو البخارى ـ نيسابورى ما رأيت واليا ولا عالما فعل به أهل نيسـابور ما فعلوا به ، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث ، وقال محمد بن يحيى الذهلى ـ شيخ نيسابور فى عصره ـ فى مجلسه من أراد أن يستقبل محمد بـن إسـماعيل غدا فليستقبله فإنى أستقبله فاستقبله محمد بن يحيى وعامة علماء نيسـابور فنزل البلد فدخل دار البخاريين ، فقال لنا محمد بن يحيى : لا تسألوه عن شئ من الكلام فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه ، وشمت بـنا كل ناصبى ورافضى وجهمى ومرجئ بخرسان . قال : فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار والسطوح فلما كان اليوم الثانى أو الثالث من يوم قدومه قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن ، فقال : أفعالنا مخلوقة وألفاظنا من أفعالنا (١) .

قـال فوقـع بين الناس اختلاف ، فقال بعضهم : قال : لفظى بالقرآن مخلوق وقال بعضهم : لم يقل ، فوقع بينهم فى ذلك اختلاف ،حتى قام بعضهم إلى بعض قال :

---

(١) هدى السارى ، ٤٩٠ .

فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم .

قـــال البخارى : وسمعت عبيد الله بن سعيد ، يعنى أبا قدامة السرخسى يقول : مازلـــت أسمع أصحابنا يقولون : إن أفعال العباد مخلوقة . قال ابن إسماعيل ــ البخارى ــ : حركاتهم وأصواتهم وأكسابهم وكتابتهم مخلوقة ، فأما القرآن المبين المثبـــت فـــى المصاحف الموعى فى القلوب ، فهو كلام الله غير مخلوق ، قال تعالى : (**بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ**) [١] .

وقـــال أبو حامد بن الشرقى : سمعت محمد بن يحيى يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن زعم : لفظى بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ، ولا يجالس ولا يكلم .

ومـــن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل ــ البخارى ــ فاتهموه ، فإنه لا يحضر مجلسه إلى من كان على مذهبه [٢] . " وقال الذهلى : ألا من قال باللفظ فـــلا يحـــل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته ، وقام على رؤوس الـــناس فبعـــث إلى الذهلى جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حمال ــ قال الحسن بن محمـــد بن جابر : قال لنا الذهلى ، لما ورد البخارى نيسابور : إذهبوا إلى هذا الرجل الصـــالح ، فاســـمعوا منه . فذهب الناس إليه ، وأقبلوا على السماع منه ، حتى ظهر الخلل فى مجلس الذهلى ، فحسده بعد ذلك ، وتكلم فيه [٣] . وقال أبو أحمد بن عدى : ذكر لى جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور واجتمعوا عليه حسده بعض المشايخ ، فقال لأصحاب الحديث : إن محمد بن إسماعيل يقول : اللفظ بالقرآن مخلوق ، فامتحنوه . فلما حضر الناس ، قام إليه رجل فقال : يا أبا عبد الله ، ما تقول فى اللفظ بالقرآن مخلوق هو ، أم غير مخلوق ؟ فأعرض عنه ، ولم يجبه ، فأعاد السؤال فأعرض عنه ، ثم أعاد ، فالتفت إليه البخارى ، وقال :

([١]) سورة العنكبوت

([٢]) هدى السارى صـــ ٤٩١ .

([٣]) طبقات الشافعية ، ٢/٢٢٨ .

(*) هدى السارى صـــ ٤٩٠ .

القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة .

فشغب الرجل ، وشغب الناس ، وتفرقوا عنه ، وقعد البخارى فى منزله . قال التاج السبكى : ولا يرتاب المنصف فى أن محمد بن يحيى الذهلى لحقته آفة الحسد التى لم يسلم منها إلا أهل العصمة ، وقد سأل بعضهم البخارى ، عما بينه وبين محمد بن يحيى فقال البخارى : كم يعترى محمد بن يحيى الحسد فى العلم والعلم رزق الله يعطيه من يشاء (١) . وبعد أن سمع منه أبو زرعة وأبو حاتم تركا الراوية عنه بمجرد كتابة محمد بن يحيى إليهما ، وهذه تؤخذ عليهما أيضا ، فلربما ما مر بالذهلى مر بهما ــ أعنى الحسد الذى يصيب العلماء ــ يقول ابن أبى حاتم فى ترجمة الإمام البخارى : قدم عليهم الرى سنة مائتين وخمسين " ٢٥٠هـ سمع منه أبى وأبى زرعة ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابورى أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق (٢) .

قال التاج السبكى : فيالله والمسلمين : أيجوز لأحد أن يقول البخارى متروك : وهو حامل لواء الصناعة ، ومقدم أهل السنة والجماعة : ثم يالله والمسلمين أتجعل ممادحه مذام : فإن الحق في مسألة اللفظ معه ، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين فى أن تلفظه من أفعاله الحادثة التى هى مخلوقة لله تعالى وإنما أنكرها الإمام أحمد رضى الله عنه لبشاعة لفظها (٣) .

ولنسمع إلى الإمام البخارى وهو يتكلم فى شأن هذه المحنة والحسد الذى أصاب محمد بن يحيى الذهلى ، ومدى الحالة التى وصل إليها الإمام البخارى تجاه تلك الفرية الظالمة .

قال الحاكم أبو عبد الله سمعت محمد بن صالح بن هانئ يقول : سمعت أحمد

---

(١) طبقات الشافعية : ٢٣٠/٢ . (٢) الجرح والتعديل ١٩١/٧ . (٣) طبقات الشافعية : ١٣٥١٢/٢ .

ابن سلمة النيسابورى يقول : دخلت على البخارى فقلت : يا أبا عبد الله إن هذا رجل مقبول بخراسان خصوصا فى هذه المدينة ، وقد لج فى هذا الأمر حتى لا يقدر أحد منا أن يكلمه فيه فما ترى قال : فقبض على لحيته ، ثم قال : وأفوض أمــرى إلى الله إن الله بصير بالعباد : اللهم إنك تعلم أنى لم أرد المقام بنيسابور أشــرا ولا بطــرا ولا طلبا للرياسة ، وإنما أبت على نفسى الرجوع إلى الوطن لغلبة المخالفين ، وقد قصدنى هذا الرجل حسدا لما آتانى الله لا غير ثم قال لى : يــا أحمــد إنى خارج غدا لتخلصوا من حديثه لأجلى . وقال الحاكم أيضا عن الحــافظ أبى عبد الله بن الأخرم قال : لما قام مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة مــن مجلس محمد بن يحيى بسبب البخارى قال الذهلى : لا يساكننى هذا الرجل فى البلد فخشى البخارى وسافر .

قال غنجار فى تأريخ بخارى ، حدثنا خلف بن محمد قال : سمعت أبا عمرو أحمــد بن نصر النيسابورى الخفاف بنيسابور يقول : كنا يوما عند أبى اسحاق القرشــى ومعنا محمد بن نصر المروزى فجرى ذكر محمد بن إسماعيل ، فقال محمد بن نصر سمعته يقول : من زعم أنى قلت لفظى بالقرآن مخلوق فهو كذاب فإنى لم أقله فقلت له : يا أبا عبد الله قد خاض الناس فى هذا فأكثروا فقال : ليس إلا مما أقول لك ، قال أبو عمرو فأتيت البخارى فذاكرته بشئ من الحديث حتى طابــت نفســه فقلت يا أبا عبد الله هنا من يحكى عنك أنك تقول " لفظى بالقرآن مخلــوق " فقال يا أبا عمرو احفظ عنى من زعم من أهل نيسابور وسمى غيرها من البلدان بلادا كثيرة أننى قلت لفظى بالقرآن مخلوق فهو كذاب فإنى لم أقله إلا أنــى قلــت : أفعــال العباد مخلوقة [1] . ومع الفتنة التى أحدثها الذهلى فى حق

---

(1) هدى السارى صـ ٤٩١ .

البخارى ، أخرج البخارى حديثه فى مقدار ثلاثين موضعا ، إلا أنه كان يقول : حدثـنا محمد ، أو محمد بن خالد بنسبه إلى جده ، أخذا بعلمه ، ودفعا لما يتوهم من أن شيخه محق فى طعنه لو صرح باسمه هذا بالنسبة للبخارى . وأما شيخه علـى بن المدينى فإن ابن أبى حاتم يقول : كتب عنه أبى وأبو زرعة وترك أبو زرعـة الـرواية عـنه من أجل ما كان منه فى المحنة ، وكان أبى يروى عنه لنزوعه عما كان منه [١] .

قـال ابن حجر " قال عبد الله بن أحمد بن حنبل فى المسند بعد أن روى عن أبيه عن على حديثا : لم يحدث أبى بعد المحنة عن على بشئ . وفى مسند طلق بن على : حدثنا أبى حدثنا على بن عبد الله "ابن المدينى " قبل أن يمتحن . قلت : تكلـم فـيه أحمد ومن تابعه لأجل ما تقدم من إجابته فى المحنة ، وقد اعتذر الرجل عن ذلك وتاب وأناب [٢] .

وتهـور العقيلى فذكر ابن المدينى فى كتاب الضعفاء ، ورد عليه الذهبى فى المـيزان بما نصه : أفما لك عقل يا عقيلى ؟ أتدى فيمن تتكلم ؟ وإنما أشتهى أن تعرفنى من هو الثقة الثبت الذى ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه .

ثم ما كل من له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ ، ولكن فائدة ذكرنا كثيرا من الثقات الذى فـيهم أدنى بدعة ، أو لهم أو هام يسيرة فى سعة علمهم : أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم ، فزن الأشياء بالعدل والورع [٣] .

وكـذا قـال الإمام أحمد فى " يحيى بن معين " : أكره الكتابة عمن أجاب فى المحنة كيحيى ، وأبى نصر التمار . قال الذهبى " وإنما ذكرته ليعلم أن ليس كل

---

(١) الجرح والتعديل ، ١٩٣/٦ ، ١٩٤ . (٢) تهذيب التهذيب .

(٣) ميزان الاعتدال ، ١٤٠/٣ ، ١٤١ " بتصرف يسير " .

كــلام وقــع فيه حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه ، ويحيى فقد قفز القنطرة ــ يعنى برواية الشيخين له ، فلا يلتفت إلى ما قيل فيه ــ بل قفز من الجانب الشرقى إلى الجانب الغربى يعنى أنه فى أعلى مراتب التعديل والتوثيق ــ رحمه الله ــ (١) .

وقــيل هذا أيضا فى " الحسين بن على الكرابيسى " وقد كان بينه وبين الإمام أحمد صداقة وكيدة ، فلما خالفه فى القرآن ، عادت تلك الصداقة عداوة فكان كل واحــد منهما يطعن على صاحبه ، وذلك أن أحمد بن حنبل كان يقول : من قال القــرآن مخلــوق فهــو جهمى ، ومن قال : القرآن كلام الله ، ولا يقول : غير مخلــوق ولا مخلوق فهو واقفى ، ومن قال : لفظى بالقرآن مخلوق فهو مبتدع . حــتى إن ــ الكرابيسى لما بلغه إنكار أحمد بن حنبل عليه قال : ما ندرى أيش نعمل بهذا الفتى ؟ إن قلنا : مخلوق ، قال : بدعة ، وإن قلنا غير مخلوق قال : بدعة (٢) .

والأمــثلة علــى ذلك كثيرة فى شأن العلماء فقد رمى بها أيضا زيادة على ما تقدم على بن أبى هاشم البغدادى ، ونعيم بن حماد المروزى ، والمزنى صاحب الشــافعى وغــيرهم من العلماء كثير ، وترى غالب كتب الجرح امتلأت بطونها بجــروح لا طــائل تحتها ، كقولهم : فلان من الواقفة الملعونة ، أو من اللفظية الضــالة ، أو كــان ينفى الحد عن الله فنفيناه ، أولا يستثنى فى الإيمان فمرجئ ضــال ، أو جهمى فى غير مسألة الجبر والخلود ونحوهما ، أو كان لا يقول : الإيمــان قول وعمل فتركناه ، أو ينسب إلى الفلسفة أو الزندقة لمجرد النظر فى الكلام ، أو ينظر فى الرأى ، ونحو ذلك (٣) .

ومــن أخطر العلوم : علم الجرح والتعديل ، وفى كثير من الكتب المؤلفة فى ذلك غلو وإسراف بالغ ، ويظهر منشأ هذا الغلو مما ذكره ابن قتيبة حيث يقول "

---

(١) ميزان الاعتدال ، ٤/٤١٠ .   (٢) قواعد فى علوم الحديث للتهانوى صــ ٣٧٠ .
(٣) السابق نفسه صــ ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

ولا يخلــو كتاب ألف بعد محنة الإمام أحمد فى الرجال من البعد عن الصواب ، كما لا يخفى على أهل البصيرة الذين درسوا تلك الكتب بإمعان [١] .

ويقــول ابن قتيبة : موضحا مكان أهل الحديث ومنزلتهم قبل هذه المحنة ثم ما آل إلــيه أمــرهم بعدها : وكان آخر ما وقع من الاختلاف أمرا خص بأصحاب الحديــث الذين لم يزالوا بالسنة ظاهرين ، وبالاتباع قاهرين يداجون بكل بلد ولا يداجــون ويســتتر مــنهم بالــنحل ولا يستترون ؟ ويصدعون بحقهم الناس ولا يستغشــون . لا يرتفع بالعلم إلا من رفعوا ولا يتضع فيه إلا من وضعوا ، ولا تسير الركبان إلا بذكر من ذكروا ، إلى أن كادهم الشيطان بمسألة لم يجعلها الله تعالى أصلا فى الدين ولا فرعا ، فى جهلها سعة ، وفى العلم بها فضيلة ، فنمى شــرها ، وعظــم شــأنها حتى فرقت جماعتهم ، وشتت كلمتهم ووهنت أمرهم وأشــمتت حاســديهم ، وكفــت عدوهم مؤنتهم بألسنتهم وعلى أيديهم فهو دائب يضــحك منهم ، ويستهزئ بهم ، حين رأى بعضهم يكفر بعضا ، وبعضهم يلعن بعضا ، ورآهم مختلفين وهم كالمتفقين ومتباينين وهم كالمجتمعين ، ورأى نفسه قد صار لهم سلما بعد أن كان حربا [٢] .

ولمــا رأيــت إعراض أهل النظر عن الكلام فى هذا الشأن منذ وقع ، وتركهم تلقــيه بــالدواء حيــن بدا وبكشف القناع عنه حين نجم ، إلى أن استحكم أساسه وبسق رأسه وجرى على اعتياد الخطأ فيه الكهل ونشأ عليه الطفل ، وعسر على المداوين أن يخرجوا من القلوب ما قد استحكم بالإلف ، ونبت على شراه اللحم : لــم أر لنفسى عذرا فى ترك ما أوجبه الله على ، بما وهب من فضل المعرفة ، فــى أمــر استفحل ، بأن قصر مقصر ، فتكلفت بمبلغ علمى ومقدار طاقتى ما

---

(١) الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة صـــ ٦٢ ، ط السعادة .
(٢) الاختلاف فى اللفظ صـــ ٩ .

رجـوت أن يقضى بعض الحق عنى لعل الله ينفع به ، فإنه بما شاء نفع ، وليس على من أراد الله بقوله أن يسأله الناس ، بل عليه التبصير ، وعلى الله التيسير .

ثـم اسـتعرض ابن قتيبة نماذج كثيرة مما غلط فى تأويله المتأولون ، وأبدى رأيه فيها ثم بين الصحيح فى معناها عنده ، ثم قال بعد ذلك فى موضع آخر " ثم انـتهى بنا القول إلى غرضنا من هذا الكتاب ، وغايتنا من اختلاف أهل الحديث فى اللفظ بالقرآن وتشانئهم وإكفار بعضهم بعضا . وليس ما اختلفوا فيه مما يقطع الألفـة ، ولا مما يوجب الوحشة لأنهم مجمعون على أصل واحد وهو : القرآن كلام الله غير مخلوق " وإنما اختلفوا فى فرع لم يفهموه لغموضه ولطف معناه ، فتعلق كل فريق منهم بشعبة منه ولم يكن معهم آلة التمييز ، ولا فحص النظارين ، ولا علـم أهل اللغة . وكل من ادعى شيئا ، أو انتحل نحلة فهو يزعم أن الحق فيما انتحل ، خلا الواقف الشاك ، فإنه يقر على نفسه بالخطأ . لأنه يعلم أن الحق فى أحد الأمرين الذين وقف بينهما ، وأنه ليس على واحد منهما [1] .

وقد بلى بالفريقين المستبصر المسترشد ـــ يعنى به : الواقف الشاك وبإعناتهم ، وإغلاظهـم لمن خالفهم ، وإكفاره وإكفار من شك فى كفره ! ، فإنه ربما ورد الشـيخ المصـر ، فقعد للحديث ، وهو من الأدب غفل ومن التمييز ليس له من معـانى العلـم إلا تقادم سنه ، وأنه قد سمع ابن عيينة ، وأبا معاوية ، ويزيد بن هارون ، وأشباههم فيبدأونه قبل الكتاب لمحنة ، فالويل له إن تلعثم ، أو تمكث ، أو سـعل ، أو تنحـنح قبل أن يعطيهم ما يريدون فيحمله الخوف من قدحهم فيه وإسـقاطهم له علـى أن ـ يعطيهم الرضا فيتكلم بغير علم . ويقول بغير فهم ، فيتـباعد مـن الله فى المجلس الذى أمل أن يتقرب فيه منه أو إن كان ممن يعقد على مخالفتهم سام نفسه إظهار ما يحبون ، ليكتبوا عنه .

---

(١) الاختلاف فى اللفظ صـ ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٦٣ .

وإن رأوا حدثـــا مسترشـــدا ، أو كهلا متعلما سألوه ، فإن قال لهم : أنا أطلب حقيقة هذا الأمر ، وأسأل عنه ، ولم يصح لى شئ بعد ، وإنما صدقهم عن نفسه واعـــتذر بعـــذر الله يعلم صدقه ، وهم يعلمون أن الله لم يكلفه إذا لم يعلم إلا أن يســـأل ويبحث ليعلم : كذبوه وآذوه ، وقالوا : خبيث فاهجروه ولا تقاعدوه !! ، أفـــترى لو كان ما هم عليه من اعتقادهم هذا الأمر أصل التوحيد الذى لا يجوز للـــناس أن يجهلوه ، وقد سمعوه من رسول الله ﷺ مشافهة ، أكان يجب أن يبلغ فيه هذا الغاية ؟ [١] .

وقـــد علـــق الكوثرى رحمه الله بقوله " المصنف " ـــ بن قتيبة ـــ شاهد عيان فيما يحكى فى هذا الباب ، وهذا البحث من أجل أبحاث الكتاب ، يدعو المتبصر إلى التثبت فيما يروى من الجروح فى كتب الجرح والتعديل ، بطريق رجال هذا العصـــر الذى أشار إليه المصنف . وقد صدق أبو طالب المكى حيث قال : وقد يتكلم بعض الحفاظ بالإقدام والجرأة فيجاوز الحد فى الجرح ، ويتعدى فى اللفظ ، ويكون المتكلم فيه أفضل منه وعند العلماء بالله تعالى أعلى درجة ، فيعود الجرح علـــى الجـــارح [٢] . وقد أشار الكوثرى إلى طائفة كبيرة منها فى كتابه لا يتسع المقـــام لذكـــره فى هذه الفقرة. وبعد هذا التطواف حول هذه القضية ، تكون قد وضحت معالمها وموقف الإمام البخارى من هذه المحنة وتلك الفتنة ونعلم أيضا أن تـــرك ابـــن أبى حاتم لآراء البخارى فى الجرح والتعديل لم يكن مصيبا فيه وكان يجـــب عليه أن يتحقق بنفسه ليكون له الرأى الواضح ولا يتكل على رأى أبيه وخاله فـــى مـــثل هذا الأمر ولكن عزاؤنا أن أحكام ابن أبى حاتم تكاد تكون موافقة لأحكام البخارى وهو ما يدل على موافقة ابى حاتم لآراء البخارى إلا فى بعض الترجمات من حيث الوهم فيبينه أو حكم فيعدله وهو إقرار ضمنى من أبى حاتم وابنه على أحكام البخارى

---

(١) المرجع السابق . (٢) تأنيب الخطيب صـــ ٣٧٣ .

(١٠) كتاب الجرح والتعديل وما فيه من فنون حديثية يعتبر بها مرجعا فى كثير من فنون علوم الحديث

جاء فى طى كتاب الجرح والتعديل من فنون علوم الحديث الشئ الكثير ، نشير إلى طرف منها ، ونترك الباقى لمن أراد الاستقصاء والتفصيل ، وعلى هذا فإن كتاب الجرح والتعديل يعتبر مرجعاً فى :

(١) معرفة الصحابة :

والصحابى هو من لقى رسول الله ﷺ فى حال إسلام الراوى وإن لم تطل صحبته له وإن لم يرو عنه شيئا " وهذا هو قول الجمهور سلفا وخلفا " يستوى فى ذلك النساء أيضا . فقد ذكر ابن أبى حاتم أسماء الصحابة حسب ترتيب أسمائهم من حروف المعجم ، وإن لم يصنع صنيع البخارى فى الصحابة – السابق بيانه – ولكنه عند ذكره للصحابى يشير أن له صحبة ومن الأمثلة على ذلك :

أ- أسد بن كرز له صحبه [١] .

ب- الأعشى المزنى الشاعر بصرى له صحبه [٢] .

جـ- أكثم بن أبى الجون أبو معبد الخزاعى روى عن النبى ﷺ [٣] .

د – أسلع بن الأسقع الأعرابى له صحبه [٤] .

هـ- أسمر بن مفرس له صحبه [٥] .

إلى غير ذلك من أسماء الصحابة الكرام منثورة أسمائهم نثر الدر فى الكتاب .

٢- معرفة التابعين :

والتابعى هو من صحب الصحابى ، وفى كلام الحاكم ما يقتضى إطلاق التابعى على من لقى الصحابى وروى عنه وإن لم يصحبه قلت : لم يكتفوا

---

(١) الجرح والتعديل ، ٣٣٧/٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ٣٣٨/٢ . (٣) الجرح والتعديل . ٣٣٩/٢ .
(٤) الجرح والتعديل ، ٣٤١/٢ . (٥) الجرح والتعديل ٣٤٣/٢ .

بمجـــرد رؤيته الصحابى ، واكتفوا فى إطلاق اسم الصحابى على من رآه عليه السلام . والفرق : عظمة وشرف رؤيته عليه الصلاة والسلام [١] .

فقـــد ترجم ابن أبى حاتم : لسعيد بن المسيب ، وقيس بن أبى حازم وقيس بن عباد ، وأبا عثمان النهدى وأبا وائل ، وأبا رجاء العطاردى وغيرهم ، كما ترجم للتابعـــيات من أمثال حفصة بن سيرين ، وعمرة بن عبد الرحمن ، وأم الدرداء الصغرى وغيرهن كثير . ومن أرد الزيادة فليرجع إلى الكتاب وأماكن الرواة .

٣- **معرفة الإخوة والإخوات من الرواة** : وقد صنف فى ذلك جماعة : منهم على بن المدينى ، وأبو عبد الرحمن النسائى [٢] .

فمـــن أمثلة الأخوين من الصحابة : عبد الله بن مسعود وأخوه : عتبة . وعمرو ابن العاص وأخوه هشام . وزيد بن ثابت وأخوه يزيد .

ومن أمثلة الأخوين من التابعين : عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة وأخوه : أرقم ، كلاهما من أصحاب ابن مسعود .

ومـــن أمثلة الثلاثة إخوة : سهل وعباد وعثمان بنو حنيف . وعمرو بن شعيب وأخواه : عمر وشعيب ـــ وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وأخواه : أسامة وعبد الله .

ومـــن أمثلة أربعة إخوة : سهيل بن أبى صالح وإخوته : عبد الله الذى يقال له عباد ، ومحمد وصالح .

ومـــن أمـــثلة خمســـة إخوة : سفيان بن عيينة وإخوته الأربعة : إبراهيم وآدم وعمـــران ومحمد . قال الحكام اليسابورى : سمعت الحافظ أبا على الحسين بن على ـــ يعنى النيسابورى ـــ يقول : كلهم حدثوا .

ومـــن أمـــثلة ســـتة إخوة : وهم محمد بن سيرين وإخوته : أنس ، وسعيد ويحيى ، وحفصة وكريمة ـــ كذا ذكرهم النسائى ويحيى بن معين .

---

(١) الباعث الحثيث صـــ ١٩١ . (٢) الباعث الحثيث صـــ ١٩٨ .

ومـــن أمـــثلة ســـبعة إخوة : النعمان بن مقرن وإخوته : سنان ، وسويد وعبد الرحمن وعقيل ومعقل ، ولم يسم السابع ، هاجروا وصحبوا النبى ﷺ .

ويقـــال : إنهـــم شـــهدوا الخندق كلهم ، قال ابن عبد البر وغير واحد : لم يشاركهم أحد فى هذه المكرمة [١] .

وقـــد ذكـــر ابـــن أبى حاتم أسماء هؤلاء وغيرهم فى أماكنهم من حروف المعجم ذاكرا الأخوة بين الراوى وغيره . فيقول :

١. إبراهيم بن عيينة أخو سفيان بن عيينة [٢] .
٢. آدم بن عيينة أو سفيان عيينة [٣] .
٣. أنس بن سيرين [٤] ... هو أخو محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك [٥].
٤. يحـــيى بن سيرين أخو محمد بن سيرين بصرى مولى أنس يقال إنه مات قـــبل محمَـــد بن سيرين روى عن أنس بن مالك روت عنه حفصة بنت سيرين " أخته " قال مسدد يحيى بن أبى عمرة ، وسيرين يكنى أبا عمرة ســـمعت أبى يقول ذلك [٦] . ومن أراد الزيادة فى معرفة الإخوة والأخوات مـــن الرواة فى هذا الكتاب عليه أن يكون دقيق الملاحظة فى قراءة التراجمات وسوف يرى الكثير.

٤- **معـــرفة مـــن له أسماء متعددة من الرواة** : فإن لبعض الناس أكثر من اسم أو كنـــية أو لقـــب يعرف به فيتوهم من ليس له خبرة بذلك أن الشخص الواحد ثلاثة أشـــخاص أو أقـــل أو أكـــثر ويقع فى الوهم وأكثر ما يقع ذلك من المدلسين يغـــربون بـــه على الناس ، فيذكرون الرجل باسم ليس هو مشهورا به ، أو يكنونه ليبهموه على من لا يعرفها . وذلك كثير — وقد صنفت الكتب فى بيان ذلك ومن أمثلة ذلك فى الجرح والتعديل :

---

(١) الباعث الحثيث صـــ ١٩٩ . (٢) الجرح والتعديل ، ٢/ ١١٩ . (٣) الجرح والتعديل ٢/ ٢٦٧ .
(٤) الجرح والتعديل ٢/ ٢٨٧ . (٥) الجرح والتعديل ٧/ ٢٨٠ . (٦) الجرح والتعديل ٩/ ١٥٣ .

أ) أيوب بن على . أبو على بياع الخلقان كوفى ساكن الرى فى سكة الباغ ...
وسمعت أبا زرعة يقول : أيوب بن دينار ، وأبى يقول أيوب بن على
وهذا وذلك واحد [١]

ب) أوس بن أوس الثقفى له صحبه ، ويقال أوس بن أبى أوس ، حدثنا العباس ابن محمد الدورى قال سمعت يحيى بن معين يقول : أوس بن أوس ، وأوس ابن أبى أوس واحد [٢] .

حـ) إبراهيم قعيس ... قال ابن أبى حاتم : وجدت أبى رحمه الله قد جعل إبراهيم أبا إسماعيل الكوفى الذى يروى عن أبى وائل ، وإبراهيم صاحب مطبخ عبد الحميد كل هذا واحد ، وأنه إبراهيم قعيس واحتج برواية بدل ابن محبر عن شعبة عن التيمى عن إبراهيم بن قعيس عن أبى وائل .
سمعت أبى يقول : إبراهيم قعيس ضعيف الحديث [٣]

ومن أراد الزيادة فليدقق فى قراءته للكتاب ففيه الكثير

٥- معرفة الأسماء المفردة والكنى التى لا يكون منها فى كل حرف سواه .

ويوجد ذلك بكثرة فى كتاب الجرح والتعديل ، حيث قد جعل فى نهاية كل اسم باب فى تسمية الذين لا ينسبون . فمثلا :

باب فى تسمية إبراهيم الذين لا ينسبون [٤] .

أ) إبراهيم مولى النبى ﷺ.

ب) إبراهيم مولى صخير بن أبى الجهم .

حـ) إبراهيم الغبرى .

د) إبراهيم قعيس ـ السابق بيانه .

---

(١) الجرح والتعديل ٢٥٢/٢ . (٢) الجرح والتعديل ٣٠٣/٢ . (٣) الجرح والتعديل ١٥١/٢ .
(٤) الجرح والتعديل ١٤٩/٢ .

هـ) مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مغربل [١] بن مطربل بن أرندل بن عرندل بن ماسك الأسدى [٢] . أبو الحسن الأسدى . حيث قد ذكر ابن الجوزى فى بعض مصنفاته : مسـئلة " وهل تعرفون رجلا من المحدثين لا يوجد مثل آبائه الجواب وذكر الاسم السابق . قال العجلى " كان أبو نعيم يسألنى عن نسبه فأخبره ، فيقول ، هذه رقية عقـرب " قال ابن حجر وزعم منصور الخالدى أنه : مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مغربل بن مرعبل بن أرندل بن عرندل ابنْ ماسند . ولم يتابع عليه [٣] .

٦- معرفة الألقاب :

وقد صنف فى ذلك غير واحد . وفائدة هذا النوع : أن لا يظن أن هذا اللقب لغير صاحب الاسم . وقد ذكر ذلك ابن أبى حاتم من خلال ذكره لترجمة :

أ) الأخفش:أحمدِ بن عمران بن عمران الأخفش بغدادى يعرف بالألهانى نزيل مكة[٤]

ب) شباب العصفرى : خليفة بن خياط بن خليفة ، بن خياط أبو بكر المعروف بضهاب العصفرى [٥] .

جـ) غندر : محمد بن جعفر غندر البصرى أبو عبد الله [٦] .

د) الضال : معاوية بن عبد الكريم الثقفى البصرى أبو عبد الرحمن مولى أبى بكرة المعروف بالضال ، وإنما سمى لأنه ضل فى طريق مكة ، وكان معه رجل يسـمى معاويـة فـربما نادوا معاوية فيجيب الآخر فقالوا معاوية الضال فيمييز بينهما فسمى الضال [٧] .

٧- معرفة القضاة من المحدثين :

كما أن هذا الكتاب يعتبر مرجعا فى معرفة القضاة من المحدثين إلى زمن ابن أبى حاتم . ومن الأمثلة على ذلك :

---

(١) الجرح والتعديل ٤٣٨/٨ . (٢) الباعث الحثيث صـ ٢١٣ . (٣) تهذيب التهذيب ١٠٧/١٠ .
(٤) الجرح والعديل ٥٦/٢ . (٥) الجرح والتعديل ، ٣٧٨/٣ . (٦) الجرح والتعنيل ، ٢٢١/٧ .
(٧) الجرح والتعديل ، ٣٨١/٨ .

(أ) أحمد بن بديل اليامى .. قال ابن أبى حاتم : وقدمنا همذان وهو قاضيها [١].
(ب) إسماعيل بن مسلم العبدى بصرى قاض قيس [٢] .
(حـــ) أيفــع روى عــن عمر روى عنه أبو حريز عبد الله بن الحسين قاض سجستان [٣] .
(د) صالح بن أحمد بن حنبل أبو الفضل قاض أصبهان [٤] .

٨- معرفة من اختلط من الرواة :

واخــتلاط الــرواة إما لخوف أو ضرر أو مرض أو عرض : **كعبد الله بن لهيعة ، لما ذهبت كتبه اختلط فى عقله ، فمن سمع من هؤلاء قبل اختلاطهم قبلت روايــتهم ، ومــن ســمع بعد ذلك أو شك فى ذلك لم تقبل وممن اختلط بأخرة :** عطاء بن السائب ، وأبو إسحاق السبيعى ، **وسعيد بن أبى عروبة ، والمسعودى ، وربــيعة وصالح مولى التوأمة ، وعبد الرازق بن همام ، وخلق وقد ألفت فى ذلك الكتب وكتاب ابن أبى حاتم يعد مرجعا فى شأن هؤلاء الرواة أيضاً .**

٩- معرفة الموالى من الرواة والعلماء :

وهــو مــن المهمــات ، فربما نسب أحدهم إلى قبيلة ، فيعتقد السامع أنه من أصلابهم وأنسابهم ، ولكنه فى الحقيقة من مواليهم . فيميز ذلك ليعلم .**فمن ذلك :**
أ – سعيد بن فيروز وهو سعيد بن أبى عمران أبو البخترى الطائى مولى لهم [٥]
ب – سعيد بن الفضل بن ثابت البصرى مولى قريش [٦] .
جـــ سعيد بن المرزبان أبو سعد البقال الأعور مولى حذيفة بن اليمان العبسى[٧]
د – سعيد بن أبى عروبة ، واسم أبى عروبة مهران مولى بنى عدى ، أبو النضير [٨]

---

(١) الجرح والتعديل ، ٤٣/٢ . (٢) الجرح والتعديل ، ٣٤١/٢ . (٣) الجرح والتعديل ، ٣٤١/٤ .
(٤) الجرح والتعديل ، ٣٩٤/٤ . (٥) الجرح والتعديل ، ٥٤/٤ . (٦) الجرح والتعديل ، ٥٥/٤ .
(٧) الجرح والتعديل ، ٦٢/٤ . (٨) الجرح والتعديل ، ٤ /٦٥ .

وقـد كان جماعة من سادات العلماء فى زمن السلف من الموالى . وذكر الزهـرى أن هشام بن عبد الملك قال له : من يسود مكة ؟ فقلت عطاء ، قال : فـأهل اليمن ؟ قلت : طاوس ، قال : فأهل الشام : فقلت : مكحول ، قال : فأهل مصـر : قلـت يزيد بن أبى حبيب ، قال : فأهل الجزيرة ؟ فقلت : ميمون بن مهران ، قال : فأهل خراسان ؟ قلت الضحاك بن مزاحم ، قال : فأهل البصرة ؟ فقلـت : الحسن بن أبى الحسن ، قال : فأهل الكوفة ؟ فقلت : إبراهيم النخعى ، وذكـر أنـه يقول له عند كل واحد : أمن العرب أم من الموالى ؟ فيقول : من الموالـى فلمـا انتهى قال : يا زهرى ، والله لتسودن الموالى على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها ، فقلت : يا أمير المؤمنين ، إنما هو أمر الله ودينه ، فمن حفظه ساد ، ومن ضيعه سقط [1] .

١٠- معـرفة أوطـان الـرواة وبلدانهـم : وهو مما يعتنى به كثير من علماء الحديث ، وربما رتب عليه فوائد مهمة منها : معرفة شيخ الراوى ، فربما اشتبه بغـيره فإذا عرفنا بلده تعين لديه غالبا ، وهذا مهم جليل . وقد كانت العرب إنما ينسـبون إلى القبائل والعمائر والعشائر والبيوت والعجم إلى شعوبها ورساتيقها وبلدانهـا ، وبـنو إسـرائيل إلى أسباطها ــ فلما جاء الإسلام وانتشر الناس فى الأقاليم ، نُسبوا إليها ، أو إلى مدنها أو قراها فمن كان من قرية فله انتساب إليها بعيـنها ، وإلى مدينتها إن شاء أو إقليمها ، ومن كان من بلدة ثم انتقل منها إلى غيرها فله الانتساب إلى أيهما شاء ، والأحسن أن يذكرهما فيقول مثلا : الشامى ثم العراقى أو الدمشقى ثم المصرى ونحو ذلك . قال بعضهم : إنما يسوغ الانتساب إلى البلد إذا قام فيه أربع سنين فأكثر . وقد ذكر ابن أبى حاتم ذلك فى أغلب الرواة ، وقد سبق طرف منه فى ذكر منهجه السابق .

---

(١) الباعث الحثيث صـ ٢٤٦ .

إلى غير ذلك من فنون علوم الحديث المنشورة داخل كتاب الجرح والتعديل ، ومن أراد الاستزادة يمكنه أن يجد أكثر مما ذكرنا ، وإنما أردت بيان بعضها لا الاستقصاء الكامل .

١١- كتاب الجرح والتعديل والكتب التى أخذت منه ، وتأثرت به :

كـتاب الجـرح والـتعديل يعتبر الكتاب الأول فى بابه ، وقد أخذت منه العلمـاء فـى مصنفاتهم سواء فى معرفة تاريخ الرواة ، أو الحكم عليهم ، وإذا أردنـا أن نفصل القول فى ذلك لا تسع المقام ، ولكن الإشارة تغنى فى كثير عن العبارة ، خلاصة القول أن كل كتاب ألف فى الجرح والتعديل وتاريخ الرواة بعد كـتاب " الجرح والتعديل فإنه قد أخذ من الكتاب بصورة مباشرة أو بالوسائط ، واستمر ذلك إلى الآن . وفى ذكرنا لتلاميذه ـ فى الباب السابق ـ تبين أن :

١- الإمـام ابن عدى من تلاميذ ابن أبى حاتم ، وقد استفاد منه فى كتابه " الكامل فى ضعفاء الرجال " .

٢- والإمـام ابـن حبان البستى " أبو حاتم " من تلاميذ ابن أبى حاتم وقد استفاد منه فى كتابه " المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين " وكتابه " الثقات " .

٣- والإمام محمد بن إسحاق بن منده يروى عن ابن أبى حاتم الإيجازة .

٤- والحافظ أبى أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكرى يروى عن ابن أبى حاتم بالإجازة أيضا وغيرهم خلق كثير .

وقد استفاد الخطيب البغدادى فى كتابه " الكفاية " من المقدمة التى قدم بها ابـن أبى حاتم لكتاب الجرح والتعديل ـ المقدمة الثانية ـ والتى تحدث فيها ابن أبـى حـاتم عن تثبيت السنن وآراء العلماء وقوانينهم فى الجرح والتعديل ، كما اسـتفاد فـى ترتيب ألفاظ الجرح والتعديل ، ولعل " مقدمة " ابن أبى حاتم كانت

ملهمـــة الخطيـــب الـــبغدادى فى تأليف كتابه " الكفاية " ، ومن قرأ مقدمة كتاب الجرح والتعديل بدقة وقرأ كتاب الكفاية " للخطيب وضح لديه ما أشرت إليه مع وجود زيادات فى كتاب الخطيب ليست فى المقدمة .

كما استفاد الخطيب من كتاب الجرح والتعديل فى كتابه " تاريخ بغداد "

وقـــد اســـتفاد أيضا ابن الصلاح فى كتابه معرفة علوم الحديث " مقدمة ابن الصلاح " وذلك بوضوح فى ترتيب ألفاظ الجرح والتعديل .

كمـــا اســـتفاد منهم من جاء بعد من الأئمة ، حتى قال المزى فى خطبة كتابه "تهذيب الكمال " واعلم أن ما كان فى هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحـــو ذلك فعامته منقول من كتاب الجرح والتعديل لأبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى الحافظ ابن الحافظ .

وقـــال الذهبى فى الميزان : اعلم أن كل من أقول فيه مجهول ، ولا أسنده إلى قائله ، فإن ذلك هو قول أبى حاتم . وقد استفاد منه أيضا فى كتبه الأخرى مثل " الكاشف " و " تذكرة الحفاظ " وسير أعلام النبلاء " وغيرها من الكتب .

وكذلـــك الإمام ابن حجر قد استفاد من كتاب الجرح والتعديل فى كتبه " تهذيب التهذيب " و " تعجيل المنفعة " و " فتح البارى " وغيرهم .

وخلاصة القول :

أنه لم يؤلف كتاب أو رسالة فى الجرح والتعديل أو تاريخ الرواة ، أو معرفة الـــثقات ، أو مـــن رمى بالاختلاط أو غير ذلك من العلوم والمعارف الحديثة إلا وكـــان كتاب الجرح والتعديل مرجع يرجع إليه ويعولون عليه ولاشك أن أصالة هذا الكتاب هى دافع البقاء والاستمرار إلى الآن ، وحتى قيام الساعة ــ إن شاء الله ــ و لو تركت لنفسى الحديث فى هذه الفقرة لخرجت به إلى رسالة منفصلة ، فلتكفنا تلك الإشارة ، فإن ما أشرت إليه لا يخفى على من له دراية بهذا العلم .

الفصل الثالث

الفصل الثالث

نماذج لموضوعات حديثية من كتب مصطلح الحديث

المدخل إلى دراسة الترجمة

أولاً : فن التراجم بين التعريف والتأريخ".

١- **تعريف الترجمة فى اللغة** : فى لسان العرب مادة " ترجم"قال المؤلف: التُّرجُمانْ والتَّرجَمان : المفسِّرُ للِّسان . وفى حديث هرقل: قال لترجمانه ، والتُرجُمان. بالضم والفتح: هو الذىْ يترجم الكلام .. أى ينقله من لغة إلى لغة أخرى ، والجمع التراجم، والتاء والنون زائدتان . وقد ترجمهُ وترجم عنه ، وتُرجمان هو من المثل التى لم يذكرها سيبويه.(١)

* **وقال فى القاموس المحيط** : التَّرجمان كعنفوان وزعفران وريهقان : المفسر للسان وقد ترجمه وعنه، والفعل يدلُّ على أصالة التاء.(٢)

* **وفى المعجم الوجيز** – مجمع اللغة العربية – قالوا فى مادة "ترجم" : ترجم الكلام : بيَّنه ووضَّحه . و– كلام غيره ، وعنه : نقله من لغة إلى أخرى. و – لفلانٍ : ذكر ترجمته . فهو مُترجِم .

الترجمانُ : المترجم "ج" تراجِم ، وتراجِمةُ . " الترجمة" – ترجمة فلانٍ : سيرته وحياته "ج" تراجم.(٣)

من الملاحظ فى التعاريف التى مرت فى كتاب "اللسان" وكتاب " القاموس " وكتاب " المعجم الوجيز" التركيز على أن معنى الترجمة هى : التفسير والبيان من لغة إلى لغة أخرى ، وأن المترجم هو الذى يصنع ذلك

---

(١) لسان العرب ٤٢٦/١ (٢) القاموس المحيط ١١٤/٤ (٣) المعجم الوجيز صـــ ٧٤ ط خاصة بوزارة التربية

هذا أولاً.

ثانياً – أن القواميس الثلاثة ذكرت أيضاً ضمن تعاريف الترجمة أن المقصود بها الترجمة للشخص نفسه ولكن كان ذلك مقتضباً فى اللسان حيث قال " وقد ترجمه وترجم عنه" وقصد "بترجمه" أى ترجم للشخص " وترجم عنه" أى نقل . وكان مقتضباً أيضاً فى القاموس المحيط حيث قال " وقد ترجمه وعنه" وقصد به ترجم للشخص نفسه، وأما فى المعجم الوجيز فقد ذكر ذلك بوضوح حيث قال "ترجمة فلان": سيرته وحياته "ج" رمز بها إلى الجمع حيث قال :" تراجم" أى تراجم الرجال سيرهم وحياتهم .. وهناك معنى ثالث يخص المحدثين وهو : عنوان الباب .كما قالوا : فقه البخارى فى تراجمه.

٢ – الترجمة فى اصطلاح العلماء :–

يقول الشيخ صالح اللحيدان(١): وتعنى الترجمة مما نحن بصدد طرحه " إيراد حياة الغير ممن نريد الوقوف عليها بتفصيل نأخذ منها ما نحكم به له أو عليه من خلالها" – وهذا استفدته من انكبابى على مطولات ومختصرات تراجم الرجال ، فإننى لم أطلع على تعريف محدد للترجمة سوى ما ذكرته مستقريه من سبرى للترجمة عن هذا وذاك ، والذين ترجموا للرجال والنساء مما ينيف عن مائة مصنف لم يتطرقوا إلى تعريف ، فأخذتُ هذا التعريف اجتهاداً منى عسى أن يكون الأول فى

---

(١) هو صالح بن سعد اللحيدان : رئيس مجلس القضاء الأعلى بالمملكة العربية السعودية . وكتابه بعنوان " كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل صـــ ٢١ "

تعريف الترجمة، للأخذ به عند تراجم الرجال.[1]

أقــول : بالفعل لم نر واحدا من أصحاب كتب الرجال السابقين كتب تعريفاً اصطلاحياً للترجمة ، وذلك لأنهم استعاضوا عن التعريف الاصطلاحى بتعريف آخر أدرجوه فى تعريفهم " لعلم تاريخ الرواة" وقالوا فيه ما يصلح أن يكون تعريفاً اصطلاحياً للتراجم حيث إن **علم تاريخ الرواة هو" العلم الذى يُعرّف برواة الحديث من الناحية التى تتعلق بروايتهم للحديث"** فهو يتناول بالبيان أحوال الرواة بذكر تاريخ ولادة الراوى ، ووفاته وشيوخه، وتاريخ سماعه منهم ، ومن روى عنه ، وبلادهم ومواطنهم، ورحلات الراوى وتاريخ قدومه إلى البلدان المختلفة ، وسماعه من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أم بعده، وغير ذلك مما له صلة بأمور الحديث[2]. وقد أطلق عليه عدة تعريفات منها " علم التاريخ" ومنهم من سماه " التاريخ والوفيات" كما ذكر ذلك النووى فى التقريب حيث يقول" **التاريخ والوفيات هو فن مهم به يُعرف اتصال الحديث وانقطاعه**" . وقد قصد به كما قال الحافظ السيوطى فى " التدريب": التواريخ لمواليد الرواة ، والسماع ، والقدوم للبلد الفلانى والوفيات لهم [3] .إذاً فالعلم بمعنى الترجمة اصطلاحاً موجود ، وإن اندرج تحت مسمى آخر، ومن هنا نقول : إن عدم التفات الأئمة أصحاب الكتب إلى التعريف الاصطلاحى للترجمة ناتج عن وجوده والتعامل معه وإن لبس ثوباً آخر .

---

(١) كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل صـ ٢١ (٢) أصول الحديث صـ ٢٦٣
(٣) تدريب الراوى ٣٤٩/٢

وعلى هذا فالترجمة اصطلاحاً تساوى " تاريخ الراوى " والتراجم اصطلاحاً هى تاريخ الرواة و**الخلاصة** فى تعريفهما **أنهما** : " **مجموعة من المعارف تحدد شخص الراوى ، وتبرز هويته ، فيتميز عن غيره وتعرف حاله جرحاً أو تعديلاً** كما قرر الحكماء فقالوا "الحكم على الشيء فرع عن تصوره[١] ".

والحاجة إلى تحديد شخص الراوى وتمييزه ، إما أن تكون من الناحية الزمنية أو من ناحية الإسم ، وما يتصل به من الكنية ، أو النسب وغيرها.

وقد نشأ هذا العلم مع نشأة الرواية فى الإسلام ، واهتم العلماء به ليتمكنوا من معرفة رجال الأسانيد، فكانوا يسألون الرواة عن أعمارهم ومواطنهم ، وتواريخ سماعاتهم من الشيوخ ، كما كانوا يسألون عن الرواة أنفسهم ، وحُقّ للعلماء أن يهتموا بكل هذا فإن الأمر ليس بالهين إنها السنة النبوية الموضحة والمفصلة للقرآن الكريم ، والمفسرة لكيفية أداء الفرائض والسنن فى جميع علومه ومعارفه.

هــذا : والعلوم التى تحدد شخصية الراوى " ترجمته" تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهى :

الأول : فى العلوم المعرّفة باسم الراوى. **الثانى : فى العلوم المعرّفة بتاريخ الراوى.**

الثالث : فى العلوم المعرّفة بحال الراوى.

---

(١) منهج النقد فى علوم الحديث صــ ١٤١

أولاً : العلوم المعرّفة باسم الراوى

إن العلوم الحديثية التى تحدد شخصية الراوى من بيان اسمه ونسبه ، وكنيته ولقبه وغير ذلك نلخصها فيما يلى :

١ – معرفة من ذُكر بأسماء مختلفة ونعوت متعددة. [١] وهو فن عويص تمس الحاجة إليه للآتى :

أ – الأمن من جعل الواحد اثنين.

ب – التحرز من توثيق الضعيف وتضعيف الثقة .

ج– إظهار تدليس المدلسين فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم يغربون به على الناس، فيذكرون الرجل باسم ليس هو مشهوراً به أو يكنونه ليبهموه على من لا يعرف.

فمثلاً : محمد بن السائب الكلبى ، هو أبو النضر ، وهو حماد بن السائب، وهو أبو سعيد الذى روى عنه عطية العوفى التفسير. وهو أبو هشام الذى روى عنه القاسم بن الوليد الهمدانى.[٢] فمن لا يعرف ذلك ظن أن هذه الكنى لأشخاص وليست لشخص واحد. وقد صنف فى هذا النوع الحافظ عبد الغنى بن سعيد الأزدى كتاباً نافعاً سمّاه "إيضاح الإشكال"[٣] وصنف فيه أيضاً الخطيب البغدادى كتاباً كبيراً سمّاه " موضح أوهام الجمع والتفريق" وهو مطبوع ومتداول.

٢– معرفة كنى المعروفين بالأسماء: والمراد به بيان أسماء ذوى الكنى ، وبيان كنى المعروفين بالأسماء. وفائدة هذا العلم:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـــ ٤٩٨ (٢) تدريب الراوى ٢/ ٢٦٩ (٣) التبصرة والتذكرة ٣/١٠٧ ، ١٠٨

تسهيل معرفة اسم الراوى المشهور بكنيته ، ليكشف عن حاله ، والاحتراز عن ذكر الراوى مرة باسمه ومرة بكنيته فيظنهما من لم يتنبه لذلك رجلين ، أو ربما ذكر بهما معاً فيتُوهم رجلين سقط بينهما حرف "عن" أو غيره.

وهو فن مطلوب لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ، ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم ، وينتقصون من جهله[١].

وقد ابتكر ابن الصلاح فيه تقسيماً حسناً بلغ فيه العشرة منها[٢]:

الأول : من سمى بالكنية لا اسم له غيرها. وهم ضربان: من له كنية أخرى زيادة على الاسم . قال ابن الصلاح : فصار كأن لكنيته كنية قال وذلك ظريف عجيب كابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومى"أحد الفقهاء السبعة" بالمدينة اسمه " أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن".

الثانى : من لا كنية له غير الكنية التى هى اسمه كأبى بلال الأشعرى الراوى عن شريك وكأبى حَصين "بفتح الحاء" يحيى بن سليمان الراوى عن أبى حاتم الرازى قال كل منهما : اسمى وكنيتى واحد. وكذا قال أبو بكر بن عياش المقرئ ، ليس لى اسم غير أبى بكر[٣].

الثالث : من لقب بكنية وله غيرها اسم وكنية ، كأبى تراب على بن أبى

---

(١) منهج النقد فى علوم الحديث صـــ ١٦٧.

(٢) مقدمة ابن الصلاح صـــ ٥٠٨ (٣) تدريب الراوى ٢/٢٨١

طالب اسماً ، أبى الحسن كنية، لقبه بذلك النبى صلى الله عليه وسلم ، حيث قال له : قم أبا تراب ، وكان نائماً.

الرابع : من له كنيتان أو أكثر كابن جريج أبى الوليد ، وأبى خالد ومنصور الفراوى" شيخ ابن الصلاح" يكنى بأبى بكر ، وأبى الفتح وأبى القاسم وكان يقال له: ياذا الكنى.

الخامس : من عرفت كنيته واختلف فى اسمه كأبى هريرة عبد الرحمن بن صخر على الأصح من ثلاثين قولاً فى اسمه واسم أبيه .

السادس : من اختلف فيهما معاً أى فى اسمه وكنيته معاً كسفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل اسمه عمير وقيل صالح وقيل مهران، وقيل بحران ، وقيل رومان ، وقيل قيس ...الخ).

السابع : من عرف بالاثنين ، ولم يختلف فى واحد منهما كآباء عبد الله أصحاب المذاهب سفيان الثورى ، ومالك، ومحمد بن إدريس الشافعى ، وأحمد بن حنبل وغيرهم .

الثامن : من اشتهر بهما مع العلم باسمه كأبى إدريس الخولانى عائذ الله رضى الله عنهم أجمعين [١] .

هــذا: وقد ألفت فى هذا النوع عدة مؤلفات من أجودها كتاب " الكنى والأسماء" للدولابى وهو مطبوع.

٣- **ألقاب المحدثين :** وهى كثيرة، ومن لا يعرفها قد يظنها أسامى[٢]

---

(١) تدريب الراوى ٢٨٦/٢ (٢) مقدمة ابن الصلاح صـــ ٥٢١

فيجعل من ذُكر باسمه فى موضع وبلقبه فى آخر شخصين كما وقع ذلك لجماعة من أكابر الحفاظ ، منهم على بن المدينى فرقوا بين عبد الله بن أبى صالح أخى سهيل وبين عباد بن أبى صالح فجعلوهما اثنين وإنما عباد لقب لعبد الله لا أخ له باتفاق الأئمة [1] .

ويلاحظ أن اللقب إذا كرهه من أُطلق عليه لا يجوز استعماله فى حقه، أما من لا يكره ذلك فلا حرج، وإذا ذكر المحدثون لقباً مكروها إلى صاحبه ، فإنما يذكرونه على سبيل التعريف للشخص والتمييز عن غيره لا على وجه الذم واللمز والتنابز كالأعمش والأعرج ، والضال ، والضعيف وغير ذلك.

وقد أُلفت فى هذا النوع المؤلفات من أفضلها وأجودها تأليف الحافظ ابن حجر واسمه" نزهة الألباب".

٤ – **معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم**[2] :وفائدة هذا النوع: دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم وهم أقسام: **الأول:** من نسبه إلى أمه كمعاذ ومعوذ ، ويقال عوف بنى عفراء، وأبوهم الحارث بن رفاعة بن الحارث من بنى النجار أيضاً ، وبلال بن حمامة أبوه رباح.

الثانى : من نُسب إلى جدته مثل: بشير بن الخصاصية أبوه معبد ، والخصاصية أم جده الثالث ، وابن تيمية هى أم أحد أجداده الأبعدين.

الثالث : من نُسب إلى جده ، كأبى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه: عامر بن عبد الله بن الجراح . وحَمَل بن النابغة هو بن مالك بن النابغة، ومُجَمِّع

(١) تدريب الراوى ٢/٢٨٩ (٢) مقدمة ابن الصلاح صـ ٥٦٦

بالفتح والكسر" ابن جارية هو ابن يزيد بن جارية وابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج .

الرابع : من نسب إلى أجنبى لسبب كالمقداد بن عمرو الكندى يُقال له : إبن الأسود لأنه كان فى حِجْر الأسود بن عبد يغوث فتبناه ، والحسن بن دينار هو زوج أمه وأبوه واصل[1] .

٥- معرفة النسب التى على خلاف ظاهرها[2]: حيث قد ينسب الراوى إلى نسبة من مكان أو وقعة به ، أو قبيلة أو صنعة ، وليس الظاهر الذى يسبق إلى الفهم من تلك النسبة مراداً ، بل لعارض عرض من نزوله ذلك المكان أو تلك القبيلة ونحو ذلك . فمن مثاله : أبو مسعود عقبة بن عمرو الأنصارى الخزرجى البدرى ، لم يشهدها أى بدر فى قول الأكثرين منهم : الزهرى وابن إسحاق والواقدى وابن سعد وابن معين والحربى وابن عبد البر، بل نزلها ، وقال الحربى سكنها ، وقال البخارى شهدها . وكذلك سليمان بن طرخان التيمى أبو المعتمر نزل فيهم أى بنى تميم وليس منهم.

وإبراهيم الخوزى ليس من الخوزبل نزل شعبهم بمكة [3] ولقد أُلفت فى معرفة الأنساب الكتب منها

" الأنساب " للسمعانى وهو مطبوع ومتداول .

---

(١) تدريب الراوى ٣٤١/٢ (٢) مقدمة ابن الصلاح صـــ ٥٧٠ (٣) تدريب الراوى ٣٤١/٢

٦- **معرفة أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم** : وهو علم جليل نعرف به من كان صحابياً ، ومن له رؤية فقط أو كان من المخضرمين وهذا العلم الكبير قد ألف الناس فيه كتباً كثيرة، ومن أجلّها وأكثرها فوائد (كتاب الاستيعاب) (لابن عبد البر)، لولا ما شانه به من إيراده كثيراً مما شجر بين الصحابة، وحكاياته عن الإخباريين لا المحدثين. وغالب على الإخباريين الإكثار والتخليط فيما يروونه.

كما ألف ابن الأثير كتابه أسد الغابة وهوجيد فى بابه إلا إنه وقع فى بعض الأوهام أيضا ثم جاء العالم الكبير والجهبذ النحرير الحافظ ابن حجر العسقلانى فالف كتابه الإصابة فى تميز الصحابة فأحسن وأجاد وبلغ فى كتابه الغاية والمراد .

والصحابة الكرام رضوان الله عليهم هم خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم فى نشر الإسلام وحمل أعباء الدعوة إلى الله ولذا فإن الوقوف على معرفة أصحاب النبى من أوكد علم الخاصة وأرفع علم الخبر وبه ساد أهل السير .

وسوف أقوم بإذن الله بذكر بعض النقاط التى توفى ببعض الغرض حيث إن الهدف هوالتعريف البسيط وليس الاستقصاء ويتمثل ذلك فى الآتى:

إحداها: اختلف أهل العلم في أن الصحابي من ؟

فالمعروف من طريقة أهل الحديث: أن كل مسلم رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو من الصحابة.

قال (البخاري) في (صحيحه): من صحب النبي - صلى الله عليه وسلم - أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه.

وعن (أبي المظفر السمعاني المروزي) أنه قال: أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف رؤيته صلى الله عليه وسلم ذلك.

وذكر: أن اسم الصحابي – من حيث اللغة والظاهر – يقع على من طالت صحبته للنبي – صلى الله عليه وسلم –وكثرت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه. قال: وهذا طريق الأصوليين.

قال ابن الصلاح: وقد روينا عن (سعيد بن المسيب): أنه كان لا يعدالصحابى إلا من أقام مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين. وكأن المراد بهذا – إن صح عنه – راجع إلى المحكي عن الأصوليين. ولكن في عبارته ضيق، يوجب ألا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم، ممن لا نعرف خلافاً في عدّه من الصحابة ، وروى عن شعبة عن موسى السبلاني – وأثنى عليه خيراً – قال: أتيت أنس بن مالك فقلت: هل بقي من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أحد غيرك ؟ قال: بقي ناس من الأعراب قد رأوه فأما من صحبه فلا. إسناده جيد، حدّث به (مسلم) بحضرة (أبي زرعة).

ثم كان تعريف الحافظ ابن حجرللصحابى دقيقا وملخصا نافذا إلى الهدف المطلوب بغيرتقصير ولاإجحاف متمثلا فى الآتى:

(الصحابى من لقى النبىصلى الله عليه وسلم مؤمنا به،ومات على الإسلام).

كيف يعرف الصحابى؟

يعرف الصحابى: تارة يعرف بالتواتر، وتارة بالاستفاضة القاصرة عن التواتر، وتارة بأن يروى عن آحاد الصحابة أنه صحابي، وتارة بقوله وإخباره عن نفسه – بعد ثبوت عدالته –.

الثانية: للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي: أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه، لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة.

قال الله تبارك وتعالى: ((كنتم خير أمة أخرجت للناس)) الآية. قيل: اتفق المفسرون على أنه وارد في أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقال تعالى: ((وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس)). وهذا خطاب مع الموجودين حينئذ .

وقال سبحانه وتعالى: ((محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار)) الآية.

وفي نصوص السنة الشاهدة بذلك كثرة، منها: حديث أبي سعيد المتفق على صحته: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: ((لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه)).

ثم إن الأمة مجمعة علي تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم: فكذلك بإجماع العلماء الذين يُعتد بهم في الإجماع، إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكان الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة، والله أعلم.

الثالثة: أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – (أبو هريرة) روي ذلك عن (سعيد بن أبي الحسنو (أحمد بن حنبل)، وذلك من الظاهر الذي لا يخفي على حديثي، وهو أول صاحب حديث بلغنا عن أبي بكر بن أبي داود السجستاني قال: رأيت (أبا هريرة) في النوم، وأنا بسجستان أصنف حديث (أبي هريرة) فقلت: إني لأحبك، فقال: أنا أول صاحب حديث كان في الدنيا. وعن (أحمد بن حنبل (أيضاً رضي الله عنه قال: ستة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أكثروا الرواية عنه وعمَّروا (أبو هريرة) و(ابن عمر) و(عائشة) و(جابر بن عبد الله) و(ابن عباس) و(أنس) و(أبو هريرة) أكثرهم حديثاً، وحمل عنه الثقات.

ثم إن أكثر الصحابة فُتْيا تروى ابن عباس. فعن (أحمد بن حنبل) قال: ليس أحد من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – يروى عنه في الفتوى أكثر من ابن عباس. وعن (أحمد بن حنبل) أيضاً أنه قيل له: من العبادلة ؟ فقال: (عبد الله بن عباس)، و(عبد الله بن عمر)، و(عبد الله بن الزبير)، و(عبد الله بن عمرو). قيل له: فابن مسعود ؟ قال: لا، ليس (عبد الله بن مسعود) من العبادلة.

قال الحافظ (أحمد البيهقي) فيما روى عنه وقرئ بخطه: وهذا لأن ابن مسعود تقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم. فإذا اجتمعوا على شيء قيل (هذا قول العبادلة) أو (هذا فعلهم قال ابن الصلاح: ويلتحق

بابن مسعود في ذلك سائر العبادلة المسمين بعبد الله من الصحابة، وهم نحو مائتين وعشرين نفسا، والله أعلم.

وروى عن (علي بن عند الله المديني) قال: لم يكن من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - له أصحاب يقومون بقوله في الفقه إلا ثلاثة: (عبد الله بن مسعود) و(زيد بن ثابت) و(ابن عباس) رضي الله عنهم. كان لكل رجل منهم أصحاب يقومون بقوله ويفتون الناس.

وعن مسروق قال: وجدت علم أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - انتهى إلى ستة: عمر، وعلي، وأُبيّ، وزيد، وأبي الدرداء، وعبد الله بن مسعود، ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى اثنين: علي، وعبد الله.

وروى نحوه عن مطرِّف، عن الشعبي، عن مسروق لكن ذكر أباموسى بدل أبي الدرداء.

وروى عن (الشعبي) قال: كان العلم يؤخذ عن ستة من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكان عمر، وعبد الله، وزيد، يشبه علم بعضهم بعضاً، وكان يقتبس بعضهم من بعض، وكان علي، والأشعري، وأبي، يشبه علم بعضهم بعضاً، وكان يقتبس بعضهم من بعض.

وروى عن (الحافظ أحمد البيهقي): أن (الشافعي) ذكر الصحابة في رسالته القديمة، وأثنى عليهم بما هم أهله، ثم قال: وهم فوقنا في كل علم، واجتهاد، وورع، وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا والله أعلم.

الرابعة:وروى عن (أبي زرعة الرازي): أنه سئل عن عدة من روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: ومن يضبط هذا ؟ شهد مع النبي - صلى الله عليه وسلم - حجة الوداع أربعون ألفا، وشهد معه تبوك سبعون ألفا.

وروى عن (أبي زرعة) - أيضاً - أنه قيل له: أليس يقال: حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - أربعة آلاف حديث ؟ قال: ومن قال ذا قلقل الله أنيابه ؟ هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قبض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة، ممن روي عنه وسمع منه. وفي رواية: ممن رآه وسمع منه. فقيل له: يا أبا زرعة، هؤلاء أين كانوا و أين سمعوا منه ؟

قال: أهل المدينة، وأهل مكة، ومن بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع كل رآه وسمع منه بعرفة.

ثم إنه **اختلف في عدد طبقاتهم وأصنافهم، والنظر في ذلك** إلى السبق بالإسلام، والهجرة، وشهود المشاهد الفاضلة مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بآبائنا وأمهاتنا وأنفسنا هو - صلى الله عليه وسلم.-

وجعلهم (الحاكم أبو عبد الله): اثنتي عشرة طبقة، ومنهم من زاد على ذلك ولسنا نطول بتفصيل ذلك، والله أعلم.

الخامسة: أفضلهم على الإطلاق أبو بكر، ثم عمر. ثم إن جمهور السلف على تقديم عثمان على علي، وقدم أهل الكوفة من أهل السنة علياً على عثمان، وبه قال بعض السلف، منهم **(سفيان الثوري) أولاً، ثم رجع إلى** تقديم عثمان، روي ذلك عنه وعنهم الخطابي. **وممن نقل عنه من أهل** الحديث تقديم علي على عثمان (محمد بن إسحاق بن خزيمة). وتقديم عثمان هو الذي استقرت **عليه** مذاهب أصحاب الحديث وأهل السنة.

وأما أفضل أصنافهم صنفاً: فقد قال (أبو منصور البغدادي التميمي): أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة ثم الستة الباقون إلى تمام العشرة ثم البدريون، ثم أصحاب أحد، ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية.

أقول: وفي نص القرآن تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وهم الذين صلوا إلى القبلتين في قول (سعيد بن المسيب) وطائفة. وفي قول (الشعبي): هم الذين شهدوا بيعة الرضوان. وعن (محمد بن كعب القرظي) و(عطاء بن يسار) أنهما قالا: هم أهل بدر، روى ذلك عنهما (ابن عبد البر) فيما وجد عنه، والله أعلم.

: **السادسة: اختلف السلف في أولهم إسلاماً:**

فقيل: أبو بكر الصديق، روي ذلك عن ابن عباس، وحسان بن ثابت، وإبراهيم النخعي، وغيرهم.

وقيل: علي أول من أسلم، روي ذلك عن زيد بن أرقم، وأبي ذر، والمقداد، وغيرهم.

وقال (الحاكم أبو عبد الله): لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أن علي بن أبي طالب أولهم إسلاماً، واستنكر هذا من الحاكم.
وقيل: أول من أسلم زيد بن حارثة. وذكر معمر نحو ذلك عن الزهري.
وقيل: أول من أسلم خديجة أم المؤمنين، روي ذلك من وجوه عن الزهري. وهو قول قتادة، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وجماعة. وروي أيضاً عن ابن عباس. وادعى (الثعلبي) المفسر فيما روى عنه: اتفاق العلماء على أن أول من أسلم خديجة، وأن اختلافهم إنما هو في أول من أسلم بعدها.
والأورع أن يقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان أو الأحداث علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن العبيد بلال، والله أعلم.
السابعة: آخرهم على الإطلاق موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة مات سنة مائة من الهجرة.

وأما بالإضافة إلى النواحي:

فآخر من مات منهم بالمدينة: جابر بن عبد الله، رواه أحمد بن حنبل عن قتادة. وقيل: سهل بن سعد، وقيل: السائب بن يزيد.
وآخر من مات منهم **بمكة** عبد الله بن عمر، وقيل: جابر بن عبد الله. وذكر علي بن المديني أن أبا الطفيل مات بمكة، فهو إذاً الآخر بها.
وآخر من مات منهم **بالبصرة:** أنس بن مالك. قال أبو عمر بن عبد البر: ما أعلم أحداً مات بعده ممن رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا أبا الطفيل.
وآخر من مات منهم **بالكوفة:** عبد الله بن أبي أوفى.
وبالشام: عبد الله بن بسر، وقيل: بل أبو أمامة.
وتبسط بعضهم فقال: آخر من مات من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - **بمصر:** عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي. **وبفلسطين:** أبو أبيّ بن أم حرام. **وبدمشق:** واثلة بن الأسقع. **وبحمص:** عبد الله بن بسر. **وباليمامة:** الهرماس بن زياد. **وبالجزيرة:** العرس بن عَميرة. **وبأفريقية:** رويفع بن ثابت. **وبالبادية في الأعراب:** سلمة بن الأكوع، رضي الله عنهم أجمعين.

وفي بعض ما ذكرناه خلاف لم نذكره، وقوله في رويفع بأفريقية لا يصح، إنما مات في حاضرة برقة وقبره بها. ونزل سلمة إلى المدينة قبل موته بليال فمات بها، والله أعلم

ومعرفة الصحابة لها فوئد جمة ومهمة فى الدين والعلم منها:

١-أنهم هداة البشرية بهدىرسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أمثلة تطبيق الدين سيرتهم تملأ القلوب يقينا وتحث الهمم على الجهاد والعمل وتلهب الحماس والنخوة والهمة فى النفوس.

٢-بمعرفة الصحابة يمكننا تميز الحديث المرسل من غيره فإذا لم نعرف الناقل اللحديث أهو صحابى أو ليس بصحابى لايمكن لنا ذلك.

وهنا أمر مهمة يجب مراعاتها

أحدها: ذكر الحافظ (أبو عبد الله): أن التابعين على خمس عشرة طبقة وهى:

الأولى: الذين لحقوا العشرة سعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وأبو عثمان النهدي، وقيس بن عباد، وأبو ساسان حضين بن المنذر، وأبو وائل، وأبو رجاء العطاردي وغيرهم.

وعليه في بعض هؤلاء إنكار، فإن سعيد بن المسيب ليس بهذه المثابة، لأنه ولد في خلافة عمر، ولم يسمع من أكثر العشرة. وقد قال بعضهم: لا تصح له رواية عن أحد من العشرة إلا سعد بن أبي وقاص.وكان سعد آخرهم موتا، وذكر الحاكم قبل كلامه

المذكور :أن سعيداً أدرك عمر فمن بعده إلى آخر العشرةوقال: ليس في جماعة التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم.

وليس ذلك على ما قال كما ذكرناه. نعم، قيس بن أبي حازم سمع العشرة وروى عنهم، وليس في التابعين أحد روى عن العشرة سواه، ذكر ذلك (عبد الرحمن بن يوسف بن خراش الحافظ)، فيما روى عنه.

٧-معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب فى الصحابة والرواة والعلماء : وهو فن حسن يوجد فى أواخر الأبواب من الكتب المصنفة فى الرجال ، بعد أن يذكروا الأسماء المشتركة وهو أقسام:

الأول : فى الأسماء : فمن الصحابة " **أجمد** " بالجيم بن عُجيان و" **جُبيب** " بضم الجيم سندر، "**شكل**" بفتحها . إلخ) وهذا الأمر موجود أيضاً فى التابعين فمنه " **أوسط بن عمرو البجلى** " تابعى و"تدوم" بفتح المثناه من فوق ، وقيل : من تحت وبضم الدال بن صبح الكلاعى و " **جيلان** " بكسر الجيم ابن فروة و" **زِر بن حبيش** " .

الثانى : فى الكنى : " **أبو العَبَيدَين** " بالتثنية والتصغير اسمه مُعاية بن سبره، " **أبوَ العُشراء** " أسامة، وقيل غير ذلك " **أبو المُدِلَّة** " بكسر المهملة وفتح اللام المشددة لم يُعرف اسمه ، وانفرد أبو نعيم بتسميته عُبيد الله بن عبد الله ... إلخ).

الثالث : فى الألقاب : " **سفينة** " مولى النبى صلى الله عليه وسلم مهران ، وقيل غيره " **مِندلٌ** " بكسر الميم عن الخطيب وغيره ويقولونَه بفتحها ، اسمه " **عمرو** " ، " **سُحنون** " [1] بضم السين وفتحها عبد السلام .

هــذا: وقد ألف فى " الأسماء المفردة " الحافظ أحمد بن هارون البرديجى . [2] ومن فائدة هذا العلم

أن بذكر هذه الأسماء أو الكِنى أو الألقاب تُعرف أصحابها حيث لا يُعرف بها غيرهم .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـــ ٥٠١ (٢) تدريب الراوى ٢/٢٨٧

٨- معرفة الموالى من العلماء والرواة[١] : وأهمه المنسوبون إلى القبائل مطلقاً كفلان القرشى ، ويكون مولى لهم فربما ظُن أنه منهم بحكم ظاهر الإطلاق ، فيترتب على ذلك خلل فى الأحكام الشرعية فى الأمور المشترط فيها النسب ، كالإمامة العظمى والكفاءة فى النكاح ، ونحو ذلك ، ثم منهم من يقال فيه مولى فلان ويراد مولى عتاقه وهو الغالب ، ومنهم من يراد به مولى الإسلام كالبخارى الإمام مولى الجعفيين ولاء إسلام لأن جده المغيرة كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفى ، وكذلك الحسن بن عيسى بن ماسرجس " الماسرجسى " أبو على النيسابورى من رجال مسلم مولى عبد الله بن المبارك كان نصرانياً فأسلم على يديه . ومنهم مولى الحلف : كمالك بن أنس الإمام ونفره هم أصبحيون صلبية ، ويقال له التيمى لأن نفره أصبح مولى لتيم قريش بالحلف ، ومن أمثلة موالى القبيلة عتاقة : أبو البخترى الطائى التابعى مولى طيئ ، وأبو العالية الرياحى التابعى مولى امرأة من بنى رياح بن يربوع حى من بنى تميم[٢] . ولما كان الدين الحنيف لا يفرق بين أبيض وأسود أو أحمر وأصفر حيث إن الإسلام يُذيب الفوارق ويجعل مقياس الناس وكرامتهم متعلقة بطاعتهم حيث قال الله تعالى : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ)[٣] زاحم الموالى فى مجالس العلماء وسمعوا الحديث والعلم حتى فاقوا من لهم أحساب وأنساب وهذه القصة تبين مدى ما وصل إليه الموالى من منزلة فى الدين ومكانة بين المسلمين . قال

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـــ ٦٠٢ (٢) تدريب الراوى ٢/٣٨٢ (٣) سورة الحجرات آية (١٣)

الإمام الزهرى : قدمت على هشام بن عبد الملك – أمير المؤمنين – فقال :
من أين قدمت يا زهرى ؟ قال : قلت : من مكة قال فمن خلَّفت بها يسود
أهلها ؟ قلت : عطاء بن أبى رباح . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟
قلت : من الموالى . قال : وبم سادهم ؟ قلت : بالديانة والرواية !! قال :
إن أهل الديانة والرواية ينبغى أن يسودوا . قال : فمن يسود أهل اليمن ؟
قال : قلت : طاوس بن كيسان ، قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال :
قلت : من الموالى . قال : وبم سادهم ؟ قلت : بما سادهم به عطاء . قال :
إنه لينبغى . قال : فمن يسود أهل مصر ؟ قال : قلت : يزيد بن أبى حبيب
. قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال : قلت : من الموالى . قال : من
يسود أهل الشام ؟ قال : قلت : محكول . قال : فمن العرب أم من الموالى
. قال : قلت : من الموالى ، عبد نوبى أعتقته امرأة من هُزيل . قال فمن
يسود أهل الجزيرة ؟ قلت : ميمون بن مهران . قال : فمن العرب أم من
الموالى ؟ قال : قلت : من الموالى . قال : فمن يسود أهل خراسان ؟ قال
: قلت : الضحاك بن مزاحم . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال :
قلت : من الموالى . قال فمن يسود أهل البصرة ؟ قال : قلت : الحسن بن
أبى الحسن . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال : قلت : من الموالى
. قال : ويلك فمن يسود أهل الكوفة ؟ قال : قلت : إبراهيم النخعى . قال :
فمن العرب أم من الموالى ؟ قال : قلت : من العرب. قال : ويلك يازهرى
فرجتَّ عنى ، والله لتسودن الموالى على العرب حتى يخطب لها على

المنابر والعرب تحتها. قال : قلت : يا أمير المؤمنين ، إنما هو أمر الله ودينه ، من حفظه ساد ومن ضيَّعه سقط [١] .

٩- **معرفة أوطان الرواة وبلدانهم** [٢] : وهو ما يفتقر إليه حفاظ الحديث فى تصرفاتهم ومصنفاتهم ، ومن مظانه الطبقات الكبرى لابن سعد ، وقد كانت العرب إنما تُنسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى انتسبوا إلى القرى كالعجم ، ثم من كان ناقلة من بلد إلى بلد وأراد الانتساب إليهما فليبدأ بالأول فيقول فى ناقلة مصر إلى دمشق المصرى والدمشقى ، والأحسن ثم الدمشقى للدلالة ثم على الترتيب . وله أن ينتسب إلى أحدهما فقط وهو قليل . ومن كان من أهل قريةِ بلدةٍ فيجوز أن يُنسب إلى القرية وإلى البلدة وإلى الناحية وإلى الإقليم . قال عبد الله بن المبارك وغيره: من أقام فى بلدة أربع سنين نُسب إليها [٣] ومن الكتب المهمة فيه أيضاً كتاب الأنساب للسمعانى ومختصره لابن الأثير والذى سماه " **اللباب** " ومختصره للحافظ السيوطى " **لب اللباب** " وكلهم مطبوع . وهذا العلم له فوائد متعددة منها : معرفة شيخ الراوى ، فربما اشتبه بغيره فإذا عرفنا بلده تعين بلدّيه غالباً . وهذا مهم وجليل ، فضلاً عن تعيين شخص الراوى أيضاً وتمييزه عمن يشابهه فى الإسم ، وقد يتعين به المهمل ، ويظهر الراوى المدلس ، ويعلم تلاقى الرواة ، وقد يتبين به ما وقع من ضعف فى حديث الراوى [٤] .

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ٣/٣٥٧
(٢) مقدمة ابن الصلاح صـ ٦٠٨
(٣) تدريب الراوى ٢/٣٨٤
(٤) منهج النقد فى علوم الحديث صـ ١٧٨

١٠- المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها : وهو مااتفق خطاً ولفظاً ، وافترقت مسمياته **وهو أقسام :**

الأول : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد ستة أولهم : شيخ سيبويه صاحب النحو والعروض ، بصري ولم يُسم أحد أحمد بعد نبينا صلى الله عليه وسلم قبل أبي الخليل هذا .

الثاني : أبو بشر المزني البصري . **الثالث** : أصبهاني وهو الخليل بن محمد العجلي يكنى أبا العباس ، وقيل أبو محمد . **الرابع** : أبو سعيد السجزي القاضي الحنفي . **الخامس** : أبو سعيد البستي القاضي ، روى عنه البيهقي . **السادس** : أبو سعيد البستي الشافعي ، روى عنه أبو العباس العذري .

الثالث : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم واجدادهم كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة يرون عمَّن يُسمى عبد الله وفي عصر واحد **أحدهم** : أبو بكر القطيعي البغدادي ، يروي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل المسند وغيره .

الثاني : السقطي أبو بكر عن عبد الله بن أحمد الدورقي .

الثالث : دينوي عن عبد الله محمد بن سنان .

الرابع : طرسوسي عن عبد الله بن جابر الطرسوسي محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري اثنان في عصر روى عنهما الحاكم

أحدهما : أبو العباس الأصم . والثاني : أبو عبد الله الأخرم الشيباني ويُعرف بالحافظ [1] .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـ ٥٥٣

الرابع : ما اتفق فى الكنية والنسبة كأبى عمران الجونى اثنان : عبد الملك التابعى و موسى بن سهل البصرى ، وأبو بكر بن عياش ثلاثة : القارئ ، والحمصى ، وعن جعفر بن عبد الواحد ، والسلمى الباجدّائى .

الخامس:من الأقسام عكسه بأن اتفق فيه الإسم وكنى الأب كصالح بن أبى صالح أربعة تابعيون **أحدهم**: مولى التوأمة . **والثانى** : الذى أبوه أبو صالح ذكوان السمان المدنى يكنى أبا عبد الرحمن ، **والثالث** : السدوسى ، **والرابع** : مولى عمرو بن حريث .**الخامس** : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم كمحمد بن عبد الله الأنصارى اثنان متقاربان فى الطبقة :

أحدهما : القاضى المشهور البصرى الذى روى عنه البخارى والناس .

والثانى : أبو سلمة ضعيف .

السادس : من الأقسام أن يتفقا فى الإسم فقط أو الكنية فقط ، ويقع ذكره فى السند من غير ذكر أبيه أونسبة تمييزه كحماد لا يدرى هل هو ابن زيد أو ابن سلمة ، ويُعرف بحسب من روى عنه ، فإن كان سليمان بن حرب أو عارماً فالمراد ابن زيد ، قاله محمد بن يحيى الذهلى والرامهرمزى والمزى لكن قال ابن الجوزى إنه لا يروى إلا عنه فلا إشكال حينئذ . وروى الذهلى عن عفان قال :إذا قلت لكم حدثنا حماد ولم أنسبه فهو بن سلمة وكذا إذا أطلقه حجاج بن منهال ، أو هدبة بن خالد ، ذكره المزى، وممن انفرد بالرواية عن ابن زيد أحمد بن إبراهيم الموصلى ، وأحمد بن عبد الملك الحرانى، وأحمد بن عبدة الضبى .. إلى أخر ما ذكره الحافظ السيوطى

[١] . وعبد الله وَيشبَهُهُ . قال سلمة بن سليمان : إذا قيل بمكة عبد الله فهو ابن الزبير ، أو بالمدينة فابن عمر ، وبالكوفة ابن مسعود ، وبالبصرة ابن عباس ، وبخراسان ابن المبارك . وقال الخليلى : إذا قاله المصرى فابن عمرو والمكى فابن عباس ، وقال بعض الحفاظ : إن شعبة يروى عن سبعة عن ابن عباس كلهم أبوحمزة بالحاء والزاى إلا أبا جمرة بالجيم والراء نصر بن عمران الضُبَعىُ وأنه إذا أطلقه فهو بالجيم.

الثامن: أن يتفقا فى النسبة من حيث اللفظ ويتفرقا فى المنسوب إليه كالآملى قال أبو سعد السمعانى : أكثر علماء طبرستان من آمُلها . وَشُهِّرَ بالنسبة إلى آمل جيحون عبد الله بن حماد شيخ البخارى ، وخُطِّئَ أبو على الغسّانىُ ، ثم القاضى عيّاضٌ فى قولهما إنه إلى آمل طبرستان . ومن ذلك الحنفى نسبة إلى بنى حنيفة قبيلة ، وإلى المذهب لأبى حنيفة رضى الله عنه . ثم ما وجد من هذا الباب فى الأقسام كلها غير مبين فيعرف بالراوى عنه أو المروى أو ببيانه فى طريق آخر كما تقدم . فإن لم يبين واشتركت الرواة فمشكل جداً ، يرجع فيه إلى غالب الظنون والقرائن ، أو يتوقف [١] .

وتكمن فائدة هذا العلم فى الأمن من الإلتباس حيث قد يُظن الأشخاص شخصاً واحداً ، وربما يكون أحد المتفقين ثقة والآخر ضعيفاً ، فيضعف ما هو صحيح ، أو يصحح ما هو ضعيف .

هــذا : وقد ألفت فى هذا العلم كتب كثيرة منها " **المتفق والمفترق** "

---

(١) تدريب الراوى ٣٢٣/٢ (٢) تدريب الراوى ٣٢٩/٢

للخطيب و " **الأنساب المتفقة** " للحافظ محمد بن طاهر .

١١- **المؤتلف والمختلف** [١] :وهو فن جليل يُقبح جهله بأهل العلم ، لاسيما أهل الحديث ، ومن لم يعرفه يكثر خطؤه ، وهو ما يتفق فى الخط دون اللفظ ، وفيه مصنفات أحسنها وأكملها " **الإكمال**" لابن ماكولا وأتمه الحافظ ابن نقطة بذيل مفيد ، ثم ذيل على ابن نقطة الحافظ جمال الدين بن الصابونى ، والحافظ منصور بن سليم ثم ذيل عليهما الحافظ علاء الدين بن مغلطاى ، بذيل كبير ، وجمع فيه الحافظ أبو عبد الله الذهبى مجلداً سماه مشتبه النسبة فأجحف فى الإختصار ، واعتمد على ضبط القلم ، فجاء شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر فألف تبصير المنتبه بتحرير المشتبه : فضمنه وحرره وضبطه بالحرف ، واستدرك ما فاته فى مجلد ضخم وهو أجل كتب هذا النوع وأتمها [٢] – وفائدة هذا النوع من العلم تكمن فى منع وقوع الوهم فى اسم الراوى ، أو خلطه بغيره ومن لم يعرفه كثر عِثاره ولم يعدم مُخجّلاً [٣] .

١٢- **المتشابه** [٤] : وهو نوع يتركب من النوعين السابقين وهو: أن يتفق أسماؤهما أو نسبهما فى اللفظ والخط ، ويتفرقا فى الشخص ، ويختلف ويأتلف ذلك فى أسماء أبويهما بأن يأتلفا خطاً ويتفرقا لفظاً أو عكسه بأن تأتلف أسماؤهما خطاً ، ويختلف لفظاً ، وتتفق أسماء أبويهما لفظاً وخطاً أو نحو ذلك بأن يتفق الإسمان أو الكنيتان ، وما أشبه ذلك ومن مثاله : موسى

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـ ٥٢٨ (٢) التدريب ٢/٢٩٨

(٣) مقدمة ابن الصلاح صـ ٥٦١ (٤) منهج النقد صـ ١٨٤

بن على بفتح العين موجود فى المتأخرين حيث إنه ليس فى الكتب الستة ولا فى تاريخ البخارى ، وابن أبى حاتم ، وابن خيثمة ، والحاكم وابن يونس ، وأبى نعيم وثقات ابن حبان وطبقات ابن سعد وكامل ابن عدى ولكن فى " **تاريخ بغداد** " للخطيب منهم رجلان متأخران ، موسى بن على أبو بكر الأحول البزار ، وفى تاريخ ابن عساكر موسى بن على أبو عمران الصقلى النحوى وغيرهما . وبالضم موسى بن عُلى بن رباح اللخمى المصرى أمير مصر اشتهر بضم العين ، ومنهم من فتحها نقله ابن سعد عن أهل مصر وصححه البخارى وصاحب المشارق[١] ، وقيل بالضم لقب وبالفتح اسم قاله الدارقطنى ، وروى عن موسى أنه قال : اسم أبى على ولكن بنو أمية قالوا عُلَىَّ وفى حرج من قال على . قال أبو عبد الرحمن المقرى : كانت بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه على قتلوه ، فبلغ ذلك رباحاً فقال هو عُلَى وغير ذلك أمثلة كثيرة .

١٣- **المشتبه المقلوب** : وهو مما يقع فيه الاشتباه فى الذهن لا فى الخط ، والمراد بذلك الرواة المتشابهون فى الإسم والنسب المتمايزون بالتقديم والتأخير بأن يكون اسم أحد الراويين كاسم أبى الآخر خطاً ولفظاً واسم الآخر كاسم أبى الأول ، فينقلب على بعض أهل الحديث ، كما انقلب على البخارى ترجمة مسلم بن الوليد المدنى [٢] ، فجعله الوليد بن مسلم [٣] ، كالوليد بن مسلم الدمشقى، وخطأه فى ذلك ابن أبى حاتم فى كتاب له

(١) مشارق الأنوار للقاضى عياض١١٠/٢ (١) بيان خطأ البخارى صـــ ١٣٠ (٢) التاريخ الكبير ١٥٣/٨

فى خطأ البخارى فى تاريخه حكاية عن أبيه ، وصنف الخطيب فى هذا النوع كتاباً سماه " **رفع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والأنساب** " [١] .

١٤- **بيان المبهمات**[٢] : أى معرفة من أبهم ذكره فى المتن أو الإسناد من الرجال والنساء . صنف فيه الحافظ عبد الغنى بن سعيد المصرى ثم الخطيب ، فذكر فى كتابه مائة وواحداً وسبعين حديثاً ، ورتب كتابه على الحروف فى شخص المبهم ، وفى تحصيل الفائدة منه عسر ، فإن العارف باسم المبهم لا يحتاج إلى الكشف عنه ، والجاهل به لا يدرى مظنته ، ثم الحافظ أبى القاسم بن بشكوال وهو أكبر كتاب فى هذا النوع وأنفسه واسمه " **غوامض الأسماء المبهمة** " جمع فيه ثلثمائة واحداً وعشرين حديثاً . وآخر ما جُمع فيه كتاب " **المستفاد من مبهمات المتن والإسناد** " للشيخ ولى الدين العراقى جمع فيه كتاب الخطيب وابن بشكوال مع زيادات أخر ورتبه على الأبواب وهو أحسن ما صنف فى هذا النوع . كما أن الحافظ ابن حجر فى مقدمة فتح البارى عقد فصلاً لمبهمات البخارى استوعب ما وقع فيه من مبهمات [٣] .

ثانياً – العلوم المعرّفة بتاريخ الرواة

إن العلوم المعرّفة بتاريخ الراوى كثيرة نلخصها فيما يلى :-

١- **معرفة تواريخ الرواة ووفياتهم** : حيث بها نستطيع تحديد ميلاد صاحب الترجمة ووفاته ، وما لحق به فى حياته من علوم ومعارف يجعلنا

(١) تدريب الراوى ٢/٢٣٥
(٢) مقدمة ابن الصلاح ٥٧٣
(٣) تدريب الراوى ٢/٣٤٢

نقبل منه روايته أو نردها عليه . وهو فن عظيم الوقع من الدين ، قديم النفع به للمسلمين لا يستغنى عنه ، ولا يعتنى بأعم منه خصوصاً ما هو القصد الأعظم منه وهو البحث عن الرواة والفحص عن أحوالهم فى ابتدائهم وحالهم واستقبالهم ، لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادى من الضلالة والمبصِّر من العمى والجهالة والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه ، والروابط فى تحقيق ما أوجبه وسنَّه ، فكان التعريف بهم من الواجبات ، والتشريف بتراجمهم من المهمات ، ولذا قام به فى القديم والحديث أهل الحديث ، بل نجوم الهدى ، ورجوم العدى ، ووضعوا التاريخ المشتمل على ما ذكرناه مع ضمهم له الضبط لوقت كل من السماع وقدوم المحدث البلد الفلانى فى رحلة الطالب ، وما أشبهه كما تقدم شئ من تصانيفهم فى آداب طالب الحديث ليختبروا بذلك من جهلوا حاله فى الصدق والعدالة (١) .

وأمثلة ذلك كثيرة كما اتفق لإسماعيل بن عياش أنه سأل رجلاً اختباراً : أى سنة كتبت عن خالد بن معدان ؟ فقال : سنة ثلاث عشرة يعنى ومائة ، فقال له أنت تزعم أنك سمعت من خالد بعد موته بسبع سنين (٢) ، وهذا على أحد الأقوال فى وقت وفاة خالد ، وإلا فقد قال الخطيب : جاء عن عمران بن موسى أنه قال : أخبرنا شيخكم الصالح وأكثر من ذلك فقيل له من هو ؟ فقال خالد بن معدان فقيل له فى أى سنة لقيته ؟ قال سنة ثمان

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ٣/٢٨٢ (٢) مقدمة ابن الصلاح صـــ ٥٧٥

ومائة فى غزاة أرمينية ، فقيل له اتق الله يا شيخ ولا تكذب ، مات خالد سنة أربع ولم يغز أرمينية [١][٢] .

وروى الخطيب بسنده أيضاً عن حفص بن غيان قال " **إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين** " يعنى احسبوا سنّه وسنّ من كتب عنه[٣] . يقول الحافظ السخاوى " **وحقيقة التاريخ التعريف بالوقت الذى تضبط به الأحوال فى المواليد والوفيات ويلتحق به من الحوادث والوقائع التى ينشأ عنها معان حسنة من تعديل وتجريح ونحو ذلك** " [٤] .

هــذا : وقد ألفت مؤلفات كثيرة فى تاريخ الرواة منها على سبيل المثال : التاريخ الكبير والأوسط والصغير للإمام البخارى .

٢- **معرفة طبقات الرواة** [٥] : والطبقة هم القوم المتشابهون فى السن والإسناد ، أوفى الإسناد فقط ، وإن اختلف السن - وسوف نوضح ذلك فى الكلام عن الطبقات فى تقريب التهذيب - ومن يبحث فى هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم ، ويختلف اعتبار الراوى " المترجم من أى طبقة هو حتى نستطيع تصنيفه على هذا الأساس حيث إنه قد يشترك المتَرجم " الراوى فى أكثر من طبقة وذلك لعدة اعتبارات فمثلاً الصحابى الجليل أنس بن مالك يعتبرصحابياً، وذلك لمتابعته النبى صلى الله عليه وسلم وخدمته له ، وذلك إذا نظرنا إلى أن الصحابة كلهم طبقة واحدة ، ويُعتبر من طبقة أصاغر الصحابة مقارنة بأبى بكر

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ٢٨٢/٣ (٢) فتح المغيث للسخاوى ٢٣٥/٣ (٣) الكفاية للخطيب صـــ ١١٩ ، ١٢٠
(٤) فتح المغيث للسخاوى ٣/ ٢٨٠ (٥) مقدمة ابن الصلاح صـــ٥٩٩

وعمر وذلك إذا قسمنا الصحابة إلى طبقات . وكذلك الحال والشأن فى طبقات التابعين ، أو طبقة التابعين [1]... إلخ.

وتكمن أهمية الطبقة فى التمييز بين الرواة المتشابهين والأمن من التداخل بينهم ، وذلك إذا كان هناك من الرواة من هم متشابهون فى الإسم والكنية . كما إننا بمعرفة طبقات الرواة نستطيع أن نتبين التدليس فى رواية الراوى وسنتجلى حقيقة العنعنة والأنأنة وهل يُقصد بها الاتصال أو الانقطاع ولأن هذا الفن من المعارف المهمة لبيان تاريخ الراوى وترجمته صنف فيه العلماء التصانيف كان من أشهرها : " **الطبقات الكبرى** " لابن سعد ، و " **الطبقات** " لخليفة بن خياط .

٣- **معرفة التابعين** : والمقصود بالتابعى هو " **من شافه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مؤمن** " وهذا العلم له أهميته الكبرى إذ من لا يعرف التابعين لا يستطيع التفريق بينهم وبين الصحابة أو بينهم وبين من أتى بعدهم من أتباعهم أيضاً، أو التفريق بين من هو صحابى ومن هو مخضرم ، كما أن الحاكم قد قسمهم إلى طبقات [2] لمعرفة أكابر التابعين من أصاغرهم . والتابعون هم من حملوا أمانة البلاغ مع الصحابة ومن بعدهم إلى أتباع التابعين .

٤- **وأتباع التابعين** : هم من شافهوا التابعين وسمعوا منهم وهم مؤمنون بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم وتراجمهم مشهورة ومنتشرة فى جميع كتب الحديث رواية ودارية.

---

(١) شرح التذكرة للعراقى ٢٧٤/٣ - ٢٧٥ . (٢) معرفة علوم الحديث للحاكم صـ ٤١ ، ٤٢

٥- **معرفة الأخوة والأخوات** : وهذا العلم من العلوم المهمة التى صنف فيها العلماء . وفائدته: أنه قد يوجد فى الرواة من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم أكثر من راو من أسرة واحدة وينتمون إلى أب

واحد وجد واحد فإذا روى أحدهم حديثاً لا يتوهم أن هناك خطأ في اسم من روى أو وهم وقع ممن ذكره .

* **والأمثلة على ذلك كثيرة** . فقد كان من بيت أبى طالب وحده ثلاثة أخوة هم : على رضى الله عنه وكرم الله وجهه ، وعُقيل ، وجعفر رضى الله عنهم أجمعين . وكذلك الصحابى الجليل عبد الله بن مسعود ، له أخ صحابى وهو عتبة بن مسعود أيضاً [١] .

٦- **المدبج ورواية الأقران بعضهم عن بعض** [٢] : والمقصود بالأقران أصحاب الطبقة الواحدة أى المتقاربون فى السن والإسناد ، أو فى الإسناد فقط . وهى **تنقسم إلى قسمين** :

الأول : المدبج : وهو أن يروى القرينان كل واحد منهما عن الآخر **مثل** : عبد الله بن عمر يروى مثلاً عن عبد الله بن عباس ، أو عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكذلك الشأن فى التابعين ومن بعدهم.

الثانى : **غير المدبج** : وهو أن يروى أحد القرينان عن الآخر ولا يروى ذلك الأخر عنه والعلم بذلك فيعلم مثلاً أن ابن عمر يروى عن أبى بكر الصديق ولكن أبا بكر لم يرو عنه وهكذا أيضاً فى التابعين والأتباع .

* **ومن فائدة المدبج**: ألا يتوهم الناظر أن ذكر أحد المتقارنين وقع فى

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـ ٤٦٩ (٢) مقدمة ابن الصلاح صـ ٤٦٢

السند خطأ ، وألا يُفهم أن " **عن** " خطأ وأن صوابها واو العطف التى تدل على أنهما اشتركا فى رواية الحديث عن الراوى الذى ذُكر فى الإسناد قبلهما .

هــذا: وقد صنف الدارقطنى فى المدبج كتاباً ، وهو أول من سماه به [١] . كما ألف غيره .

٧- **معرفة الأكابر من الرواة عن الأصاغر** [٢] : وهى أن يروى كبير السن أو القدر أو الكبير فيهما معاً عمن دونه . ومن فوائدها : ألا يتوهم انقلاب السند ، أو يتوهم أن الراوى دون المروى عنه ، نظراً إلى أن الأغلب كون المروى عنه أكبر من الراوى فمنها مثلاً أن يروى عمر بن الخطاب عن أنس بن مالك ، وكذلك الشأن أن يروى صحابى عن تابعى أو التابعى عن تابع الأتباع.

٨- **رواية السابق واللاحق** : وهو أن يشترك فى الرواية عن الراوى راويان **أحدهما:** متقدم الوفاة ، والآخر متأخر فى الوفاة بينهما أمد بعيد . ومن فوائد هذا العلم هو: رفع توهم الخطأ فى الإسناد

وهذا يحدث عندما تقع رواية الآكابر عن الأصاغر ثم بعد زمن يسمع من المروى عنه الصغير راو متأخر .

* **ومن أمثلته** : أن الإمام الزهرى روى عن تلميذه الإمام مالك بن أنس ، وقد توفى الزهرى سنة ١٢٤ هـــ . وممن روى عن مالك أحمد بن إسماعيل السهمى ، وهو من أهل الصدق ، مات سنة " ٢٥٩هـــ " فبين

---

(١) منهج النقد فى علوم الحديث صـــ ١٥٤ (٢) مقدمة ابن الصلاح صـــ ٤٥٩

وفاتي الزهرى والسهمى " ١٣٥ هـ " سنة .

* **ومن مثاله أيضاً** : محمد بن إسحاق السراج روى عنه البخارى فى تاريخه وأبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابورى وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة " ١٣٧ " أو أكثر [١] .

هـذا : وقد ألف الخطيب البغدادى فى هذا النوع كتاباً أسماه "**السابق واللاحق**".

٩- **رواية الآباء عن الأبناء** [٢] : وهو أن يروى الأب عن ابنه وفائدة هذا النوع : هو الأمن من الخطأالذى قد ينشأ عن توهم الإبن أبا أو الأب إبناً أو توهم انقلاب السند ، وهذا النوع موجود بين الصحابة وأبنائهم ، وفى التابعين وتابعيهم أيضاً وقد ألف فى هذا النوع الخطيب البغدادى .

١٠- **رواية الأبناء عن آبائهم وهو نوعان** :[٣]

الأول : أن يروى الابن عن أبيه وهو كثير جداً .

الثانى : أن يروى عن أبيه عن جده كعمرو بن شعيب عن أبيه محمد عن جده عبد الله بن عمروبن العاص . وقد ألف العلماء فى هذا النوع مصنفات أهمها ما ألفه أبو النصر الوائلى السجزى ، والحافظ العلائى [٤] .

---

(١) تدريب الراوى ٢٦٣/٢ (٢) فتح المغيث للسخاوى ١٧٠/٣

(٣) مقدمة ابن الصلاح صـ ٤٨٠ (٤) فتح المغيث للسخاوى ١٧٦/٣

ثالثاً : العلوم المعرفة بحال الراوى

بعد أن عددنا العلوم المعرفة بحال الراوى من جهة اسمه ، و عددنا العلوم المعرفة بحال الراوى من جهة تاريخه بقى أن نحدد حال الراوى من جهة تخص مكانته، ومنزلته، ودرجته الحديثية بين علماء الحديث والتى نلخصها فى الآتى :-

١- **بيان صفة من تقبل روايته ومن ترد :**

لبيان صفة من تقبل روايته، ومن ترد روايته، وضع العلماء الشروط والضوابط لذلك حيث إنه لايُقبل من أى شخص أيا كان رواية حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بوضوح تلك الشروط فيه، وذلك لخطورة ما يَروى وأهميته فى حياة المسلمين ، حيث إنه الدين الذى هو بمنزلة اللحم والدم عند المسلمين .

وكانت شروط العلماء كالآتى :-

أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عادلاً ضابطاً بأن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظاً حافظاً إن حدث من حفظه . ضابطاً لكتابه إن حدث منه ، عالماً بما يُحيل المعنى إن روى به .

وفسرت العدالة بأنها :ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ويشترط فيها : الإسلام والبلوغ والعقل والتقوى وهى : اجتناب الكبائر ، وعدم الإصرار على الصغائر .

والمروءة : وهى آداء نفسانية تحمل مراعاتها على الوقوف عند محاسن

الأخلاق وجميل العادات[1] . وبالتالى : فلا يقبل الحديث من كافر ولا مجنون ، ولا طفل ولا من فاسق ، ولا من كذاب ، ولا من التائب من الكذب المتعمد فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لا تُقبل روايته أبداً وإن حسنت توبته على ما ذُكر عن غير واحد من أهل العلم ، منهم الإمام أحمد بن حنبل ، وأبو بكر الحميدى شيخ البخارى ، ولا من مبتدع مكفر ببدعته ، أو داعٍ إلى بدعته .

وفسر الضبط : بأن يكون الراوى متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدث من حفظه – وهو ضبط الصدر – ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه – ضبط الكتاب – وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعانى .

ويُعرف كون الراوى ضابطاً بأن نعتبر روايته – نوازن – بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وجدنا روايته موافقة ولو من حيث المعنى لروايتهم أو موافقة لها فى الأغلب والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج به [2]. وبالتالى فلا يُقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير فى روايته لأنه يدل على عدم تمكنه من الحفظ سواء كتاب أم صدر، ولا تقبل رواية من عُرف بكثرة السهو فى رواياته ، وذلك إذا لم يحدث من أصل مكتوب صحيح لأن كثرة السهو تدل على سوء الحفظ والغفلة ، وكذلك من

---

(١) تدريب الراوى ٣٠٠/١ (٢) تدريب الراوى ٣٠٤/١

أصر على الخطأ فى روايته وبُيِّن له ذلك ولم يرجع بل تعمد وأصر سقطت روايته ولم تُقبل ، وكذلك لا تُقبل رواية من يَقبل التلقين كأن يقال له هذا الحديث من رواياتك ومسموعاتك من فلان فيقول نعم هو كذلك ، ولكن الحقيقة أنه لم يسمع ولم يرو ويكون السائل له ممتحناً لقوة حافظته وإدراكه ، وهنا لا يُقبل منه لأنه فاقد لشرط اليقظة .

٢- جرح الراوى وتعديله :

الجرح عند المحدثين هو : الطعن فى راوى الحديث بما يسلب أو يخل بعدالته وضبطه [١] . أو هو بيان لعيوب رواة الحديث التى لأجلها تسقط عدالتهم ، ويكون حديثهم من عداد الضعاف . أو كما قال ابن الأثير: وصفٌ متى التحق بالراوى ، والشاهد ، سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به [٢].

وأما التعديل فى اصطلاح المحدثين فهو : وصف متى التحق بالراوى والشاهد اعتبر قولهما وأخذ به [٣] . أو هو: تزكية الراوى والحكم عليه بأنه عدل أو ضابط [٤] .

وأسباب الجرح تنقسم إلى قسمين :

الأول : وهو خاص بمن فقدت عدالته وهى : "**الكذب، والتهمة بالكذب والفسق والبدعة والجهالة**".

الثانى : وهو خاص بمن فقد ضبطه : " **فحش الغلط ، وكثرة الغفلة والوهم ، ومخالفة الثقات وسوء الحفظ** " أما كيفية ثبوت العدالة فتكون بإحدى هذه الأشياء :

---

(١) منهج النقد صـــ ١٩٠ (٢) دراسات فى الجرح والتعديل صـــ ٥٤
(٣) دراسات فى الجرح والتعديل صـــ ٢٢٧ (٤) منهج النقد صـــ ٩٢

أ - تثبت العدالة بتنصيص عدلين من العلماء على عدالة هذا الراوى أو ذاك.

ب- أن يستفيض بين أهل الرواية منزلته ومكانته بأنه من الثقات فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بها كفى فيها ، كمالك والسفيانين والأوزاعى والشافعى ، وأحمد وأشباههم وممن جرى مجراهم فى نباهة الذكر واستقامة الأمر، فلا يسأل عن مثل هؤلاء ، وإنما يُسئل عن عدالة من خفى أمره ، وقد سئل ابن حنبل عن إسحاق بن راهويه فقال : مثل إسحاق يسأل عنه ؟ وسئل ابن معين عن أبى عبيد فقال : مثلى يُسأل عن أبى عبيد ؟ أبو عبيد يسأل عن الناس[١] .

جـ- توسع ابن عبد البر فى التعديل فقال : كل حامل علم معروف العناية به محمول أبداً على العدالةحتى يتبين جرحه . قال الحافظ ابن الصلاح " **وفيما قاله اتساع غير مرضى** " وكأن ابن الصلاح لحظ فى ذلك إلى الشبه بالمستور . لكن صوب هذا القول المحققون من أهل الحديث كالجزرى ، والمزى ، والذهبى ، والسخاوى ، وصوروه بما لا يشابه مجهول الحال . قال الحافظ الذهبى : " ولا يدخل فى ذلك المستور ، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن ، ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تليينا ، ولا اتفق لهم علمٌ بأن أحداً وثقه ، فهذا الذى عناه الحافظ ، وأنه يكون مقبول

---

(١) تدريب الراوى ٣٠٢/١

الحديث إلى أن يلوح فيه جرح [(١)]" وقال ابن الجزرى: إن ما ذهب إليه ابن عبد البر هو الصواب ، وإن رده بعضهم ، وسبقه المزى فقال : هو فى زماننا مرضى بل ربما يتعين ونحوه قول ابن سيد الناس : لست أراه إلا مرضياً ، وقال الحافظ الذهبى : إنه حق [(٢)] .

٣- أما ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها: **فسوف نعقد لها بحثاً ندرس فيه بالتفصيل أقوال العلماء الخاصة وما استقر عليه عمل العلماء .**

٤- **معرفة الثقات والضعفاء** : هو من أجل الأنواع فبه يُعرف الصحيح والضعيف . وفيه **تصانيف كثيرة لأئمة الحديث منها :**

أ- ما ألف فى الضعفاء خاصة : ككتاب الضعفاء للنسائى ، والعقيلى، والدارقطنى، والكامل لابن عدى . وغيرهم من الكتب .

ب- وما ألف فى الثقات خاصة : كثقاة ابن حبان ، وتاريخ الثقات للعجلى وتاريخ الثقات لابن شاهين ، وتذكرة الحفاظ للذهبى .

جـ- وما هو مشترك بين الثقات والضعفاء : ككتاب التاريخ الكبير للبخارى ، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم ، وتاريخ ابن أبى خيثمة وما أغزر فوائده ، وكتاب الطبقات لابن سعد [(٣)]، وكتاب الكمال ، وتهذيب الكمال ، وتذهيب التهذيب ، وتهذيب التهذيب وغيرها من الكتب.

٥-**معرفة من خلط من الثقات** : والاختلاط هو فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، وهو فن مهم حيث به نُميِّز المقبول من حديثهم

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ٢٧٨/١ (٢) فتح المغيث ٢٧٨/١ (٣) تدريب الراوى ٣٦٨/٢.

وهو ما وقع منهم قبل الاختلاط ،وغير المقبول وهو مارووه حال اختلاطهم .

وقد ألف فيه الحافظ العلائى ، ثم أفرده بالتصنيف الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمى بكتاب سماه " الاغتباط بمعرفة من رمى بالاختلاط [١] ".

وكذلك أبو البركات محمد بن أحمد بن يوسف الذهبى الشهير بابن الكيال الشافعى بكتاب سماه " الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الرواة الثقات " [٢]. **وحديثاً الأستاذ / علاء الدين على رضا بكتاب** " نهاية الاغتباط بمن رمى من الرواة بالاختلاط " [٣] **قام فيه بشرح كتاب سبط ابن العجمى مع زيادات فى التراجم .**

وأسباب اختلاط الرواة كثير منها :

من خلط لخرفه ، أو لذهاب بصره أو لغيره ، كتلف كتبه ، والاعتماد على حفظه ، فيقبل ما روى عنهم مما حدثوا به قبل الاختلاط ولا يُقبل ما حدثوا به بعده أو شك فيه .

٦- **معرفة الوحدان** : وهو من لم يرو عنه إلا واحد ، ومن فوائده معرفة المجهول إذا لم يكن صحابياً، فلا يقبل . ومن أمثلته من الصحابة : وهب بن خنبش ، والمسيب بن حزن والد سعيد ، ومعاوية والد حكيم ، وقرة بن إياس والد معاوية ، وأبو ليلى والد عبد الرحمن [٤].

---

(١) الاغتباط ط دار الكتاب العربى (٢) الكواكب النيرات ط دار العلم بنها

(٣) نهاية الاغتباط ط دار المعرفة بيروت (٥) تدريب الراوى ٢٦٦/٢

٧- **معرفة المدلسين من الرواة : والمدلس هو** : من يحدث عمن سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة توهم أنه سمعه منه كأن يقول : عن فلان ، أو قال فلان .

والتدليس على أقسام وليس هذا مجاله – وقد عنى المحدثون بهذا الفن وأفردوه بالتصنيف منها :

١- " **التبيين فى أسماء المدلسين** " للبرهان الحلبى الحافظ .

٢- " **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس** " للحافظ ابن حجر وهو أجمعها وأوسعها .

نتائج ما سبق من الأقسام الثلاثة:

أولاً : فى الدَراسة لأنواع علوم الحديث المبينة لشخص الراوى **نخلص** إلى نتيجة جوهرية هى شمول أبحاثه كل ما يتوصل به إلى معرفة شخص الراوى وتحديده من جميع النواحى الإسمية ، والمكانية والزمانية ويتمثل **ذلك فى الآتى :-**

١- فى أسماء الرواة شملوا كل ما يتصل بها حيث عنوا بإزالة الإبهام وتعيين أسماء الرواة وآبائهم ، وكناهم وألقابهم وأنسابهم ، وضبطوا ذلك بغاية الدقة، وبينوا ما هو على ظاهره من الأنساب ، وما ليس على ظاهره ، ثم قاموا بجهود عظيمة فى مقابلة أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم لتمييز ما يتشابه منها عن بعضه ودرسوها من جميع أوجه التشابه : من التماثل كتابة ونطقاً " **المتفق والمفترق** " أو كتابة لا نطقاً " **المؤتلف**

والمختلف " أو ما يقع فيه الأمران طرداً أو عكساً " **المتشابه** " ثم " **المتشابه المقلوب** " .

٢- وفى الناحية الزمنية درس المحدثون موقع الراوى من الأجيال السابقة واللاحقة ، ومن جيله الذى عاش فيه " **المدبج ورواية الأقران** " وتعمقوا حتى عرفوا موقعه فى الرواية من أسرته فى فنون الأخوة و الآباء والأبناء

٣- وفى الناحية المكانية عنوا بأوطان الرواة ، وتنقلاتهم ، وتبينوا ما قد يطرأ منها على الراوى مما يؤثر فى حديثه . وهكذا أتوا على كل أوجه البحث ، وتوصلوا إلى نتائج هامة فيما يقبل من حديث الراوى ، وما يرفض ، وما يتصل من سنده وما ينقطع ، وميزوا كل راوٍ عما سواه تمييزاً بالغاً دقيقاً ليوضع تحت مجهر الجرح والتعديل وينزل فى موضعه المناسب [١].

ثانياً : فى الأنواع المبينة لحال الراوى وتتمثل الخلاصة فى الآتى :-

١- إن المقياس الذى يُعرف به الراوى المقبول من المردود مقياس موضوعى شامل ، حيث لم يكتف فيه المحدثون بمجرد استقامة السلوك الدينى ، بل لا حظوا العوامل الداخلية ، فنظروا إلى ما يخشى أن يدفع الراوى من انحياز فكرى " **بدعة** " أو اجتماعى إلى عدم التحرى فى النقل ودرسوا حاله النفسية من حيث الاعتدال والتحرز أو الاستهتار والتساهل على ضوء ما أسموه " **بالمروءة** " وراعوا أهليته العلمية و الذهنية للأداء الصحيح فى شروط الضبط، فجاء مقياسهم هذا موضوعياً

لا يتحيز ولا يحيف شاملاً كافة العوامل الدينية والنفسية والاجتماعية

---

(١) منهج النقد صـــ ١٨٧ بتصرف يسير

التى تدفع إلى الصدق ، وتنزه الراوى عن الكذب وتجعله قميناً بأداء الحديث كما هو ، وبذا أصبح ميزاناً يعرف حقيقة الرواة بكل دقة وإنصاف وعدالة .

٢- إن المحدثين طبقوا هذا المقياس تطبيقاً دقيقاً تجلى فى مراتب الجرح والتعديل وعباراتها التى تحدد منزلة الراوى من القبول أو الرد تحديداً دقيقاً يبين ما يحتج به من التعديل ، وما يكتب حديثه وينظر فيه ، وما يتعبر به من مراتب الضعف ، ثم ما يترك ولا يلتفت إليه ، يبينون بذلك واقع الراوى بياناً علمياً صادقاً .

٣- إن ثمار هذا التطبيق أودعت فى تصانيف متنوعة كثيرة ، يبين العلماء فيها حال كل راو من القبول أو الرد ، وما فيه من اختلاف اجتهاد العلماء وتقديرهم ، ويجد الباحث فى تلك المصادر من المعارف الدقيقة ما يعد بحق آية البحث النقدى فى الرواة وفن التاريخ ، تجعل الناقد بصيراً بالحقائق الدقيقة فى هذا الركن الهام من أصول البحث النقدى [١] .

---

(١) منهج النقد صـ ١٤٠

ثانياً : الشروط الواجب توفرها فيمن يتصدى للتأليف

فى تراجم الرواة وتاريخهم وإصدار الأحكام عليهم ليس لأى أحد أن يتكلم فى تراجم الرواة والتاريخ لهم إلا أن يكون عالماً بذلك ، خبيراً به ، له خبرة بجرح الرواة وتعديلهم حيث إن أهل التاريخ*ربما وضعوا من أناس ، ورفعوا أناساً ، إما لتعصب أو لجهل ، أو لمجرد اعتماد على نقل من لا يوثق به ، أو لغير ذلك من الأسباب . قال التاج السبكى : فالرأى عندنا أن لا يقبل مدح ولا ذم من المؤرخين ، إلا بما اشترطه إمام الأئمة وحبر الأمة – وهو الشيخ الوالد رحمه الله – حيث قال ونقلته من خطّه فى مجاميعه : يُشترط فى المؤرخ :

١- الصدق .

٢- وإذا نقل يعتمد على اللفظ دون المعنى .

٣- وأن لا يكون ذلك الذى نقله أخذه فى المذاكرة ، وكتبه بعد ذلك .

٤- وأن يسمى المنقول عنه.فهذه شروط أربعة فيما ينقله.

ويُشترط فيه أيضاً بما يترجمه من عند نفسه ، ولما عساه يُطوّل فى التراجم من النقول ويُقصّر :

١- أن يكون عارفاً بحال صاحب الترجمة ، علماً وديناً وغيرهما من الصفات ، وهذا عزيز جداً .

٢- وأن يكون حسن العبارة ، عارفاً بمدلولات الألفاظ .

٣- وأن يكون حسن التصور ، حتى يتصور حال ترجمته جميع حال ذلك الشخص ، ويُعبر عنه بعبارة لا تزيد عليه ، ولا تنقص عنه .

٤- وأن لا يغلبه الهوى ، فيخيّل إليه هواه الإطناب فى مدح من يُحبه ، والتقصير فى غيره ، بل إما أن يكون مجردًا عن الهوى وهو عزيز ، وإما أن يكون عنده من العدل ما يقهر به هواه ، ويسلك طريق الإنصاف ، فهذه أربعة شروط أخرى ، ولك أن تجعلها خمسة ، لأن حُسن تصوره ، وعلمه قد لا يحصل معهما الاستحضار حين التصنيف ، فيجعل :

٥- حضور التصور زائداً على حسن التصور والعلم . فهى تسعة شروط فى المؤرخ ، وأصعبها الاطلاع على حال الشخص فى العلم ، فإنه يحتاج إلى المشاركة فى علمه والقرب منه ، حتى يعرف مرتبته .

* **قال التاج قلت** : وما أحسن قوله : "ولما عساه يُطول فى التراجم من المنقول ويُقصّر" فإنه أشار به إلى فائدة جليلة ، يغفل عنها كثيرون ويحترز منها الموفقون ، وهى تطويل التراجم وتقصيرها ، فرُبَّ محتاط لنفسه لا يذكر إلا ما وجده منقولاً ، ثم يأتى إلى من يُبغضه فينقل جميع ما ذكر من مذامِّه ، ويحذف كثيراً مما ينقل من ممادحه ويجيئ إلى من يُحبه فيعكس الحال فيه ، ويظن المسكين أنه لم يأت بذنب وأنه لا يجب عليه تطويل ترجمة أحدٍ والاستيفاء ما ذكر من ممادحه ولا يظن المغتر أن تقصير ترجمته بهذه النية استزراء به و خيانة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين فى تأدية ما قيل فى حقه من مدح وذم ، فهو كمن يُذكر بين يديه بعض الناس فيقول : دعونا ، وإنه عجيب ، أو الله يُصلحه ، فيظن أنه لم يغتبه بشئ من ذلك ، وما يظن أن ذلك من أقبح الغيبة [١] .

---

(١) قاعدة فى الجرح والتعديل وقاعدة فى المؤرخين للتاج والسبكى صـــ ٦٨ ، ٧٣ .

* وقال فى كتابه " **معيد النعم ، ومبيد النقم** " وهو يتحدث عن العلماء وما يؤخذ على بعضهم : " ومنهم المؤرخون ، وهم على شفا جُرفٍ هارٍ ، لأنهم يتسلطون على أعراض الناس، وربما نقلوا مُجرَّد ما يبلغهم من صادق أو كاذب. فلا بد أن يكون المؤرخ عالماً ، عادلاً عارفاً بحال من يترجمه ليس بينه وبينه من الصداقة ما قد يحمله على التعصب له ، ولا من العداوة ما قد يحمله على الغضِّ منه .

وربما كان الباعث له على الضَّعة من أقوام مخالفة العقيدة واعتقاد أنهم على ضلال ، فيقع فيهم، أو يُقصِّر فى الثناء عليهم بذلك [1] .

ويقول الحافظ السخاوى فى الإعلان بالتوبيخ فى شروط المؤرخ : وأما الشرط المعتنى به :

١- العدالة مع الضبط التام الناشئ عنه مزيد الإتقان ، والتحرى سيما فيما يراه فى كلام كثير من جهلة المعتنين بسير الأنبياء عليهم السلام ، وكذلك مع التحرى فيمن يبغضه لعداوة سببها المنافسة فى المراتب ، مما كثر الاختلاف بين المتعاصرين والتباين لها بحيث عقد ابن عبد البر فى" **جامع بيان العلم وفضله** " له باب لكلام الأقران المتعاصرين من العلماء بعضهم فى بعض، وإن كان كل منهم بمفرده ثقة حجة وربما يكون بين المتعاصرين الشئ من غير عداوة . وكذا فصله بعضهم عنها ،والحكم كذلك ، فإن اجتمعا فأولي بعدم القبول .وقد يكون سبب تلك العداوة ظناً فاسداً بأن يخالفه فى الاعتقاد الذى يظن فساده ، وذلك أحد الأسباب التى تدخل الآفة على

---

(١) معيد النعم صـ ٧٤ قاعدة فى المؤرخين صـ ٧٨ والإعلان بالتوبيخ صـ ١٣٠

المُجرِّحين منها ، لأنها أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض ، أوبتبديعهم وأوجبت عصبية اعتقدوها ديناً يتدينون ويتقربون به إلى الله تعالى ، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع . ونحوه الاختلاف الواقع بين المتصوفة وأصحاب الفروع فقد وقع بينهم تنافر أوجب كلام بعضهم فى بعض [1].

٢- وإذا أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة أو بأدنى تصريح لا تجوز له الزيادة ، على ذلك . فالأمور المرخص فيها للحاجة لا يرتقى فيها إلى زائد على ما يحصل الغرض.

٣- ولا بد أن يكون عالماً بطريق النقل ، حتى لا يجزم إلا بم يتحققه ، فإن لم يحصل له مستند معتمد فى الرواية ، لم يجز له النقل . ولا يكتفى بالنقل الشائع خصوصاً إن ترتبت على ذلك مفسدة من الطعن فى حق أحد من أهل العلم والصلاح ، بل إن كان فى الواقعة أمر قادح فى حق المستور، فينبغى له أن لا يبالغ فى إفشائه ، ويكتفى بالإشارة لئلا يكون المذكور وقعت منه فلتة ، فإذا ضبطت عليه لزمه عارها أبداً .

٤- وكذا يتجنب التعرض للوقائع المنقصة الصادرة فى صبوبية من صيره الله تعالى بعد ذلك مقتدى به، فمن ذا سلم؟، وقد عجب الرب عزوجل من شاب ليست له صبوة ،والشباب شعبة من الجنون ، والاعتبار بحاله الآن ، وما أحسن قول سعيد بن المسيب إنه " **ليس من شريف ولا عالم ولا ذى فضل ، يعنى من غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، إلا وفيه عيب ،**

(١) الإعلان بالتوبيخ صــ ١١٤ ، ١٢٢ بتصرف

ولكن من الناس من لا ينبغى أن تذكر عيوبه ، فمن كان فضله أكثر من نقصه ، وهب نقصه لفضله " [١] .

٥- ومن هنا يشترط أن يكون عارفاً بمقادير الناس ، وبأحوالهم وبمنازلهم ، فلا يرفع الوضيع ، ولا يضع الرفيع ، ليكون متمثلاً لقوله صلى الله عليه وسلم " **أنزلوا الناس منازلهم** " يعنى من الخير والشر ولا يحكى مما لعله يتفق لذوى الوجاهات والولايات من أرباب الدولة من الضرب والسجن والإهانة ونحوها ، إلا ما يضطر لإيراده .

٦- ويحتاج المؤرخ أيضاً مصاحبة الورع والتقوى ، بحيث لا يأخذ بالتوهم والقرائن التى تختلف ومتى لم يكن ورعاً مع كونه معروفاً بالعلم اشتد البلاء به ، بخلاف العكس فالورع والتقى يحجزه ويوجب له الفحص والاجتهاد وترك المجازفة [٢] .

وبالجملة فالشرط مع العدالة والضبط ، والتمييز بين المقبول والمردود مما يصل إليه من ذلك ، وبين الرفيع والوضيع ، وعدم العداوة الدنيوية ، والمحاباة المفضية للعصبية ، المعبر بعضهم عنه بتجنب الغرض والهوى الفهم ، بحيث لا يكون جاهلاً بمراتب العلوم سيما الفروع والأصول ، ويفهم الألفاظ ومواقعها ، خوفاً من إطلاق ألفاظ لا تليق بالمترجمين ، فيحصل التعرض له بالتنقيص والتعزير الذى يُشين [٣] .

وإذا كان ما مر يشترط فى المؤرخ والمترجم فإنه يشترط فى الجارح والمعدل ما يُشترط فيهما ويُزاد عليه :

---

(١) الإعلان بالتوبيخ صـ ١٢٧ (٢) الإعلان بالتوبيخ صـ ١٣٠ (٣) الإعلان بالتوبيخ صـ ١٢٧

١- العلم والتقوى والورع والصدق ، والتجنب عن التعصب لأنه إن لم يكن بهذه المثابة فكيف يصير حاكماً على غيره بالجرح والتعديل ، وهو مازال مفتقراً لإثبات عدالته [١].قال الحافظ ابن حجر " وينبغى ألا يُقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ أى مستحضر ذى يقظة تحمله على التحرى والضبط فيما يصدر عنه [٢] " .

٢- أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل [٣] . قال الحافظ ابن حجر " وتقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف لئلا يزكى بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار " .

٣- أن يكون عالماً بتصاريف كلام العرب ، لا يضع اللفظ لغير معناه ولا يجرح بنقله لفظاً هو غير جارح .

٤- الاعتدال فى التزكية ، فلا يرفع الراوى عن مرتبته ولا ينزل عنها .

٥- أن لا يجرح الراوى بما فوق الحاجة ، لأن الجرح شُرع للضرورة والضرورة تقدر بقدرها .

٦- أن لا يقتصر على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه جرح وتعديل كلاهما من النقاد ، لأن فى ذلك إجحافاً بحق الراوى ، وقد عاب المحدثون من يفعل ذلك .

٧- عدم جرح من لا يحتاج إلى جرحه ، لأن الجرح شُرع للضرورة . فما لم توجد الضرورة إليه لا يجوز الخوض فيه ، وقد شدد العلماء النكير على من فعل ذلك ونبهوا على خطئه [٤] .

---

(١) الرفع والتكميل صـ ٦٧ (٢) شرح النخبة صـ ١٥٤

(٣) الرفع والتكميل صـ ٦٧ (٤) منهج النقد صـ ٩٥

٨- كما لا يشترط فى الجارح والمعدل أن يكون ذكراً أو أنثى أو عبدا ، بل المعتمد أنه تقبل تزكية كل عدل وجرحه ذكراً أو أنثى ، حراً كان أو عبداً [١] .

ثالثاً : الكتب المؤلفة فى التراجم وتصنيفها

تمثل كتب التراجم نمطاً من الكتابة التاريخية القديمة التى ظهرت منذ بواكير التدوين عند المسلمين ، وهى ضخمة الكمية ومتنوعة المادة ، فقد اهتم المؤرخون – وأصحاب الآداب والعلوم والفنون أنفسهم – بجمع تراجم النخبة من أبناء المجتمع الإسلامى فى فترة معينة قد تطول أو تقصر فى مؤلف واحد ، وأحياناً يقتصر المؤلف على تراجم أرباب الصنعة الواحدة أو الفن الواحد فيعرّف بهم ويذكر بعض أخبارهم ، فظهرت كتب تراجم القضاة والفقهاء والصوفية والأدباء والحكماء والنحاة واللغويين والشعراء... إلخ) .

وقد سبق المحدثون سواهم فى الاهتمام بتراجم رواة الحديث فظهرت كتب علم رجال الحديث ، وقد تميزت بالدقة والاقتضاب بسبب اقتصارها على المواد التى تخدم الحديث ، وعدم اهتمامها بالأخبار المفصلة عن حياة أصحاب التراجم . ورغم أن كتب التراجم الأخرى قلدتها فى عناصر الترجمة وتنظيم مادتها وسرد الروايات بالأسانيد إلا أنها تميَّزت بسعة المادة وطرافتها أحياناً وغناها بالمادة التاريخية حيث اهتمت بالأخبار والحكايات

---

(١) الرفع والتكميل صـــ ١١٢

والطرائف والأشعار وذكر أسماء مصنفات أصحاب التراجم والوظائف التى تقلدوها وخصائصهم العقلية والجسمية [١] . وإن كان فى كتب تراجم رجال الحديث كثير من ذلك ولكن لبعض الأشخاص وليس للجميع ، ولكن أيضاً باقتضاب اللهم إلا بعض الكتب مثل " سير أعلام النبلاء " وغيره ، وليس ذلك عن قلة من المؤلفين وعدم معرفتهم المعرفة الكاملة لمن يترجمونهم ، ولكن يبتغون الهدف من وراء ذلك وهو معرفة الراوى المعرفة التامة ، والحكم عليه بما يليق به ، فهذا البخارى يقول " قلَّ اسم فى التاريخ إلا وله عندى قصة ، إلا إنى كرهت تطويل الكتاب[٢] " فلو كان الهدف هو القصص الواسع لوجدنا الكثير ولكن الهدف هو الجرح أو التعديل .

وبالملاحظة وجدنا أن الكتب المؤلفة فى تراجم الرواة ملتصقة بالعلوم المعرفة بهم حيث كانت المؤلفات هى :

١- الكتب المعرّفة بطبقات الرواة .
٢- كتب معرفة الصحابة .
٣- كتب الجرح والتعديل .
٤- كتب التواريخ المحلية للرواة .
٥- كتب معرفة الأسماء والكنى والمؤتلف والمختلف وتمييزها .
٦- كتب الوفيات .
٧- كتب المعاجم والشيوخ .
٨- الكتب التى صنفت فى رواة كتب مخصوصة
٩- كتب الرواة الضعفاء .

---

(١) عنوان الزمان ١٢٣/١ وكتاب الحافظ ابن حجر صـ ٥٣

بيان الضعيف

ماهِيَّةُ الضَّعيفِ وأقسامُهُ

قال النووى[1] : (الضعيفُ ما لم يوجد فيه شروط الصحة، ولا شروط الحُسن ، وأنواعُه كثيرةٌ : منها الموضوع ، والمقلوب ، والشاذ ، والمنكر ، والمعلل ، والمضطرب ، وغير ذلك) مما سيفصل بعونه تعالى .

تفاوت الضعيف

يتفاوت ضعفهُ بحسب شدة ضعف رواته ، وخفته كصحة الصحيح ، فمنه أو هى ، كما أن الصحيح أصحّ ، **قال السخاوى فى الفتح :** (واعلم أنهم كما تكلموا فى أصحِّ الأسانيد، مشوا فى أو هى الأسانيد، وفائدته ترجيح بعض الأسانيد على بعض، وتمييزُ ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح).

وللحاكم تفصيلٌ لأوهى أسانيد الرجال والبلاد ، ساقه فى التدريب ، ولابن الجوزى كتاب فى الأحاديث الواهية .

بحث الضعيف إذا تعددت طرقه

اعلم : أن الضعيف لكذب راويه أو لفسقه ، لا ينجبر بتعدُّد طرقه المماثلة له لقوة الضعف ، وتقاعد هذا الجابر ، نعم ! يرتقى بمجموعه عن كونه منكراً ، أو لا أصل له ، وربما كثُرت الطرق حتى أوصلَتْهُ إلى درجة المستور ، والسيئ الحفظ ، بحيث إذا وُجد له طريقٌ آخر ، فيه ضعف قريب محتمل ، ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن) ، نقله فى التدريب[1]

---

(١) ص ٥٨

عن الحافظ ابن حجر . **وقال السخاوى فى فتح المغيث**: إن الحسن لغيره يلحق فيما يُحتجُ به، لكن فيما تكثر طرقه ، ولذلك قال النوويّ فى بعض الأحاديث : (وهذه وإن كانت أسانيد مُفرداتُها ضعيفةٌ ، فمجموعُها يقوّى بعضهُ بعضاً ، ويصير الحديث حسناً ، ويُحتجُ به) ، وسبقه البيهقى فى تقوية الحديث بكثرة الطرق الضعيفة ، وظاهر كلام أبى الحسن بن القطان يرشد إليه ، فإنه قال : (هذا القسم لا يُحتجُ به كلّه، بل يُعمل به فى فضائل الأعمال، ويُتوقَّفُ عن العمل به فى الأحكام ، إلاّ إذا كثُرت طُرُقه ، أو عضده اتصال عمل ، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن واستحسنه شيخنا -يعنى ابن حجر- وصرَّح فى موضع آخر بأن الضَّعفَ الذى ضعفه ناشئٌ عن سوء حفظه ، إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن .

وفى عون البارى نقلاً عن النووى أنه قال : (الحديثُ الضعيف عند تعدُّد الطرق يرتقى عن الضعف إلى الحُسنْ ، ويصير مقبولاً معمولاً به) .

قال الحافظ السخاوى : (ولا يقتضى ذلك الاحتجاج بالضعيف ، فإن الاحتجاج إنما هو بالهيئة المجموعة، كالمرسل، حيث اعتضد بمرسل آخر، ولو ضعيفاً كما قاله الشافعى والجمهور) . وقد خالف فى ذلك الظاهرية ، قال ابن حزم فى الملل[1] فى بحث صفة وجوه النقل الستة عند المسلمين ما صورته : (الخامس شئٌ نقل كما ذكرنا، إما بنقل أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة، حتى يبلغ إلى النبى ﷺ ، إلا أن فى الطريق

---

(١) ص ٨٣ ، ج٢ ، القاهرة ، المطبعة الأدبية ، ١٣١٧ه

رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة أو مجهول الحال ، فهذا أيضاً يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القولُ به ولا تصديقه ولا الأخذ بشئ منه وهو المتجه) .

ذكر قول مسلم رحمه الله

إن الراوى عن الضعفاء غاش آثم جاهل

قال الإمام النووى[١] : (اعلم أن جرح الرُّواة جائزٌ بل واجب الاتفاق، للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة ، وليس هو من الغيبة المحرمة ، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين ، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخيارهم ، وأهل الورع منهم يفعلون ذلك) .

وقد تكلم الإمام مسلم على جماعة منهم فى مقدمة صحيحة ثم قال[٢] : (وأشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم فى مُتَّهمى رواة الحديث وإخبارهم عن معايبهم ، كثير يطول الكتاب بذكره على استقصائه ، وفيما ذكرنا كفايةٌ لمن تفهّم وعقل مذهب القوم فيما قالوا من ذلك وبينوا ، وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رُواة الحديث وناقلى الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار فى أمر الدين، إنما تأتى بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهى ، أو ترغيب أو ترهيب ، فإذا كان الراوى لها ليس بمعدنٍ للصدق والأمانة ، ثم أقدم على الرواية عند من قد عرفه ، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها،

---

(١) صحيح مسلم ، ص ٦٠ .(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

ولعلها ، أو أكثرها ، أكاذيبُ لا أصل لها ، مع أن الأخبار الصّحاح من رواية الثقات ، وأهل القناعة أكثرُ من أن يُضطرّ إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع ، ولا أحسب كثيراً ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة ، ويعتدُّ بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهن والضعف ، إلا أن الذى يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادةُ التكثّر بذلك عند العوام، ولأن يقال ما أكثر ما جمع فلان من الحديث، وألف من العدد، ومن ذهب فى العلم هذا المذاهب، وسلك هذا الطريق، لا نصيب له فيه ، وكان بأن يُسمَّى جاهلاً أولى من أن ينسب إلى علم) انتهى كلام الإمام مسلم رحمه الله تعالى ورضى عنه ولقد شفى وكفى .

تشنيع الإمام مسلم على رواة الأحاديث الضعيفة والمنكرة
وَقَذْفِهِمْ بِهَا إِلَى العَوَامِّ ، وإِيجَابُهُ مَا عُرِفَتْ صِحَّةُ مَخَارِجِه

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى فى خطبة صحيحه[1] : (فلولا الذى رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصَّب نفسه محدِّثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة ، والروايات المنكرة ، وتركهم الاقتصار على الأخبار الصحيحة ، مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة ، بعد معرفتهم ، وإقرارهم بألسنتهم أن كثيراً مما يقذفون به إلى الأغنياء من الناس ، هو مستنكر عن قوم غير مرضيّين ممن ذمّ الروايةَ عنهم أئمة الحديث، لما سَهُلَ علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل، ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار النكرة، بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى

(١) ص ٣٣ .

العوام الذين لا يعرفون عيوبها ، خفّ على قلوبنا إجابتُك إلى ما سألت) ، ثم قال: (اعلم –وفقك الله تعالى– أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين لها من المتّهمين ، أن لا يروى منها إلا ما عرف صحة مخارجه ، والسِّتارة فى ناقليه ، وأن يتقى منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع ، والدليل على أن الذى قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه ، قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا..الآية)[1]، وقال عز وجل: (مِمَّن تَرضَونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ)[2] وقال سبحانه : (وَأَشهِدُوا ذوى عدلٍ منكم)[3] ، فدلّ بما ذكرنا من هذه الآى، أن خبر الفاسق ساقطٌ غير مقبول ، وأنّ شهادة غير العدل مردودةٌ ، والخبر إن فارق معناه معنى الشهادة فى بعض الوجوه ، فقد يجتمعان فى معظم معانيها ، إذ خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم ، ودلت السنة على نفى رواية المنكر من الأخبار ، كنحو دلالة القرآن على نفى خبر الفاسق ، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ[4] : (من حدَّث عنى بحديثٍ يرى أنَّه كذبٌ فهو أحد الكاذبين)، ثم ساق رحمه الله ما ورد فى وعيد الكذب عليه ﷺ، مما هو متواتر، ثم أسند عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال[5] : (سيكونُ فى آخر أُمَّتى أناسٌ يُحدِّثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكو ، فإيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لا يُضِلُّونَكُم ولا يفتنونكم) .

---

(١) سورة الحجرات ، آية (٦) . (٢) سورة البقرة ، آية (٢٨٢) . (٣) سورة الطلاق ، آية (٢) .

(٤) رواه أحمد ومسلم وابن ماجة. (٥) أخرجه مسلم من حديث أبى هريرة .

تحذير الإمام مسلم من روايات القصاص والصالحين

روى الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه عن عاصم قال : (لا تُجالِسُوا القُصَّاصَ) وعن يحيى بن سعيد القطان قال : (لم نر الصالحين فى شئ أكذب منهم فى الحديث)، **وفى رواية:** (لم نر أهل الخير فى شئ أكذب منهم فى الحديث)، **قال مسلم:** (يعنى أنه يجرى الكذبُ على لسانهم ولا يتعمدون الكذب)، **قال النووى:** (لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث، فيقع الخطأ فى رواياتهم، ولا يعرفونه، ويروون الكذب، ولا يعلمون أنه كذب) .

ذكر المذاهب فى الأخذ بالضعيف واعتماد العمل به فى الفضائل

ليعلم أن المذاهب فى الضعيف ثلاثة :

الأول : لا يعمل به مطلقاً ، لا فى الأحكام ، ولا فى الفضائل ، حكاه ابن سيد الناس فى عيون الأثر، عن يحيى بن معين، ونَسَبَهُ فى فتح المغيث لأبى بكر بن العربى ، والظاهر أن مذهب البخارى ومسلم ذلك أيضاً ، يدل عليه شرط البخارى فى صحيحه ، وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف كما أسلفناه ، وعدم إخراجهما فى صحيحهما شيئاً منه ، وهذا مذهب ابن حزم رحمه الله أيضاً حيث قال فى الملل والنحل : (ما نقله أهلُ المشرق والمغرب ، أو كافة عن كافة ، أو ثقة عن ثقة ، حتى يبلغ إلى النبى ﷺ ، إلا أن فى الطريق رجلاً مجروحاً بكذبٍ أو غفلة ، أو مجهول الحال ، فهذا يقول به بعض المسلمين ، ولا يحل عندنا القولُ به ولا تصديقهُ ولا الأخذ بشئ منه).

الثانى : أنه يُعمل به مطلقاً ، **قال السيوطى** : (وعُزى ذلك إلى أبو داود ، وأحمد لأنهما يريان ذلك أقوى من رأى الرجال) .

الثالث : يعمل به فى الفضائل بشروطه الآتية وهذا هو المعتمد عند الأئمة.

قال ابن عبد البر: (أحاديث الفضائل لا يُحتاجُ فيها إلى ما يُحتجُّ به)، **وقال الحاكم** : (سمعت أبا زكريا العنبرى يقول : الخبر إذا ورد لم يُحرِّم حلالاً ، ولم يُحلَّ حراماً ، ولم يوجب حكماً ، وكان فى ترغيب أو ترهيب ، أُغمض عنه وتُسوهِلَ فى رُواته) ، ولفظ ابن مهدى فيما أخرجه البيهقى فى المدخل: (إذا روينا عن النبى ﷺ فى الحلال والحرام والأحكام، شدَّدنا فى الأسانيد ، وانتقدنا فى الرجال ، وإذا روينا فى الفضائل والثواب والعقاب ، سهلنا فى الأسانيد وتسامحنا فى الرجال) ، ولفظ أحمد فى رواية الميمونة عنه: (ابن إسحاق رجلٌ تُكتبُ عنه هذه الأحاديث) -يعنى المغازى ونحوها- وإذا جاء الحلالُ والحرام أردنا قوماً هكذا -وقبض أصابع يده الأربع- .

الجواب عن رواية بعض كبار الأئمة عن الضعفاء

قال الإمام النووىّ فى شرح مسلم[1] : (قد يُقال لِمَ حَدَّث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يُحتجّ بهم ؟ ويُجاب عنه بأجوبة :

أحدها : أنهم رووها ليعرفوا ، وليُبَيِّنُوا ضعفها لئلا يلتبس فى وقت عليهم ، أو على غيرهم ، أو يتشككوا فى صحتها .

---

(١) ص ٦٠ .

الثانى : أن الضعيف يُكتب حديثُهُ ليعتبرَ أو يستشهد ، ولا يحتج به على انفراده .

الثالث : رواية الراوى الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل، فيكتبونها ثم يميّز أهلُ الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهلٌ عليهم ، معروفٌ عندهم ، وبهذا احتج سفيان رحمه الله ، حين نهى عن الرواية عن الكلبى ، **فقيل له :** أنت تروى عنه ! فقال : (أنا أعلم صدقه من كذبه) .

الرابع : أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب ، وفضائل الأعمال ، والقصص ، وأحاديث الزهد ، ومكارم الأخلاق ، ونحو ذلك مما لايتعلّق بالحلالَ والحرام ، وسائر الأحكام ، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهلُ فيه ، ورواية ما سوى الموضوع منه ، والعمل به لأنَّ أصول ذل صحيحة مقررة فى الشرع ، معروفة عند أهله ، وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراد فى الأحكام ، فإن هذا شئ لا يفعله إمام من أئمة المحدّثين ، ولا مُحَقِّقٌ من غيرهم من العلماء ، وأما فِعلُ كثيرين من الفقهاء ، أو أكثرهم ، ذلك واعتمادهم عليه ، فليس بصواب ! بل قبيح جداً ! وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحلَّ له أن يحتج به فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف فى الأحكام ، وإن كان لا يعرف ضعفه ، لم يحلّ له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً ، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفاً) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: (قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط فى حديثه ، ويكون حديثُه الغالبُ عليه الصحةُ ، فيروون عنه لأجل الاعتبار به ، والاعتضاد به ، فإنَّ تعدُّد الطُّرُق وكثرتها يقوىّ بعضُها بعضاً ، حتى قد يحصل العلم بها ، ولو كان الناقلون فُجّاراً وفسّاقاً ، فيكف إذا كانوا علماء عدولاً ، ولكن قاضياً فى حديثهم الغلط ؟ وهذا مثل عبد الله بن لهيعة ، فإنه من أكابر علماء المسلمين ، وكان قاضياً بمصر ، كثير الحديث ، ولكن احترقت كتبه فصار يُحدِّث من حفظه فوقع فى حديثه غلطٌ كثير ، مع أن الغالب على حديثه الصحة ، **قال أحمد** : قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به ، مثل ابن لهيعة ، وأما من عُرِفَ منه أنه يَتَعَمَّدُ الكذب فمنهم من لا يروى عن هذا شيئاً ، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره ، لم يروِ فى مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب ، لكن يروى عمن عرف منه الغلط للاعتبار به، والاعتضاد، ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب ويقول: إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه، ويُذكرُ عن الثَّورىّ أنه كان يأخذ عن الكلبىّ، وينهى عن الأخذ عنه، ويذكر أنه يعرف، ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص، إذا حدَّثه بأشياء يميّز بين ما صدق فيه، وما كذب فيه، بقرائن لا يمكن ضبطها، وخبر الواحد قد يقترن به قرائنٌ تدلُّ على أنه صدقٌ ، وقرائن تدل على أنه كذب) .

وروى الإمام ابن عبد البر فى "جامع بيان العلم وفضله" فى باب الرخصة فى كتابه العلم[1]، عن سفيان الثورى أنه قال: (إنى أحب أن كتب

---

(١) ص ٣٨ .

الحديث على ثلاثة أوجه ، حديث أكتبه أريد أن أتَّخِذَهُ ديناً ، وحديثُ رجل أكتبه فأُقفه لا أطرحه ولا أدين به ، وحديثُ رجل ضعيف أُحبُّ أن أعرفه ولا أعبأ به، **وقال الأوزاعى:** تعلَّم ما لا يؤخذ به، كما تتعلم ما يؤخذ به) .

ما شرطه المحققون لقبول الضعيف

قال السيوطى فى التدريب :" لم يذكر ابن الصلاح والنووى لقبوله سوى هذا الشرط : كونه فى الفضائل ونحوها ".

وذكر **الحافظ ابن حجر** له ثلاثة شروط : **أحدها** أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفراد من الكذابين ، والمتَّهمين بالكذب ، ومن فَحُشَ غلطه ؛ نقل العلائى الاتفاق عليه ؛ **الثانى** : أن يندرج تحت أصل معمول به ؛ **الثالث** : أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط".

وقال الزركشى :" الضعيف مردودٌ مالم يقتض ترغيباً ، أو ترهيباً ، أو تتعدد طرقه ؛ ولم يكن المتابع منحطاً عنه" انتهى.

قال السيوطى :" ويعمل بالضعيف أيضاً فى الأحكام إذا كان فيه احتياط"[1].

تزييف ورع الموسوسين فى المتفق على ضعفه

ذكر شارحو صحيح البخارى عند قوله فى كتاب البيوع " باب من لم ير الوسواس ونحوها من الشبهات" أن غرض البخارى بيانُ ورع الموسوسين ، كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لإنسان ثم انفلت منه ، وكمن يترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدرى أمالُه

(١) السيوطى : تدريب الراوى ، ص ١٠٨.

حرامٌ أم حلال ، وليست هناك علامةٌ تدل على الحرمة ؛ وكمن يترك تناول الشئ لخبرٍ ورد فيه متفق علي ضعفه وعدم الاحتجاج به ، ويكون دليل الإباحة قويًّا ، وتأويله ممتنع أو مستبعدٌ.

قال الغزالى : " الورع أقسام : ورع الصدِّيقين ، وهو ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة ؛ وورع المتقين ، وهو ترك مالا شبهة فيه ، ولكن يخشى أن يجرَّ إلى الحرام ؛ وورع الصالحين ، وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع ، فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين . **قال** : ووراء ذلك ورع الشهود ، وهو ترك ما يُسقِطُ الشهادة أى أعم من أن يكون ذلك المتروك حراما أم لا ".

ترجيح الضعيف على رأى الرجال

نقل السخاوى فى فتح المغيث عن الحافظ ابن منده مما سمعه من محمد بن سعد الباردى : " أن النسائى صاحب السنن لا يقتصر فى التخريج عن المتَّفق على قبولهم ، بل يخرِّجُ عن كل من لم يُجمع الأئمة على تركه " . **قال العراقى** :" وهو مذهبٌ متَّسع". قال ابن منده :" وكذلك أبو داود يأخذ مأخذ النسائى ، يعنى فى عدم التقيد بالثقة والتخريج لمن ضعف فى الجملة ، وإن اختلف صنيعهما " . **وقال السخاوى** : " ابو داود يخرّج الضعيف إذا لم يجد فى الباب غيرهُ ، وهو أقوى عنده مِن رأى الرجال ، وهو تابعٌ فى ذلك شيخَهُ الإمام أحمد ، فقد روينا من طريق عبد

الله بن أحمد ، بالإسناد الصحيح إليه ، قال سمعت أبى يقول : لا تكاد ترى أحدا ينظر فى الرأى إلا وفى قلبه غلٌ ، والحديث الضعيف أحبّ إلىّ من الرأى". قال :" فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدرى صحيحه من سقيمه وصاحب رأى فمن يسأل ؟ قال: يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى".

ثم رأيت فى " منهاج السنة" للإمام تقى الدين بن تيمية ما نصه :" وأما نحن فقولنا إن الحديث الضعيف خير من الرأى ، ليس المراد به الضعيف المتروك ، لكن المراد به الحسن ؛ كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؛ وحديث إبراهيم الهجرى وأمثالهما ممن يُحسن الترمذىُ حديثهُ أو يصححه . وكأن الحديث فى اصطلاح من قبل الترمذى إما صحيح ، وإما ضعيف . والضعيف نوعان : ضعيف متروك ، وضعيف ليس بمتروك ؛ فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح ، فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذى ، فسمع قول بعض الأئمة:"الحديث الضعيف، أحبُّ إلىَّ من القياس" فظن أنه يحتج بالحديث الذى يضعّفه مثل الترمذى ، وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه اتبع للحديث الصحيح، وهو فى ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشئ على ما هو أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه" انتهى.

بحث الدوانى فى الضعيف

قال المحقّقُ جلال الدين الدوانى فى رسالته أنموذج العلوم : " اتفقوا على أن الحديث الضعيف ، لا تَثْبُتُ به الأحكام الشرعية ، ثم ذكروا أنه يجوز ، بل يُستحبُّ ، العملُ بالأحاديث الضعيفة فى فضائل الأعمال . وممن

صرَّح به النووى فى كتبه ، لا سيما كتاب " الأذكار"، وفيه إشكال ؛ لأنه جواز العمل واستجابةُ كلاهما من الأحكام الشرعية الخمسة ، فإذا استُحِبَّ بمقتضى الحديث الضعيف ، كان ثبوته بالحديث الضعيف ، وذلك ينافى ما تَقَرَّرَ من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة ، وقد حاول بعضهم التفصى[١] عن ذلك وقال : إن مراد النووى أنه إذا ثبت حديثٌ صحيح أو حسن فى فضيلة عملٍ من الأعمال ، تجوز رواية الحديث الضعيف فى هذا الباب ، ولا يخفى أن هذا لا يرتبط بكلام النووى فضلاً عن أن يكون مراده ذلك ! فكم من فرق بين جواز العمل واستحبابه ، وبين مجرَّد نقل الحديث ؟ على أنه لو لم يثبت الحديث الصحيح أو الحسن فى فضيلة عملٍ من الأعمال ، يجوز نقل الحديث الضعيف فيها ، لا سيما مع التنبيه على ضعفه ، ومثل ذلك فى كتب الحديث وغيره كثير شائع ، يشهد به من تَتَبَّع أدنى تَتَبُّع ، والذى يصلح للتعويل ، أنه إذا وُجِدَ حديثٌ ضعيف فى فضيلة عمل من الأعمال ، ولم يكن هذا العمل مما يحتملُ الحرمة أو الكراهة ، فإنه يجوز العمل به ويُستحب ، لأنه مأمون الخطر ، ومرجوُّ النفع ، إذ هو دائر بين الإباحة والاستحباب ، فالاحتياط العملُ به رجاء الثواب ، وأما إذا دار بين الحرمة والاستحبا ، فلا وجه لاستحباب العمل به ، وأما إذا دار بين الكراهة والاستحباب ، فمجال النظر فيه واسع إذ فى العمل دغدغةالوقوع فى المكروه ، وفى الترك مظنة ترك المستحب ، فليُنظر إن كان خطر الكراهة أشد ، بأن تكون الكراهة المحتملة شديدة ، والاستحبابُ

---

(١) فى أسا البلاغة : ليتنى أتفصى من فلان ، أى أتخلص منه .

المحتمل ضعيفاً ، فحينئذ يُرَجَّحُ الترك على العمل ، فلا يستحب العمل به ، وإن كان خطرُ الكراهة أضعف ، بأن تكون الكراهةُ على تقدير وقوعها ضعيفةً ، دون مرتبة ترك العمل على تقدير استحبابه، فالاحتياطُ العمل به، وفى صورة المساواة يحتاج إلى نظر تام ، والظاهر أنه يستحب أيضاً ، لأن المباحات تصيرُ بالنية عبادة ، فيكف ما فيه شُبهةُ الاستحباب لأجل الحديث الضعيف ؟ فجوازُ العمل واستحبابه مشروطان ، أما جواز العمل فبعدم احتمال الحرمة ، وأما الاستحباب فيما ذُكر مفصلاً .

بقى ههنا شئ وهو أنه إذا عُدم احتمال الحرمة فجواز العمل ليس لأجل الحديث إذ لو لم يوجد يجوز العمل أيضاً ، لأنَّ المفروض انتفاء الحرمة ، لا يَقال : الحديث الضعيف ينفى احتمال الحرمة ، لأنا نقول : الحديثُ الضعيف لا يثبُتُ به شئ من الأحكام الخمسة ، وانتفاء الحرمة يستلزم ثبوت الإباحة ، والإباحةُ حكمٌ شرعى ، فلا يثبت بالحديث الضعيف لعل مراد النووى ما ذكرنا ، وإنما ذكر جواز العمل توطئةً للاستحباب .

(وحاصل الجواب : أن الجواز معلومٌ من خارج ، والاستحباب أيضاً معلوم من القواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط فى أمر الدين ، فلم يثبت شئ من الأحكام بالحديث الضعيف ، بل أوقع فى الحديث شبهة الاستحباب فصار الاحتياط أن يُعمل به ، فاستحباب الاحتياط معلومٌ من قواعد الشرع) انتهى .

وقد ناقش الدوانيّ رحه الله الشهاب الخفاجى فى "شرح الشفا" فقال بعد نقله ملخص كلامه المذكور ما صورته : (ما قاله الجلال ، مخالف لكلامهم

برُمَّته، وما نقله من الاتفاق غير صحيح، مع ما سمعته من الأقوال - يعنى فى العمل بالضعيف - والاحتمالات التى أبداها لا تفيد سوى تسويد وجه القرطاس، والذى أوقعه فى الحيرة، توهُمُهُ أن عدم ثبوت حكم من الأحكام، وكلاهما غير صحيح ، أما الأول فلأن من الأئمة من جوَّز العمل به بشروطه ، وقدَّمه على القياس ، وأما الثانى فلأن ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه الحكم، ألا ترى أنه لو رُوِىَ حديثٌ ضعيف فى ثواب بعض الأمور الثابت استحبابُها والترغيب فيه ، أو فى فضائل بعض الصحابة رضوان الله عليهم ، أو الأذكار المأثورة ، لم يلزم مما ذُكر ثبوتُ حكمٍ أصلاً؟ ولا حاجة لتخصيص الأحكام والأعمال كما تُوُهِّمَ للفرق الظاهر بين الأعمال، وفضائل الأعمال! وإذا ظهر عدم الصواب، لأن القوس فى يد غير باريها، ظهر أنه لا إشكال ولا خلل ولا اختلال) أ.هـ .

وأقول : إن للشهاب ولَعاً فى المناقشة غريباً ، وإن لم يحفظ الواقفُ عليها بطائل! وتلك عادةٌ استحكمت منه فى مصنفَّاته، كما يعلمه من طالعها، ولعله هو الذى سوَّد وجه القرطاس ههُنا؟ إذ لا غبار فى كلام الجلال، وأما انتقاده عليه بنقله الاتفاق على أن الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام مع وجود الخلاف فيه، فلأنه عنى اتفاق مُدَقِّقِى النقاد، وأُولى اشتراط الصحة فى قبول الإسناد، كالشيخين وأضرابهما ممن أسلفنا النقل عنهما فى المذهب الأول فى الضعيف ، إن لم تقل إن الجلال لم ير مقابله مما يجدر سوقه مقابلاً ، حتى يحكى الخلاف فيه ، وكثيراً ما يترفَّعُ المؤلفون عن الأقوال الواهية ، ولو فى نظرهم فيحكمون الاتفاق ، ومرادهم اتفاق ذوى التحقيق ،

كما هو معلوم فى المؤلفات المتداولة ، وأما مناقشته بأن ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه الحكم ، فإلزامٌ لما لم يلتزمه الجلال ، لأنه لم يدَّعِه ، وكلامه فى الأعمال خاصة ، فمؤاخذته بمطلق الفضائل افتراءٌ أو مشاغبة ! وأما قوله : (ولا حاجة لتخصيص الأحكام .. إلى آخره) فشطٌّ من القلم إلى جداول الجدل الفاضح ! وهل كلامه إلا فى الأحكام والأعمال ؟ وتعليلهُ بظهور الفرق بين الأعمال وفضائلها غير ظاهر هنا ، لاتحادها فى هذا المبحث، لأن الإضافة فى فضائل الأعمال بيانيةٌ، أو من إضافة الصفة إلى الموصوف، أى: الأعمال الفاضلة، فتأمل لعلك ترى القوس فى يد الجلال، كما رآه الجمال .

مسائل تتعلق بالضعيف

الأولى : من رأى حديثاً بإسناد ضعيف ، فله أن يقول : (هو ضعيفٌ بهذا الإسناد) ولا يقول : (ضعيف المتن) بمجرَّدِ ذلك الإسناد ، فقد يكون له إسنادٌ آخر صحيح ، إلا أن يقول إمامٌ إنه لم يرد من وجه صحيح ، أو إنه حديث ضعيف مبيناً ضعفه .

الثانية : من أراد رواية ضعيف بغير إسناد فلا يقل : (قال رسول الله ﷺ) بل يقول: رُوِىَ عنه كذا، أو بلغنا عنه كذا، أو ورد عنه، أو جاء عنه، أو نُقل عنه) وما أشبه ذلك من صيغ التمريض كروى بعضهم، وكذا يقول فى ما يشكُّ فى صحته وضعفه ، أما الصحيح فيذكر بصيغة الجزم ، ويقبُحُ فيه صيغة التمريض ، كما يقبُحُ فى الضعيف صيغة الجزم .

الثالثة : لا يتصدَّى للجواب عن الحديث المشكل إلا إذا كان صحيحاً، وأما إذا كان ضعيفاً فلا ، قال العلامة السيد أحمد بن المبارك فى "الإبريز" فى خلال بحثٍ فى بعض الأحاديث الضعيفة : (وإن كان الحديث فى نفسه مردوداً ، هان الأمر ولله درُّ أبى الحسن القابسى رحمه الله حيث اعترض على الأستاذ أبى بكر بن فورك رحمه الله ، حيث تصدى للجواب عن أحاديث مشكلة وهى باطلةٌ ، قال القابسى : (لا يُتكلَّفُ الجوابُ عن الحديث حتى يكون صحيحاً ، والباطلُ يكفى فى ردِّه كونه باطلاً) انتهى .

وأما اعتذار ابن حجر الهيتمى فى"فتاواه الحديثية" عن ابن فورك بأنه: (إنما تكلف الجواب عنها مع ضعفها ، لأنه ربما تَشَبَّثَ بها بعض من لا علم له بصحيح الأحاديث من ضعيفها ، فطلب الجواب عنها بفرض صحتها ، إذ الصحة والضَّعفُ ليسا من الأمور القطعية، بل الظَّنِّيَّة، والضعيف يمكن أن يكون صحيحاً، فبهذا الفرض يُحتاجُ إلى الجواب عنه) فلا يخفى ما فيه، إذ الكلام مع من يعلم ومن لا يعلم، فأحقر من أن يُتمَحَّلَ له، والإمكان المذكور لا عبرة به لأنا نقف مع ما صححوه أو ضعَّفوه وقوف الجازم به ونطرح ذاك الفرض الذى لا عبرة له فى نظر الأئمة، إذ لا ثمرة لهم، فافهم .

وفى الموعظة الحسنة : (لا يستحق ما لا أصل له أن يشتغل بردِّه ، بل يكفى أن يقال : (هذا كلامٌ ليس من الشريعة) وكل ما هو ليس منها فهو ردٌّ ، أى مردودٌ على قائله ، مضروبٌ فى وجهه) انتهى .

نعم ، لو اختُلفَ فى صحة حديث لعلة فيه رآها بعضهم غير قادحة ، فصححه وخالفه آخر ، فلا بأس أن يشتغل بتأويل هذا المعلَّل المختلف فى صحته ، فيتأول على هذا التقدير .

الرابعة : إذا قال الحافظ الناقد المطلع فى حديث "لا أعرفه" اعتمد ذلك فى نفيه ، لأنه بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة يبعدُ عدم إطلاعه على ما يورده غيره ، فالظاهر عدمُهُ ، كذا فى التدريب .

الخامسة : قولهم : هذا الحديث ليس له أصل ، أو : الأصل له ، قال ابن تيمية : معناه ليس له إسناد .

السادسة : قال الحافظ ابن حجر : (لا يلزم من كون الحديث لم يصحَّ أن يكون موضوعاً) .

قال الزركشى: (بين قولنا موضوعٌ، وقولنا لا يصحُّ، بونٌ كثير، فإن فى الأول إثبات الكذب والاختلاق، وفى الثانى إخباراً عن عدم الثبوت، ولا يلزم منه إثبات العدم، وهذا يجئ فى كل حديث قال فيه ابن الجوزى: لا يصحُّ ، ونحوه .

السابعة : قال الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح : (الضعيف لا يُعَلُّ به الصحيح) .

خلاصة البحث ونتائجه

قمت بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وخاتمة .

أما الفصل الأول : فقد جعلت عنوانه :

الجرح والتعديل قبل ابن أبى حاتم وقد تكلمت فيــه عــن الجــرح والتعديل فى اللغة والاصطلاح ، ثم الجرح والتعديل من زمن خير البريــة إلى زمن السيوطى والسخاوى ، ثم ذكرت الكتب المؤلفة فيه وقسمتها إلــى ثلاثة أقسام ، كتب خاصة بالثقات ، وكتب خاصة بالضعفاء ، وكتــب بهــا الضعفاء والثقات ، ثم ذكرت أشهر هذه الكتب .

أما الفصل الثانى فقد تكلمت فيه عن **منهج عبد الرحمن الرازى فى كتابه الجرح والتعديل** فعرفت بالكتاب وعدد أجزائه وترتيبــه ، وســبب التأليف للكتاب ، ومصادر ابن أبى حاتم فى كتابه ، ثم تكلمت عــن قواعــد الجرح والتعديل ــ عند ابن أبى حاتم ــ والتى استقاها من مذاهب الأئمــة الجهابذة وجعلها فى مقدمة كتابه الجرح والتعــديل وهــى بخــلاف كتــاب المتقدمة .

ثم تكلمت عن مراتب ألفاظ الجرح والتعديل وأبنت فى هذه الفقرة أن ابن أبى حاتم هو أول راصد لتلك الألفاظ وأول مرتب لها مع بيــان صــدارته والأخذ بما قال دون زيادات ما يقرب من ثلاثة قرون . ثم تتبعــت زيــادة المراتب وزيادة الألفاظ عند الأئمة بدأ بالخطيب البغدادى ، وانتهاء بالإمــام السيوطى ، ثم ذكرت بعض الألفاظ فى الجرح والتعديل لها مدلول خــاص عند بعض الأئمة يختلف عنه عند الآخرين ، ثم ذكرت ألفاظاً هى من قــول الأئمة ولكن لم توضع فى مراتب .

ثم ذكرت منهج ابن أبى حاتم فى كتابه حيث قد ذكره مجملاً ، ثم قمت ببيان لبقية المنهج — والذى لم يذكره ابن أبى حاتم — وذلك من خلال استقرائى لهذا الكتاب النفيس .

ثم تكلمت عن الفرق بين كتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم وكتاب التاريخ الكبير للبخارى من حيث الكم والكيف بما لا يدع مجالا للشك عند من يقول أن ابن أبى حاتم أخذ كتاب البخارى ونسبه إلى نفسه .

ثم تكلمت عن جهد ابن أبى حاتم فى كتابه وما أضافه أبو زرعة وأبو حاتم.

ثم تكلمت عن المآخذ التى ربما قد تؤخذ على ابن أبى حاتم فى كتابه من تركه لآراء أئمة الرأى ، مترجما فى ذلك لإمام الأئمة ابى حنيفة ، ومن تركه لآراء الإمام البخارى ، وبعض شيوخه بما ادعى عليه وعليهم من القول بخلق القرآن . وبينت القول الفصل فى القضية بما يرضى الحق بغير مجاملة ولا محاباة .

ثم تكلمت عن كتاب الجرح والتعديل وما فيه من فنون حديثية يعتبر بها مرجعا فى كثير من فنون علوم الحديث .

ثم تكلمت عن كتاب الجرح والتعديل والكتب التى أخذت منه وتأثرت به من زمن ابن أبى حاتم حتى عصرنا الحاضر .

ثم الفصل الثالث وقد ذكرت فيه نماذج لموضوعات حديثية من كتب مصطلح الحديث قاصدا بذلك بيان أن مصطلحات العلماء التى وضعوها فى كتب المصطلح إنما هى من باطن كتب الرجال ، سواء كانوا صحابة أو تابعين ، وكذلك من باطن كتب المحدثين أو من مقدمات تلك الكتب التى كتبها العلماء متناثرة على حسب الحاجة إليها ، وقد جعلت كتاب الجرح والتعديل وبيان منهجه

دليلاً على صدق مسعاى من العودة إلى الكتب الأم للتنقيب فيها ، وإخراج المصطلحات كما أخرج المتقدمون ، تنشيطا للهمم وإيقاظا للمكنون فى الصدور وعدم الاتكال على مصطلحات الآخرين دون العودة إلى المواد الخام (وهى كتب الأصول الأولى) ، وهذه محاولة منى وجهد أدعو الله أن يكون مقبولا ومشكوراً ، وهو الهادى إلى سواء السبيل .

المؤلف

فهرست الآيات

٥	٦٢	{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} (١٣) سورة الحجرات
٦	٥٢	{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ} (١٤٣) سورة البقرة. {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} (٥٥) سورة النـــور
٧	١٧٨	{أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا} (٨٢) سورة النساء
٨	١٣	{وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ} (٦٠) سورة الأنعام
٩	٥٣	{وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ

		إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ} (١٢٢) سورة التوبة
١٠	٥٤	{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (٦) سورة الحجرات
١١	٦٩	{وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} (٩) سورة الحشر

فهرست الأحاديث

١٦	١٩	ليبلغ الشاهد الغائب
١٧	٣١	لا تحدثوا عمن لا تقبلون شهادته
١٨	٦٤	مرحبا بطالب العلم
١٩	٥٦	مر بنا يوما رسول الله
٢٠	٦٤	من سلك طريقا يلتمس فيه علما
٢١	٢٢	من كذب على متعمدا
٢٢	١٩	نضر الله امرأ سمع
٢٣	٦٨	يكون آخر الزمان دجالون

فهرست المصادر والمراجع

١- **القرآن الكريم** .
٢- **آداب الشافعي ومناقبه** ، لابن أبى حاتم الرازى ، تحقيق : الشيخ / عبد الغنى عبد الخالق ، مكتبة التراث الاسلامى ، حلب ، سوريا .
٣- **أبو جعفر الطحاوى وأثره فى علم الحديث** ، تأليف د/ عبد المجيد محمود ، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب صـــ ١٩٧٥ .
٤- **أحوال الرجال** ، لأبى إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى ٢٥٩ هـــ ، **تحقيق** : صبحى البدرى السامرائى ، ط مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
٥- **إحياء علوم الدين** ، للإمام أبى حامد الغزالى ٥٠٥ ، **تحقيق** : د/ بدوى طبانه ، ط عيسى البابى الحلبى .
٦- **إرشاد الفحول** ، للإمام محمد بن على بن محمد الشوكانى ت ١٢٥٥ ، **تحقيق** : أحمد عبد السلام ، ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـــ - ١٩٩٤م .
٧- **إرواء الغليل فى تخريج منار السبيل** ، تأليف / محمد ناصر الدين الألبانى ، ط المكتب الإسلامى ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ ، ١٩٧٩م .
٨- **أسد الغابة فى معرفة الصحابة** ، لعز الدين بن الأثير الجزرى ت ٦٣٠ ، ط دار إحياء التراث العربى ، تحقيق : عادل أحمد الرفاعى ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ ، ١٩٩٦ .
٩- **أسماء الصحابة الرواة** ، لأبى محمد على بن أحمد بن حزم الظاهرى الأندلسى ، تحقيق : سيد كسروى حسن ، ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ ، ١٩٩٢م .
١٠- **أصول الحديث وعلومه** ، د/ محمد عجاج الخطيب ، ط دار المنارة ، مكة ، جدة ، الطبعة السادسة ، ١٤١٤ ، ١٩٩٤ .
١١- **أصول التخريج** ، د/ محمود الطحان ، ط دار الكتب السلفية ، القاهرة .

١٢- **أعلام الموقعين عن رب العالمين** ، شمس الدين أبى عبد الله بن محمد أبى بكر المعروف بابن القيم الجوزية ٧٥١ هـ ، ط دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية ، ١٤١٤ ، ١٩٩٣م .

١٣- **ألفية السيوطى على علم الحديث** ، تحقيق : أحمد شاكر ، ط دار الكتب العلمية

١٤- **اقتضاء الصراط المستقيم** ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، تحقيق: د/ ناصر بن عبد الكريم العقل ، ط الأولى ١٤٠٤ هـ .

١٥- **اهتمام المحدثين بنقد الحديث** ، د/ محمد لقمان السلفى ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ ، ١٩٨٧ .

١٦- **الإجازة للمعدوم والمجهول** ، للخطيب البغدادى ، ط دار الكتب العلمية .

١٧- **الإحكام فى أصول الأحكام** ، لابن حزم الظاهرى، ط دار الكتب العلمية، بدون ذكر طبعه.

١٨- **الإحكام فى أصول الأحكام،** سيف الدين بن أبى الحسن على بن أبى على بن محمد الآمدى تحقيق : / إبراهيم العجوز ، ط دار الكتب العلمية .

١٩- **الأدب المفرد** ، للإمام البخارى ، ط دار الكتب العلمية .

٢٠- **الأحكام للإمام النووى** ، ط دار التراث العربى .

٢١- **الإشارة إلى وفيات الأعيان** . للحافظ الذهبى ، تحقيق : إبراهيم صالح ، ط دار ابن الأثير، بيروت الطبعة الأولى ١٤١١ ، ١٩٩١ .

٢٢- **الإغتباط بمعرفة من رمى بالختلاط** ، سبط بن العجمى ٨٤١ ، ط دار الكتاب العربى .

٢٣- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ** ، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٢٤- **الاستيعاب فى معرفة الأصحاب** ، للحافظ ابن عبد البر ، بهامش الإصابة .

٢٥- **الإصابة فى تمييز الصحابة** ، للحافظ ابن حجر ، ط دار الكتاب العربى .

٢٦- **الأعلاق النفسية** ، لابن رسته أبى على أحمد بن عمر بن رستة ، ط دار صادر ، بيروت.

٢٧- **الإكمال فى ذكر من له رواية فى مسند أحمد من الرجال** ، لأبى المحاسن شمس الدين محمد بن على بن الحسن بن حمزة الحسينى الشافعى ، تحقيق : د/ عبد المعطى قلعجى ، ط جامعة الدراسات الإسلامية ، باكستان .

٢٨- **الإكمال فى رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف فى الأسماء والكنى والأنساب،** للأمير على بن هبة الله بن ماكولا ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٢٩- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضى عياض بن موسى اليحصبى** ، ط دار التراث ، القاهرة ، سنة ١٩٧٨ .

- ب -

٣٠- **بدر الدين العينى وأثره فى علم الحديث** ، صالح يوسف معتوق ، ط دار البشائر الإسلامية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ ، ١٩٨٧م .

٣١- **بحوث فى تاريخ السنة المشرفة** ، للدكتور / أكرم ضياء العمرى ، ط دار الكتب العلمية .

٣٢- **بقية الألمعى فى تخريج الزيطى** ، جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف الحنفى الزيطى ، ط مكتبة الرياض الحديثة .

٣٣- **بلوغ الآمال فى ترتيب أحاديث ميزان الاعتدال** ، جمعه / أبى عبد الرحمن محمود الجزائرى ، ط دار المكتب الإسلامى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ ، ١٩٩١

٣٤- **بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى** ، للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا السعاتى ، ط دار الشهاب ، القاهرة .

٣٥- **بيان خطأ البخارى فى تاريخه** ، للحافظ عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى ، مؤسسة الكتب الثقافية .

٣٦- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع** ، للشوكانى ، ط دار الكتاب الإسلامى ، القاهرة .

٣٧- **البداية والنهاية** ، **للحافظ ابن كثير** ، ط دار مكتبة المعارف ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٣ .

٣٨- **البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف** ، لابن أبى حمزة الحسينى ، ط المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ .

- ت -

٣٩- **تأويل مختلف الحديث** ، للإمام / محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة " ٣٧٦ " ، ط دار لكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٤٠- **تاريخ خليفة بن خياط ٢٤٠** ، أبى عمرو خليفة بن خياط ، ط دار الكتب العلمية ، الأولى ١٤١٥ ، ١٩٩٥ .

٤١- **تاريخ أصبهان** ، للحافظ أبى نعيم الأصبهانى ، تحقيق : السيد كسروى حسن ، ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ .

٤٢- **تاريخ بغداد** ، للحافظ الخطيب البغدادى ٤٦٣ ، ط مطبعة الخانجى ، القاهرة ، ودار الفكر للطباعة والنشر .

٤٣- **تاريخ أسماء الثقات** ، لابن شاهين ، ط دار الباز ، مكة المكرمة ، ودار الكتب العلمية ، ١٤٠٦ ، ١٩٨٤ .

٤٤- **تاريخ الثقات** ، للحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى ٢٦١ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤٠٥ ، ١٩٨٤ .

٤٥- **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمى** ، تحقيق : د/ أحمد محمد نور سيف ، ط دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت .

٤٦- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير من الأعلام** ، للحافظ الذهبى ، ط دار الغد العربى ، ط الأولى ١٩٩٦ .

٤٧- **تاريخ أبى زرعة الدمشقى** ، للحافظ عبد الرحمن بن عمر الدمشقى ، ط مكتبة الباز ، مكة المكرمة ، دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٧ ، ١٩٩٦ .

٤٨- **تاريخ الطبرى** ، أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ٣١٠ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار المعارف ، الطبعة الرابعة .

٤٩- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه** ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق : محمد على البجاوى ، ط المكتبة العلمية .

٥٠- **تحرير تقريب التهذيب** ، للدكتور/ بشار عواد وشعيب أرنؤط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الأولى ١٤١٧ ، ١٩٩٧ .

٥١- **تراجم الرجال بين الجرح والتعديل** ، صالح اللحيدان ، ط دار طويق السعودية .

٥٢- **تحفة الأحوذى بشرح صحيح جامع الترمذى** ، للمباركفورى ١٣٥٣ ، ط دار الفكر .

٥٣- **تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين** ، للشيخ عبد الله الشرقاوى ، ط المشهد الحسينى ، القاهرة .

٥٤- **تدريب الراوى** ، للحافظ السيوطى ، تحقيق : د/ عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الثانية ١٣٨٥ ، ١٩٦٦ .

٥٥- **تذكرة السامع والمتكلم** ، لبدر الدين بن جماعة الكنانى ٧٣٣ ، ط دار الكتب العلمية .

٥٦- **تذكر الحفاظ** ، للحافظ الذهبى ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٧- **تذهيب التهذيب** ، للحافظ الذهبى (مخطوط) .

٥٨- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** ، للحافظ ابن حجر ، ط دار الكتاب العربى .

٥٩- **تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم** ، للإمام النسائى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

٦٠- **تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد للنسائى** ، ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣ ، ١٩٩٣ .

٦١- **تصحيفات المحدثين** ، لأبى أحمد العسكرى ٣٨٢ ، تحقيق : د/ محمود الميرة ، ط الطبعة العربية الحديثة ، القاهرة .

٦٢- **تطهير الجنان واللسان** ، للحافظ أحمد ابن حجر الهيثمى ، تحقيق : دكتور / عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط مكتبة القاهرة ، لصاحبها على يوسف .

٦٣- **تفسير القرآن العظيم** ، لابن كثير ، دار إحياء الكتب العربية ، حلب .

٦٤- **تقريب التهذيب** ، للحافظ ابن حجر ، ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، الأولى ١٤١٣ ، ١٩٩٣ .

٦٥- **تقريب التهذيب** ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق : محمد عوامة ، ط دار الرشيد ، سوريا ، ط الرابعة ١٤١٢ ، ١٩٩٢ .

٦٦- **تغليق التعليق** ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق : سعيد عبد الرحمن القزقى ، ط المكتب الإسلامى ، بيروت ودار عمار ، عمان .

٦٧- **تكملة إكمال الإكمال فى الأنساب والأسماء والألقاب** ، جمال الدين أبى حامد الصابونى ، ط دار الكتب العلمية .

٦٨- **تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير** ، للحافظ ابن حجر ، ط نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ ، ١٩٩٧ .

٦٩- **تلخيص المستدرك** ، للحافظ الذهبى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١١ ، ١٩٩٠ .

٧٠- **تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر** ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١٥ ، ١٩٩٤ .

٧١- **تهذيب الكمال للحافظ المزى ٧٤٢** ، تحقيق : بشار عواد ، ط مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

٧٢- **تهذيب الأسماء واللغات** ، للحافظ النووى ٦٧٦ ، ط دار الكتب العلمية .

٧٣- **تهذيب مستمر الأوهام** ، لابن ماكولا ، تحقيق : سيد كسروى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .

٧٤- **تهذيب الآثار** ، لأبى جعفر الطبرى ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

٧٥- **توضيح الأفكار** ، ط دار إحياء التراث العربى ، للأمير محمد بن إسماعيل الصنعانى ، الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ .

٧٦- **تمييز الطيب من الخبيث** ، لابن البديع الشيبانى ، ط مكتبة محمد على صبيح بميدان الأزهر ١٩٦٣ .

٧٧- **التاريخ ليحيى بن معين** ، تحقيق : أحمد محمد نور سيف . ط جامعة الملك عبد العزيز الأولى ١٩٧٩ .

٧٨- **الترغيب والترهيب** ، للحافظ عبد القوى المنذرى ، ط دار الحديث بجوار إدارة الأزهر .

٧٩- **التاريخ الصغير للبخارى** ، ط دار المعرفة .

٨٠- **التاريخ الكبير** ، للإمام البخارى ، ط دار الباز ، مكة المكرمة .

٨١- **التخويف من النار** ، للحافظ ابن رجب الحنبلى ، ط مكتبة الإيمان عابدين ، القاهرة .

٨٢- **التصحيف وأثره** ، أسطيرى جمال ، ط دار طيبة .

٨٣- **التعريفات للشريف** ، محمد بن على الجرجانى ، دار الكتب العلمية ١٤١٦ ، ١٩٩٥ .

٨٤- **التعليق الغنى على الدارقطنى** ، لأبى الطيب محمد أبادى . ط إحياء التراث العربى ، بيروت .

٨٥- **التدليس فى الحديث** ، إعداد : د/ مسفر بن عزم الله الدمينى ، ط الإمارات العربية المؤلف نفسه .

٨٦- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد** ، للحافظ أبى بكر بن نقطة الحنبلى ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٨ ، ١٩٨٨ .

٨٧- **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح** ، للحافظ زين الدين العراقى

٨٠٦ ، تحقيق : محمد عبد الله شاهين ، دار الكتب العلمية الأولى ، ١٩٦٦ .

٨٨- **التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد** ، لأبى عمر بن عبد البر ، ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب ، ١٩٩٠ .

- ث -

٨٩- **الثقات ، لابن حبان البستى ٣٥٤** ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ ، حيدر أباد الدكن .

- جـ -

٩٠- **جامع الأحاديث للجامع الصغير وزوائد الكبير** ، للحافظ السيوطى ، جمعه ورتبه أحمد عبد الجواد ، وأحمد عباس صقر ، طبع على نفقة الدكتور / حسن عباس زكى .

٩١- **جامع العلوم والحكم ، للحافظ ابن رجب** ، ط مؤسسة الرسالة ، تحقيق : شعيب أرنؤط إبراهيم باجس ، الطبعة الثالثة ١٩٩١ .

٩٢- **جامع الأصول من أحاديث الرسول** ، لابن الأثير ، ط دار إحياء التراث العربى، الطبعة الأولى ، ١٩٥٠ .

٩٣- **جامع بيان العلم وفضله** ، لابن عبد البر ٤٦٣ ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت.

٩٤- **جمهرة أنساب العرب ابن حزم الأندلسى ٤٥٦** ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤٠٣ ، ١٩٨٣ .

٩٥- **الجامع الصغير** ، للحافظ السيوطى ، ط مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى .
٩٦- **الجرح والتعديل** ، لابن أبى حاتم ، ط دار الكتب العلمية . بيروت .
٩٧- **الجواهر والدرر** ، للحافظ السخاوى ، تحقيق : حامد عبد المجيد ، و د/ طه الزينى ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

- حـ -

٩٨- **حاشية الشنوانى على** ، مختصر ابن أبى جمرة ، ط دار الفكر .
٩٩- **حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة** ، للحافظ السيوطى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١٨ ، ١٩٨٧ .
١٠٠- **حلية الأولياء** ، للحافظ أبى نعيم الأصفهانى ، ط دار الفكر ١٤١٦ ، ١٩٩٦ .
١٠١- **حياة الصحابة** ، لمحمد بن يوسف الكاندهلوى ، ط دار القلم ، دمشق ، حلب ، الأولى .
١٠٢- **حياة محمد** ، للدكتور / محمد حسين هيكل ، دار المعارف الخامسة عشر .
١٠٣- **الحافظ ابن حجر العسقلانى أمير المؤمنين فى الحديث** . تأليف الأستاذ / عبد الستار الشيخ ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ، ط دار القلم ، دمشق .

- خـ -

١٠٤- **خلق أفعال العباد** ، للإمام البخارى ، ط مكتبة التراث الإسلامى ، عابدين ، القاهرة .

- د -

١٠٥- **دراسات فى الجرح والتعديل** ، دكتور / محمد ضياء الرحمن الأعظمى ، ط مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة الأولى ١٤١٥ ، ١٩٩٥ .
١٠٦- **دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث** ، للدكتور / امتياز أحمد ، تحقيق الدكتور/ عبد المعطى أمين قلعجى الأولى ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .

١٠٧- **الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة** ، للحافظ ابن حجر ، ليس به رقم الطبعة ولا اسم الدار .

١٠٨- **الديباج المذهب فى معرفة علماء المذهب** ، للإمام القاضى إبراهيم بن نور الدين المعروف فرحون الماكلى ١٩٩٧ ، ط دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١، ١٩٩٦.

- ذ -

١٠٩- **ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل** ، للحافظ الذهبى ، تحقيق : الشيخ / عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب .

١١٠- **ذيل ميزان الاعتدال** ، للحافظ العراقى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١٦ ، ١٩٩٥.

١١١- **ذيل تذكرة الحفاظ** ، لأبى المحاسن الحسينى ، ط دار الكتب العلمية .

١١٢- **ذيل طبقات الفقهاء والشافعين للعبادى** ، تحقيق : د/ أحمد عمر هاشم ، ط دار المكتبة الثقافية الدينية ، بالقاهرة ، ط ١٩٩٣ ، ١٤١٣ .

١١٣- **ذيل طبقات الحفاظ للذهبى** ، للحفاظ السيوطى ، دار الكتب العلمية .

١١٤- **ذيل الكاشف** ، لأبى زرعة العراقى ٨٢٦ هـ ، تحقيق : بوران الضناوى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط الأولى ١٤٠٦ ، ١٩٨٦ .

١١٥- **ذيل التقييد** ، للحافظ تقى الدين أبى الطيب محمد بن أحمد الفاسى المكى ، ٨٣٢ هـ ، ط دار الكتب العلمية ط الأولى ، ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .

- ر -

١١٦- **رجال السند والهند** ، للقاضى أبو المعالى أطهر المباركبورى ، ط دار الأنصار ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ .

١١٧- **رسالة أبى داود فى وصف السنن** ، تحقيق : صدقى محمد جميل العطار ، ط دار الفكر، ١٤١٥ ، ١٩٩٥ .

١١٨- **رفع الملام عن الأئمة الأعلام** ، للعلامة ابن تيمية ، ط دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٨٤ .

١١٩- **الرسالة** ، للإمام محمد بن إدريس الشافعى ٢٠٤ ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط المكتبة العلمية .

١٢٠- **الرسالة المستطرفة** ، للعلامة محمد بن جعفر الكنانى ١٣٤٥ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٦ ، ١٩٩٥ .

١٢١- **الرحلة فى طلب الحديث** ، للحافظ الخطيب البغدادى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ، ١٩٩٣ .

١٢٢- **الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل** ، لأبى الحسنات الكلنوى الهندى ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط الثالثة ١٩٨٧ .

- ز -

١٢٣- **زاد المعاد فى هدى خير العباد** ، لابن قيم الجوزية ، ط المطبعة المصرية ، القاهرة .

١٢٤- **زيادات على المختلف والمؤتلف** ، للأصفهانى ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٢٥- **الزهد** ، للإمام أحمد بن حنبل ، ط مكتبة الإيمان ، الكيت كات .

- س -

١٢٦- **سبائك الذهب فى معرفة قبائل العرب** ، للشيخ / محمد أمين بغدادى الشهير بالسويدى ،ط دار القلم ، دمشق .

١٢٧- **سنن أبو داود** ، ط دار الفكر .

١٢٨- **سنن النسائى** ، ط دار الكتب العلمية .
١٢٩- **سنن ابن ماجة** ، ط المكتبة العلمية ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى .
١٣٠- **سنن الدرامى** ، ط دار الفكر .
١٣١- **سنن الدارقطنى** ، ط دار إحيار التراث العربى .
١٣٢- **السنن الكبرى للبيهقى** ، ط دار الفكر .
١٣٣- **السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى** ، للدكتور / مصطفى السباعى ، ط المكتب الإسلامى .
١٣٤- **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث** ، للشيخ محمد الغزالى ، ط دار الشروق ، ط الحادية عشر ١٩٩٦ مارس .
١٣٥- **السيرة النبوية** ، لابن هشام ، تحقيق : الدكتور / مصطفى السقا ، ط مكتبة المصطفى ، حلب .

- ش -

١٣٦- **شرح نخبة الفكر** ، للحافظ ابن حجر ، ط مكتبة الغزالى ، دمشق ، مؤسسة مناهل العرفان ، بيروت ، ط الثانية ، ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .
١٣٧- **شذرات الذهب** ، لابن العماد الحنبلى ، ط دار الفكر .
١٣٨- **شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد** ، للشيخ / محمد السفارينى الحنبلى ، ط المكتب الإسلامى ، بيروت ، ط ١٣٩٩ .
١٣٩- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** ، للقاضى عياض بن موسى اليحصبى ، ط دار الفكر ، ١٤١٥ ، ١٩٩٥ .

- ص -

١٤٠- **صحيح البخارى بحاشية السندى** ، ط دار التراث العربى للطباعة والنشر .
١٤١- **صحيح مسلم** ، بتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى ، ط دار الكتاب المصرى .
١٤٢- **صحيح مسلم** ، بشرح النووى ، ط مكتبة أسامة الإسلامية .

١٤٣- **صحيح سنن الترمذى** ، محمد ناصر الدين الألبانى ،ط دار مكتبة التربية العربى لدول الخليج الأولى ١٩٨٣ .

١٤٤- **صفة الصفوة** ، لابن الجوزى ، ط دار المعرفة .

١٤٥- **الصواعق المحرقة** ، لابن حجر الهيثمى ، تحقيق : الدكتور / عبد الوهاب عبد اللطيف ط مكتبة ، القاهرة .

- ض -

١٤٦- **الضعفاء الصغير للبخارى** ، ط دار عالم الكتب الأولى ١٤٠٤ ، ١٩٨٤ .

١٤٧- **الضعفاء الكبير** ، لأبى جعفر العقيلى ، ط دار الكتب العمية الثانية ، ١٤١٨ ، ١٩٩٨ ، تحقيق : د/ عبد المعطى أمين قلعجى .

١٤٨- **الضعفاء والمتروكين** ، للحافظ النسائى ، ط دار الفكر الثانية ١٤٠٧ هـ ، ١٩٧٨ ، تحقيق : كمال يوسف الحوت .

١٤٩- **الضعفاء والمتروكين** ، للحافظ الدارقطنى ، تحقيق : موفق بن عبد الله عبد القادر ، ١٩٨٤ ، ١٤٠٤ ، ط المعارف ، الرياض .

١٥٠- **الضعفاء والمتروكين** ، للحافظ ابن الجوزى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : أبو الفدا عبد الله القاضى .

١٥١- **الضعفاء** ، لأبى نعيم الأصبهانى ، تحقيق : فاروق حماده ، ط دار الثقافة ، الدار البيضاء المغرب ١٤٠٥ ، ١٩٨٤ .

- ط -

١٥٢- **طبقات المحدثين بأصبهان** ، للحافظ أبى محمد عبد الله بن جعفر بن حيان المعروف بابن أبى الشيخ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤٠٩ ، ١٩٨٩ .

١٥٣- **طبقات المدلسين** ، للحافظ ابن حجر ، ط مكتبة الكليات الأزهرية ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد .

١٥٤- **طبقات الفقهاء الشافعين** ، لابن كثير ، تحقيق : الدكتور / أحمد عمر هاشم ، ط المكتبة الثقافية الدينية ، القاهرة .

١٥٥- **طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم** ، للأستاذ الدكتور / عبد المهدى ابن عبد القادر بن عبد الهادى ، ط دار الاعتصام .

١٥٦- **طريق الهجرتين وباب السعادتين** ، لابن القيم ، ط دار الكتب العلمية .

١٥٧- **الطبقات الكبرى** ، **لابن سعد** ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .

١٥٨- **الطبقات الكبرى** ، للإمام الشعرانى ، ط محمد على صبيح .

١٥٩- **الطبقات** ، لخليفة بن خياط ، تحقيق : الدكتور / أكرم ضياء العمرى ، ط بغداد

١٦٠- **الطبقات** ، للإمام النسائى ، تحقيق : نصر أبو العطايا ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٩٩٣ .

- ع -

١٦١- **علم التأريخ عند المسلمين** ، تأليف / فرانزروزنثال . ترجمة : د/ صالح أحمد العلى ، ط مؤسسة الرسالة .

١٦٢- **علل الحديث** ، لابن أبى حاتم الرازى ، ط دار السلام . حلب .

١٦٣- **علل الحديث ومعرفة الرجال** ، ط دار الوعى ، حلب ، للحافظ على بن المدينى

١٦٤- **عمدة القارئ** ، شرح صحيح البخارى للإمام بدر الدين أبى محمد محمود بن احمد العينى .

١٦٥- **عون المعبود** ، شرح سنن أبى داود للعلامة أبى الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادى ط دار الفكر .

١٦٦- **العقد الثمين فى فتوح الهند** ، جمعه القاضى أبو المعالى أطهر المباركبورى ، ط دار الأنصار ، القاهرة .

١٦٧- **العواصم من القواصم** ، للقاضى أبى بكر بن العربى ، تحقيق : د/ عمار طالبى ، ط دار التراث العربى ، القاهرة .

- غ -

١٦٨- **غريب الحديث** ، لأبى عبيد القاسم بن سلام الهروى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤٠٦ ، ١٩٨٦ .

١٦٩- **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة فى متون الأحاديث المسندة** ، لأبى القاسم بن بشكوال تحقيق دكتور / عز الدين على السيد ، والدكتور / محمد كمال الدين ، ط عالم الكتب الأولى ١٤٠٧ ، ١٩٨٧ .

- ف -

١٧٠- **فتح البارى شرح صحيح البخارى** ، للحافظ ابن حجر ، ط دار الفكر .

١٧١- **فتح الباقى على ألفة العراقى** ، للشيخ : زكريا بن محمد الأنصارى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٧٢- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث** ، للحافظ العراقى ، ط دار الكتب السلفية .

١٧٣- **فتح المغيث بشرح ألفة الحديث** ، للحافظ السخاوى ، حققه : عبد الرحمن محمد عثمان ، ط المكتبة السلفية ، بالمدينة المنورة .

١٧٤- **فتوح الشام** ، للواقدى ، ط المشهد الحسينى .

١٧٥- **فتوح البلدان** ، لأبى الحسن البلاذرى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٧٦- **الفتح الربانى لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى** ، للشيخ/ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتى ، ط دار الشهاب .

١٧٧- **الفوائد المجموعة للشوكانى** ، للإمام محمد بن على الشوكانى ، تحقيق : عبد الرحمن المعملى اليمانى ، ط دار الكتب العلمية ، ١٤١٦ ، ١٩٩٥ .

١٧٨- **الفتاوى الكبرى الفقهية** ، للعلامة ابن حجر الهيثمى ، ط المشهد الحسينى ، القاهرة .

- ق -

١٧٩- **قاعدة فى الجرح والتعديل** ، وقاعدة فى المؤرخين ، للحافظ تاج الدين عبد الوهاب ابن على السبكى ، ط مكتبة المطبوعات .

١٨٠- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث** ، للشيخ / محمد جمال الدين القاسمى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٨١- **قواعد علوم الحديث** ، للشيخ/ ظفر أحمد العثمانى التهانوى ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، الثالثة ١٩٧٢ ، ١٣٩٢ .

١٨٢- **القاموس المحيط** ، للعلامة مجد الدين الفيروز أبادى ، ط دار إحياء التراث الأولى ١٩٩١ .

١٨٣- **القول المسدد فى الذب** ، عن مسند أحمد للحافظ ابن حجر ، تحقيق : عبد الله درويش ، اليمامة ، دمشق .

١٨٤- **القصاص والمذكرين** ، للعلامة / ابن الجوزى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٩٨٦ .

- ك -

١٨٥- **كشف الخفا ومزيل الإلباس** ، الشيخ / إسماعيل العجلونى ١١٦٢ هـ ، تحقيق: أحمد القلاش ، ط دار التراث ٢٢ شارع الجمهورية ، القاهرة .

١٨٦- **كشف الظنون عن أسامى الفنون** ، للعلامة حاجى خليفة ، ١٠٦٧ ، ط دار الفكر ١٤٠٢، ١٩٨٢ .

١٨٧- **كشف اللثام** ، للدكتور / عبد الموجود عبد اللطيف ، ط مكتبة الأزهر ، ط الأولى ، ١٤٠٤ ، ١٩٨٤ .

١٨٨- **الكامل فى ضعفاء الرجال** ، للحافظ ابن عدى ٣٦٥ ، ط دار الفكر الأولى ، ١٤٠٤ ، ١٩٨٤ .

١٨٩- **الكاشف** ، للحافظ الذهبى ، تحقيق : الدكتور / عزت عطيه وموسى محمد على الموشى ط دار الكتب الحديثة الأولى ، ١٣٩٢ ، ١٩٧٢ .

١٩٠- **الكاشف** ، للحافظ الذهبى ، تحقيق : محمد عوامه ، ط دار القبلة الأولى ، ١٤١٣ ، ١٩٩٢ .

١٩١- **الكفاية فى علم الرواية** ، للخطيب البغدادى ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤٠٩ ، ١٩٨٨ .

١٩٢- **الكواكب النيرات** ، لأبى البركات محمد بن أحمد بن يوسف الذهبى الشهير بابن الكيال ٩٢٩ ، تحقيق : حمدى عبد المجيد السلفى ، ط دار العلم بنها الأولى ١٤٠١ .

- ل -

١٩٣- **لب اللباب فى تحرير الأنساب** ، للحافظ السيوطى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١١، ١٩٩١ .

١٩٤- **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ** ، لقتى الدين محمد بن فهد المكى ، ط بيروت.

١٩٥- **لسان العرب** ، لابن منظور ، ط دار المعارف ، القاهرة .

١٩٦- **لسان الميزان** ، للحافظ ابن حجر ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٦ ، ١٩٩٦ .

١٩٧- **اللآلئ المصنوعة** ، للسيوطى ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١٧ ، ١٩٩٦

١٩٨- **اللؤلؤ والمرجان** ، للشيخ محمد فؤاد عبد الباقى ، ط دار الحديث ١٤٠٧ ١٩٨٦ .

- م -

١٩٩- **ما اتفق لفظه واختلف معناه** ، لأبى السعادات ابن الشجرى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٧ ، ١٩٩٦ .

٢٠٠- **محاسن الاصطلاح** ، للعلامة البلقينى ، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب .

٢٠١- **مختصر نصيحة إلى أهل الحديث** ، للخطيب ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الأولى ١٩٩٣ .

٢٠٢- **مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى** ، تحقيق : محمد ناصر الألبانى ، ط المكتب الإسلامى .

٢٠٣- **مدارج السالكين** ، لابن القيم ، ط دار التراث العربى ، القاهرة .

٢٠٤- **مختصر فتح رب الأرباب** ، تأليف عباس بن محمد المدنى ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٠٥- **مسند عمر بن عبد العزيز** ، لابن الباغندى ، ط مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة

٢٠٦- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، ط المكتب الإسلامى .

٢٠٧- **مشاهير علماء الأمصار** ، لابن حبان البستى ، ط دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٦، ١٩٩٥ .

٢٠٨- **مشارق الأنوار** ، للقاضى عياض ، ط المكتبة العتيقة ، تونس ودار التراث بالقاهرة .

٢٠٩- **مشكل الحديث وبيانه** ، للحافظ أبى بكر بن فورك ، تحقيق : موسى محمد على ، ط دار الكتب الحديثة ، القاهرة .

٢١٠- **مصباح الزجاجة على زوائد** ، ابن ماجه للشهاب البوصيرى ، تحقيق : د/ عزت عطيه ، ط دار الكتب الحديثة .

٢١١- **معجم البلدان** ، لياقوت الحموى ، ط دار صادر ، بيروت ، الأولى ١٩٩٥ .

٢١٢- **معجم شيوخ الذهبى** ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : د/ روحية عبد الرحمن السيوفى الأولى ، ١٤١٠ ، ١٩٩٠ .

٢١٣- **معجم محدثى الذهبى** ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : د/ روحية عبد الرحمن السيوفى ، ١٤١٣ ، ١٩٩٣ .

٢١٤- **معرفة علوم الحديث للحاكم** ، ط مكتبة المتنبى ، القاهرة .

٢١٥- **مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده** ، ط دار الكتب العلمية .

٢١٦- **مقدمة ابن الصلاح** ، تحقيق : د/ عائشة عبد الرحمن ، ط دار الكتب العلمية ، ١٩٧٤ .

٢١٧- **مقدمة ابن خلدون** ، للعلامة عبد الرحمن بن خلدون ٨٠٨ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٣ ، ١٩٩٣ .

٢١٨- **منهج كتابة التاريخ الإسلامى** ، تأليف / محمد بن صامل العليانى السلمى ، ط دار طيبة الأولى ، ١٤٠٦ ، ١٩٨٦ .

٢١٩- **مناسبات تراجم البخارى** ، للقاضى ابن جماعة ، ط دار الفكر .

٢٢٠- **موارد الخطيب البغدادى** ، للدكتور / أكرم ضياء العمرى ، ط دار طيبة الثانية ١٤٠٥ ، ١٩٨٥ .

٢٢١- **منهج النقد فى علوم الحديث** ، للدكتور/ نور الدين عتر ، ط ، دار الفكر المعاصر ، بيروت.

٢٢٢- **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان** . للحافظ أبى بكر الهيثمى ، ط دار الثقافى العربية ، دمشق الأولى ، ١٩٩٠ .

٢٢٣- **موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادى** ، ط دار الفكر ١٩٥٩حيدر أباد الدكن.

٢٢٤- **ميزان الاعتدال للحافظ الذهبى** ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١٦ ، ١٩٩٥ .

٢٢٥- **من كلام أبى زكريا يحيى بن معين فى الرجال** ، رواية أبى خالد الدقاق ، تحقيق : أحمد محمد نور سيف ، ط دار المأمون للتراث .

٢٢٦- **المتكلمون فى الرجال للحافظ السخاوى** ، ط المطبوعات الإسلامية ، بحلب ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة .

٢٢٧- **المجروحين** ، لابن حبان البستى ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، ط دار الوعى ، حلب.

٢٢٨- **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس** ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق : يوسف عبد الرحمن المرعشلى ، ط دار المعرفة الأولى ، ١٤١٥ ، ١٩٩٤ .

٢٢٩- **المحصول فى علم أصول الفقه** ، للإمام الفخر الرازى ، ط جامعة الإمام / محمد بن سعود الإسلامية ، تحقيق : د/ طه جابر فياض العلوانى .

٢٣٠- **المراسيل** ، لأبى داود ، ط دار الفكر ، ١٤١٥ ، ١٩٩٥ ، على شرح عون المعبود .

٢٣١- **المحدث الفاصل بين الراوى والواعى** ، للحافظ محمد بن خلاد الرامهرمزى ، تحقيق : د/ محمد عجاج الخطيب ، ط دار الفكر ، الثالثة ، ١٤٠٤ ، ١٩٨٤ .

٢٣٢- **المستصفى فى علم الأصول** ، للإمام أبى حامد الغزالى ٥٠٥ ، ط دار الكتب العلمية ، ١٤١٧ ، ١٩٩٦ .

٢٣٣- **المستدرك على الصحيحين للحاكم** ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١١ ، ١٩٩٠ .

٢٣٤- **المسودة فى أصول الفقه** جمعها شهاب الدين أبو العباس الحنبلى الحرانى ، الدمشقى ، تحقيق : وتعليق : د/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط دار الكتاب العربى .

٢٣٥- **المستزاد من إتحاف الخبرة للبوصيرى** ، ط مؤسسة قرطبة الأولى ، ١٤١٧ ، ١٩٩٧ بهامش المطالب العالية .

٢٣٦- **المشتبه فى أسماء الرجال** ، للحافظ الذهبى ، تحقيق : على محمد بجاوى ، ط الدار العلمية دلهى .

٢٣٧- **المشترك وضعاً والمفترق صقعاً** ، لياقوت الحموى ، ط عالم الكتب .

٢٣٨- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** ، للحافظ ابن حجر ، ط مؤسسة قرطبة الأولى ١٤١٨ ، ١٩٩٧ .

٢٣٩- **المعجم الصغير للطبرانى** ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ، ١٤٠٣ ، ١٩٨٣ .

٢٤٠- **المعرفة والتاريخ** ، ليعقوب بن سفيان ، الفسوى ، تحقين : د/ أكرم ضياء العمرى ، ط مكتبة الدار المدينة المنورة .

٢٤١- **المعجم الوجيز فى اللغة العربية** ، ط مجمع اللغة العربية ، ١٤١٢ ، ١٩٩٢ .

٢٤٢- **المعجم المفصل فى الإملاء** ، إعداد الأستاذ / ناصف يمين ، ط دار الكتب العلمية الثالثة، ١٤١٧ ، ١٩٩٧ .

٢٤٣- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى** ، أرندجان فنسنك ، ط دار الدعوة ، اسطنبول ١٩٨٦ .

٢٤٤- **المفرد العلم فى رسم القلم** ، تأليف / السيد أحمد الهاشمى ، ط دار الكتب العلمية .

٢٤٥- **المغنى فى ضعفاء الرجال للحافظ الذهبى** ، تحقيق : د/ نور الدين عتر .

٢٤٦- **المؤتلف والمختلف** لأبى الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسرانى ، ط دار الكتب العلمية الأولى ، ١٤١١ ، ١٩٩١ .

٢٤٧- **المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور** ، تصنيف أبى الحسن عبد الغفار بن إسماعيل ، تحقيق : د/ محمد أحمد عبد العزيز ، ط دار مكتبة العلمية .

٢٤٨- **الموطأ** ، **للإمام مالك** ، ط كتاب الشعب ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى .

٢٤٩- **الموقظة فى علم مصطلح الحديث** ، للحافظ الذهبى ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، الثانية ، ١٤١٢ .

٢٥٠- **الموافقات فى أصول الشريعة** ، لأبى إسحاق الشاطبى ٧٩٠ ، ط دار الكتب العلمية .

٢٥١- **المنهج الأحمد فى تراجم أصحاب أحمد** ، لأبى اليمن العليمى ٩٢٨ ، تحقيق : عادل نويهض ، ط عالم الكتب الأولى ، ١٤٠٣ ، ١٩٨٣ .

٢٥٢- **المنار النيف فى الصحيح والضعيف** ، لابن قيم الجوزية ، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

- ن -

٢٥٣- **نصب الراية لأحاديث الهداية** ، للحافظ/ جمال الدين يوسف الزيلعى ، مكتبة الرياض الحديثة .

٢٥٤- **نقعة الصديان** فيمن فى صحبتهم نظر من الصحابة ، لإمام الحسن بن محمد الصاغانى دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٥٥- **نيل الأوطار** ، للإمام الشوكانى ، ط مكتبة شهاب الأزهر .

٢٥٦- **نور الأبصار فى مناقب آل بيت النبى المختار** ، للشيخ سيد الشبلنجى ، مكتبة الجمهورية العربية ، الأزهر .

٢٥٧- **نهاية الاغتباط ممن رمى من الرواة بالاغتباط** ، لعلاء الدين على رضا ، دار المعرفة ، بيروت .

٢٥٨- **النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة** ، لجمال الدين أبو المحاسن يوسف تغرى بردى ، تحقيقه : د/ إبراهيم على طرخان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٢هـ ، ١٩٧٢م .

٢٥٩- **النكت على كتاب ابن الصلاح** ، لابن حجر العسقلانى . تحقيقه : مسعود عبد الحميد السعدنى ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٦٠- **النهاية فى الفتن والملاحم** ، للحافظ بن كثير الدمشقى ، تحقيق : محمد أحمد عبد العزيز ، ط دار التراث الإسلامى ، الأزهر .

-هـ -

٢٦١- **هدى السارى** ، للحافظ ابن حجر العسقلانى ، ط دار الفكر .

٢٦٢- **الهند فى عهد العباسيين** ، للقاضى أبو المعالى أطهر المباركبورى ، ط دار الأنصار، القاهرة .

- و -

٢٦٣- **الوضع فى الحديث** ، للدكتور / عمر حسن فلاته ، ط المؤلف .

- ى -

٢٦٤- **اليواقيت والجواهر فى بيان عقائد الأكابر** للعارف سيدى عبد الوهاب الشعرانى ، مطبعة المشهد الحسينى ، القاهرة .

فهرست الكتاب

ثانيا- العلوم المعرفة بتاريخ الرواة :

ثالثا : العلوم المعرفة بحال الراوى

رقم الايداع
٢١٠٠٢ / ٢٠٠٣